

فهرست القوانين لسنة ١٩٣٨

رقم القانون	عنوانه	الصفحة
١	إضافة مادة منفردة الى قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢	١
٢	إضافة مادة منفردة الى قانون ادارة الالوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧	٢
٣	تحسين وثقاوة المزروعات الحقلية	٣
٤	استرداد المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق	١٠
٥	التعديل الثالث لقانون تسجيل النفوس رقم ٥٤ سنة ١٩٢٧	١١
٦	منع تصدير بقايا المعادن الحقيمة من العراق	١٢
٧	انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية المرقمة ٥٨ المتعلقة بتحديد السن الأدنى لاشتغال الاحداث في اعمال السفن المعدلة الموقع عليها في جنيف	١٣
٨	ابرام البروتوكولين المعدلين لاتفاقية تنظيم الملاحة الجوية المورخة ١٣-١٠-١٩١٩ والملحق (H) منها	١٩
٩	قبول العراق النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة واختصاص المحكمة المذكورة الالزامي	٣٤
١٠	تعديل قانون العطلات الرسمية رقم ٧٢ سنة ١٩٣١	١٠٠
١١	الطرق العامة	١٠١
١٢	اعادة الاموال غير المنقولة الواقعة في العمارة وقلة مبالغ الى اصحابها الاولين	١٠٤
١٣	لاضافة وتنزيل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية	١١٥
١٤	انضمام العراق الى اتفاقية رسوم السيارات الاجنبية المورخة في ٣-٣-١٩٣١ وملحقها والبروتوكول الملحق بها	١١٨
١٥	اعفاء المواد واللوازم العائدة لشركة ادارة السكك الحديدية والاشغال العامة (ريجي جنرال دي شمنديفره ترافوبوبليك) من الرسوم الكمركية	١٢٥
١٦	تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران	١٢٧

(ب)

رقم القانون	عنوانه	الصفحة
١٧	تصديق معاهدة الصداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران	١٣٣
١٨	تصديق ميثاق سعد اباد	١٣٦
١٩	تصديق معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية	١٤٢
٢٠	منع الدعايات المضرة	١٥٠
٢١	التعديل الثالث لقانون الكمارك رقم ٥٦ سنة ١٩٣١	١٥٣
٢٢	تصديق حسابات الاوقاف النهائية لسنة ١٩٣٢ المالية	١٥٤
٢٣	العفو العام عن الاشخاص الذين قامو بالحركة الوطنية في شهر آب ١٩٣٧	١٥٦
٢٤	تعديل قانون اصول المحاكمات العقابية	١٥٧
٢٥	الميزانية العامة الوقتية لشهر نيسان ١٩٣٨	١٥٨
٢٦	ميزانية الاوقاف الموقفة لشهر نيسان ١٩٣٨	١٦٣
٢٧	لاضافة وتنزيل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية	١٦٦
٢٨	تزييد اعتماد الباب الاول من ميزانية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٧	١٦٩
٢٩	تسوية حقوق الاراضي	١٧٠
٣٠	الغرف الزراعية	١٩٥
٣١	توريد النبسات	١٩٩
٣٢	تعديل قانون اثبات التواقيع على الوثائق الاجنبية رقم ٣٦ سنة ١٩٣٤	٢٠٣
٣٣	تعديل قانون الزمة رقم ٥١ سنة ١٩٣٢	٢٠٤
٣٤	تعديل قانون العلامات الفارقة رقم ٣٩ سنة ١٩٣١	٢٠٥
٣٥	المحاكم الصلحية	٢٠٦
٣٦	اعفاء مبالغ غير قابلة التحصيل وتعويض الملتزمين	٢٢٦
٣٧	الميزانية العامة سنة ١٩٣٨ المالية	٢٣٥
٣٨	مصلحة نقل الركاب في العاصمة رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٨	٢٦١
٣٩	لاضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية والى قانون صرف مبالغ على اعمال رئيسية من قبل ادارة السكك الحديدية رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦	٢٦٦

(ج)

رقم القانون	عنوانه	الصحيفة
٤٠	الدفاع الوطني	٢٦٧
٤١	ميزانية مديرية الاوقاف اعامه سنة ١٩٣٨ المالية	٢٨١
٤٢	تعديل قانون ضريبة الارض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦	٢٩٢
٤٣	التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم ١٢ سنة ١٩٣٠	٢٩٧
٤٤	العقابر الخطرة والمخدرة	٣٠٧
٤٥	مشروع الاعمال العمرانية الرئيسية لخمس سنوات	٣٢٩
٤٦	الاعمال الرئيسية لادارة ميناء البصرة	٣٤٠
٤٧	الاعمال الرئيسية لادارة السكك الحديدية	٣٤٣
٤٨	الاعمال الرئيسية لمشروع حفر سد الفاو	٣٤٥
٤٩	الاسرة المالكة	٣٤٧
٥٠	تعديل قانون صندوق توفير البريد رقم ٤٨ سنة ١٩٣٥	٣٥١
٥١	ذيل قانون العقوبات البغدادي	٣٥٢
٥٢	تعديل قانون الاحوال الشخصية للاجانب رقم ٧٨ سنة ١٩٣١	٣٥٤
٥٣	تعديل قانون التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧	٣٥٦
٥٤	توقيف قانون بورصة التجارة رقم ٦٥ سنة ١٩٣٦	٣٥٨
٥٥	اعفاء بذر الكتان من رسم الاستهلاك وضريبة الارض	٣٥٩
٥٦	تعديل قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩	٣٦٠
٥٧	الصيد	٣٦١
٥٨	خدمة الاحتياط في الجيش	٣٦٦
٥٩	ضريبة المذياع (الراديو)	٣٧٣
٦٠	التعديل الثالث لقانون البريد رقم ٦ سنة ١٩٣٠	٣٧٥
٦١	مراقبة المصارف	٣٧٧
٦٢	ذيل قانون امراض الحيوانات المقتة رقم ٦٨ سنة ١٩٣٦	٣٨٨
٦٣	ضريبة استهلاك المواشي ومنتجاتها	٣٩٠
٦٤	الاقامة	٣٩٨
٦٥	الكتاب المدول	٤٠٨

(د)

رقم القانون	عنوانه	المحكمة
٦٦	مرسوم لتزويد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة ١٨ من قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٨ .	٤٢٢
٦٧	مرسوم لتزويد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة ١٨ من قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٨	٤٢٣
٦٨	تصديق الاتفاقية الموقعة في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ بين الحكومة العراقية وشركة نفط البصرة المحدودة	٤٢٥
٦٩	لمنح اكرامية الى عائلة حسن سيف الاستاذ في كلية الحقوق العراقية سابقا	٤٦٧
٧٠	تعديل قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦	٤٦٨

(أ)

٧	انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية المرقمة ٥٨ المتعلقة بتحديد السن الأدنى لاشتغال الأحداث في أعمال السفن الموقع عليها في جنيف	١٣
٥٢	الأحوال الشخصية للأجانب رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ (تعديل قانون)	٣٥٤
٢	إدارة الأولوية رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧	٢
١٢	إعادة الأموال غير المنقولة الواقعة في العمارة وقلعة صالح الى أصحابها الأوليين	١٠٤
١٥	إعفاء المواد واللوازم العائدة لشركة إدارة السكك الحديدية والاشغال العامة	
	(ريجي جنرال دي شمنديفيره ترافوبوبليك)	١٢٥
٦٤	الإقامة	٣٩٨
٧٠	بيع وإيجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦	
	(تعديل قانون)	٤٦٨
٢٦	ميزانية الأوقاف الموقفة لشهر نيسان ١٩٣٧ المالية	١٦٣

(ب)

٦٠	البريد رقم ٦ سنة ١٩٣٠ (التعديل الثالث للقانون)	٣٧٥
٦	منع تصدير بقايا المعادن الحظيرة من العراق	١٢

(ت)

٥٤	بورصة التجارة رقم ٦٠ سنة ١٩٣٦ (توقيف القانون)	٣٥٨
١	إضافة مادة منفردة الى قانون تسوية حقوق الأراضي رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢	١
٢٩	تسوية حقوق الأراضي	١٧٠
٧	انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية المتعلقة بتحديد السن لاشتغال الأحداث	١٣

(و)

رقم القانون	عنوانه	الصحيفة
-------------	--------	---------

(ح)

١٦	تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران	١٢٧
٢٢	تصديق حسابات الاوقاف النهائية لسنة ١٩٣٢ المالية	١٥٤
١٩	تصديق معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية	١٤٢
٦٢	امراض الحيوانات العفنة رقم ٦٨ سنة ١٩٣٦ (ذيل قانون)	٣٨٨

(خ)

٥٨	خدمة الاحتياط في الجيش	٣٦٦
----	------------------------	-----

(د)

٢٠	منع الدعايات المضرة	١٥٠
٤٠	الدفاع الوطني	٢٦٧

(س)

١٨	تصديق ميثاق سعد اباد	١٣٦
٤٧	الاعمال الرئيسية لادارة السكك الحديدية	٢٤٣
١٤	رسوم السيارات الاجنبية المؤرخة في ٣-٣-١٩٣١ وملحقها	
١١٨	والبروتوكول الملحق بها (انضمام العراق الى الاتفاقية)	

(ص)

١٧	تصديق معاهدة الصداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران	١٣٣
٥٠	منشوق توفير البريد رقم ٤٨ سنة ١٩٣٥ (تعديل قانون)	٣٥١
٥٧	الصيد	٣٦١

(ط)

١١	الطرق العامة	١٠١
----	--------------	-----

(ز)

اسم القانون	عنوانه	المصيفة
-------------	--------	---------

(ع)

٥٣	التقاعد العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧ (تعديل قانون)	٣٥٦
١٠	المطلات الرسمية رقم ٧٢ سنة ١٩٣١ (تعديل قانون)	١٠٠
٢٣	المفر العام عن الأشخاص الذين قاموا بالحركة الوطنية في شهر	
	آب ١٩٣٧	١٥٦
٤٤	المقايير الخطرة والسخنة	٣٠٧
٥١	العقوبات البغدادية (ذيل قانون)	٣٥٢

(غ)

٣٠	الغرف الزراعية	١٩٥
----	----------------	-----

(ف)

٣٤	العلامات الفارقة رقم ٣٩ لسنة ١٩٣١ (تعديل قانون)	٢٠٥
----	---	-----

(ك)

٦٥	الكتاب الصمول	٤٠٨
٢١	الكمارك رقم ٥٦ سنة ١٩٣١ (التعديل الثالث للقانون)	١٥٣

(ل)

٣٣	اللزمة رقم ٥١ سنة ١٩٣٢ (تعديل قانون)	٢٠٤
----	--------------------------------------	-----

(م)

٦٩	منح اكرامية الى عائلة حسن سيف الامتاذ في كلية الحقوق	
	المراية سابقا	٤٦٧
٦٣	ضريبة استهلاك المواشي ومنتجاتها	٣٩٠

(ح)

اسم القانون	عنوانه	الصحيفة
١٥	اعفاء المواد والالزام القائمة لشركة ادارة السكك الحديدية والاشغال العامة	
٢٢٥	(ريجي جنرال دي شندفيره ترافوبليك)	٥٥
٥٨	لاضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية والى قانون صرف مبلغ على اعمال رئيسية من قبل ادارة السكك الحديدية رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦	٢٦٦
٤٦	الاعمال الرئيسية لادارة ميناء البصرة	٣٤٠
٢٨	تزييد اعتماد الباب الاول من ميزانية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٧	١٦٩
٣٦	اعفاء مبالغ غير قابلة التحصيل وتعويض الملتزمين	٢٢٦
١٣	اضافة وتزويل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية	١١٥
٢٤	اصول المحاكمات الحقوقية (تعديل قانون)	١٥٧
٣٥	المحاكم الصلحية	٢٠٦
٩	قبول العراق النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة واختصاص المحكمة المذكورة الالزامي	٣٤
٦٦	لتزييد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة ١٨ من قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٨	٤٢٢
٦٧	لتزييد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة ١٨ من قانون الميزانية العامة ١٩٣٨	٤٢٣
٤٣	التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ (التعديل الرابع)	٢٩٧
٤١	ميزانية مديرية الاوقاف العامة سنة ١٩٣٨ المالية	٢٨١
٥٩	ضريبة المذياع (الراديو)	٣٧٣
٦١	مراقبة المصارف	٣٧٧
٣	تحسين وتقوات المزروعات العقلية	٣
٤٨	مشروع حفر سد الفاو	٢٤٥
٦٨	لتصديق الاتفاقية الموقعة في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ بين الحكومة العراقية وشركة نط البصرة المحدودة	٤٢٥

(ط)

اسم القانون	عنوانه	الصحيفة
٥٦	المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٩ (تعديل قانون)	٣٦٠ ..
٦	منع تصدير بقايا المعادن الحفيرة من العراق	١٢ ..
٤	استرداد المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق	١٠ ..
٨	تنظيم الملاحة الجوية المؤرخة ١٣-١٠-١٩١٩ والملحق فيها	
	(إبرام البروتوكولين المعلنين)	١٩ ..

(ن)

٥	تسجيل النفوس رقم ٥٤ سنة ١٩٢٧ (التعديل الثالث)	١١ ..
٣١	توريد النبات	١٩٩ ..

(و)

٣٢	اثبات التواقيع على الوثائق الاجنبية رقم ٣٦ سنة ١٩٣٤	
	(تعديل قانون)	٢٠٣ ..
٢٥	الميزانية العامة الوقتية لشهر نيسان ١٩٣٨	١٥٨ ..

(ي)

قرارات ديوانه التفسير

رقم القرار	عنوانه	المحكمة
٣٧/٢	لتفسير النقاط الغامضة من قانون الجنسية العراقية	٠٠ ٤٧٩
٣٨/١	لتفسير الغموض الموجود في المادة ٣٥ و ٣٦ من قانون	٠٠ ٠٠ ٠٠ ٠٠
	التقاعد المدني	٤٧٦
٣٨/٣	تفسير مادتين من نظام توجيه الجهات العشمانى	٠٠ ٤٧٩
٣٨/٢	تفسير الفقرة ج من المادة ١٩ من قانون التقاعد المدني	٠٠ ٤٨١

(ك)

فهرست الانظمة لسنة ١٩٣٨

رقم النظام	عنوانه	المحيفة
١	اجور مدرسة اللغات السائية	١
٢	تعديل نظام منخصصات الفر ومصرفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣	٢
٣	كلية الصيدلة الملكية	٤
٤	منخصصات السكنى	١١
٥	مجلس الدفاع الاعلى	١٣
٦	تعديل نظام تشريفات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦	١٧
٧	تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواملات رقم ١٧ لسنة ١٩٣٦	٢٥
٨	وزارة العدلية	٢٨
٩	وزارة الدفاع	٣٤
١٠	مدرسة الهندسة	٤٦
١١	صادر بموجب قانون استرداد الكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق رقم ٤ لسنة ١٩٣٨	٦١
١٢	تعديل نظام وزارة المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥	٦٣
١٣	التعديل الثاني لنظام ادارة السيم الاسلامي رقم ٨ لسنة ١٩٣٢	٦٤
١٤	تعديل نظام الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨	٦٦
١٥	تعديل نظام وزارة المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٥	٦٨
١٦	التعديل الثالث لنظام الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥	٧٠
١٧	تشكيلات ادارة الاوقاف	٧٣
١٨	تعديل النظام رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٧	٨٠
١٩	نظام تعديل نظام اجازات وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦	٨١
٢٠	نظام تعديل النظام الكرمي رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦	٨٣
٢١	نظام بمنح اللزمة	٨٥
٢٢	تعديل نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥	٨٦
٢٣	الطوابع البريدية المراقبة	٨٩
٢٤	ادارة مصلحة نقل الركاب في العاصمة	٩١
٢٥	منخصصات الايفاد والتدريب العسكري	٩٤

(د)

رقم النظام	عنوانه	الصفحة
٢٦	إعفاء رجال الدين والموظفين المدنيين من الخدمة العسكرية	١٠٤
٢٧	دعوة جنود الاحتياط	١١٠
٢٨	رواتب الجنود وضباط الصف	١١٦
٢٩	التطوع في الجيش	١١٩
٣٠	دعوة المكلفين والحاquem بخدمة العلم	١٢٢
٣١	المكلفية النسبية	١٤٤
٣٢	تسجيل الاموال	١٤٧
٣٣	نوط الطيران	١٤٩
٣٤	دار العلوم	١٥٣
٣٥	المخصصات المحلية العسكري	١٦١
٣٦	دعوة ضباط الاحتياط	١٦٣
٣٧	تعديل نظام كلية الحقوق رقم ٨ لسنة ١٩٣٦	١٧٥
٣٨	صادر وفق القانون للمق اللفاف (باندرول) على البضائع رقم ١٤ سنة ١٩٣٧	١٧٧
٣٩	الاكتتابات العامة	١٧٩
٤٠	صادر بموجب الفقرة ب من المادة السابعة من قانون الصيد رقم ٥٧ سنة ١٩٣٨	١٨١
٤١	تعديل نظام ادارة المستشفيات والمعاهد الصحية الحكومية رقم ٨ لسنة ١٩٣٣	١٨٣
٤٢	صادر بموجب المادة ١٣ أ من قانون ضريبة الاستهلاك ومنتجاتها رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨	١٨٤
٤٣	بيطري	١٨٦
٤٤	بيع المستحضرات الطبية لتحديد النسل	١٨٨
٤٥	منع جوائز لاثقان اللغات الاجنبية	١٩٠
٤٦	تعديل نظام مخصصات مصروفات النقل رقم ١٨ سنة ١٩٣٣	١٩٤
٤٧	تعديل نظام الكلية الطبية رقم ١٥ سنة ١٩٣٢	١٩٦
٤٨	صادر بموجب المادة ١١ أ من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٢٩ سنة ١٩٣٨	١٩٩
٤٩	التعديل الرابع لنظام الطرق والابنية رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥	٢٠٠

(م)

رقم النظام	عنوانه	المحيفة
------------	--------	---------

(أ)

١٩	اجازات وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦ (نظام)	٠٠
٨١	تعديل نظام	٠٠
٧٣	تشكيلات ادارة الاوقاف	٠٠
٦٤	ادارة الميتم الاسلامي (التعديل الثاني للنظام)	٠٠
١١	استرداد المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق رقم ٤ لسنة ١٩٣٨ (مادر بموجب قانون)	٠٠
٦١	الاستهلاك ومنتجاتها رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨ (مادر بموجب المادة ١٣ من قانون الضريبة)	٠٠
١٨٤	الاقتصاد والمواصلات رقم ١٧ لسنة ١٩٣٦ (تعديل نظام)	٠٠
٢٥	الاكتتابات العامة	٠٠
١٧٩		٠٠

(ب)

٤٣	بيطري	٠٠
١٨٦		٠٠

(ت)

٢٥	التدريب العسكري (منخصصات الايفاد)	٠٠
٩٤	تسجيل الاموال	٠٠
٣٢	تشريفات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ (تعديل نظام)	٠٠
٦	التطوع في الجيش	٠٠
٢٩	مادر بموجب المادة ١١ من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨	٠٠
١١٩		٠٠
١٩٩		٠٠

(ج)

٢٧	دعوة جنود الاحتياط	٠٠
١١٠	رواتب الجنود وضباط الصف	٠٠
٢٨	جوائز لاتقان اللغات الاجنبية	٠٠
١١٦		٠٠
١٩٠		٠٠

(ن)

رقم النظام	عنوانه	الصحيفة
------------	--------	---------

(ح)

٤٨	حقوق الاراضي رقم ٢٩ سنة ١٩٣٨ (مدر بموجب المادة ١١ آ	
١٩٩	من قانون التسوية	٠٠
٣٧	كلية الحقوق رقم ٨ لسنة ١٩٣٦ (تعديل نظام)	٠٠

(د)

٢٢	وزارة الداخلية تعديل نظام رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥	٠٠
٣٤	دار العلوم	٠٠
٥	مجلس الدفاع الاعلى	٠٠
٩	وزارة الدفاع	٠٠

(ر)

٢٦	اعفاء رجال الدين والموظفين الدّنيين من الخدمة العسكرية	١٠٤
----	--	-----

(س)

٢	مخصصات السفر ومصروفات النقل رقم ٨ السنة ١٩٣٣ (تعديل نظام)	٢
٤	مخصصات السكنى	١١

(ص)

٣	الصيدلية الملكية (كلية)	٠٠
٤٠	مادر بموجب الفقرة ب من المادة السابعة من قانون الصيد رقم	٠٠
١٨١	٥٧ سنة ١٩٣٨	٠٠

(ض)

٣٦	دعوة ضباط الاحتياط	٠٠
٤٢	ضريبة الاستهلاك ومنتجاتها رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨ (مادر بموجب	٠٠
١٨٤	المادة ١٣ آ من القانون	٠٠

(س)

رقم النظام	عنوانه	الصحيحة
------------	--------	---------

(ط)

٤٧	الكلية الطبية رقم ١٥ سنة ١٩٣٢ (تعديل نظام)	١٩٦
٤٩	الطرق والابنية رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ (التعديل الرابع)	٢٠٠
١٦	الطرق والابنية رقم ٤٤ سنة ١٩٣٥ (التعديل الثالث)	٧٠
٢٣	الطوايح البريدية العراقية	٨٩

(ع)

٨	وزارة العدلية	٢٨
---	---------------	----

(ك)

٣٧	كلية الحقوق رقم ٨ لسنة ١٩٣٦ (تعديل نظام)	١٧٥
٤٧	الكلية الطبية رقم ١٥ سنة ١٩٣٢ (تعديل نظام)	١٩٦

(ب)

١	(اللغات) اجور مدرسة اللغات المسائية	١
٣٨	لحق اللغاف (باندربول) على البضائع رقم ١٤ لسنة ١٩٣٧	
١٧٧	(مصادر وفق القانون)	

(م)

١٢	وزارة المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥ (تعديل نظام)	٦٣
١٥	وزارة المالية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٥ (تعديل نظام)	٦٨
٥	مجلس الدفاع الاعلى	١٣
٢	مخصصات السفر ومصروفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ (تعديل نظام)	٢
٤	مخصصات السكنى	١١
٣٥	المخصصات المحلية العسكرية	١٦١
١	اجور مدرسة اللغات المسائية	١
٩٠	مدرسة الهندسة	٤٦

(ع)

رقم القرار	عنوانه	الصفحة
٤٤	بيع المستحضرات الطبية لتجديد النسل	١٨٨
٤١	ادارة المستشفيات والمعاهد الصحية الحكومية ٨ لسنة ١٩٣٣	١٨٣
	(تعديل نظام)	١٨٣
٤٦	مخصصات مصروفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ (تعديل نظام)	١٩٤
٢٤	ادارة مصلحة نقل الركاب في العاصمة	٩١
٤١	المكلفية النسبية	١٤٤
٣٠	دعوة المكلفين والحاquem بخدمة العلم	١٢٢
١١	استرداد المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق رقم ٤ لسنة ١٩٣٨	٦١
٢١	منح الزمة	٨٥
١٣	ادارة الميتم الاسلامي (التعديل الثالث للنظام)	٦٤

(ن)

١٨	تعديل النظام رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٧	٨٠
٢٠	النظام الكمركي (تعديل نظام)	٨٣
٢٤	ادارة مصلحة نقل الركاب في العاصمة	٩١
٣٣	نوط الطيران	١٤٩

(و)

١٤	الوظائف الخاصة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ (تعديل نظام)	٦٦
١٩	اجازة وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦	٨١

(هـ)

١٠	مدرسة الهندسة	٤٦
----	---------------	----

(ف)

فهرست البيانات والبلاغات والتعليقات

لسنة ١٩٣٨

المحيط	اسم البيان
١	بيان رقم ١
١	بلاغ رسمي
٢	بلاغ رسمي
٢	بيان رقم ٢
٣	بيان رقم ٤
٥	بيان الكمارك رقم ١ لسنة ١٩٣٨
٥	بيان رقم ٦
٦	بيان رقم ٧
٨	بيان رقم ٨
٨	بيان
٩	بيان رقم ١٩
٩	البيان العاشر
١٠	بيان رقم ١١
١١	بيان رقم ١٢
١٢	بيان
١٢	بيان
١٣	بيان
١٣	بيان الكمارك رقم ٦ لسنة ١٩٣٨
١٤	بيان رقم ١٦
١٤	بيان رقم ١٩
١٥	بيان رقم ١٨
١٦	بيان

المصنف	اسم البيان
١٩	بيان الكمارك رقم ٩ لسنة ١٩٣٨
٢٠	بيان الكمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٣٨
٢٠	بيان رقم ٢٠
٢١	بيان
٢٢	بيان رقم ٢١
٢٣	بيان رقم ٢٢
٢٤	بيان رقم ٢٣
٢٥	بيان رقم ٢٤
٢٥	بيان الكمارك رقم ١١ لسنة ١٩٣٨
٢٩	بيان الكمارك رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨
٣١	بيان الكمارك رقم ١٣ لسنة ١٩٣٨
٣٢	بيان الكمارك رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨
٣٣	بيان الكمارك رقم ١٥ لسنة ١٩٣٨

(ق)

فهرست التعليمات والاذاعات لسنة ١٩٣٨

الصحيفة	اسم التعليم
١	تعليمات
١	تعليمات الامتحانات في ملك الخدمة الخارجية
١٠	تعليمات بشأن الجوائز والمآتم
١٢	تعليمات رقم ٣
١٥	تعليمات
١٥	تعليمات
١٦	تعليمات مالية عدد ١ - لسنة ١٩٣٨
١٧	تعليمات رقم ١
٢١	تعليمات رقم ٢
	تعليمات تعيين واجبات مدير الصحة العام وتشكيلات مديرية
٢٤	الصحة العامة
٣٢	تعليمات مالية عدد ٢ - لسنة ١٩٣٨
٣٦	تعليمات
٣٨	تعليمات السات
٤٤	تعليمات
٤٥	تعليمات

قانون

إضافة مادة منفردة الى قانون تسوية حقوق الاراضي
رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ رقم (١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تضاف المادة المنفردة الآتية الى
قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ :

المادة المنفردة - تستثنى المقاطعات التالية من
منطقتي سبيكة والكرمة المدونة ارقامها ادناه من اصدار
النظام المذكور في الفقرة (١) من المادة (١١) من هذا
القانون .

- (١) منطقة السبيكة - المقاطعتين رقم (١) و(٤) .
 - (٢) منطقة الكرمة - المقاطعات رقم من (١) الى (٧) .
- المادة الثانية - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ
تنفيذ قانون تسوية حقوق الاراضي رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ .
- المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
- كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر
كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي
جميل المدني
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٢ في ٣١-٣٨)

قانون

اضافة مادة منفردة لقانون ادارة الالوية رقم (٥٨)

لسنة ١٩٢٧ رقم (٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع

القانون الآتي :-

المادة الاولى - تضاف المادة المنفردة الآتية

الى قانون ادارة الالوية رقم (٥٨) لسنة ١٩٢٧ .

المادة المنفردة - يجوز تعيين معاون للمتصرف

في اللواء وعندئذ يكون من عداد هيئة اللواء الادارية

ويتبع في انتقائه وتعيينه وترفيعه وتحويله وعزله

ومعاقبته الانضباطية واحالته على التقاعد عين الاحكام

المتبعة بحق القائم مقام ويقوم باعمال المتصرف التي

يودعها اليه ويوقع على المخبرات حسب اشارته .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره

في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على كافة وزراء الدولة تنفيذ هذا

القانون .

كتب بغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر
كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشبيبي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

تحسين وتقوية المزروعات الحقلية

رقم (٣) لسنة ١٩٣٨

ينحى ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تدل الالفاظ الآتية في هذا
القانون على المعاني المقابلة لها ما لم تدل القرينة
على معنى آخر .

(مناطق معينة) هي المناطق التي يعينها وزير الاقتصاد والمواصلات بانها واجبة الزرع بذور مقررة .
(بذور مقررة) البذور التي يقرر وزير الاقتصاد والمواصلات وجوب زراعتها دون غيرها .

(مدير امور الزراعة) مدير امور الزراعة وكل موظف مخول كتابة من قبله ممارسة الصلاحيات والوظائف المعنية له في هذا القانون جزءا او كلا .

(صاحب مزرعة) مالكها او المتصرف فيها او السركال او الوكيل او المكلف بادارة زراعتها .

المادة الثانية - يشمل هذا القانون كافة انواع المزروعات الشتوية والصفية عدا القطن والتبغ .

المادة الثالثة - لوزير الاقتصاد والمواصلات ان يعين بناء على اقتراح مدير امور الزراعة منطقة او مناطق او مساحات معينة يمنع فيها زرع اي نوع من البذور عدا النوع او الانواع التي يقررها ويتم التعيين ببيان ينشر في الجريدة الرسمية قبل موسم زرع الانواع المقررة بمدة لا تقل عن الشهرين ويبقى ذلك التعيين نافذا في مواسم الزرع التي تليه الى حين الغائه او تعديله .

المادة الرابعة - يستحصل بمدير امور الزراعة المقادير الكافية من البذور المقررة لتوزيعها على المناطق المعنية في السنة الاولى من تعيينها فقط وذلك بالاتساج المباشر في مزارع الحكومة او بالاتفاق مقدما مع اصحاب مزرعة او اكثر من المزارع الخصوصية لشراء كل او بعض الحاصل الناتج فيها او بشراء المقدار المطلوب

من تلك البذور حسب اختياره على ان لا يتجاوز سعر الشراء سعر الاستهلاك وقت الاتفاق الا بموافقة وزير المالية .

المادة الخامسة - على مدير امور الزراعة ان يصدر نشرة خاصة بكل نوع من انواع البذور المقررة تتضمن التعليمات الزراعية الواجب اتباعها لزرع ذلك النوع وانماثه وصيافته وحصده وتنظيف حاصله وان يتخذ الوسائط الممكنة لارشاد الزراع الى تطبيق تلك التعليمات عمليا على ان توزع النشرة مجانا قبل موسم الزرع بشهر .

المادة السادسة - على مدير امور الزراعة ان يكشف اراضي الزراع الذين طلبوا بذورا مقرر و ذلك للتأكد من صلاح اراضيهم لزراعة هذه البذور وعليه توزيع البذور المقررة على زراعي المناطق المعنية الذين تتوفر في اراضيهم الشروط المطلوبة على ان يكون التوزيع ببيع البذور مقابل ثمن يستوفي معجلا او مؤجلا .

المادة السابعة - لمدير امور الزراعة ان يفحص من وقت الى آخر البذور المقررة التي يحتفظ بها زراعي المناطق المعنية من انتاج موسم سابق ليتأكد من صلاحيتها وصلاحها للزرع في المواسم التالية .

المادة الثامنة - على مدير امور الزراعة ان يوالي الكشف على انواع المزروعات المقررة في المناطق المعنية وان يتحقق من اتباع التعليمات الميمنة في النشرات الزراعية الخاصة وعند الاقتضاء يقدم الى السلطات الادارية المختصة تقريرا يتضمن ما يجده من

المخالفات وعلى السلطات المذكورة اجراء التفتيشات
المقتضية .

المادة التاسعة - على زراع المناطق المعينة ان
يراجعوا دائرة الزراعة في المنطقة او السلطات
الادارية يسجلوا طلبهم على استمارة خاصة بطلب
البذور المقررة تذكر فيها المساحة التي يرغبون في
زرعها والمقادير التي يحتاجونها من البذور حسب انواعها
على ان لا يتأخر تقديم الطلب عن ثلاثين يوما من تاريخ
صدور البيان الوارد ذكره في المادة (٣) من هذا
القانون .

المادة العاشرة - أ - على زراع المناطق المعينة
ان يعرضوا على مدير امور الزراعة البذور الموجودة
لديهم لفحصها كلما طلب اليهم ذلك .

ب - لا يجوز للمزارع الذي فحصت بذوره وسمح له
بزرعها ان يستعمل غيرها للزراع .

ج - اذا ظهر بعد الفحص ان البذور غير صالحة فعلى
صاحبها ان يستبدلها ببذور جديدة من نوعها
يعرضها للفحص قبل الزرع . ولا يجوز باي حال
زرع البذور التي وجدت غير صالحة .

المادة الحادية عشرة - لا يجوز خلط المحاصيل
الناتجة من البذور المقررة بمحاصيل اخرى او بسواد
غريبة .

المادة الثانية عشرة - صاحب المزرعة هو المسؤول مباشرة عن مراعاة تطبيق التعليمات الزراعية والانظمة التي تصدر بموجب هذا القانون .

المادة الثالثة عشرة - يمنع من استغلال ارضه باي نوع من البذور المماثلة للبذور المقررة كل صاحب مزرعة في المناطق المعينة .

أ - لم يقتن البذور المقررة للزراع .

ب - لم يهيء ارضه بالطرق المعينة في النشرات الزراعية .

ج - تأخر او امتنع عن استلام المقدار الذي طلبه من البذور المقررة خلال المدة المعينة في البيان وذلك في السنة الاولى .

المادة الرابعة عشرة - على السلطة الادارية المختصة ان تستحصل اثمان البذور المزروعة وفق الجداول التي تزودها بها دائرة الزراعة في نهاية الموسم الذي جرى توزيع البذور فيه وعند عدم الدفع بعد مرور شهر على الانذار الخطي تعتبر اثمان البذور دينا بذمة الزراع واجب الاستيفاء وفق قانون جباية الديون المستحقة للحكومة .

المادة الخامسة عشرة - عند حدوث كارثة تمنع الزارع من تسديد اثمان البذور الموزعة عليه فلوزير المالية بناء على توصية وزير الاقتصاد والمواصلات تأجيل استيفاء اثمانها دفعة واحدة او باقساط لا تتعدى ثلاثة لمدة لا تتجاوز السنتين .

المادة السادسة عشرة - يعاقب بغرامة لا تتجاوز (٧٥) ديناراً او بالسجن لمدة لا تزيد عن (٣) اشهر او بكليهما العقوبتين كل من ارتكب احدى المخالفات الآتية :-

١ - زرع اي نوع من البذور خلافاً للبيان الصادر بموجب المادة (٣) .

٢ - استعمال البذور المعطاة له من الحكومة لمقاصد غير الزرع او زرعها في غير المنطقة المعينة .

٣ - استعمال بذوراً غير التي فحصت ووافق عليها مدير امور الزراعة .

٤ - اضافة نوعا او انواعا اخرى او موادا غريبة الى البذور المقررة المعدة للزرع او الى الحاصل الناتج من تلك البذور المعد للبيع .

٥ - منع مدير امور الزراعة عن اداء الواجبات الملقاة عليه في هذا القانون .

٦ - لم ينفذ التعليمات التي تصدرها مديرية امور الزراعة .

المادة السابعة عشرة - تقدر ثمن البذور المقررة المعدة للتوزيع لجنة تؤلف في بداية كل موسم قوامها ممثل لوزارة المالية وممثل لغرفة التجارة في بغداد واحد كبار الزراع يختاره وزير الاقتصاد والمواصلات تجتمع برئاسة مدير امور الزراعة .

المادة الثامنة عشرة - تعفى من رسوم الاستهلاك البذور التي يوزعها او المقادير التي يشتريها مدير امور الزراعة لغايتي التحسين والاكثر .

المادة التاسعة عشرة - ان المناطق التي سبق تعيينها بموجب قانون تحسين انواع الحنطة وزراعتها رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٢ تعتبر كأنها عينت ببيان نشر وفق المادة ٣ من هذا القانون .

المادة العشرون - عين طريقة تطبيق مواد هذا القانون بنظام خاص .

المادة الحادية والعشرون - يلغى قانون تحسين انواع الحنطة وزراعتها رقم (٦٧) لسنة ١٩٣٢ وقانون تعديله والنظام الصادر بموجبه على ان السلفات التي منحت الى الزراع بموجب ذلك القانون والنظام تبقى واجبة الاستيفاء .

المادة الثانية والعشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة والعشرون - على وزراء الاقتصاد والمواصلات والداخلية والمالية والعدلية تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

ابراهيم كمال	مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء
جلال بابان	عباس مهدي	
وزير الاقتصاد والمواصلات	وزير العدلية	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

استرداد المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق
رقم (٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق
بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - مع مراعاة ما يصدره وزير المالية
من التعليمات وما قد يضعه بموافقة مدير الكمارك
والمكوس العام من الاوامر المتفرعة عنها تعاد جميع
المكوس المقررة في المادة ١ (١) من قانون المكوس
رقم (١٨) لسنة ١٩٣٣ المستوفاة على «التوتون»
و «التبناك» اللذين من منتجات العراق وصدرتا الى
الخارج .

المادة الثانية - كل من يخالف التعليمات او الاوامر
الصادرة حسبما جاء في المادة الاولى من هذا القانون
يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرة اضعاف الرسم المترتب
استفاداً على التبغ المختص ويصبح التبغ الذي ارتكبت
بشأنه المخالفة عرضة للمصادرة . وتصدر الاحكام في
قضايا كهذه وفق ما نص عليه قانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة
١٩٣١ .

المادة الثالثة - يجوز اصدار نظام لمنع رد المكوس
على الوجه المبين في المادة الاولى من هذا القانون
بشأن الصادرات الى اي قطر او محل اجنبي .

المادة الرابعة - يلغى بهذا قانون المكوس رقم (٢٨) لسنة ١٩٢٨ .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
كتب بغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ابراهيم كمال

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

التعديل الثالث لقانون تسجيل النفوس

رقم (٥٤) لسنة ١٩٢٧

رقم (٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع

القانون الآتي :-

المادة الاولى - تضاف الجملة الآتية الى آخر

المادة ١٣ من قانون تعديل قانون النفوس رقم ٣٨ لسنة

١٩٣٤ .

• (تحمّل الرسوم على الشخص المطلوب تصحيح سنة
في جميع الاحوال) •

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية •

المادة الثالثة - على وزيرى الداخلية والعدلية تنفيذ
هذا القانون •

• كتب بغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر
كانون الثاني سنة ١٩٣٨ •

غازي

عباس مهدي .	مصطفى العمري	جميل المدفني
وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

منع تصدير بقايا المعادن الحفيرة من العراق
رقم (٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يمنع تصدير بقايا المعادن الحفيرة
من العراق •

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين من شهر
كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

انضمام العراق الى الاتفاقية الدولية العرقمة (٥٨)
المتعلقة بتحديد السن الأدنى لاشتغال الاحداث
في اعمال السفن (المعدلة) الموقع عليها في
جنيف رقم (٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة الملك اجراء ما يقتضي
من الترتيبات اللازمة لانضمام دولة العراق الى الاتفاقية

الدولية المرقمة (٥٨) المتعلقة بتحديد السن الأدنى
 لاشتغال الاحداث في اعمال السفن الموقع عليها في جنيف .
 كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر
 ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر
 كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
 رئيس الوزراء

توفيق السويدي
 وزير الخارجية

مسودة الاتفاقية رقم (٥٨)

المتعلقة بتحديد السن الأدنى لاشتغال الاحداث في البحر
 (معدلة سنة ١٩٣٦)

ان المؤتمر العام لمؤسسة العمل الدولية بعد ان
 دعى الى الاجتماع بجنيف من قبل الهيئة التنفيذية
 لمكتب العمل الدولي وعقد دورته الثانية والعشرين في
 ٢٣ تشرين الاول سنة ١٩٣٦ .

وبعد ان قرر اتباع بعض المقترحات المتعلقة
 بالتعديل الجزئي لاتفاقية تحديد السن الأدنى لاشتغال
 الاحداث في البحر التي اقرها المؤتمر في دورته
 الثانية والتي تشكل منهاج الدورة الحالية .

وبعد ان ارتأى ان تكون هذه المقترحات بشكل
مسودة اتفاقية دولية .

يقر في هذا اليوم الرابع والعشرين من شهر تشرين
الاول سنة ١٩٣٦ مسودة الاتفاقية التالية التي يمكن
تسميتها باتفاقية تحديد السن الأدنى (البحر) معدلة سنة
١٩٣٦ .

المادة الاولى

لغرض هذه الاتفاقية يقصد بكلمة « سفينة » كافة
المراكب والزوارق المختلفة الأنواع المشتغلة في
الملاحة البحرية سواء كانت عائدة الى الحكومة او
الاهلين وتخرج منها مراكب الحرب .

المادة الثانية

١ - لا يسمح للاحداث دون سن الخامسة عشرة
بالاستخدام او الاشتغال في السفن عدا السفن التي يشتغل
فيها افراد العائلة الواحدة فقط .

٢ - على انه للقوانين او الانظمة المحلية ان
تنص على اصدار شهادات يسمح فيها للاحداث الذين
لا تقل سنهم عن الرابعة عشرة بالاستخدام وذلك في
الحالات التي تقتنع فيها احدى السلطات كالمعارف او
غيرها من السلطات المختصة التي تعينها تلك القوانين
او الانظمة من ان هذا الاستخدام سيكون مفيدا لهم وذلك
بعد ان تؤخذ بنظر الاعتبار حالة الولد الصحية والجسدية
وكذلك الفائدة المأمولة التي تعود عليه مباشرة من
الاستخدام المقترح .

المادة الثالثة

لا تطبق احكام المادة الثانية على اعمال الاحداث في المراكب المدرسية او التدريبية على شرط ان تقوم سلطة حكومية بالموافقة على هذه الاعمال والاشراف عليها .

المادة الرابعة

لاجل تسهيل تنفيذ احكام هذه الاتفاقية يلزم كل صاحب مركب بمسك سجل بجميع الاشخاص دون السادسة عشرة من عمرهم المستخدمين على ظهر مفيته او قائمة بهم عن مواد الاتفاق وتواريخ ولاداتهم .

المادة الخامسة

لا تنفذ هذه الاتفاقية الا بعد ان يقوم مؤتمر العمل الدولي باقرار مسودة اتفاقية لتعديل الاتفاقية المتعلقة بتحديد السن الأدنى لقبول الاحداث في الاستخدام الصناعي لسنة ١٩١٩ ومسودة اتفاقية لتعديل الاتفاقية المتعلقة بسن قبول الاحداث في الاستخدام غير الصناعي لسنة ١٩٣٢ .

المادة السادسة

ترسل الابرامات الرسمية لهذه الاتفاقية الى السكرتير العام لعصبة الامم للتسجيل .

المادة السابعة

١ - تكون هذه الاتفاقية ملزمة فقط على اعضاء مؤسسة العمل الدولية الذين سجلت ابراماتهم لدى السكرتير العام .

- ٢ - مع مراعاة احكام المادة الخامسة اعلاء .
تنفذ الاتفاقية بعد اثني عشر شهرا من تاريخ قيام عضوين
اثنين بتسجيل ابرامهما لها لدى السكرتير العام .
- ٣ - وبعد ذلك تنفذ هذه الاتفاقية من قبل اي عضو
كان بعد اثني عشر شهرا من تاريخ تسجيل ابرامها .

المادة الثامنة

حالما يتم تسجيل ابرام اثنين من اعضاء مؤسسة العمل
الدولية يقوم السكرتير العام لعصبة الامم بتبليغ كافة
اعضاء مؤسسة العمل الدولية بذلك وعليه ايضا ان يبلغهم
تسجيل الابرامات التي قد تقدم فيما بعد من قبل بقية
اعضاء المؤسسة .

المادة التاسعة

- ١ - للعضو الذي ابرم هذه الاتفاقية ان ينهي العمل
بها بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ تنفيذها للمرة
الاولى وذلك بقرار يرسل الى السكرتير العام لعصبة
الامم ولا ينفذ هذا الانهاء الا بعد سنة من تاريخ تسجيله .
- ٢ - كل عضو ابرم هذه الاتفاقية ولم يمارس حق
انهاء العمل بها المنصوص عليه في هذه المادة خلال
السنة التي تاتي بعد انتهاء مدة العشر سنوات المنوء عنها
في الفقرة السابقة يكون ملزما بها لمدة عشر سنوات اخرى
وله بعد ذلك ان ينهي العمل بهذه الاتفاقية عند انقضاء
كل عشر سنوات بموجب الاحكام المنصوص عليها في
هذه المادة .

المادة العاشرة

عند انقضاء كل مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه الاتفاقية ترفع الهيئة التنفيذية لمكتب العمل الدولي تقريراً الى المؤتمر العام عن سير هذه الاتفاقية ولها ان تنظر فيما اذا كان من المرغوب فيه ان تضع في منهاج المؤتمر مسألة تعديلها كلياً او جزئياً .

المادة الحادية عشرة

١ - اذا اقر المؤتمر اتفاقية جديدة معدلة لهذه الاتفاقية كلياً او جزئياً وما لم تنص الاتفاقية الجديدة على خلاف ذلك .

(أ) فان ابرام الاتفاقية الجديدة من قبل احد الاعضاء يجب ان يكون بحكم القانون لآغياً لهذه الاتفاقية فوراً رغماً عن احكام المادة ال ٩ اعلاه وذلك عندما تكون الاتفاقية الجديدة قد وضعت موضع التنفيذ .

(ب) فاعتباراً من تاريخ تنفيذ الاتفاقية الجديدة يبطل عرض هذه الاتفاقية على الاعضاء لابرامها .

٢ - تبقى هذه الاتفاقية على كل حال نافذة بشكلها ومضمونها الحقيقيين بحق الاعضاء الذين قاموا بابرامها ولم يبرموا الاتفاقية الجديدة .

المادة الثانية عشرة

يعول على كلا النصين الفرنسي والانكليزي من الاتفاقية .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

أبرام البروتوكولين المعدلين لاتفاقية تنظيم الملاحة
الجوية المؤرخة في ١٣ تشرين الأول ١٩١٩
والملاحق (H) منها
رقم (٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة ملك العراق اجراء ما
يقتضي من الترتيبات لأبرام البروتوكولين الصادرين في
بروكسل ١ حزيران ١٩٣٥ والموقع عليهما بالنيابة عن
حكومة العراق في باريس ٢٩ نيسان ١٩٣٦ واللذين
هما :

١ - البروتوكول المختص بتعديل بعض المواد في
الاتفاقية الدولية المتعلقة بالملاحة الجوية
المؤرخة ١٣ تشرين الأول ١٩١٩ .

٢ - البروتوكول المختص بتعديل الملحق (H) من
الاتفاقية المذكورة المتعلقة بالامور الكمركية .
كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر
ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين من شهر
كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجية

بروتوكول تعديل الاتفاقية المؤرخة ١٢ تشرين الاول ١٩١٩ المتعلقة بتنظيم الملاحة الجوية

قررت لجنة الملاحة الجوية الدولية في جلستها الثالثة والعشرين المنعقدة في بروكسل برئاسة العقيد دوميري ومعاونة المسيو البير زويبر السكرتير العام ان تجمع في هذا البروتوكول سلسلة تحويرات اقرت ادماجها في الاتفاقية في جلساتها الثامنة عشرة والحادية والعشرين والثانية والعشرين والثالثة والعشرين .

فاصبح نص المواد المحورة ٤ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٦ و ١٩ و ٢٥ و ٢٦ و ٣٤ و ٣٥ و ٣٩ والمادة الجديدة ٢٥ (ب) باللغات الفرنسية والانكليزية والايطالية على الوجه التالي .

المادة الرابعة - كل طائرة تجد نفسها محلقة فوق منطقة محرمة عليها عند العلم بذلك ان تنزل باسرع ما يمكن في اقرب مطار يقع في خارج المنطقة المحرمة المختصة بالدولة التي طارت فوق اراضيها طيرانا غير مشروع .

المادة السادسة - تحوز الطائرات جنسية الدولة المسجلة فيها .

المادة السابعة - يتم تسجيل الطائرات المذكورة في المادة السابقة وفق قوانين كل دولة من الدول المتعاقدة ووفق احكامها الخاصة على ان يراعى في ذلك الشروط الواردة في الملحق (ا) .

المادة الثامنة - على الدول المتعاقدة ان تبث الى لجنة الملاحة الجوية الدولية في فترات تعينها هذه اللجنة بصور من وثائق التسجيل والالغاء التي تم تدوينها في سجلها الرسمي .

الباب الثالث

شهادة الكفاية الجوية

اجازات الطائفة

جهاز المخابرة اللاسلكية

المادة الثانية عشرة - على كل فرد من طائفة الطيارة يمارس وظيفة في الطيارة تختص بتشغيلها او صلاحيتها حين الطيران ان يتزود باجازة مطابقة للواجبات التي يقوم بها على ان تصدرها او تقرها الدولة التابعة لها الطيارة حسب الشروط المعينة في الملحق (هـ) .

المادة الثالثة عشرة - ان شهادات الكفاية الجوية التي تصدرها الدولة التابعة لها الطيارة وفق الشروط المعينة في الملحق (ب) او التي تقرها هذه الدولة تقرها الدول الاخرى ايضا ما دامت الطيارة المذكورة محتفظة بتلك الجنسية .

اما الاجازات التي تصدرها الدولة التابعة لها الطيارة وفق الشروط المعينة في الملحق (هـ) او التي تقرها هذه الدولة فتقرها الدول الاخرى ايضا على انه يحق لكل دولة ان ترفض الاعتراف لاحد رعاياها بالاجازات التي منحتها اياها او اقرتها دولة اخرى من الدول المتعاقدة للطيران وفي داخل حدود اراضيها او فوق اراضيها .

توضع شهادات الكفاية الجوية والاجازات على النماذج المنصوص عليها في الملحقين (ب) و (هـ) .

المادة الرابعة عشرة - لا يجوز تجهيز طيارة ما بمحطة ارسال مخابرة لاسلكية بلا اجازة خاصة تصدرها الدولة التابعة لها الطيارة .

ويعين في الملحق (ط) عهد تأسيس محطات مخابرة لاسلكية في الطائرات المشتغلة بالملاحة الجوية الدولية وشروط استعمال تلك المحطات والشروط التي يستند إليها في اصدار تلك الاجازة .

المادة السادسة عشرة - لكل دولة متعاقدة الحق في وضع تحفظات وقيود لمصلحة الطائرات التابعة لها فيما يتعلق بنقل الاشخاص والاشياء بالطائرات بين نقطتين في اراضيها .

(أ) اذا كان النقل لقاء اجور او مكافأة (مهما كان نوع ذلك) .

(ب) اذا كان النقل من قبل شركة نقل جوية ولو كان بلا مكافأة .

ويستثنى من ذلك النقل الضروري الذي تقوم به تلك الشركة لتمشية شؤون المصالح الجوية القائمة بها على ما يرام .

المادة التاسعة عشرة - تزود كل طائرة مشغلة بالملاحة الجوية الدولية بما يلي :

(أ) شهادة التسجيل وفق احكام الملحق (أ) .

(ب) شهادة الكفاية الجوية وفق احكام الملحق (ب) .

(ج) اجازة لكل من الآمر والطيارين وافراد الطائفة وفق الملحق (هـ) .

(د) جدول اسماء الركاب اذا كانت تحمل ركابا .

(هـ) بيان الارشاليات الجوية وقائمة الشحن ان كانت تحمل بضائع .

(و) دفاتر السفر وفقا للملحق (ج) .

(ز) الاجازة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة اذا كان فيها محطة او محطات مخابرة لاسلكية .

المادة الخامسة والعشرون - تتعاهد كل دولة متعاقدة باتخاذ تدابير تكفل ان كل طائرة تطير فوق حدود اراضيها وان كل طائرة تحمل علامة جنسيتها اينما كانت تلك الطائرة تراعي الاحكام الواردة في الملحق (د) . ويسري هذا التعاهد على طيارات الدولة المتعاقدة متى طارت فوق اراضي دولة غير متعاقدة بشرط ان انظمة الدولة غير المتعاقدة لا تنافي احكام الملحق (د) فقط .

تتعاهد كل دولة متعاقدة بمحاكمة كافة الاشخاص الذين يخالفون هذه الاحكام ومعاقبتهم .

المادة الخامسة والعشرون (ايضا) - للدول المتعاقدة ان تمنع في اراضيها تفريغ او رمي اشياء من الطيارات السالكة في جوها ماعدا الصابورة او المعدات التي تنص الاتفاقية او ملحقاتها على تفريغها او رميها او التي يكون تفريغها او رميها ضروريا لسلامة الملاحة .

المادة السادسة والعشرون - ممنوع ان تنقل الطيارات المواد المنفجرة والاسلحة النارية والمواد الحربية وكذلك كافة الآلات والادوات الحربية المذكورة في الاتفاقات الدولية الا بأذن خاص تمنحه الدولة التي يطار فوق اراضيها .

على انه ليس ممنوعا حمل المواد المنفجرة او الآلات التي تقتضي لتشغيل الطائرة او ادارتها .

المادة الرابعة والثلاثون - تؤلف باشراف عصبة الامم لجنة دائمة بأسم لجنة الملاحة الجوية الدولية .

ولا يجوز لكل دولة متعاقدة ان يكون لها في اللجنة اكثر من ممثلين اثنين . ولكل دولة ممثلة في اللجنة صوت واحد . وتقرر لجنة الملاحة الجوية الدولية القواعد المتعلقة بأسلوب اعمالها ومقرها الدائم على ان تكون خرة في الاجتماع في الاماكن التي تعدها مناسبة .

وتنحصر واجبات هذه اللجنة فيما يلي :

- (أ) ان تسلم المقترحات من اي كان من الدول المتعاقدة او ان تعرض عليهن المقترحات لتحويل احكام هذه الاتفاقية او تعديلها وان تقوم بتبليغ التغييرات المقررة .
- (ب) ان تقوم بالواجبات الملقاة على عاتقها بموجب هذه المادة والمواد ٩ و ١٣ (مادة واحدة محذوفة) و ١٥ و ١٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٣٦ و ٣٧ من هذه الاتفاقية .
- (ج) ان تعدل احكام الملحقات ماعدا احكام الملحق (ح) .
- (د) ان تجمع وتبلغ الى الدول المتعاقدة جميع انواع المعلومات المتعلقة بالملاحة الجوية الدولية .
- (هـ) ان تجمع وتبلغ الى الدول المتعاقدة جميع المعلومات المتعلقة بالكهربائية اللاسلكية وعلم الانواء والعلوم الطبية التي قد يكون لها شأن في الملاحة الجوية .
- (و) ان تتكفل بنشر خرائط للملاحة الجوية بمقتضى احكام الملحق (و) .
- (ز) ان تبدي رأيها في المسائل التي قد تعرضها عليها الدول للتدقيق .

للجنة الملاحة الجوية الدولية ان تحدث كل تحويل في احكام كل ملحق اذا تمت الموافقة على هذا التحويل بثلاثة ارباع مجموع اصوات الدول الممثلة في الجلسة او بثلاثي مجموع الاصوات الممكن الحصول عليها اذا حضرها ممثلو جميع الدول المتعاقدة . ويصبح هذا التحويل نافذا من التاريخ الذي تبلغه فيه لجنة الملاحة الجوية الدولية الى جميع الدول لمتعاقدة .

وكل تحويل يقترح احداثه في مواد هذه الاتفاقية تدقعه لجنة لملاحة الجوية الدولية سواء اكان صادرا من احدى الدول المتعاقدة ام

من اللجنة ذاتها • ولا يجوز الاقتراح بهذا التحويل لتأخذ به الدول المتعاقدة ما لم يوافق عليه ثلثا مجموع الأصوات الممكنة على الأقل •

وعلى الدول المتعاقدة ان تقرر اقرارا رسميا هذه التعديلات في مواد الاتفاقية (لا في احكام الملحقات) قبل ان تصبح نافذة • وتحمل الدول المتعاقدة نفقات لجنة الملاحة الجوية الدولية بالنسبة التي تقررها هذه اللجنة • اما النفقات الناشئة من ايفاد وفود فنية فتتحملها الدول التي توفد اولئك الوفود •

المادة الخامسة والثلاثون - يتعاهد المتعاقدون السامون كل فيما يختص به على التعاون بقدر الاستطاعة على اتخاذ التدابير الدولية المتعلقة بما يلي :

- (أ) جمع معلومات انوائية احصائية او جازية او خاصة واذاعتها حسب احكام الملحق (ز) •
- (ب) نشر خرائط جوية اساسية وانشاء نظام علامات ارضية واحد للطيران وفقا لاحكام الملحق (و) •
- (ج) استعمال الكهرباء في الملاحة الجوية وتأسيس ما يقتضي من المخططات اللاملكية الضرورية ومراعاة الانظمة المتعلقة بخدمات الكهرباء اللاملكية الدولية المذكورة في الملحق (ط) •

المادة السابعة والثلاثون - تتم الملحقات (أ) الى (ط) احكام هذه الاتفاقية ولهذه الملحقات الحكم الذي للاتفاقية ذاتها بشرط ان تراعى نصوص المادة ٣٤ (ج) •

يصرح الواضعون امضاءاتهم في ذيله والمفوضون حسب الاصول بموافقتهم نيابة عن الدول التي يمثلونها على التحويلات المدونة في هذا البروتوكول والمعروضة على الدول المتعاقدة لابرامها •

ويظل هذا البروتوكول معروضا لامضاء الدول المشتركة في هذه الاتفاقية ثم يبرم وتودع وثائق الابرام بأسرع وقت في مقر اللجنة الدائم .
وسينفذ هذا البروتوكول عندما تودع الدول المشتركة في هذه الاتفاقية وثائق ابرامها ومن ذلك الحين تصبح هذه التحويرات بحكم الواقع جزءا متما لهذه الاتفاقية .

ويرسل السكرتير العام صورة مشهود بصحتها من هذا البروتوكول الى جميع الدول المتعاقدة وكذلك الى جميع الدول الموقعة على الاتفاقية المتعلقة بتنظيم الملاحة الجوية .

كتب في بروكسل في اليوم الاول من شهر حزيران سنة ١٩٣٥ في نسخة واحدة تودع في سجلات اللجنة .

دوميري	آلير روبير
رئيس الجلسة الثالثة والعشرين	السكرتير العام للجنة الدولية
للجنة الدولية للملاحة الجوية	للملاحة الجوية

— : ٥ : —

بروتوكول

تعديل ملحقات (ح) من الاتفاقية المتعلقة

بتنظيم الملاحة الجوية المؤرخة

١٣ تشرين الاول سنة ١٩١٩

قررت لجنة الملاحة الجوية الدولية في جلستها الثالثة والعشرين المنعقدة في بروكسل برئاسة العقيد دوميري ومعاونة المسيو آلير روبير سكرتير العام ان تجمع في هذا البروتوكول سلسلة تحويرات أقرت

احداثها في الملحق (ح) في جلستها الحادية والعشرين والثالثة والعشرين .

وفيما يلي نص هذه التحويلات في اللغات الفرنسية والانكليزية والاطالية :

الملحق (ح)

الكمارك

احكام عامة

المادة الاولى - على كل طيارة في اثناء طيرانها ان تراعي دائما الاوامر التي تتلقاها من كمارك المملكة التي تحلق فوقها وشرطتها سواء اصدرت اليها تلك الاوامر من الارض ام من طيارة .

المادة الثانية - لضباط الكمارك والمكوس وممثلي السلطات الحكومية بوجه عام ان يفتحصوا كل طيارة وجملها وذلك ممارسة لحقوقهم في المراقبة .

المادة الثالثة - لا يسوغ لطيارة ذاهبة الى الخارج او آتية من الخارج ان تذهب او تنزل الا في مطار كمركي او مطار آخر عينه اولو الامر خصيصا لانجاز المعاملات الكمركية .

ويشترط في هذا ان لكل دولة متعاقدة ان تعفي بعض اصناف الطيارات من واجب الذهاب من امثال هذه المطارات او النزول فيها .

ويراد بالمطار الكمركي المطار المفتوح للجمهور وفيه ادارة كمركية منتظمة تراول اعمالها .

المادة الرابعة - لكل دولة متعاقدة ان تفرض على كل طيارة تقطع حدودها ان تفعل ذلك بين نقاط معينة .

واذا اضطرت طائرة ما لاسباب قاهرة (يجب اثباتها بأدلة وافية) الى قطع الحدود خلافاً للانظمة المادرة استنادا الى الفقرة الاولى من هذه المادة على تلك الطائرة حيثذ ان تنزل في اقرب مطار كمركي يقع على طريقها •

المادة الخامسة - اذا نزلت طائرة نزولاً اضطرارياً في خارج المطارات المذكورة في المادة الثالثة (يجب بيان اسباب ذلك النزول بياناً وافياً) على أمر الطائرة ان يخبر فوراً السلطة الكمركية او السلطة لمكوسية او الشرطة التي يتسنى له الاتصال بها باسهل طريقة ممكنة • لا يجوز له ان يتأفف طيرانه الا متى سمحت له بذلك تلك السلطات لتي تدقق دفتر السفر وبيان الشحن وتشير الى ذلك في الدفتر والبيان عند وجوده معه) •

واذا لم تستطع الطائرة مواصلة طيرانها تنطبق عليها حيثذ القواعد لكمركية الممرية في كل دولة من الدول المتعاقدة •

المادة السادسة - على الدولة ذات الشأن ان تبلغ الى لجنة الملاحة لجوية الدولية كل ما يتيسر من المعلومات النافعة المتعلقة بنقاط المرور المذكورة في المادة الرابعة وبالمطارات المذكورة في المادة الثالثة مع ثمة بهذه المطارات والتغييرات التي تطرأ فيما بعد على هذه القائمة او الى المعلومات المعطاة • اما لجنة الملاحة الجوية الدولية فتوزع تلك معلومات على جميع الدول المتعاقدة •

المعاملات الرسمية عند السفر

المادة السابعة - على أمر الطائرة ان يقدم قبل السفر الى ادارة كمرك دفتر السفر مع الوثائق التالية :

(أ) بيان الشحن والتصريحات المذكورة في المادة الثامنة اذا كانت الطائرة حاملة بضائع •

(ب) قائمة مذكرات اذا كانت الطائرة حاملة مذكرات •
واذا لم يكن ثمة بيان شحن فتشير ادارة الكمارك الى ذلك في
دفتر السفر •

المادة الثامنة - ينظم بيان الشحن حسب النموذج الرقم (١) التالي
بيانه • وعلى مرسلتي الارشادات ايضاح البضائع المرسله حسب التصريحات
المفصلة في نموذج البيان المرقم ٢ التالي بيانه •
المادة التاسعة - اذا لم تكن الطائرة حاملة بضائع يشار الى ذلك
في دفتر السفر فقط •

اما اذا كانت الطائرة حاملة بضائع فعلى ممثل الكمارك فحص بيان
الشحن والتصريحات والقيام بالتدقيق الرسمي والاشارة الى ذلك في دفتر
السفر والبيان مع ختمهما •

وعليه ايضا ختم البضائع او مجموعات البضائع التي تحتاج الى مثل
هذه المعاملة الرسمية مع ذكر عدد الاختام في بيان الشحن •

المعاملات الرسمية عند الوصول

المادة العاشرة - على آمر الطائرة ان يبرز لدائرة الكمارك عند
الوصول دفتر السفر والوثائق التالية :

(أ) بيان الشحن والتصريحات المفصلة اذا كانت الطائرة
حاملة بضائع •

(ب) قائمة المذكرات اذا كانت حاملة مذكرات •

على ممثل الكمارك ان يتحقق عند الاقتضاء هل الاختام غير مكسورة •
ويخرج عن البضائع ويشير الى ذلك في دفتر السفر ويحتفظ ببيان الشحن
والتصريحات •

واذا لم تحمل الطائرة بضائع فيشير الى ذلك في دفتر السفر فقط •

الانظمة المتعلقة بالطائرات ومواد الوقود والبضائع

المادة الحادية عشرة - عند نزول طائرات في بلاد اجنبية تكون مبدئيا خاضعة هي وتجهيزاتها واقسامها الاحتياطية التي فيها لجميع الرسوم المستوفاة عادة على البضائع المستوردة .

اما اذا اقتضى اعادة اصداها فيحق ادخالها ادخلا موقتا معفاة من الرسوم وفق الشروط المنصوص عليها في الانظمة الكمركية لكل من الدول المتعاقدة التي عليها ان تجعل هذه المعاملات الرسمية على ادنى حد مستطاع ولا سيما فيما يتعلق بالطائرات المنتمية الى خطوط جوية منتظمة .

وتعامل هذه المعاملة ايضا الاقسام الاحتياطية والمواد المستوردة على حدة لترميم تلك الطائرات . ويجب اعادة اصدار القطع المستبدلة باشراف دائرة الكمرك متى شاعت هذه الدائرة ذلك .

المادة الثانية عشرة - اذا تم التفاهم بين جمعيات السياحة المنتمية لى دولتين او اكثر فالطائرات التي تكفلها تلك الجمعيات تستفيد من نظام لجوازات الكمركية او دفاتر المرور .

المادة الثالثة عشرة - عند وصول الطائرة تعفى مواد الوقود والتزيت موجودة في احواضها الاعتيادية من الرسم الكمركي او الرسوم الاخرى لا يشمل هذا الاعفاء ما يفرغ من تلك المواد من الطائرة مهما كانت كمية .

المادة الرابعة عشرة - لا تخضع البضائع الواصلة بالطائرات لانظمة بحرية اقل تساهلا من الانظمة التي تسري على هذه البضائع حين استيرادها رقيق البر او البحر .

ويجوز رد الرسوم الكمركية التي دفعتها شركات الملاحة الجوية عن البضائع المستوردة بالطائرات واعيد اصدارها لعدم تسليمها الى الذين ارسلت اليهم على ان يراعى في ذلك الشروط التي تفرضها كل دولة .

المادة الخامسة عشرة - ان البضائع الصادرة بعد ادخالها معفاة من الرسوم بصورة مؤقتة او الصادرة من المستودعات الكمركية او البضائع الصادرة الخاضعة للرسوم الداخلية يجب اثبات وصولها الى الخارج بابرار بيان تشهد فيه بوصولها دائرة كمارك البلاد التي وصلت اليها اذا طلبت البلاد الصادرة منها تلك البضائع ذلك .

المروور

المادة السادسة عشرة - كلما مرت طائرة باراضي دولة متعاقدة تقتصر المعاملات التي تتم بشأنها على ادنى حد تستوجه الظروف .

اما اذا لم تنزل الطائرة فما عليها سوى مراعاة القواعد المنصوص عليها في المادتين الاولى والرابعة .

واما اذا نزلت فتطبق عليها الاحكام الاتف ذكرها المتعلقة بالقدوم والسفر على انه عند عدم شحن شيء في الطائرة او تفريغ شيء منها يعاد بيان الشحن الى الامر بعد ان توضح عليه دائرة الكمرك .

وتراعى ايضا احكام الفقرة الثانية من المادة الحادية عشرة فيما يتعلق بالبضائع التي يقتضي اعادة اصدارها .

احكام خاصة متعلقة بالطائرات المستخدمة

في خط ملاحه جوية دولية منتظم

المادة السابعة عشرة - لآمر الطائرة المستخدمة في خط ملاحه جوية دولية منتظم ان يبرز للكمرك بدل التصريح (النموذج الرقم ٢)

سخة اصلية ثانية من مذكرة الشحن الجوي فيها التفاصيل المعينة في ذلك لبيان عينه ومعنون باحرف كبيرة بالعبارة «تصريح كمركي» .

المادة الثامنة عشرة - اذا كانت الطائرة مستخدمة في خط ملاحه جوية دولية منظم غير حاملة بضائع يقتضي حينئذ اعداد بيان شحن و ابرازه للمكمرك بقطع النظر عن احكام المواد ٧ و ٨ و ١٠ السابقة . و يشار الى ذلك حينئذ في البيان بالكلمة «خال» .

احكام شتى

المادة التاسعة عشرة - لكل دولة متعاقدة ان تمنع كل تفرغ من كل طائرة تحلق فوق اراضيها .

المادة العشرون - للدول المتعاقدة ان تعقد اتفاقات من شأنها تأميس مطارات دولية فيها مصالح كمركية موحدة لدولتين او اكثر .

المادة الحادية والعشرون - علاوة على العقوبات التي تفرضها القوانين المحلية على مخالفة الانظمة السابق بيانها يجب تبليغ هذه لمخالفات الى الدولة المسجلة فيها الطائرة .

المادة الثانية والعشرون - لا تنطبق مواد هذا الملحق على الطائرات العسكرية التي تزور احدى الدول بتفويض خاص (المواد ٣٠ و ٣١ و ٣٢ من الاتفاقية) ولا على طائرات الشرطة والكمارك (المادتان ٣٠ و ٣٣ من لاتفاقية) .

النماذج

(في النموذج الرقم ١ «بيان الشحن» احذف ما يتعلق بمحل اقامة الممر وجنسيته ورقم اجازته وكمل عنوان الحقل الخامس ليصبح «الوزن

الاجمالي» بدلا من «الوزن» • واحذف ايضا من النموذج الرقم ١ (أ)
نموذج علامة تسجيل الطائرة • اما النموذج الرقم ٢ فلم يطرأ عليه تغيير) •

يصرح الواضعون امضاءاتهم في ذيله والمفوضون حسب الاصول
بموافقتهم نيابة عن الدول التي يمثلونها على التحويلات المدونة في هذا
البروتوكول والمعروضة على الدول المتعاقدة لابرامها •

ويظل هذا البروتوكول معروضا لامضاء الدول المشتركة في هذه
الاتفاقية ثم يبرم وتودع وثائق الابرام باسرع وقت في مقر اللجنة الدائم •

وسينفذ هذا البروتوكول عندما تودع الدول المشتركة في هذه
الاتفاقية وثائق ابرامها ومن ذلك الحين تصبح هذه التحويلات بحكم
الواقع جزءا متما لهذه الاتفاقية •

ويرسل السكرتير العام صورة مشهود بصحتها من هذا البروتوكول
الى جميع الدول المتعاقدة وكذلك الى سائر الدول الموقعة على الاتفاقية
المتعلقة بتنظيم الملاحة الجوية •

كتب في بروكسل في اليوم الاول من شهر حزيران ١٩٣٥ في نسخة
واحدة تودع في مجلات اللجنة •

دوميري

البير روبر

رئيس الجلسة الثالثة والعشرين

السكرتير العام

لجنة الملاحة الجوية الدولية

لجنة الملاحة الجوية الدولية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

قانون

قبول العراق النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي
الدائمة واختصاص المحكمة المذكورة الالتزامي
رقم (٩) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :

المادة الاولى - لجلالة الملك ان يتخذ ما يلزم من
الاجراءات لتوقيع بروتوكول توقيع النظام الاساسي لمحكمة
العدل الدولي الدائمة المؤرخ ١٦ كانون الاول سنة
١٩٢٠ المعدل ببروتوكول تعديل نظام المحكمة المذكورة
المؤرخ ١٤ ايلول سنة ١٩٢٩ ولا يبرام ذلك التوقيع
ولتوقيع بروتوكول انضمام الولايات المتحدة الامريكية
الى بروتوكول التوقيع المذكور المؤرخ ١٤ ايلول
١٩٢٩ ولا يبرام ذلك التوقيع .

المادة الثانية - لجلالة الملك ان يتخذ ما يلزم من
الاجراءات لتوقيع البند الاختياري ولا يبرام ذلك التوقيع
- المربوط ببروتوكول التوقيع المذكور في المادة
الاولى اعلاه والمرفق بتصريح قبول اختصاص المحكمة
المذكورة كاختصاص الزامي بطبيعة الحال وبدون اتفاق
خاص وبشرط المقابلة بالمثل وفقا للفقرة الثانية من
المادة السادسة والثلاثين من نظام المحكمة الاساسي
لمدة خمس سنوات من تاريخ ايداع وثيقة الابرار والى

حين اعطاء اخطار بانتهاء القبول وذلك في جميع المنازعات الناشئة بعد ابرام هذا التصريح فيما له تعلق بجميع القضايا والحادثات التي تحدث بعد الابرام المذكور باسثناء ما يأتي :-

- ١ - المنازعات التي اتفق الفرقاء المتخاصمون او يتفقون على حسمها بطريقة اخرى من الطرق السلمية .
- ٢ - المنازعات مع حكومة اية دولة عربية اخرى عندما تكون من المنازعات التي تحسم بطريقة سبق للفرقاء ان اتفقوا او يتفقوا عليها .
- ٣ - المنازعات في مسائل تقع ضمن اختصاص حكومة العراق فقط عملاً باحكام القانون الدولي .
- ٤ - المنازعات التي لها اساس بتمامية ملكية اراضي العراق بما في ذلك كل ما له تعلق بسيادة العراق على مياهه وطرق مواصلاته .

على شرط ان تحتفظ حكومة العراق بحق طلب ايقاف المرافعات امام محكمة العدل الدولي الدائمة وذلك بشأن اي نزاع كان من المنازعات المعروضة على مجلس او جمعية الامم ما زالت هي رهن النظر فيهما .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي الحجة
سنة ١٣٥٦ واليوم الثامن من شهر شباط سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجية

عصبة الأمم

القرار المتعلق بتأسيس محكمة عدل دولي دائمة
الصادر من قبل جمعية الأمم في جنيف في ١٣
كانون الأول سنة ١٩٢٠

- ١ - اعد مجلس العصبة لائحة النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة المنوّه به في المادة ١٤ من الميثاق وعرضها على العصبة للمصادقة عليها فعدلتها العصبة واقرتها باتفاق الآراء بشكلها المعدل .
- ٢ - نظرا الى سبك عبارة المادة ١٤ ان نظام المحكمة الاساسي يعرض على اعضاء عصبة الأمم باسرع وقت ممكن بشكل (بروتوكول) مبرما وفقا للاصول ومصرحا فيه بالاعتراف بنظام المحكمة المذكورة وانه من واجب المجلس ان يعرض النظام المذكور على الاعضاء .
- ٣ - ينفذ نظام المحكمة الاساسي حالا بعد ان تبرمه اكثرية الاعضاء البروتوكول المذكور وتدعى المحكمة الى الانقضاء طبقا لنظامها لتفصل في جميع المنازعات التي تحدث بين الاعضاء التي ابرمته وكذلك في المنازعات التي تحدث بين الدول الاخرى التي تفتح لها ابواب المحكمة بموجب الفقرة الثانية من المادة (٣٥) من النظام المذكور .

كذلك يبقى البروتوكول المذكور معرضا لتوقيع الدول المذكورة في ذيل الميثاق .

بروتوكول التوقيع

على النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة
المنوه به في المادة ١٤ من ميثاق عصبة الامم
مع نص النظام المذكور

بروتوكول التوقيع

يعلن اعضاء عصبة الامم بواسطة الموقعين ادناه
- المفوضين وفقا للاصول - موافقتهم على نظام محكمة
العدل الدولي الدائمة المرفق المصادق عليه من قبل
جمعية العصبة باجماع الآراء في ١٣ كانون الاول ١٩٢٠
في جنيف .

وعلى ذلك فانهم يعلنون قبولهم صلاحية المحكمة
وفقا لنصوص النظام المذكور اعلاه وبموجب شروطه .

ان هذا البروتوكول الذي وضع وفقا لقرار جمعية
عصبة الامم الصادر في ١٣ كانون الاول ١٩٢٠ تابع
للابرام وعليه ترسل كل دولة وثيقة الابرام الى السكرتير
العام لعصبة الامم وعلى السكرتير ان يتخذ التدابير
اللازمة لانباء الدول الموقعة الاخرى بذلك . تحفظ
وثائق الابرام هذه في سجلات سكرتارية عصبة الامم .

ويبقى البروتوكول معرضا لتوقيع اعضاء عصبة الامم
والدول المذكورة في ذيل ميثاق العصبة .

ينفذ نظام المحكمة الاساسي كما جاء في القرار
المذكور اعلاه .

تحريرا في جنيف بنسخة واحدة ويعتبر نصاها
الافرنسي والانكليزي معولا عليهما ،

١٦ كانون الاول ١٩٢٠

عن اتحاد افريقية الجنوبية
آر . آ . بلاكنبرغ

وقع على ان تصادق عليه حكومة اتحاد افريقية الجنوبية

عن البانيا
فان ايس . نولي

عن استراليا
وعن الاتحاد الاسترالي
دبليو . ايم . هوجيز

عن النمسا
ايمير بفلوكل
عن البلجيك
فيرناند بيلتسر
وزير بلجيكا المفوض في سويسره

عن بوليفيا
ايف . آ . ارامايو

عن البرازيل
رؤدرخو اوكثانيو
غاستا فيرنانديس

عن بلغاريا
بومنوف

عن کنڊا

فيليب روي

عن شيلي

اغسطين ادواردس

عمانوئل ريفاس فيكونا

عن الصين

في . كي . ولنڪن ڪوو

تي . ايس . ايف . تانع

عن ڪولومبيا

فرانسيڪو جوز اوريٽيا

آ . جي . ريسٽريو

عن ڪاسٽاريڪا

عمانوئل ايم . دي بيرالتا

عن ڪوبا

ارستس . دي آغرو

رفائيل مارتس اورتز

ايزڪيل غاريا

عن دنمارڪ

هيرلوف زاهل

عن جمهورية الدومنيڪ (بشرط الابرام)

جاستوار . دي ڪاسترو

عن اسپانيا

اميليو دي بالابوز

عن استونيا
آنت بليب

عن فنلانديا
اينكيل

عن فرنسا
ليون بورغيوس

عن الامبراطورية البريطانية
ارثر جيمس بلفور

عن اليونان
بوليتيس

عن هاييتي
داتيس بيلغار

عن المجر (بشرط الابرام)
فيلكس دى بارجر
شارجية دافير

عن الهند
دبليو • ايس • مير

عن ايطاليا
كارلوفاتشر

عن اليابان
هاياشي

عن لاتفيا
ايم والترس

عن ليبريا
آر • ليهمان

عن لتوانيا
غالفانوسكاس

عن لكسمبرغ
ليفورت

عن زيلنده الجديدة
جبي • آلن

عن النرويج
ايف هاغروب

عن بنما
هارموديو ارياس

عن براغواي
ايج • فيلاسينز

عن هولنده
جبي لودون

عن ايران
امير شاميدين خان جعفري ذكاء الدونة

عن بولنده
اى • جبي • باديرويسكي

عن البرتغال
آفونسو كوستا

عن رومانيا

اي • مارغاريتيسكو غريسيانو

وزير مفوض وشارجية دافير في مويسرة

عن سالفادور

جي • غستافور ديريو

ارترو آر • آفلا

عن الصرب والكروات والسلاف

ايم • يوفانوفيج

وزير صربيا والكروات والسلاف في مويسرة

عن سيام

جاروون

عن السويد

اييج • جي • برانتغ

عن سويسرة

موتا

عن جيکوسلوفاكيا

دكتور سيريل دوسيك

وزير جيکوسلوفاكيا في سويسرة

عن اورغواي

جي • سي • بلانكو

بي • فيرناند ثي • ميدينا

عن فنزويلا

مانويل دياز رودريكينز

ساتياغوكي ايالا

بوغيتز ايسكالانت

بند اختياري

ان الموقعين ادناه المفوضين وفقا للاصول يصرحون ايضا بالنيابة عن حكوماتهم بانهم يقبلون اختصاص المحكمة وفقا للفقرة الثانية من المادة السادسة والثلاثين من نظام المحكمة الاساسي من تاريخه كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن غير اتفاق خاص بالشروط التالية :

(البرتغال)

باسم البرتغال اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة وبلا قيد ولا شرط .

(سويسرة)

باسم حكومة سويسرة - وبشرط مصادقة مجلس الاتحاد - اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة لمدة خمس سنوات بلا قيد ولا شرط .

(الدانمارك)

باسم حكومة الدانمارك بشرط المصادقة عليه اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة لمدة خمس سنوات .

(سلفسادور)

• بشرط المقابلة بالمثل

(كوستاريكا)

• بشرط المقابلة بالمثل

(اوراغواي)

باسم حكومة اورغواي اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي وبطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة •

(لكسمبرغ)

باسم حكومة لكسمبرغ وبشرط المصادقة عليه اعترف بصلاحيّة المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد ولا شرط •

(فنلاديا)

باسم جمهورية فنلاديا وبشرط المصادقة عليه اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او لدول التي قبلت بهذه التعهدت نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد ولا شرط •

(هولندة)

ان التصريح التالي بينه القائم باعمال هولندة عند ايداع وثيقة الابرار وقد سجل في محضر ايداع الصك المذكور .

باسم حكومة هولندة اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة حسب الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة لمدة خمس سنوات حول المنازعات التي قد تحدث في المستقبل والتي لم يتوصل الفرقاء الى حلها بصورة سلمية .

(ليريا)

باسم جمهورية (ليريا) وبشرط مصادقة مجلس شيوخ (ليريا) اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بالاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد ولا شرط .

(بلغاريا)

باسم حكومة بلغارية اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد او شرط .

(السويد)

باسم حكومة صاحب الجلالة ملك السويد اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بالاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة لمدة خمس سنوات بلا قيد ولا شرط .

جنيف في ١٦ آب ١٩٢١ .

(النرويج)

باسم حكومة صاحب الجلالة ملك النرويج وبشرط الأبرام اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بالاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة لمدة خمس سنوات بلا قيد ولا شرط .

في ٦ ايلول ١٩٢١ .

(هايتي)

باسم جمهورية هايتي اعترف باختصاص محكمة العدل الدولي الدائمي كاختصاص الزامي .

(التوانيا)

لمدة خمس سنوات .

في ٥ تشرين الاول ١٩٢١ .

(بنما)

قدم القائم باعمال جمهورية بنما في باريس ايم . آر . آ . اما دور هذا البيان في كتاب موثرخ في ٢٥

تشرين الاول ١٩٢١ رفعه الى السرايرك دروموند
السكرتير العام لعصبة الامم .

باسم حكومة بنما اعترف باختصاص المحكمة فيما
يتعلق بالاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها
اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة
الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد ولا شرط .

(البرازيل)

تضمنت وثيقة الابرار المودعة من قبل حكومة
البرازيل لدى السكرتيرية الدائمة لعصبة الامم الجملة
التالية :-

» بناء على قرار المجلس التشريعي نعترف
ياختصاص المحكمة كاختصاص الزامي لمدة خمس
سنوات بشرط المقابلة بالمثل وهدما تعترف به كذلك
دولتان على الاقل من الدول الممثلة تمثيلا دائما في
مجلس عصبة الامم .

(النمسا)

باسم جمهورية النمسا اعترف باختصاص المحكمة
الدائمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت
بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل
كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة
لمدة خمس سنوات بلا قيد ولا شرط .

في ١٤ آذار ١٩٢٢ .

(الصين)

تعترف الحكومة الصينية باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون المحكمة لمدة خمس سنوات .

في ١٣ ايار ١٩٢٢ .

(لاتيفيا)

بالتبابة عن حكومة لاتيفيا وبشرط مصادقة (السائما) اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة وفقا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من نظام المحكمة لمدة خمس سنوات حول المنازعات التي قد تحدث في المستقبل والتي لم يتوصل الفقراء الى حلها بطريقة سلمية .

جنيف في ١١ ايلول ١٩٢٣ .

(الجمهورية الدومينيكية)

باسم حكومة الجمهورية الدومينيكية وبشرط المصادقة اعترف باختصاص المحكمة فيما يتعلق بجميع الاعضاء او الدول التي قبلت بهذه التعهدات نفسها اي بشرط المقابلة بالمثل كاختصاص الزامي بطبيعة الحال ومن دون اتفاقية خاصة بلا قيد ولا شرط .

(فرنسة)

اصرح بان الحكومة الفرنسية تنضم الى البند الاختياري من الفقرة الثانية من المادة ٣٦ من قانون المحكمة بشرط المقابلة بالمثل وبشرط الابرام لمدة خمس عشرة سنة على ان يكون لها حق التخلي اذا ما انقضت مدة بروتوكول التحكيم والطمانينة وتقيص السلاح الموقع عليه في هذا اليوم . وكذلك بناء على الملاحظات التي ابدت في اللجنة الاولى من الاجتماع الخامس والتي يجوز بموجبها لاحد الفريقين المتنازعين ان يعرض النزاع المذكور على مجلس عصبة الامم لحله حلا سلميا كما جاء في الفقرة الثالثة من المادة ١٥ من ميثاق العصبة وفي اثناء هذه الاجراءات لا يستطيع احد الفريقين ان يتخذ اجراءات ما ضد الفريق الثاني في المحكمة .

في ٢ تشرين الاول ١٩٢٤ .

النظام الاساسي

لمحكمة العدل الدولي الدائمة المنصوص عليه

المادة ٤ من ميثاق عصبة الامم

المادة ١ - تؤسس محكمة عدل دولي دائمة بموجب المادة ١٤ من ميثاق عصبة الامم . علاوة على محكمة التحكيم المؤسسة بموجب اتفاقيتي لاهاي لسنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . ومحاكم التحكيم الخاصة التي تستطيع الدول في كل وقت ان تعرض عليها منازعاتها بغية حلها .

الفصل الأول

تشكيلات المحكمة

المادة ٢ - تتألف محكمة العدل الدولي الدائمة من هيئة قضاة مستقلين ينتخبون من ذوي الاخلاق السامية - بصرف النظر عن الجنسية - الحائزين على الصفات التي تؤهلهم لتقلد اسمى المناصب القضائية في بلادهم او هم من المشاورين في الحقوق البارزين في القانون الدولي .

المادة ٣ - تتألف المحكمة من خمسة عشر عضوا وهم احدى عشر قاضيا واربعة نواب قضاة . وتستطيع جمعية الامم فيما بعد ان تزيد عدد القضاة ونواب القضاة بطلب من مجلس عصبة الامم بحيث يكون عدد القضاة خمسة عشر وعدد نواب القضاة ستة .

المادة ٤ - ينتخب اعضاء المحكمة من بين الاشخاص الذين ترشحهم الهيئات الوطنية في محكمة التحكيم من قبل الجمعية ومن قبل المجلس حسب الشروط التالية :-

اذا لم يكن عضو عصبة الامم ممثلين في محكمة التحكيم الدائمة تنظم حيثذ قوائم باسماء المرشحين من قبل هيئات وطنية تعينهم حكوماتهم لهذه الغاية بنفس الشروط المبينة - فيما يتعلق باعضاء محكمة التحكيم الدائمة - في المادة ٤٤ من اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧ لتسوية المنازعات الدولية تسوية سلمية .

المادة ٥ - يوجه السكرتير العام لعصبة الامم قبل اجراء الانتخاب بثلاثة اشهر على الاقل طلبا تحريريا

الى اعضاء محكمة التحكيم التاجين الى الدول المذكورة
في ذيل الميثاق او الى الدول التي تنضم الى العصبة
بعدئذ والى الاشخاص المعينين بموجب الفقرة الثانية
من المادة الرابعة طالبا منهم بان يقوموا في خلال اجل
معين - بصفتهم هيئة وطنية - بترشيح الاشخاص ذوي
الاهلية لقبول الواجبات الملقاة على عاتق عضو المحكمة .

ليس للهيئة الوطنية ان ترشح اكثر من اربعة اشخاص
على ان يكون اكثر من اثنين منهم من جنسية دولتها
المتبوعة ويجب ان لا يزيد في اي حال من الاحوال عدد
المرشحين على ضعف عدد الكراسي المراد اشغالها .

المادة ٦ - توصي كل هيئة وطنية ان تستشير - قبل
قيامها بالترشيحات - محاكمها العدلية العليا ووكلياتها
ومدارسها الحقوقية واكاديمياتها والفروع الوطنية
للاكاديميات الدولية المنكبة على دراسة القانون .

المادة ٧ - ينظم السكرتير العام لعصبة الامم قائمة
حسب ترتيب حروف الهجاء بكافة الاشخاص المرشحين
على الوجه المذكور ومن بين هؤلاء المرشحين فقط
يعين المحكام فيما عدا التعيينات الواردة في الفقرة الثانية
من البند ١٢ .

يقدم السكرتير العام القائمة الى الجمعية والى
المجلس .

المادة ٨ - يشرع المجلس والجمعية كل على حدة
في انتخاب القضاة اولا ثم نواب القضاة .

المادة ٩ - على المنتخبين في كل انتخاب ان يضعوا نصب اعينهم جميع الاشخاص المعينين اعضاء للمحكمة ليسوا وحدهم فقط مما يجب ان يحوزوا على المؤهلات المطلوبة وانما يجب ان تكون الهيئة كلها مما تمثل انواع المدنية الرئيسية والطرق القضائية الرئيسية في العالم .

المادة ١٠ - يعتبر المرشحون الحائزون على اعلى الاصوات في الجمعية وفي المجلس منتخبين (بفتح الخاء) واذا حدث ان فاز بالانتخاب من قبل الجمعية والمجلس اكثر من مرشح واحد عن عضو من اعضاء العصبة فان اكبرهم سنا فقط يعتبر منتخبا (بفتح الخاء) .

المادة ١١ - اذا بقي بعد الجلسة الاولى المنعقدة لاجل الانتخاب مقعد او اكثر مما يجب اغالتها فتعقد حينئذ جلسة ثانية واذا اقتضى الحال فجلسة ثالثة .

المادة ١٢ - اذا بقي ايضا بعد الجلسة الثالثة مقعد او اكثر يجب اغالتها فانه يعقد مؤتمر (قونفرانس) مشترك - في اي وقت كان - مؤلف من ستة اعضاء ثلاثة منهم ينتخبهم المجلس والثلاثة الآخرون ينتخبهم الجمعية ويجتمع بطلب من المجلس او الجمعية لاجل انتخاب شخص واحد لكل مقعد لا يزال شاغرا ويفدم اسم المنتخب (بفتح الخاء) الى الجمعية والمجلس للحصول على موافقتهما .

اذا وافق المؤتمر باجماع الآراء على شخص ما حائز على الصفات المطلوبة فيمكن حينئذ ذكر اسمه في القائمة التي ينظمها المؤتمر وان لم يكن دافلا في الترشيحات المشار اليها في المادتين ٤ و ٥ .

واذا اقتنع المؤتمر المشترك بأنه سوف لا ينجح في اجراء الانتخاب يبادر اعضاء المحكمة الذين سبق تعيينهم في خلال مدة عينيها المجلس الى اشغال المقاعد الشاغرة وذلك بانتقائهم رجالا لها من بين المرشحين الذين نالوا اصواتا من الجمعية او من المجلس .

واذا تساوى القضاة في الاصوات فان صوت اكبرهم سنا يكون صوت الترجيح .

المادة ١٣ - ينتخب اعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات .

ويمكن اعادة انتخابهم .

ويستمررون في اداء واجباتهم الى ان عين من ينوب منابهم وحتى اذا ما ناب منابهم غيرهم ينبغي ان ينجزوا القضايا التي بدأوا في رؤيتها .

المادة ١٤ - تشغل الشواغر التي قد تحدث بنفس الطريقة المتبعة في الانتخاب الاول . ويبقى عضو المحكمة المنتخب بدلا من العضو الذي لم تنته مدة تعيينه نهاية المدة الباقية من تعيين سلفه .

المادة ١٥ - يدعى نواب القضاة للجلوس بموجب ترتيب معين في قائمة .

وهذه القائمة تحضرها المحكمة آخذة بنظر الاعتبار اولا الاقدمية في الانتخاب وثانيا السن .

المادة ١٦ - لا يقوم اعضاء المحكمة الاعتياديون باي عمل سياسي او اداري الا ان ذلك لا يطبق بحق

نواب القضاة الا عندما يكونون قائمين باداء واجباتهم في المحكمة .

واذا وقع شك ما حول هذه الجهة فيزال حينئذ بقرار من المحكمة .

المادة ١٧ - لا يجوز لاي عضو من اعضاء المحكمة ان يقوم بصفة وكيل او مستشار او محام في اية قضية ذات صبغة دولية . ويطبق ذلك بحق نواب القضاة فيما يتعلق بالقضايا التي يدعون للقيام بوظائفهم في المحكمة من اجلها فقط .

ولا يجوز ان يشترك اي عضو في القرار بشأن قضية سبق له ان اشترك فيها شراكة فعلية او كان وكيل او مستشارا او محاميا لاحد الفريقين المتنازعين او كان عضوا في محكمة وطنية او دولية او كان عضوا في لجنة تحقيق او في اية وظيفة اخرى .

اذا وقع شك ما حول هذه النقطة يزال حينئذ بقرار من المحكمة .

المادة ١٨ - لا يمكن عزل عضو المحكمة الا اذا اجمعت آراء الاعضاء الآخرين على انه لم يعد حائزا على المؤهلات المطلوبة .

يلغ المسجل السكريترية العامة لعصبة الامم بطريقة هذا العزل رسميا ويجعل هذا التبليغ المقعد شاغرا .

المادة ١٩ - يتمتع اعضاء المحكمة عند قيامهم باعمال المحكمة بامتيازات وصيانات دبلوماسية .

المادة ٢٠ - على كل عضو من اعضاء المحكمة قبل ان يأخذ على عاتقه القيام بواجباته ان يقسم في جلسة علنية بانه يؤدي واجباته ونزاهة ضمير .

المادة ٢١ - تنتخب المحكمة رئيسها ونائب الرئيس لمدة ثلاث سنوات ويمكن اعادة انتخابهما . وتعين المحكمة مسجلها .

ان وظائف المسجل لا تعتبر منافية لوظائف السكرتيرية العامة لمحكمة التحكيم الدائمة .

المادة ٢٢ - يكون محل المحكمة في لاهاي .

ويقوم الرئيس والمسجل في محل المحكمة .

المادة ٢٣ - تجتمع المحكمة في كل سنة .

تبدأ المحكمة اجتماعها في ١٥ حزيران وتستمر الى ان تنجز القضايا المذكورة في القائمة الا اذا جوزت انظمة المحكمة خلاف ذلك .

وللرئيس ان يدعو المحكمة الى اجتماع فوق العادة عند اللزوم .

المادة ٢٤ - اذا اراد عضو المحكمة لبعض الاسباب الخاصة ان لا يشترك في قضية معينة فعليه حينئذ ان يخبر الرئيس بذلك .

واذا رأى الرئيس عدم اشتراك عضو من اعضاء المحكمة في قضية معينة لوجود بعض اسباب خاصة فعليه حينئذ ان يبلغ هذا العضو بذلك .

واذا وقع اختلاف في حالة مثل هذه بين الرئيس
وعضو المحكمة فالمحكمة هي التي تحل هذا الاختلاف .

المادة ٢٥ - تجتمع المحكمة بكامل هيأتها الا اذا
وجدت ضراحة على خلاف ذلك .

اذا لم يمكن حضور احد عشر قاضيا فيكمل النصاب
بدعوة نواب القضاة الى الاجتماع .

واما اذا لم يتيسر وجود احد عشر قاضيا فيكتفي
حينئذ ان يجتمع تسعة قضاة لحصول النصاب .

المادة ٢٦ - تسمع المحكمة وتبت في قضايا العمال
والقضايا الخاصة المناز اليها في القسم الثالث عشر
(العمال) من معاهدة فرساي والأقسام المقابلة لها من
معاهدات السلم الأخرى بالشروط التالية :-

تعين المحكمة في كل ثلاث سنوات هيئة من خمس
قضاة ينتخبون بموجب احكام المادة ٩ بقدر الامكان .
وعلاوة على ذلك ينتخب قاضيان للنيابة عن القاضي الذي
يتعسر عليه حضور الاجتماع . ويمكن ان تسمع هذه
الهيئة وتبت في القضايا اذا طلب ذلك الفريقان
المتخاصمان . اما اذا لم يقدم طاب مثل هذا تجتمع
المحكمة حينئذ بعدد القضاة المنصوص عليه في المادة
(٢٥) . وفي جميع الاحوال يساعد القضاة اربعة من
المساعدين الفنين الذين يجلسون معهم ولكن من دون
ان يكون لهم حق التصويت والذين ينتخبون بغية تمثيل
الفريقين المتخاصمين تمثيلا عادلا .

• وإذا وجد بين هيئة القضاة الواردة في الفقرة السابقة قاضي واحد من جنسية أحد الفريقين المتخاصمين فقط دون الفريق الآخر يطلب الرئيس حيثذ من أحد القضاة ان ينتخب لكي يحل محله ناض آخر ينتخبه الفريق الثاني بموجب المادة (٣١) •

وينتخب المساعدون الفنيون في كل قضية من القضايا وفقا للقواعد التي يوضع بموجب المادة ٣٠ من بين الاسماء المدرجة في قائمة المساعدين في قضايا العمل المؤلفة من الأشخاص المرشحين من قبل اعضاء عصبة الأمم كل اثنين منهم من قبل عضو من الاعضاء المذكورين ومن اشخاص آخرين يماثل عددهم عدد المرشحين المذكورين ترشحهما الهيئة المسيطرة على مكتب العمل النصف منهم من بين ممثلي العمال والنصف الآخر من بين ممثلي المستخدمين (بكسر الدال) المدرجة اسماءهم في القائمة المنوه عنها في المادة ٤١٢ من معاهدة فرساي والمعاداة المتفائلة لها من معاهدات السلم الاخرى •

• وفي قضايا العمال يستطيع مكتب العمل الدولي ان يزود المحكمة بكافة المعلومات التي لها علاقة بالموضوع وتسلم مديرية المكتب لهذا الغرض نسخا من جميع الاجراءات التحريرية •

المادة ٢٧ - تسمع المحكمة وتبت في القضايا المتعلقة بالنقل والمواصلات وبالاخص القضايا الواردة في الباب الثاني عشر (المواني والطرق المائية والسكك الحديدية) من معاهدة فرساي والاقسام المتفائلة لها من معاهدات السلم الاخرى بالشروط التالية :-

تعين المحكمة كل ثلاث سنوات هيئة خاصة مؤلفة من خمس قضاة ينتخبون وفقا لاحكام المادة ٩ بقدر الامكان . وعلاوة على ذلك ينتخب قاضيان للنيابة عن القاضي الذي يتعسر عليه الاشتراك في جلسات المحكمة . ويمكن ان تسمع هذه الهيئة وتبت في القضايا اذا طلب الفريقان المتخاصمان ذلك . اما اذا لم يطلب الفريقان ذلك فتجتمع حينئذ المحكمة بعدد القضاة المذكور في المادة (٢٥) . ويمكن ان يساعد القضاة اربعة مساعدين فنيين يجلسون معهم ولكن من دون ان يكون لهم حق التصويت وذلك بناء على رغبة الفريقين لمتخصصين او قرار من المحكمة .

اما اذا وجد في الهيئة المذكورة في الفقرة السابقة قاض من جنسية احد الفريقين المتخاصمين فقط يطلب الرئيس حينئذ من احد القضاة الآخرين ان ينسحب لكي ينتخب الفريق الثاني قاضيا بدلا عنه وفقا للمادة ٣١ .

وينتخب المساعدون الفنيون في كل قضية من القضايا وفقا للقواعد الواردة في المادة (٣٠) من بين قائمة « المساعدين في قضايا النقل والمواصلات » المؤلفة من شخصين يرشحهما كل عضو من اعضاء عتبة الامم .

المادة ٢٨ - يجوز ان تجتمع الهيئتان الخاصتان المذكورتان في المادتين (٢٦) و (٢٧) في مكان آخر غير لاهاي اذا وافق على ذلك الفريقان المتخاصمان .

المادة ٢٩ - تسهلا لانجاز الاعمال والاسراع بها تشكل المحكمة في كل سنة هيئة مؤلفة من ثلاثة حكّام

تستطيع - بطلب من الفريقين المتخاصمين - ان تنظر في القضايا وتبت بها باجراء مرافعات موجزة .

المادة ٣٠ - تضع المحكمة انظمة لاجراء مرافعاتها وتضع على الاخص الانظمة لاجراء المرافعات الموجزة .

المادة ٣١ - يحتفظ كل قاض من القضاة الذين هم من جنسية الفريق المتخاصم بحق اشتراكه في القضية الموضوعة امام المحكمة .

فاذا وجد في جلسة المحكمة قاض من جنسية احد الفريقين المتخاصمين فللفريق الثاني حيثذ ان ينتخب من بين نواب القضاة قاضيا من جنسيته اذا وجد واحد منهم والا فللفريق الثاني ان ينتخب قاضيا ويرجع اختيار هذا القاضي من بين الاشخاص المرشحين بموجب احكام المادتين ٤ و ٥ .

ناذا لم تشرك المحكمة في اللجنة قاضيا من جنسية الفريقين المتخاصمين فلكل من الفريقين المتخاصمين ان يبادر الى انتخاب او اختيار قاض عنه على النحو الوارد في الفقرة السابقة .

واذا تعدد الفرقاء ذوي العلاقة في الموضوع فان مجموعهم يعتبر فريقا واحدا من حيث الاحكام السابقة . وان كل ما يقع من الشكوك حول هذه النقطة يزال بقرار من المحكمة .

يجب ان تتوفر في القضاة المنتخبين او المختارين حسبما جاء في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة

الشروط المطلوبة في المواد ٢ و ١٦ و ١٧ و ٢٠ و ٢٤ من هذا القانون • ويشتركون في القرار على قدم المساواة مع زملائهم •

المادة ٣٢ - يتقاضى القضاة مخصصات سنوية تقدرها جمعية عصب. اذمم باقتراح من المجلس • ولا يجوز تخفيض • مخصصات في خلال مدة تعيين القاضي • ويتقاضى الرئيس منحة خاصة عن مدة خدمته تقدر بالطريقة السابقة نفسها •

ويتقاضى نائب الرئيس والقضاة ونواب القضاة اكراميات عن قيامهم بواجباتهم بصورة فعلية • وتقدر هذه الاكراميات بالطريقة السابقة نفسها •

يستوفى القضاة ونواب القضاة غير المقيمين في مكان المحكمة نفقات السفر المتأثية من جراء قيامهم بواجباتهم • تعين المنح المعطاة الى القضاة المنتخبين والمختارين بموجب المادة ٣١ بالطريقة السابقة نفسها •

يقرر المجلس راتب المسجل بناء على اقتراح المحكمة •

تضع جمعية عصب الامم بناء على اقتراح المجلس نظاما خاصا تضمنه الشروط التي تمنح بموجبها مخصصات تقاعدية الى موظفي المحكمة •

المادة ٣٣ - تتحمل عصب الامم نفقات المحكمة بالصورة التي تقررها الجمعية بناء على اقتراح المجلس •

المادة ٣٤ - لا يجوز ان يكون الفرقاء في القضايا المعروضة على المحكمة الا الدول واعضاء عصابة الامم .

المادة ٣٥ - تفتح المحكمة ابوابها لاعضاء المحكمة وكذلك للدول المذكورة في ملحق الميثاق .

يضع المجلس الشروط التي بموجبها تفتح المحكمة ابوابها للدول الاخرى بعد النظر في الاحكام الخاصة الواردة في المعاهدات المرعية ولكن لا يجوز في اي حال من الاحوال ان تكون هذه الاحكام سببا لوضع الفريقين في موضع عدم المساواة اما المحكمة .

اذا كانت دولة غير عضو في عصابة الامم فريفا في منازعة فالمحكمة حيثئذ تقدر المبلغ الذي يتكبده هذا الفريق من نفقات المحكمة .

المادة ٣٦ - يدخل في صلاحية المحكمة النظر في جميع القضايا التي يدعى بها الفريقان وكافة الشؤون المنصوص عليها بصورة خاصة في المعاهدات والاتفاقيات المرعية .

يصرح اعضاء عصابة الامم والدول المذكورة في ملحق الميثاق اما في حين التوقيع على البروتوكول المرفق به هذا النظام التأسيسي او ابرامه واما بعد ذلك بانهم يقبلون بصورة الزامية بطبيعة الحال ومن دون اتفاق خاص باختصاص المحكمة بالنظر في جميع انواع المنازعات القانونية او في بعض منها التي تحدث بين الاعضاء او الدول التي اخذت على نفسها هذا التعهد نفسه حول الامور التالية :-

١- تفسير معاهدة

ب - اية قضية من قضايا القانون الدولي .

ج - وجود اية حالة ينجم عند ثبوتها اخلال بالتعهدات الدولية .

د - نوع ومقدار التعويض المفروض لقاء الاخلال بالتعهدات الدولية .

قد يجري التصريح المشار اليه اعلاه بلا قيد او شرط او بشرط المقابلة بالمثل من جهة عدة دول او اعضاء او بعض منهم او لمدة معينة .

واذا وقع خلاف حول اختصاص المحكمة فانه يحل بقرار من المحكمة .

المادة ٣٧ - اذا نصت معاهدة او اتفاقية من المعاهدات او الاتفاقيات المرعية على وجوب عرض قضية ما على محكمة تحكيم تؤسسها عصبة الأمم تعتبر محكمة العدل الدولي الدائمة حينئذ محكمة التحكيم المنصوص عليها .

المادة ٣٨ - تطبق المحكمة :

(١) الاتفاقيات الدولية العامة او الخاصة التي تتضمن القواعد المعترف بها من الدول المتخاصمة اعترفا صريحا .

(٢) العرف الدولي بمثابة برهان على تعامل عام له منزلة القانون .

(٣) القواعد العامة القانونية المقبولة لدى الأمم المتحدة .

(٤) القرارات القضائية واجتهادات الفقهاء القانونيين
الأكفاء البارزين من الدول المختلفة كوسائل
مساعدة على تقرير قواعد القانون وفقا لم احكام
المادة ٥٩ .

لا يمس هذا النص صلاحية المحكمة بحسم القضية
وفق مبادئ العدل والانصاف اذا وافق الطرفان .

الباب الثالث المرافعات

المادة ٣٩ - تكون اللغتان الفرنسية والانكليزية
لغتي المحكمة الرسميتين . فاذا اتفق الفريقان على
اجراء المحاكمة باللغة الفرنسية يفهم الحكم حيثنذ
باللغة الفرنسية . واذا اتفق الفريقان على اجراء
المحاكمة باللغة الانكليزية يفهم الحكم حيثنذ باللغة
الانكليزية .

اما اذا لم يوجد ثمة اتفاق حول اللغة التي يراد
استعمالها فلكل من الفريقين حيثنذ ان يستعمل في
المرافعات التي يرححها ويصدر قرار المحكمة باللغتين
الفرنسية والانكليزية . وفي الوقت نفسه تقرر المحكمة
في هذه الحالة اعني نص من النصين يعتبر معمولاً به .

وللمحكمة بناء على طلب الفريقين ان تأذن باستعمال
لغة اخرى غير الفرنسية او الانكليزية .

المادة ٤٠ - تعرض القضايا على المحكمة - كيفما
كن الحال - اما بواسطة تبليغ الأتقافية المختصة او بواسطة

عريضة تحريرية تقدم الى المسجل • وفي كلتا هاتين
الحالتين ينبغي ان يبين موضوع الخصومة والفريقان
المتخاصمان •

ويقوم المسجل فورا بتبليغ جميع ذوي العلاقة بهذه
العريضة • كما انه يقوم بتبليغ اعضاء عصبة الامم بواسطة
السكرتير العام •

المادة ٤١ - للمحكمة صلاحية بيان الاجراءات
النوقية التي يجب اتخاذها في سبيل المحافظة على الحقوق
الخاصة لكل من الفريقين اذا رأت ان الظروف تتطلب
ذلك •

يلغ الفريقان والمجلس فورا بالاجراءات المقترحة
وذلك الي حين صدور القرار القطعي •

المادة ٤٢ - يمثل الفريقين وكلاء •
ويمكن هؤلاء الوكلاء من الاستعانة بمتاوريين او
محامين امام المحكمة •

المادة ٤٣ - تتكون المرافعة من قسمين تحريري
وشفهي •

اما المرافعات التحريرية فتتضمن تبليغ القضية
والفريقين لوائح اقامة الدعاوي ولوائح الدعاوي المتقابلة
والاجوبة عند اللزوم • وكذلك جميع الاوراق
والمستندات في الدفاع •

يحرر هذه التبليغات بواسطة المسجل على الترتيب
وفي اليوم التي تجتمع فيها المحكمة •

تبلغ كل صورة مصدقة من كل مستند يبرزه احد الفريقين الى الفريقين الثاني .

اما المرافعات الشفهية فتضمن سماع المحكمة للشهود والخبراء والوكلاء والمشاورين والمحامين .

المادة ٤٤ - ان التبليغات التي تجري بشأن الاشخاص غير الوكلاء والمشاورين والمحامين ترسلها المحكمة رأساً الى حكومة الدولة الموجود في اراضيها الشخص المراد تبليغه .

يطبق هذا النص كلما اريد اتخاذ الاجراءات لاجل الحصول في المحل على ادلة الاثبات .

المادة ٤٥ - تجري المرافعة تحت اشراف الرئيس وفي غيابه تجري تحت اشراف نائب الرئيس . اما اذا كان كلاهما غائبان فيتأثر المحاكمة حيثئذ القاضي الاقدم .

المادة ٤٦ - تجري المرافعة في المحكمة بصورة علنية الا اذا قررت المحكمة غير ذلك او اذا طلب الفريقان عدم حضور احد .

المادة ٤٧ - ينظم محضر في كل مرافعة يوقع عليه المسجل والرئيس .

وتكون هذه المحاضر السجل الوحيد الذي يعمل به .

المادة ٤٨ - تضع المحكمة انظمة للسير بموجبها في اجراء المرافعة في القضايا وتقرر كيفية ادلاء كل

فريق بحججه وزمان ذلك وتتخذ كافة التدابير المتعلقة
بسماع الشهادة .

المادة ٤٩ - للمحكمة ان تستدعي الوكلاء لابراز
اي مستند او للدلاء باي ايضاح حتى ولو كان ذلك قبل
النظر في القضية . ويجب تدوين اي امتناع يقع في هذا
الصدد .

المادة ٥٠ - للمحكمة ان تعهد الى اي شخص او
مؤسسة او مكتب او لجنة او غير ذلك من المؤسسات
التي تتخبرها بالقيام باجراء تحقيق او ابداء رأي خبير .

المادة ٥١ - كل سؤال له علاقة بالقضية يعرض
في اثناء النظر فيها على الشهود والخبراء بمقتضى الشروط
التي يبتتها المحكمة في النظامات المذكورة في المادة ٣٠ .

المادة ٥٢ - بعد ان تصل المحكمة البراهين والحجج
في المدة المعينة لوصولها فلها حينئذ ان ترفض قبول اية
حجة ضفية كانت او تحريرية يريد ان يقدمها احد
الفريقين بعد المدة المذكورة الا اذا وافق الفريق
الآخر على ذلك .

المادة ٥٣ - اذا لم يحضر احد الفريقين امام المحكمة
او قتل في الدفاع عن قضيته للفريق الثاني حينئذ ان
يطلب من المحكمة ان تقرر في صالحه .

وعلى المحكمة قبل ان تقرر ذلك ان تقتنع من انه
ليس لها الصلاحية في ذلك فقط حسب المادتين ٣٦ و ٣٧
وانما يجب ان تقتنع من ان ادعاء ذلك الفريق مخق من
حيث الواقع والقانون .

المادة ٥٤ - عندما ينتهي الوكلاء والمحامون والمشاورون من عرض القضية - على ان يجري ذلك تحت اشراف المحكمة - يعلن الرئيس حيثئذ غلق المرافعة .
 ثم تسحب المحكمة لتذاكر في الحكم .
 تجري مذاكرة المحكمة بصورة سرية ويجب ان تبقى سرية كذلك .

المادة ٥٥ - يعطى القرار بشأن كافة القضايا باغلبية اصوات القضاة الحاضرين في المرافعة . واذا تساوت الاصوات فيرجع حيثئذ صوت الرئيس او نائبه .
 المادة ٥٦ - يجب ان يذكر في الحكم الاسباب التي استند عليها .

ويذكر في الحكم ايضا اسماء القضاة الذين اشتركوا في اعطاء القرار .

المادة ٥٧ - اذا لم يصدر الحكم كلا او جزءا باتفاق آراء القضاة فيحق للقضاة المخالفين ان يبينوا رأيا مستقلا .

المادة ٥٨ - يوقع الرئيس والمسجل على الحكم .
 وينتلى الحكم بصورة علنية بعد ان يبلغ الوكلاء بذلك .

المادة ٥٩ - لا يعتبر حكم المحكمة ملزما الا بشأن الفريقين وفي القضية التي صدر فيها .

المادة ٦٠ - ان حكم المحكمة نهائي ولا يقبل الاستئناف . ولكن اذا وقع خلاف حول معنى الحكم او مدى شموله فللمحكمة ان تفسره بطلب من احد الفريقين .

المادة ٦١ - لا يمكن تقديم طلب باعادة النظر في الحكم إلا اذا كان مبتنیا على اكتشاف بعض الحقائق التي هي من نوع يمكن ان يقال عنها انها فاعل في الغش وكانت - حين اعطاء الحكم - مجهولة لدى المحكمة ولدى الفريق طالب اعادة النظر ولكن على شرط دائما ان لا يكون هذا الجهل ناشئا عن الاهمال .

تبدأ الاجراءات بشأن اعادة النظر بقرار من المحكمة يبين وجود الحقيقة الجديدة بوضوح ويعترف بها انها من النوع الذي يستلزم عرض القضية لاعادة النظر فيها ويصرح بقبول الاستدعاء بناء على وجود هذا السبب .

للمحكمة ان تطلب الامتثال الى نصوص الحكم قبل ان تأذن باعادة النظر فيه .

يجب ان لا يتأخر تقديم الاستدعاء بطلب اعادة النظر عن ستة اشهر من اكتشاف الحقيقة الجديدة .
ولا يقبل اي طلب بشأن التعديل بعد مرور عشر سنوات من تاريخ صدور الحكم .

المادة ٦٢ - اذا رأت دولة من الدول لها مصلحة مشروعة وانها قد يؤثر عليها القرار الصادر في القضية تستطيع حيثن ان تطلب من المحكمة ان يؤذن لها بالاشتراك بصفة فريق ثالث .

وللمحكمة ان تقرر قبول هذا الطلب او رفضه .

المادة ٦٣ - اذا دار بحث حول نص اتفاقية كانت قد اتمتت فيها دول غير الدول ذات العلاقة بالقضية يبلغ الممثل حيثن هذه الدول بذلك فوراً .

ولكل دولة مبلغة بالامتياز حق الاشتراك في المرافعات
ولكن متى ما اشتركت في المرافعات فانه يشملها حيث
نص الحكم كذلك .

المادة ٦٤ - يقوم كل فريق بما يقتضي له من
التفقات الا اذا قررت المحكمة غير ذلك .

نسخة طبق الاصل
عن السكرتير العام
مدير الشعبة القضائية

بروتوكول توقيع محكمة العدل الدولي الدائمة المؤرخ
في ١٦ كانون الاول سنة ١٩٢٠

الابرار
البنان (١٣ تموز ١٩٢١)
اوستراليا (٤ آب ١٩٢١)
اوستريا (٢٣ تموز ١٩٢١)
بلجيكا (٢٩ آب ١٩٢١)
البرازيل (١ تشرين الثاني ١٩٢١)
الامبراطورية البريطانية (٤ آب ١٩٢١)
بلغاريا (١٢ آب ١٩٢١)
كندا (٤ آب ١٩٢١)
الصين (١٣ مايس ١٩٢٢)
كوبا (١٢ كانون الثاني ١٩٢٢)
جيكوسلوفاكيا (٢ ايلول ١٩٢١)

- الدنمارك (١٣ حزيران ١٩٢١)
 استونيا (٢ مايس ١٩٢٣)
 فنلند (٦ نيسان ١٩٢٢)
 فرنسا (٧ آب ١٩٢١)
 اليونان (٣ تشرين الاول ١٩٢١)
 هيتي (٧ ايلول ١٩٢١)
 الهند (٤ آب ١٩٢١)
 إيطاليا (٢٠ حزيران ١٩٢١)
 اليابان (١٦ تشرين الثاني ١٩٢١)
 لايفيا (١٢ شباط ١٩٢٤)
 لتوانيا (١٦ ايار ١٩٢٢)
 هولندا (٦ آب ١٩٢١)
 زيلند الجديدة (٤ آب ١٩٢١)
 النروج (٢٠ آب ١٩٢١)
 بولندا (٢٦ آب ١٩٢١)
 البرتغال (٨ تشرين الاول ١٩٢١)
 رومانيا (٨ آب ١٩٢١)
 مملكة الصرب والكروات والسلاف
 (١٢ آب ١٩٢١) .
 سيام (٢٧ شباط ١٩٢٢)
 اسبانيا (٣٠ آب ١٩٢١)
 السويد (٢١ شباط ١٩٢١)
 سويسرة (٢٥ تموز ١٩٢١)
 اتحاد افريقية الجنوبية (٤ آب ١٩٢١)
 اورغواي (٢٧ ايلول ١٩٢١)
 فنزويلا (٢ كانون الاول ١٩٢١)

البند الاختياري الناطق بالاعتراف باقتصاص
 المحكمة كما ورد في المادة ٣٦ من النظام

الابرار

اوستريا (١٤ مارت ١٩٢٢)

البرازيل (١ تشرين الثاني ١٩٢١)

بلغاريا (١٢ آب ١٩٢١)

الصين (١٣ مايس ١٩٢٢)

الدانمارك (١٣ حزيران ١٩٢١)

استونيا (٢ مايس ١٩٢٣)

فينلند (٦ نيسان ١٩٢٢)

هايتي (*)

لتوانيا (١٦ ايار ١٩٢٢)

مولندة (٦ آب ١٩٢١)

النروج (٣ تشرين الاول ١٩٢١)

البرتغال (٨ تشرين الاول ١٩٢١)

السويد (*)

سويسرة (٢٥ تموز ١٩٢١)

اورغواي (٢٧ ايلول ١٩٢١)

* الاعضاء الذين وقفوا على البند الاختياري او انظمو اليه

بعدئذ من دون اي تحفظ فيما يتعلق بالابرار

القرار

المتعلق برواتب اعضاء محكمة العدل الدولي الدائمة
الصادر في اجتماع عصبة الامم في ١٨ كانون
الاول ١٩٢٠ في جنيف

بمقتضى احكام المادة ٣٢ من نظام المحكمة الامامي
فقد حددت جمعية الامم رواتب ومخصصات اعضاء
محكمة العدل الدولي الدائمة على الوجه التالي :-

الرئيس : فلورين هولندي

١٥٠٠٠ الراتب السنوي

٤٥٠٠٠ مخصصات خاصة

٦٠٠٠٠ المجموع

نائب الرئيس :

١٥٠٠٠ الراتب السنوي

مخصصات وظيفة (١٥٠×٢٠٠) ٣٠٠٠٠ (حد اعظم)

٤٥٠٠٠ المجموع

القضاة :

١٥٠٠٠ الراتب السنوي

مخصصات وظيفة (١٠٠×٢٠٠) ٢٠٠٠٠ (حد اعظم)

٣٥٠٠٠ المجموع

نواب القضاة :

مخصصات وظيفة (١٥٠×٢٠٠) ٣٠٠٠٠ (حد اعظم)

تدفع مخصصات الوظيفة اعتبارا من يوم السفر الى تاريخ الرجوع .

تمنح مخصصات اضافية قدرها ٥٠ فلورين عن كل يوم يحضر فيه نائب الرئيس والقضاة ونواب القضاة في لاهاي بصورة فعلية .

لا تدفع ضرائب عن الرواتب والمخصصات .

بروتوكول

١ - ان الموقعين ادناه المفوضين وفقا للاصول قد اتفقوا بالنيابة عن الحكومات التي يمثلونها على ان تجري في النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة التعديلات المينة في ملحق البروتوكول الحالي والتي يتألف منها موضوع قرار جمعية الامم الصادر في ١٤ ايلول ١٩٢٩ .

٢ - يقدم البروتوكول الحالي المعمول بالنصين الفرنسي والانكليزي منه الى اولئك الذين وقعوا على بروتوكول ١٦ ايلول ١٩٢٠ الملحق به النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة جميعا والى الولايات المتحدة الامريكية ايضا وذلك للتوقيع عليه .

٣ - يبرم البروتوكول الحالي وتودع وثائق الابرام لدى السكرتير العام لعصبة الامم قبل شهر ايلول

١٩٣٠ اذا امكن ذلك : ويقوم السكرتير هذا
بتبليغ اعضاء عصبة الامم والدول المذكورة بملحق
الميثاق بذلك .

٤ - . ينفذ البروتوكول الحالي في اليوم الاول من شهر
ايلول ١٩٣٠ على شرط ان يقتنع مجلس عصبة
الامم من ان اعضاء عصبة الامم والدول المذكورة
في ملحق الميثاق التي ابرمت بروتوكول ١٦
ايلول ١٩٢٠ والتي لم تصل واثاق ابرامها
للبروتوكول الحالي حتى ذلك الوقت ليس لها
اعتراض على تنفيذ التعديلات للنظام الاساسي
لمحكمة العدل الدولي الدائمة الملحقة بالبروتوكول
الحالي .

٥ - . بعد تنفيذ البروتوكول الحالي تعتبر الاحكام
الجديدة جزءا من النظام الاساسي المقبول في سنة
١٩٢٠ وتفسخ احكام المواد الاصلية التي جرى
التعديل فيها . ومن المعلوم ان المحكمة تستمر
على القيام باعمالها وفقا للنظام الاساسي المؤرخ
في ١٩٢٠ حتى اليوم الاول من شهر كانون الثاني
سنة ١٩٣١ .

٦ - . بعد دخول البروتوكول الحالي في حيز التنفيذ
تعتبر كل موافقة على النظام الاساسي للمحكمة
موافقة عليه كما هو معدل .

٧ - . يعتبر موقف الولايات المتحدة الامريكية تجاه
البروتوكول الحالي كموقف دولة ابرمت
بروتوكول ١٦ ايلول ١٩٢٠ .

تحريرا في جنيف في اليوم الرابع عشر من شهر
ايلول سنة الف وتسعمائة وتسعة وعشرين بنسخة واحدة
تودع مع اوراق سكرتيرية عصبة الامم • يرمل السكرتير
العام نسخا مصدقا عليها الى عصبة الامم والدول المذكورة
في ملحق الميثاق •

عن اتحاد افريقية الجنوبية
ايريك ه • لو

عن المانيا
فر • غاوز

عن استراليا
و • هاريسون موور

عن النمسا
دكتور ماركس ليمير

عن بلجيكا
هنري رولان

عن بوليفيا
آ • كورتاديلاس

عن البرازيل

م • دي بيمتيل برانديو

عن بريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية وكافة اجزاء
الامبراطورية البريطانية التي هي ليست اعضاء بصورة
مستقلة في عصبة الامم

ارثر هندرسون

عن بلغاريا

فلاديمير مولوف

عن كندا

ر • داندوراند

عن شيلي

لويس في • دي • بورتويسكرو

عن الصين

شاو شور وو

عن كولومبيا

فرانيسكو جوزي اوروتيا

عن الدانمارك

جورج كوهن

عن الجمهورية الدومنيكية

م • ل • فاز كيزج

عن امبانيا

س • بوتيللا

عن استونيا

آ • شمدت

عن فلندة

آ • س • يرجو كوسكين

عن فرنسا

هنري قووماجيون

عن اليونان

بوليتيس

عن جواتيمالا

لويس ف • دي بورتو ميكرو

عن هايتي

لوك دومينيك

عن المجر

لادسلاس غاجزاغو

عن الهند

م • ب • حبيب الله

عن مملكة إيرلندا الحرة

جون آ • كوستيللو

عن إيطاليا

فيتوريو سيالوجا

عن لاتفيا

جارلس دورمانس

عن ليبريا

آ • موتيل

عن لكسمبرغ

بيخ

عن نيكاراغوا

فرانيسكو توريس ف •

عن النرويج

ارنولد رايتاد

عن زيلندة الجديدة

س • ج • بار

عن بنما

ج . د . اووزيمينا

عن براغواي

ر . ف كابليرودي بيدويا

عن هولندة

ف . ايسنفا

عن بيرو

مار . ه . كورينجو

عن ايران

ب . ب . كتابجي

عن بولندة

م . روستفوروفسكي

س . روندستين

عن البرتغال

بروفسور دوتورج لوبود

افيلالما

عن رومانيا

انتونيد

عن سلفدور

ج . غستافوغيريرو

عن مملكة الصرب والكروات والسلاف

آي . شومينكوفيج

عن سيام

فانفيديا

عن السويد

اي . ماركس فون روتمبرغ

عن سويسرة

موتا

عن جيكونسلوفاكية

زد . فيرنجر

عن اورغواي

آ . غوني

عن فنزويلا

س . زوميتا

نسخة طبق الاصل

عن السكرتير العام

المستشار القضائي للسكرتيرية

جنيف

ملحق

بروتوكول ١٤ ايلول ١٩٢٩ التعديلات في النظام

الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائمة

استبدلت المواد ٣ و ٤ و ٨ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦

و ١٧ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٩ و ٣١ و ٣٢ و ٣٥

بالنصوص التالية تب

نص المادة ٣ الجديد

تألف المحكمة من خمسة عشر عضواً

نص المادة ٤ الجديد

يُنتخب أعضاء المحكمة - من بين الأشخاص المدرجة
اسماؤهم في قائمة الذين ترشحهم الهيئات الوطنية في
محكمة التحكيم - من قبل جمعية الأمم والمجلس وفقا
للاحكام التالية :-

إذا لم يكن أعضاء عصبة الأمم ممثلين في محكمة
التحكيم الدائمة تنظم قوائم المرشحين جينثد من قبل
الهيئات الوطنية التي تعينها حكوماتها المتبوعة لهذه
الغاية بنفس الشروط الموضوعة لأعضاء محكمة التحكيم
الدائمة المنصوص عليها في المادة ٤٤ من اتفاقية
لاهاي سنة ١٩٠٧ لحسم المنازعات الدولية حسما سلميا .

وسوف تضع الجمعية - باقتراح من المجلس -
الشروط التي بموجبها يتسنى للدولة التي قبلت بالنظام
الاساسي للمحكمة ولكنها ليست عضوا في عصبة الأمم ان
تشارك في انتخاب أعضاء المحكمة وذلك إذا لم يكن
ثمة ترتيب خاص في هذا الصدد .

نص المادة ٨ الجديد

يُشرع كل من الجمعية والمجلس بصورة مستقلة في
انتخاب أعضاء المحكمة

نص المادة ١٣ الجديد

يُنتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات .
ويمكن إعادة انتخابهم

ويستمرون على القيام بواجباتهم الى ان يحل غيرهم
 في محلهم الا انهم يجب ان ينجزوا جميع ما بدأوا به
 من القضايا ولو ان آخرين غيرهم سوف يخلفونهم .

اذا استقال عضو من اعضاء المحكمة فان طلب الاستقالة
 يقدم الى رئيس المحكمة لتبليغها الى السكرتير العام
 لعصبة الأمم .

ان هذا التبليغ الاخير يجعل مكان العضو شاغرا .

نص المادة ١٤ الجديد

تملاً الشواغر التي قد تحدث بنفس الطريقة الموضوعة
 للانتخاب الاول بشرط ان يبادر السكرتير العام لعصبة
 الأمم في خلال شهر واحد من تاريخ حدوث الشاغر الى
 اصدار الدعوات المذكورة في المادة الخامسة . اما يوم
 الانتخاب فيعيّنه المجلس في جلسته القادمة .

نص المادة ١٥ الجديد

يبقى عضو المحكمة الذي انتخب ليحل محل عضو
 لم تنته مدة تعيينه الى نهاية ما تبقى من مدة سلفه .

نص المادة ١٦ الجديد

ليس لاعضاء المحكمة ان يقوموا بأي عمل سياسي
 او اداري وليس لهم ان يشتغلوا في غير ذلك من الحرف .
 اذا وقع شك حول هذه النقطة يزال حينئذ بقرار من
 المحكمة .

نص المادة ١٧ الجديد

لا يسوغ لعضو من اعضاء المحكمة ان يشتغل وكيلا او مستشارا او محاميا في اية قضية من القضايا .
ولا يسوغ للعضو ان يشترك في القرار حول اية قضية سبق له ان اشترك فيها اشراكا فعليا وكيلا او مستشارا او محاميا لاحد الفريقين المتخاصمين او عضوا في محكمة وطنية او دولية او عضوا في لجنة تحقيق او في غير ذلك من الاعمال .
اذا وقع شك حول هذه النقطة يزال حيثنذ بقرار من المحكمة .

نص المادة ٢٣ الجديد

تعقد المحكمة جلساتها بصورة دائمة خلا مدة العطلات القضائية التي تعين المحكمة توارىخها ومددها .
يستحق الاعضاء الذين تبعد بلدانهم عن لاهاي بمسافة خمسة ايام بالسفر الاعتيادي اجازة قدرها ستة اشهر في كل ثلاث سنوات علاوة على العطلات القضائية على ان لا يشمل ذلك مدة السفر .
على الاعضاء ان يكونوا على الدوام حاضرين لاداء واجباتهم في المحكمة الا اذا كانوا مجازين اجازة اعتيادية او عاقهم عن الحضور الى المحكمة مرض او اسباب خطيرة اخرى يبدونها الى الرئيس في حينه .

نص المادة ٢٥ الجديد

تجتمع المحكمة بكامل هيئتها الا اذا وجد نص صريح بخلاف ذلك .

يجوز ان تنص انظمة المحكمة على اعفاء قاض او اكثر من الاشتراك في جلسات المحكمة حسب الظروف والمناسبات بشرط ان لا يقل عدد القضاة الذين يتيسر حضورهم لتأليف المحكمة عن الاحد عشر .

ويكفي دائما وجود تسعة قضاة لحصول نصاب المحكمة .

نص المادة ٢٦ الجديد

تنظر المحكمة وتبت في قضايا العمل ولا سيما ما ورد منها في القسم الثالث عشر (العمل) من معاهدة فرمايل وما يقابله من الاقسام في معاهدات السلم الاخرى بالشروط التالية :-

تعين المحكمة في كل ثلاث سنوات مرة هيئة خاصة مؤلفة من خمسة قضاة ينتخبون وفقا لاحكام المادة ٩ بقدر الامكان . وعلاوة على ذلك ينتخب قاضيان لكي ينوبا مناب القاضي الذي يعتذر عليه الاشتراك في جلسات المحكمة . ولهذه الهيئة ان تنظر وتبت في القضايا اذا طلب الفريقان ذلك . اما اذا لم يطلب ذلك تجتمع المحكمة حيثئذ بكاملها . وفي كلتا الحالتين يساعد القضاة اربعة من المساعدين الفنيين الذين يجلسون مع القضاة ولكن لا يملكون حق التصويت والذين ينتخبون بغية تمثيل مصالح الفريقين المتخاصمين تمثيلا عادلا .

ينتخب المساعدون الفنيون في كل قضية من القضايا وفقا للقواعد التي توضع بموجب المادة ٣٠ من بين

الاسماء المدرجة في قائمة «المساعدين في قضايا العمل» المؤلفة من الاشخاص المرشحين من قبل اعضاء عصبة الامم كل اثنين منهم من قبل عضو من الاعضاء المذكورين ومن اشخاص آخرين يماثل عددهم عدد المرشحين المذكورين ترشحهما الهيئة الادارية لمكتب العمل النصف منهم من بين ممثلي العمال والنصف الآخر من بين ممثلي المستخدمين (بكسر الدال) المدرجة اسمائهم في القائمة المنوه عنها في المادة ٤١٢ من معاهدة فرساي وما يقابلها من المواد في معاهدات السلم الاخرى .

يجوز دائما الرجوع الى المرافعات الموجزة المنصوص عليها في المادة ٢٩ فيما يتعلق بالقضايا الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة اذا طلب الفريقان المتخاصمان ذلك .

ان لمكتب العمل الدولي ملء الحرية - فيما يتعلق بقضايا العمل - ان يزود المحكمة بجميع المعلومات المتعلقة بهذه القضايا ولهذه الغاية يتسلم مدير المكتب نسخا من جميع الاجراءات التحريرية .

نص المادة ٢٧ الجديد

تنظر المحكمة وتبت في القضايا المتعلقة بالنقل والمواصلات ولا سيما ما ورد منها في القسم الثاني عشر (المواني والملاحة والسكك الحديدية) من معاهدة فرساي وما يقابله من الاقسام في معاهدات السلم الاخرى بالشروط التالية :-

تعين المحكمة في كل ثلاث سنوات هيئة خاصة مؤلفة من خمسة قضاة ينتخبون وفقا لاحكام المادة ٩ بقدر الامكان . وعلاوة على ذلك ينتخب قاضيان لكي ينوبا مناب القاضي التي يتعذر عليه الاشتراك في جلسات المحكمة . ولهذه الهيئة ان تنظر وتبت في القضايا اذا طلب الفريقان ذلك . اما اذا لم يطلب ذلك تجتمع المحكمة حينئذ بكاملها . ويمكن ان يساعد القضاة اربعة من المساعدين الفنيين الذين يجلسون مع القضاة اذا رغب الفريقان او قررت المحكمة ذلك ولكن لا يملكون حق التصويت .

ينتخب المساعدون الفنيون في كل قضية من القضايا وفقا لاحكام المادة ٣٠ من بين الاسماء المدرجة في قائمة « المساعدين في قضايا النقل والمواصلات » المؤلفة من الاشخاص المرشحين من قبل اعضاء عصبة الامم كل اثنين منهم من قبل عضو من الاعضاء المذكورة .

يجوز دائما الرجوع الى المرافعات الموجزة المنصوص عليها في المادة ٢٩ فيما يتعلق بالقضايا الواردة في الفقرة الاولى من هذه المادة اذا طلب الفريقان ذلك .

نص المادة ٢٩ الجديد

لكي تستطيع المحكمة من انجاز اعمالها بسرعة فانها تشكل كل سنة هيئة خاصة مؤلفة من خمسة قضاة يجوز لها ان تنظر وتبت في القضايا باجراء مرافعات موجزة اذا طلب الفريقان ذلك . وعلاوة على ذلك ينتخب

قاضيان لكي ينوبا مناب القاضي الذي تعذر عليه الاشتراك
في جلسات المحكمة .

نص المادة ٣١ الجديد

يحفظ القضاة التابعون لكلا الفريقين المتخصصين
بحق اشتراكهم مع هيئة المحكمة في سماع القضية
المعروضة عليها .

فاذا وجد بين قضاة المحكمة قاض تابع لاحد الفريقين
المتخصصين فقط فللفريق الثاني حيثذ ان ينتخب قاضيا
يشترك في جلسات المحكمة . ويستحسن ان ينتخب هذا
الشخص من بين الاشخاص الذي جرى ترشيحهم وفقا
لاحكام المادتين ٤ و ٥ .

واذا لم يكن لكلا الفريقين قاض بين قضاة المحكمة
ينتخب كل من الفريقين حيثذ قاضيا كما جاء في الفقرة
السابقة .

تطبق هذه الاحكام في القضايا الواردة في المواد
٢٦ و ٢٧ و ٢٩ . وفي هذه القضايا يطلب الرئيس من
احد اعضاء المحكمة المؤلفة منهم الهيئة او من اثنين
منهم عند اللزوم ان ينتخبا ويفسحا المجال لجلوس عضو
المحكمة اللذين هما من تبعة هذين الفريقين او القاضيين
اللذين يهينهما الفريقان بصورة خاصة اذا لم يتيسر وجود
عضوين من تبعتهما او لم يستطيعا الحضور .

واذا وجد اكثر من فريق واحد وكانت لهم نفس
المصلحة يعتبرون حيثذ فريقا واحدا فيما له علاقة

بالحكام السابقة . فاذا وقع شك حول هذه القضية يزال
حينئذ بقرار من المحكمة .

يجب ان تتوفر في القضاة المنتخبين بمقتضى الاحكام
الواردة في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة الصفات
المطلوبة في المواد ٢ و ١٧ (فقرة ٢) و ٢٠ و ٢٤ من
هذا النظام الاساسي . ولهم ان يشتركوا في القرارات
التي تصدرها المحكمة مع زملائهم على حد سواء .

نص المادة ٣٢ الجديد

- يتقاضى اعضاء المحكمة راتبا شهريا .
- يتقاضى الرئيس مخصصات سنوية خاصة .
- يتقاضى نائب الرئيس مخصصات خاصة عن كل يوم
ينوب فيه عن الرئيس
- يتقاضى القضاة المعينون بمقتضى احكام المادة (٣١)
الذين ليسوا اعضاء في المحكمة اكراميات عن كل يوم
يشتركون فيه في جلسات المحكمة .
- تعين جمعية عصبة الامم باقتراح مجلس العصبة هذه
الرواتب والمخصصات والاكراميات ولا يجوز تقييدها
خلال مدة خدمة العضو .
- تعين الجمعية باقتراح من المحكمة راتب المسجل .
- تضع الجمعية انظمة تبين فيها الشروط التي بموجبها
تمنح مخصصات تقاعدية الى اعضاء المحكمة والمسجل
والشرط التي بموجبها يستوفى اعضاء المحكمة والمسجل
نفقات سفرهم .

لا تدفع ضرائب عن الرواتب والمخصصات والأكراميات
المذكورة .

نص المادة ٣٥ الجديد

تفتح المحكمة ابوابها لاجزاء العصابة وكذلك للدول
المذكورة في ملحق الميثاق .

يضع المجلس الشروط التي بموجبها تفتح المحكمة
ابوابها للدول الاخرى بعد النظر في الاحكام الخاصة
الواردة في المعاهدات المرعية ولكن لا يجوز في اية
حال من الاحوال ان تكون هذه الاحكام سببا لوضع
الفريقين في موضع عدم المساواة امام المحكمة .

عندما يكون دولة ليست بعضو في عصابة الامم فريقا
في نزاع تعين المحكمة حينئذ المقدار الذي يجب ان
يتكبده ذلك الفريق من نفقات المحكمة . ولا تشمل
هذه الاحكام الدولة التي تتكبد قسطا من نفقات المحكمة .

يبدل النص الفرنسي للمادة ٣٨ رقم ٤ بالنص
التالي :-

٤ - القرارات القضائية ومذاهب الشراح البارزين
من الامم المختلفة التي هي وسيلة مساعدة على تثبيت
القواعد الحقوقية .

(لا تبديل في النص الانكليزي)

تبدل المادتان ٣٩ و ٤٠ بما يلي :-

نص المادة ٣٩ الجديد

ان لغة المحكمة الرسمية هي الفرنسية والانكليزية
فاذا اتفق الفريقان على اجراء المحاكمة في القضية
باللغة الانكليزية يصدر الحكم حينئذ بالانكليزية .

واذا لم يسبق اتفاق الفريقين على اللغة التي يجب
استعمالها يسوغ حينئذ لكل فريق ان يستعمل في المرافعات
اللغة التي يختارها اما الحكم فانه يبلغ بالفرنسية
والانكليزية . وفي هذه الحالة تقرر المحكمة في الوقت
نفسه اي النصين يراعى .

يسوغ للمحكمة بناء على طلب احد الفريقين ان
تأذن باستعمال لغة غير الفرنسية او الانكليزية .

نص المادة ٤٠ الجديد

ترفع القضايا الى المحكمة - كيفما تكون الحال -
اما باتفاق خاص يعرض على المحكمة او بطلب تحريري
يقدم الى المسجل . وفي كلتا الحالتين ينبغي ذكر
موضوع المنازعة والفريقين المتخاصمين .

يقوم المسجل فورا بتبليغ الطلب الى كافة ذوي
العلاقة .

ويبلغ ايضا اعضاء عتبة الامم بواسطة السكرتير العام
وكل دولة مسموح لها بالمخاصمة في المحكمة ايضا .

يبدل النص الانكليزي للمادة ٤٥ بما يلي :-

تجري روية الدعوى باشراف الرئيس او نائب الرئيس اذا لم يتمكن الرئيس من ان يترأس الجلسة .
واذا لم يتمكن الرئيس او نائبه من ان يترأس الجلسة يترأسها حيثئذ اقدم القضاة

(لا تبديل في النص الفرنسي)

يضاف الفصل الجديد التالي الى نظام المحكمة الاساسي :-

الفصل الرابع

المادة ٦٥ الجديدة

ان المسائل التي يطلب فيها ابداء الرأي تعرض على المحكمة بواسطة طلب تحريري يوقعه اما رئيس جمعية عصبة الامم او رئيس مجلس عصبة الامم واما السكرتير العام ياعاز من الجمعية او المجلس .

يجب ان يشمل الطلب على بيان القضية المطلوب ابداء الرأي فيها بتاتا متقنا ويجب ان ترفق به جميع المستندات التي قد تهدي الى معرفة تلك القضية .

المادة ٦٦ الجديدة

١ - يبلغ المسجل فورا اعضاء عصبة الامم بواسطة السكرتير العام للعصبة وكل الدول المسموح لها بالمرافعة امام المحكمة ايضا بطلب ابداء الرأي الاستشاري .

يبلغ المسجل ايضا - بواسطة مباشرة وخاصة - كل اعضاء العصبة او الدول المسموح لها بالمرافعة امام

المحكمة او المؤسسات الدولية التي ترى المحكمة انها قد (او اذا لم تكن المحكمة منعقدة فبواسطة الرئيس) تتمكن ان تزودها بمعلومات حول القضية باستعداد المحكمة خلال مدة يعينها الرئيس لاستلام ما قد يكون لها من البيانات التحريرية او لاستماعها في جلسة علنية البيانات الشفهية المتعلقة بالقضية المذكورة .

واذا لم يصل الى اي عضو او دولة من الاعضاء او الدول المشار اليها في الفقرة الاولى البلاغ المذكور يسوغ لهذا العضو او هذه الدولة ان تبدي رغبتها في تقديم بيان تحريري او سماع ما تبديه من البيانات وللمحكمة ان تبدي رأيها في ذلك .

٢ - بعد ان يورد الاعضاء او الدول او المؤسسات البيانات التحريرية او الشفهية او كليهما يؤذن لها بان تناقش البيانات التي اوردتها الاعضاء او الدول او المؤسسات الاخرى بالشكل وفي المدة التي تعينهما المحكمة او الرئيس عندما لا تكون المحكمة منعقدة في كل قضية على حدة وعليه يرمل المسجل في حينه هذه البيانات التحريرية جميعها الى الاعضاء او الدول والمؤسسات التي اوردت مثل هذه البيانات .

المادة ٦٧ الجديدة

تتلو المحكمة آرائها بصورة علنية بعد ان تبلغ بذلك السكرتير العام لعصبة الامم وممثلي اعضاء العصبة والدول والمؤسسات الدولية ذات العلاقة المباشرة .

المادة ٦٨ الجديدة

تسترشد المحكمة عند ممارستها اعمالها الاستشارية
 باحكام النظام الاساسي التي تنطبق على القضايا المتنازع
 فيها الى الحد الذي تراه منطقيا .

بروتوكول

لقد تم الاتفاق بين الدول الموقعة على بروتوكول
 التوقيع على النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولي الدائم
 المؤرخ في ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ والولايات المتحدة
 الامريكية بواسطة الممثلين الموقعين ادناه المفوضين وفق
 الاصول على النصوص التالية فيما يتعلق بانضمام الولايات
 المتحدة الامريكية الى البروتوكول المذكور بشرط ان
 تراعى التحفظات الخمس التي نظمتها الولايات المتحدة
 وصادق عليها مجلس الشيوخ الامريكي في ٢٧ كانون
 الثاني ١٩٢٦ .

المادة ١

تقبل الدول الموقعة على البروتوكول المذكور
 بالشروط الخاصة المرفقة التي اشترطتها الولايات المتحدة
 في التحفظات الخمس السالفة الذكر للانضمام الى
 البروتوكول المذكور بالشروط والقيود الواردة في
 المواد التالية .

المادة ٢

يسمح للولايات المتحدة بواسطة ممثلين معينين لهذه
الماية وعلى حد سواء مع الدول الموقعة اعضاء عصبة
الامم الممثلة في الجمعية او المجلس بالاشتراك في كل
الاجراءات التي تتخذها الجمعية او المجلس فيما يتعلق
بانتخاب القضاة او نواب القضاة لمحكمة العدل الدولي
الدائمة المنصوص عليهم في نظام المحكمة الاساسي او
في قسم منها • ويحسب صوت الولايات المتحدة عند تعيين
اكثرية الاصوات المطلوبة في النظام الاساسي •

المادة ٣

لا يجوز تعديل نظام المحكمة الاساسي من دون
موافقة كافة الدول المتعاقدة •

المادة ٤

تبدي المحكمة آراء استشارية في جلسات علنية بعد
ان تمهل لذلك وتمنح الفرصة الكافية لسماع القضية وفقا
لاحكام المادتين الحاليتين ٧٣ و ٧٤ من انظمة المحكمة •

المادة ٥

يخبر السكرتير العام لعصبة الامم الولايات المتحدة
بالطرق التي تقرها هي بكافة المقترحات المقدمة الى
جمعية العصبة او مجلسها بشأن رأي المحكمة
وحيتثذ يبادر - اذا حصلت الرغبة في ذلك - الى تبادل

الآراء بين جمعية العصبة او مجلسها والولايات المتحدة
باسرع ما يمكن عما اذا كان ذلك مما يؤثر في احدى
مصالح الولايات المتحدة وذلك كله للتأكد من ان
المحكمة لا تقبل طلبا بابداء رأي في اي نزاع او قضية
مما يكون للولايات المتحدة مصلحة فيه او تدعي هي
ذلك من دون موافقتها •

واذا قدم طلب الى المحكمة لابداء رأيها في قضية
ما يبلغ المسجل ذلك الى الولايات المتحدة مع من يبلغها
من الدول المذكورة في المادة ٧٣ الحالية من انظمة
المحكمة ويبين لها المدة المعقولة التي عينها الرئيس
والتي تستطيع الولايات المتحدة في خلالها تقديم بيان
تحريري حول هذا الطلب • اما اذا لم تمنح الفرصة
الكافية لتبادل الآراء حول هذا الطلب لسبب من الاسباب
ثم ينت الولايات المتحدة للمحكمة ان القضية التي طلب
منها ابداء الرأي فيها مما تؤثر في مصالح الولايات
المتحدة تؤجل حيثذ الاجراءات المتخذة بهذا الشأن
الى زمن كاف لتبادل الآراء بين الجمعية او المجلس
والولايات المتحدة •

تكون لمعارضة الولايات المتحدة في طلب ابداء
الرأي الموجه الى المحكمة المبحوث عنه في الفقرتين
السابقتين ما لصوت عضو عصبة الامم من الفعل والقوة ضد
طلب ابداء الرأي في المجلس او الجمعية •

اما اذا لم يتوصل الى اتفاق بعد تبادل الآراء
المنصوص عليه في الفقرتين الاولى والثانية من هذه
المادة ولم تتنازل الولايات المتحدة عن اعتراضها حيثذ

لا ترى الولايات المتحدة بدا من الانسحاب المنصوص عليه في المادة ٨ من دون ان تنهم بعدم الميل الى التعاون العام لتحقيق السلم .

المادة ٦

يكون لاحكام البروتوكول الحالي ما لاحكام نظام المحكمة الاساسي من القوة والفعل مع مراعاة احكام المادة ٨ ادناه . وكل توقيع على بروتوكول ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ في المستقبل يعتبر قبولاً باحكام البروتوكول الحالي .

المادة ٧

يرم البروتوكول الحالي . تقدم كل دولة صك الابرار الى السكرتير العام لعصبة الامم وهذا يخبر جميع الدول بذلك . وتودع صكوك الابرار في سجلات سكرتيرية عصبة الامم .

ينفذ هذا البروتوكول حالما تودع جميع الدول التي ابرمت بروتوكول ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ وكذلك الولايات المتحدة صكوك ابرامها .

المادة ٨

يسوغ للولايات المتحدة في كل وقت ان تبلغ السكرتير العام لعصبة الامم بسحب انضمامها الى بروتوكول ١٦ كانون الاول ١٩٢٠ . وعندئذ يبادر

السكرتير العام الى انباء كافة الدول الاخرى الموقعة
على هذا البروتوكول بهذا التبليغ .

وفي هذه الحالة ينتهي فعل البروتوكول الحالي
ابتداء من تاريخ تسلم السكرتير العام لتبليغ الولايات
المتحدة .

ومن الناحية الاخرى يسوغ لكل من الدول المتعاقدة
الاخرى في كل وقت ان تبلغ السكرتير العام لعصبة
الامم برغبتها في سحب قبولها للشروط الخاصة التي
اشترطتها الولايات لاجل الانضمام الى بروتوكول ١٦
كانون الاول ١٩٢٠ . وعندئذ يبادر السكرتير العام
الى انباء كل الدول الموقعة على البروتوكول الحالي
بهذا التبليغ . ويعتبر البروتوكول الحالي منتهيا اذا انبا
ما لا يقل عن ثلثي الدول المتعاقدة غير الولايات المتحدة
السكرتير العام لعصبة الامم في خلال سنة واحدة من
تاريخ تسلم التبليغ المذكور برغبتها في سحب القبول
المذكور اعلاه .

تحريرا في جنيف في اليوم الرابع عشر من ايلول
سنة الف وتسعمائة وتسعة وعشرين بنسخة واحدة . ويعتبر
نصاها الافرنسي والانكليزي معولا عليهما .

عن اتحاد افريقية الجنوبية
اريك ه . لو

عن المانيا	فر • غاوز
عن استراليا	و • هاريسون موور
عن النمسا	دكتور ماركس لايتير
عن بلجيكا	هنري زولن
عن بوليفيا	آ • كورتاديلاس
عن البرازيل	م • دي • بميتل براندو
عن بريطانيا العظمى وايرلندة الحرة وكافة اجزاء الامبراطورية البريطانية التي ليست باعضاء مستقلة في عصبة الامم	ارثر هندرسن
عن بلغاريا	فلاديمير مولوف
عن كندا	ر • داندوران
عن شيلي	لويس ف • دي بورتوسيكورو
عن الصين	شاوشوو
عن كولومبيا	فرانيسكو جوزي اوروتا
عن كوبا	غ • دي بلانك
عن الدنمارك	جورج كوهن
عن الجمهورية الدومنيكية	م • ل • فازكيزغ
عن اسبانيا	س • بوتيللا

عن استونيا	آ • شمدت
عن فنلندة	آ • س • ايرجو كوسكينين
عن فرنسة	هنري فروماغوت
عن اليونان	بوليتيس
عن جواتيمالا	ف • مورا
عن هايتي	لك دومينيك
عن المجر	لادسلاس غاجزاغو
عن الهند	مد • حبيب الله
عن دولة ايرلندة المتحدة	جون آ • كوستيللو
عن ايطاليا	فيتوريو سبالوجا
عن اليابان	ايسابورو يوشيدا
عن لاتفيا	شارلس دوزمانز
عن ليبيريا	آ • سوتيل
عن لكسمبرغ	بيج
عن نيجاراغاوا	فرانيسكو توريس ف •
عن النروج	آرنولد رايستاد
عن زيلندة الجديدة	س • ج • بار
عن بنما	ج • د • اروزمينيا
عن براغاوي	س • ف • كاباليرودي بيدويا

عن الاراضي المنخفضة (هولندة) ف . ايسنغا	
عن بيرو	مار . ه . كورنيجو
عن ايران	ب . ب . كتابجي
عن بولندة	م . روستووروسكي
	س . رندشتاين
عن البرتغال	بروفسور دوتورج . لوبودافيلالما
عن رومانيا	آتونياد
عن سالفادور	ج . غستافو غريرو
عن مملكة الصرب والكروات والسلاف	ا . شوبنكوفيج
عن سيام	فارنفيديا
عن السويد	اي . ماركس فون فرتمبرغ
عن سويسرة	موتا
عن جيکوسلوفاکيا	زد . فيرلنجر
عن آرغواي	آ . غواني
عن فنزويلا	س . زوميشا

نسخة طبق الاصل

جنيف

عن السكرتير العام

المستشار القضائي للسكرتيرية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٦ في ٢٨-٢-٣٨)

قانون

تعديل قانون العطلات الرسمية رقم (٧٢) لسنة
١٩٣١ رقم (١٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق .

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون

الآتي :-

المادة الاولى - تضاف العبارة الآتية الى الفقرة
الاولى من المادة الخامسة من قانون العطلات الرسمية
رقم ٧٢ لسنة ١٩٣١ .

اليوم السادس والسابع من شهر سيوان العبري .
المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر ذي الحجة سنة
١٣٥٦ واليوم الثامن من شهر شباط سنة ١٩٣٨

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		
جلال بابان	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات	وزير العدلية	وزير المالية
محمد رضا الشبيبي		
وزير المعارف		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٦ في ٢٨-٢-٣٨)

قانون

الطرق العامة رقم (١١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تدل الالفاظ الآتية على المعاني
المقابلة لها ما لم تدل القرينة على معنى آخر :

أ - الطريق - الاراضي المتروكة خارج حدود البلديات
لمرور الجمهور ووسائل النقل عليها وكذلك
الجسور والقناطر والمعابر والسواقي والتأسيسات
الآخري المشيدة لسياستها .

ب - سلطة الطرق - وزير الاقتصاد والمواصلات واي
موظف خول من قبله بيسان ينشر في الجريدة
الرسمية .

ج - القنطرة الخصوصية - القسم المستور من مجرى
مملوك لغير الحكومة بانبوب او جسر او غيره
والجدران والاحواض المشيدة بطرفيها .

د - المالك - مالك المجرى او من يطلب فتح مجرى
مجددا سواء كان مالكا له او متنفعا به او صاحب
حق فيه .

المادة الثانية - تعين سلطة الطرق عرض واستقامة
الطرق-المراد انشاؤها .

المادة الثالثة - أ - لا يجوز لمالك مجرى في الطريق ان يشيد عليه قنطرة الا وفق التصميم الذي تقرره سلطة الطرق .

ب - اذا شيدت القنطرة او جزء منها خلافا للتصميم فسلطة الطرق ان تأمر بإيقاف العمل وانذار المالك خطيا بهدم ما شيد خلافا للتصميم واكماله خلال مدة تعين في الانذار .

ج - اذا لم يقم المالك في خلال المدة المعينة بالعمل وفق ما ورد في الفقرة (ب) فسلطة الطرق هدم ما شيد خلافا للتصميم والقيام به على نفقته .

د - على المالك عمل طريق وقي لتسهيل المواصلات ابان سير اعمال القنطرة التي يقوم بتشيدها .

المادة الرابعة - اذا ارتأت سلطة الطرق لزوم تحويل استقامة طريق او توسيع عرضه واقتضى ذلك اقامة قناطر جديدة فالحكومة هي التي تتحمل كلفة ذلك .

المادة الخامسة - لسلطة الطرق بموافقة متصرف اللواء ازالة اية قنطرة خصوصية لم تعد لازمة لغرض الطريق او بناء على تبدل المجرى او لتحقيق الضرر من وجودها .

المادة السادسة - لسلطة الطرق دخول الاملاك الخاصة عدا البيوت والمباني لغرض تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة السابعة - لوزير الاقتصاد والمواصلات اصدار التعليمات اللازمة لتقييد مرور الحيوانات او المركبات

او منع بعضها او كلها او اي امر آخر من الامور المؤثرة
على صيانة الطرق حسب ما تتطلبه حالة الطرق او الجسور
العمومية من حيث تحمل الاثقال *

المادة الثامنة - ١ - لا يجوز الاضرار او عرقلة المرور
او فتح مجرى في الطريق او الاخلال باي شيء موضوع فيه
لثأمين سلامة المارين *

٢ - ١ - كل من يملك مجرى في طريق عليه ان
يقوم بصيانة ذلك المجرى على نفقته بحيث
يجعل ذلك الطريق دائما بحالة جيدة *

ب - على صاحب الاشجار التي تمتد اغصانها
على الطريق ان يقوم بقطعها بالصورة التي
تؤمن بقاء فراغ لا يقل علوه عن اربعة
امتر فوق اي جزء من الطريق *

٣ - يعاقب المخالف لاحكام هذا القانون او الانظمة
والتعليمات الصادرة بمقتضاه بغرامة لا تتجاوز
الثلاثة دنانير او بالحبس لمدة لا تتجاوز الـ ٢٠
يوما او بهما ويلتزم بدفع كلفة اصلاح ما قد سببه
مخالفته من ضرر *

المادة التاسعة - للحكومة ان تصدر انظمة لغرض
تطبيق مواد هذا القانون *

المادة العاشرة - يلغى قانون صيانة الطرق العامة
الصادر بتاريخ ١٤ كانون الاول سنة ١٩٢٢ *

المادة الحادية عشرة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية *

المادة الثانية عشرة - على وزراء الاقتصاد والمواصلات والداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر
ذي الحجة سنة ١٣٥٦ واليوم السابع والعشرين من شهر
شباط سنة ١٩٣٨ .

غيازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

مصطفى العمري
وزير الداخلية

عباس مهدي
وزير العدلية

جلال بابان
وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

قانون

اعادة الاموال غير المنقولة الواقعة في العمارة
وقلعة صالح الى اصحابها الاولين
رقم (١٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تعاد الاموال غير المنقولة الميئنة
تفاصيلها في القائمة المرفقة بهذا القانون والمسجلة

باسم الحكومة العثمانية الى اصحابها الاولين او الى
ورثتهم او الى من آلت اليهم عن اصحابها الاصليين او عن
ورثتهم بصورة قانونية وذلك بلا بدل .

المادة الثانية - يسقط حق من لم يراجع دائرة
الطابو لتسجيل الاموال غير المنقولة الوارد ذكرها في
المادة الاولى باسمه خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ
هذا القانون وتسجل بانتهانها باسم الحكومة العراقية .

المادة الثالثة - لا تستوفي الحكومة بدلات الايجار
عن الاموال المذكورة في المادة الاولى .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير المالية تنفيذ هذا
القانون .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر محرم سنة ١٣٥٧
واليوم الثالث من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدنعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨).

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

قانون

لاضافة وتنزيل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٣٧
المالية رقم (١٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يضاف مبلغ مقداره ١٤٥٣٠٠ دينار
الى فصول ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية كما هو وارد في
الجدول (أ) المربوط بهذا القانون .

المادة الثانية - ينزل مبلغ مقداره ١٤٥٣٠٠ دينار
من فصول ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية كما هو وارد في
الجدول (ب) المربوط بهذا القانون .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر محرم سنة ١٣٥٧
واليوم الثالث من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

المبلغ

دينار

٧٠٠
٧٠٠
٢٨٠٠
٦٠٠٠
٦٥٠٠
١٣٠٠٠
٥٢٠٠
٤٠٠٠٠
٣٠٠٠٠
٢٢٠٠
٢٠٠٠
١٩٠٠

الفصل

١٦ -	المخصصات والخدمات - ديوان وزارة الخارجية
٤٠ -	المخصصات والخدمات - مطبعة الحكومة
٤١ -	المسوازم - مطبعة الحكومة
٤٦ -	الروايات والاسترجاعات (الدروباك) - الكمارك
٥٤ -	المخصصات والخدمات - الادارة العامة في الالوية
٥٦ -	حصة البلديات من رسوم البازين وضريبة الاملاك
١٥٦ -	نفقات تسفير الاثوريين
٦٢ -	المخصصات والخدمات (قوات الشرطة)
٩٠ -	المخصصات والخدمات - المدارس
٩١ -	نفقات خاصة - المدارس
١٠٢ -	المخصصات والخدمات - مديرية امور السيطرة
١٠٤ -	المخصصات والخدمات - دائرة الري

٣٠٢٠٠
٤١٠٠
١٤٥٣٠٠

- ١٠٥ - الأعمال الجديدة والتعميرات والعناية - دائرة الري
١٠٦ - مهمات وادوات ولوازم - دائرة الري

المجدول (ب) التتزيلات

المبلغ
دينار
٣٠٠٠
١٢٠٠٠٠
٥٠٠٠
٥٠٠٠
١٢٣٠٠
١٤٥٣٠٠

الفصل

- ١٨ - الرواتب - الممتلكات السياحية والقنصليات
٧٥ - الرواتب - القوات المحاربة
١٧٥ - الرواتب - القوة النهرية
٧٨ - المخصصات والخدمات - القوة الجوية
١٠٩ - الابنية والجسور وتحسين الطرق - دائرة الاعمال

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

قانون

انضمام العراق الى اتفاقية رسوم السيارات الاجنبية
المؤرخة في ٣٠-٣-١٩٣١ وملحقها والبروتوكول
الملحق بها رقم (١٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة الملك اجراء ما يقتضي من الترتيبات
لانضمام دولة العراق الى اتفاقية رسوم السيارات الاجنبية المؤرخة في
٣٠-٣-١٩٣١ وملحقها والبروتوكول الملحق بها .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث
من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجيه

اتفاقية رسوم السيارات الاجنبية المؤرخة في ٣٠-٣-١٩٣١

لما كان الفرقاء المتعاقدون الساميون يرغبون في تسهيل تقليسات
السيارات بين الدول ويرون بانه من الاهمية الجوهرية ان تفي السيارات

الاجنبية من الرسوم اعفاء واسعا على قدر الامكان فقد عينوا عنهم الذوات
الآتية اسماؤهم مندوبين مفوضين :

وهؤلاء يجد ان ابرزوا اوراق اعتمادهم ووجدوها صحيحة اتفقوا
على الاحكام الآتية :

المادة ١ - تعفى السيارة الاجنبية من رسوم وتكاليف السير او
الحيازة في اراضي الفرقاء المتعاقدين السامين او في اي قسم منها وفقا
لشروط الواردة في المواد الآتية متى ما كانت مسجلة في اراضي احد
الفرقاء المتعاقدين السامين وسائرة في اراضي فريق متعاقد سام آخر بصورة
مؤقتة وذلك باستثناء رسوم وتكاليف الاستهلاك على ان هذه الاتفاقية لا تشمل
السيارات المعدة لنقل المسافرين بالاجرة او لقاء اكرامية او نقل البضائع .

المادة ٢ - يمنح الاعفاء المنصوص عليه في المادة الاولى اعلاء
في اراضي كل من الفرقاء المتعاقدين السامين لمكوث لا تتجاوز مدته عن
٩٠ يوما يقضي في تلك الاراضي بمرة واحدة او بمرات عديدة خلال سنة
واحدة تعتبر من تاريخ اصدار الاجازة الاميرية الواردة في المادة الثالثة
الى التاريخ المطابق من السنة التالية .

يعتبر اليوم لغرض احتساب مدة الاعفاء من نصف الليل الى نصف
الليل وتحسب كسوره كيوم كامل على ان يوم الخروج لا يحسب من
المدة متى ما كانت الفاصلة بين يومي الدخول والخروج تزيد عن يوم
واحد .

تبدي معاملة لا تقل حظوة عن تلك التي تبدي الى السيارات
المسجلة في الاراضي التي فرضت فيها الرسوم والتكاليف وذلك عند اجراء

حساب التكاليف والرسوم الواجبة الدفع عن مدة المكوث الزائدة عن
مدة الاعفاء .

المادة ٣ - تجهز السيارة باجازة اميرية منظمة وفق الانموذج
الوارد في ملحق هذه الاتفاقية وصادرة من السلطة المختصة للاراضي التي
جرى فيها التسجيل او من مؤسسة معينة لهذا الغرض من قبلها وذلك بنية
التمكن من الاستفادة من الاعفاءات المنصوص عليها في المواد السابقة .
تبرز الاجازة الى دوائر الكمارك الواقعة على الحدود لتتأثير
عليها وذلك عند الوصول الى اراضي الفرقاء المتعاقدين السامين المختصين
والخروج منها .

المادة ٤ - كل سيارة داخلية اراضي احد الفرقاء المتعاقدين
انسامين مجهزة باجازة اميرية تقادر تلك الاراضي دون اتمام معاملة سة
الخروج على اجازتها وتعذر التأكد من تاريخ خروجها يجوز اعتبار
اجازتها غير نافذة في تلك الاراضي مرة اخرى .

المادة ٥ - تنفذ الاجازة الاميرية خلال سنة واحدة اعتبارا من
تاريخ اصدارها وعلى السلطة المختصة او المؤسسة المعنية من قبلها اجراء
التعديلات اللازمة في اجازة كل سيارة انتقلت ملكيتها او حيازتها الى
الغير او تبدل رقم تسجيلها ولا يجوز اصدار اجازة جديدة لنفس السيارة
قبل انتهاء مدة النفاذ الميئة آتفا الا اذا سجلت في اراضي فريق متعاقد
سام آخر .

المادة ٦ - لا تعامل السيارات المشار اليها في الفقرة الاولى من
المادة الاولى باقل حظوة من السيارات المسجلة في الاراضي التي فيها
تفرض رسوم العبور او التكاليف الاخرى الماثلة الواجبة الدفع في المحل
الذي فيه فرضت .

المادة ٧ - كل اختلاف ينشأ بين فريقين متعاقدين ساميين أو أكثر حول تفسير أو تطبيق احكام هذه الاتفاقية ولم يحسم بينهما أو بينهم مباشرة يجوز إحالته الى اللجنة الاستشارية والفنية لشؤون المواصلات والترانزيت في عصبة الأمم لابتداء رأيها الاستشاري بشأنه .

المادة ٨ - لكل من الفرقاء المتعاقدين الساميين التصريح انتهاء التوقيع على هذه الاتفاقية أو إبرامها أو الانضمام اليها بأنه ليس في موافقة على الاتفاقية ما يربطه بأية التزامات بشأن كافة أو اية من مستعمراتها أو اراضيها الواقعة في ما وراء البحار أو تحت حمايتها أو سيادتها أو انتدابها .

لا تطبق هذه الاتفاقية في اية اراضي مندرجة في مثل هذا التصريح .

لكل من الفرقاء المتعاقدين الساميين تبليغ السكرتير العام لعصبة الأمم في اي وقت يلي التصريح المذكور بأنه يرغب في تطبيق هذه الاتفاقية في كل أو اية من الاراضي التي كانت موضوع التصريح الوارد في الفقرة السابقة وعندئذ تطبق في كافة الاراضي المذكورة في مثل هذا التبليغ وذلك بعد مرور ستة اشهر على استلامه من قبل السكرتير العام .

لكل من الفرقاء المتعاقدين الساميين التصريح في اي وقت يلي انتهاء مدة السنتين الواردة في المادة الـ ١٧ بأنه يرغب في انتهاء تطبيق هذه المعاهدة في كل أو اية من مستعمراتها وارياضيها فيما وراء البحار أو الواقعة تحت حمايتها أو سيادتها أو انتدابها وعندئذ يكف عن تطبيقها في الاراضي الوارد ذكرها في مثل هذا التصريح بعد مرور سنة واحدة على استلامه من قبل السكرتير العام .

على السكرتير العام تبليغ كافة اعضاء عصبة الأمم والدول غير المنضمة الى العصبة الميمنة في المادة الـ ١٠ بكافة التصريحات والتبليغات الواردة اليه وفق هذه المادة .

المادة ٩ - يؤخذ بالتفسيرات والتجفظات الواردة في البروتوكول الملحق ويكون لها نفس المفعول والتنفيذ والدوام الوارد في هذه الاتفاقية .

المادة ١٠ - يوضع تاريخ هذا اليوم في هذه الاتفاقية التي تتكون خصوصها الفرنسية والانكليزية هي المعول عليها ويجوز التوقيع عليها الى اليوم الثلاثين من شهر ايلول ١٩٣١ نيابة عن اي عضو من اعضاء عصبة الأمم او اية دولة غير منضمة الى العصبة اوفدت ممثلها الى المؤتمر الذي وضع هذه الاتفاقية او التي تبلفت بنسخة من هذه الاتفاقية من جانب مجلس عصبة الأمم لهذا الغرض .

المادة ١١ - ترم هذه الاتفاقية وتودع وثائق ابرامها لدى السكرتير العام لعصبة الأمم الذي عليه اعلام استلامه اياها الى كافة اعضاء عصبة الأمم او الدول غير المنضمة الى العصبة المشار اليها في المادة ١٠ .

المادة ١٢ - اعتبارا من أول يوم من شهر تشرين الاول من سنة ١٩٣١ يجوز الانضمام الى هذه الاتفاقية نيابة عن اي عضو من اعضاء عصبة الأمم او الدول غير المنضمة الى العصبة المشار اليها في المادة ١٠ وترسل وثائق الانضمام الى السكرتير العام لعصبة الأمم الذي عليه اعلام استلامه اياها الى كافة اعضاء عصبة الأمم او الدول غير المنضمة الى العصبة المشار اليها في المادة المذكورة .

المادة ١٣ - لكل من الفرقاء المتعاقدين السامين الاشتراط بان ابرامه او انضمامه لا يكون نافذا الا بعد ابرام او انضمام اي عضو او اعضاء من اعضاء عصبة الأمم او اية دولة او دول غير منضمة الى العصبة الوارد ذكرها في وثيقة الابرام او الانضمام .

المادة ١٤ - تنفذ هذه الاتفاقية بعد مرور ستة اشهر على استلام السكرتير العام لعصبة الأمم الا برامات او الانضمامات الواردة اليه نيابة عن خمسة من اعضاء عصبة الأمم او دول غير منضمة الى العصبة على ان

الالتزامات او الانضمامات المقيّدة وفق المادة السابقة لا تحسب ضمنها لهذا الغرض الا بعد انجاز تلك القيود الواردة فيها .

المادة ١٥ - كل ابرام او انضمام يرد بعد تنفيذ هذه الاتفاقية لا ينفذ الا بعد مرور ستة اشهر على استلامه من قبل السكرتير العام لعصبة الامم او بعد مرور ستة اشهر على انجاز القيود الواردة فيه وفق المادة ١٣! حسبما تكون الحال .

المادة ١٦ - يجوز القيام بطلب تعديل هذه الاتفاقية في اي وقت كان بعد مرور مدة لا تقل عن سنتين على تنفيذها على ان يكون الطلب مقدما من قبل فريقا متعاقدين ساميين لا يقل عددهم عن ثلاثة وموجها الى السكرتير العام لعصبة الامم الذي عليه تبليغه الى سائر الفرقاء المتعاقدين الساميين واخبار مجلس عصبة الامم به .

المادة ١٧ - لكل من الفرقاء المتعاقدين الساميين الاعلان بانتهاء هذه الاتفاقية وذلك بعد مرور سنتين على تاريخ تنفيذها على ان يبلغ هذا الاعلان تحريريا الى السكرتير العام لعصبة الامم الذي عليه اخبار كافة اعضاء عصبة الامم والدول غير المنضمة الى العصبة المشار اليها في المادة ١٠! بما جاء فيه وينفذ هذا الاعلان بعد مرور ستة على تاريخ استلامه من قبل السكرتير العام لعصبة الامم ولا يسري سوى على عضو العصبة او الدولة غير المنضمة الى العصبة التي قدمت .

يتمهي مفعول هذه الاتفاقية متى ما اصبح عدد اعضاء عصبة الامم او الدول غير المنضمة الى العصبة المرتبطة باحكامها اقل من الخمسة وذلك بنتيجة اعلانها بانتهاء هذه الاتفاقية بأن واحد او بصورة متتاجة . وتأيدا لما تقدم لقد وقع المندوبون المفوضون المذكورون اعلاه على هذه الاتفاقية . كُتبت في جنيف في اليوم الثلاثين من شهر آذار سنة ١٩٣١ بنسخة واحدة تبقى محفوظة في مجلات سكرتارية عصبة الامم وترسل نسخها

المصدقة الى كافة اعضاء عصبة الامم والدول غير المنضمة الى العصبة
المشار اليها في المادة ١٠ .

ملحق اتفاقية

رسوم السيارات الاميرية

انموذج الاجازة الاميرية الدولية :

نظمت هذه الاجازة باللغة الرسمية او لغات البلاد التي تصدرها
ولون غلافها مائي خفيف على ان تدرج عليه ترجمة كلمات «اجازة اميرية
دولية» بكل لغة من لغات الفرقاء المتعاقدين السامين .

تم التسجيلات في الاجازة بالحروف اللاتينية او بخط يد سريع
على الطرز الانكليزي على انه يجوز ان تكون بحروف اخرى اضافة
على ذلك .

تحتوي هذه الاجازة على ٤٨ صحيفة مرقمة ان حجم الاجازة هو
كالنموذج المرفق في طيه .

(تقريبا $5 \frac{1}{4} \times 8 \frac{1}{4}$ عقيدات)

البروتوكول الملحق

١ - الى المادة ٢ :

من المفهوم بانه وان كانت سويسرة تعترف بحق الفرقاء المتعاقدين
السامين الآخرين في تطبيق الاصول الواردة في هذه الاتفاقية ازائها

تخلها الاستمرار على الامول الحالية النافذة في اراضيها القاضية بالاعفاء
 لمدة ٩٠ يوما يجوز تجديدها في كل مرة يقع الدخول في اراضيها ولها
 فرض الرسوم وفق قانونها متى ما تجاوزت مدة الاعفاء هذه ومن المفهوم
 ان على سويسرة فرض الرسوم وفقا لاحكام هذه الاتفاقية متى ما قررت
 تطبيق الامول الواردة فيها .

٣ - الى المادة ٣ :

للمرفاء المتعاقدين الساميين الاحتفاظ بحق الالتزام بانجاز المراسم
 الواردة في الفقرة الاخيرة من المادة ٣ في دائرة من دوائر الحدود
 غير دائرة الكمرك .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٤ في ٤-٤-٣٨)

قانون

اعفاء المواد واللوازم العائدة لشركة ادارة السكك
 الحديدية والاشغال العامة (ريجي جنرال
 ديشمن دي فيرته ترافوبوبليك) من
 الرسوم الكمركية رقم (١٥)
 لسنة ١٩٣٨

تحت ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
 الاتي :-

المادة الاولى - تعفى الاشياء التالية من رسم الوارد
 الكمركي وتستثنى من منطوق قانون الكمرك رقم (٥٦)

لسنة ١٩٣١ عندما تكون مستوردة من قبل شركة ادارة السكك الحديدية والاشغال العامة (ريجي جنرال دي شمن دي فيرث ترافو بوبليك) لغرض انشاء خطوط حديدية من تل كوجك الى موقع او مواقع في الاراضي العراقية يحينها مجلس ادارة السكك الحديدية العراقية:-

مواد السكك الحديدية والالات والمكائن العائدة للشركة المذكورة وكذلك قاطرات وعربات ورافعات السكك الحديدية السورية المستعملة لنقل ورفع الاشياء المستوردة وكذلك ما تحتاجه القاطرات المذكورة من مواد لتشغيلها •

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون •

كتب بغداد في اليوم الاول من شهر محرم سنة ١٣٥٧
واليوم الثالث من شهر مارس سنة ١٩٣٨ •

غلامزي

جميل المنصفي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

قانون

تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

رقم (١٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق . . .

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة الملك تصديق معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك البروتوكول الملحق بها الموقع عليهما في طهران في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم السابع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

توفيق السويدي

وزير الخارجية

معاهدة الحدود بين مملكة العراق

وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتهما

قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :-

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية
الدولة العراقية الملكية .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي غناية الله سميي وزير خارجية الدولة
الايروانية الامبراطورية .

اللذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على
ما يأتي :-

المادة الاولى - يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار
الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة
ونائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :

(١) « البروتوكول المنعلق بتحديد الحدود التركية الايروانية
والموقع عليه في الاسانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني
١٩١٣ » .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .
ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة
التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه
وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية - ان خط الحدود عند ملتقاء بمتهى النقطة الكائنة
في جزيرة شطيط (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض
الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي
على وجه التقريب) يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض
المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية

رقم ١ في عبادان (في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب) • ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤ •

المادة الثالثة - يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتأليف لجنة لأجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة وتعين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه •
وتعين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين •

المادة الرابعة - تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر :-

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد - بصورة عادلة - كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدراك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة • وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انعطاسها او على كليهما معا •

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين •

(ج) ان هذه الحالة اي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة المياه المنخفضة وتارة التالوك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة - لما كان للفريقين السامين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معرّف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحضر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معرّف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة - تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الأبرام في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .
واقارارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلام على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية . وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

في ٤ تموز ١٩٣٧ التوقيع : نانجي الاصيل

بروتوكول

ان الفريقين السامين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يلي :-

١ - لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الآتفة الذكر بصورة نهائية تؤولف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين السامين المتعاقدين عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزءا لا يتجزأ من المعاهدة.

٢ - يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بحقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة .

فاذا لم يكن في الامكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين السامين المتعاقدين .

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة - في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور - تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة . وتقوم الحكومة الملكية العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة في كل ستة اشهر على الاعمال المنجزة والعوائد المجابة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاجزى المتخذة .

٣ - ان الاجازة التي يمتحها احد الفريقين السامين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل الدخول في احدى الموانئ العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الآخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المباد العائدة له في شط العرب عند مرورها منه .

مع ذلك عندما يمنح احد الفريقين السامين المتعاقدين اجازة من هذا القيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الآخر فوراً .

٤ - مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم انه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملاً بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ .

٥ - يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود ويكون ملحقاً بها وجزءاً لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعمول عليه .
كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجي الاصيل

سجني

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

قانون

تصديق معاهدة الصداقة بين مملكة العراق وامبراطورية ايران
رقسم (١٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة الملك تصديق معاهدة الصداقة بين مملكة
العراق وامبراطورية ايران الموقع عليها في طهران في اليوم الثامن عشر
من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم
السابع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجية

معاهدة صداقة

بين مملكة العراق وامبراطورية ايران

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى
بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي
تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمية ونظرا

لقناعتهما بما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على اسس
المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة
صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذان بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للاصول اتفقا
على ما يلي :-

المادة الاولى

يسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك فيما بين
رعايا الدولتين سلم دائم وصداقة لا تتغير .

المادة الثانية

يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين السامين
المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الآخر بشرط المقابلة التامة
بالمثل بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لكثر الامم حظوة
من الحقوق والامتيازات والعيانات والاعفاءات الممنوحة وفق مبادئه
وتعامل الحقوق الدولية العامة .

المادة الثالثة

يتعهد الفريقان الباميان المتعاهدان بان يعقدا باسرع وقت من تاريخ تبادل وناثق ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الآتية :-

- ١ - اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بامن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة .
- ٢ - معاهدة استرداد مجرمين .
- ٣ - معاهدة اقامة وجنسية .
- ٤ - معاهدة تجارة .
- ٥ - اتفاقية تعاون قضائي .
- ٦ - اتفاقية فصلية .
- ٧ - اتفاقية برق وبريد .

المادة الرابعة

تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وناثق الابرام في بغداد وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وناثق الابرام .

واستنادا على ما ذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتب في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعند وجود الاختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الاميل

سميعي

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

قانون

تصديق ميثاق سعد آباد رقم (١٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة المنفردة - لجلالة الملك تصديق ميثاق سعد آباد الموقع عليه بين العراق وحكومة الافغان وامبراطورية ايران وجمهورية تركيا في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين ميلادية .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم السابع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ . غازی

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجية

ميثاق سعد آباد مقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الافغان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

بما انهم راغبون في ان يشتركوا بكل ما لديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم .

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والامن في الشرق الادنى
ضمانات اضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم وان يساعدوا بهذه الوساطة
لمى تأمين السلم العام .

ولما كانوا متحسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نيد
لحرب الموقع عليها في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ والمعاهدات الاخرى
التي هم فرقاء فيها والتي هي ضمن نطاق ميثاق عصبة الامم ومعاهدة نيد
الحرب .

فقد قرروا عقد هذه المعاهدة ولهذا الغرض عينوا مفوضين عنهم :-

صاحب الجلالة ملك العراق

وزير الخارجية معالي الدكتور ناجي الاصيل

صاحب الجلالة ملك الأفغان

وزير الخارجية معالي فيض محمد خان

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

وزير الخارجية معالي عناية الله سمي

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

وزير الخارجية معالي الدكتور توفيق رشدي آراس

الذين بعد ان تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة اتفقوا على
ما ياتي :-

المادة الاولى

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون باتباع سياسة الامتناع المطلق عن
اي تدخل في شؤونهم الداخلية .

المادة الثانية

يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون تعهدا صريحا بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة •

المادة الثالثة

يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على ان يتشاوروا فيما يخص كل الاختلافات التي لها صبغة دولية ولها علاقة بمصالحهم المشتركة •

المادة الرابعة

يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بان لا يعمد في اية حالة من الحالات منفردا او بالاشتراك مع دولة او دول اخرى الى اي تعد موجه الى احد منهم •

يحتسب من اعمال التعدي :

١ - اعلان الحرب •

٢ - استيلاء دولة على اراضي دولة اخرى بقوة مسلحة ولو بدون اعلان حرب •

٣ - هجوم دولة بقواتها البرية او البحرية او الجوية على بلاد دولة اخرى او بواخرها او طياراتها ولو بدون اعلان حرب •

٤ - اعانة واسعاف المعتدي بصورة مباشرة او غير مباشرة •

لا يعتبر من اعمال التعدي :

- ١ - الالتجاء الى حق الدفاع الشرعي اي مقاومة عمل من اعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه اعلاه .
- ٢ - القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم .
- ٣ - الاعمال المتخذة بناء على قرار صادر من عصبة الامم او مجلس عصبة الامم او تطبيقا للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم على ان يكون العمل في هذه الحالة الاخيرة موجها نحو الدولة البادئة بالهجوم .
- ٤ - اسداء احد الفرقاء المتعاقدين السامين المعسونة لدولة هوجمت او خرقت حدودها او التوصل بالحرب من قبل احد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين خلافا للميثاق العام لنبد الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨ .

المادة الخامسة

اذا رأى احد الفرقاء المتعاقدين السامين ان المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت احكامها او كادت تخرق فعليه ان يعرض القضية فورا على مجلس عصبة الامم .

ان هذا التدبير الاخير لا يؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذ من الاجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف .

المادة السادسة

اذا ما قام احد الفرقاء المتعاقدين السامين باعتداء على دولة اخرى من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة فللفريق المتعاقد السامي الآخر انهاء احكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق انذار .

المادة السابعة

يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين كل داخل حدوده بعدم اعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة والجنهيات او كل ترتيب غاية قلب المؤسسات القائمة او قيامها باعمال لغرض الاخلال بالنظام والامن العام في اي قسم من بلاد الفريق الآخر سواء اكان في منطقة الحدود او في غيرها او الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر .

المادة الثامنة

لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد اعترفوا في الميثاق العام لنبد الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ١٧ آب ١٩٢٨ بان حل وحسم كل المنازعات او الاختلافات من اي نوع او مصدر كانت والتي قد نشب فيما بينهم يجب ان لا يكون الا بالطرق السلمية فانهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بانهم سوف لا يتبعون الا الاصول المقررة والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم .

المادة التاسعة

ليس في اية مادة من هذه المعاهدة ما يحل بالواجب التي تعهد بها احد الفرقاء المتعاقدين السامين بموجب ميثاق عصبة الامم .

المادة العاشرة

حررت هذه المعاهدة باللغة الفرنسية ووقع عليها باربع نسخ ويحترف كل من الفرقاء المتعاقدين السامين باستلام نسخة منها وانها عقدت لمدة خمس سنوات .

وعند انتهاء هذه المدة ما لم يكن احد الفرقاء المتعاقدين قد اعلن انهاء هذه المعاهدة مع انذار سابق قبل ستة اشهر فان المعاهدة تعتبر

مجددة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجددا وهكذا تجدد من مدة
لاخرى الى ان يبلغ احد الفرقاء المتعاقدين السامين او قسم منهم رغبته
في انائها بعد اعطاء انذار بذلك قبل مدة ستة اشهر .

اذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع احد الفرقاء المتعاقدين السامين
يبقى حكمها مرعيا بحق الباقيين .

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقا
لقانونه الاساسي وتسجل لدى عصبة الامم من قبل سكرتيرها العام الذي
يرجى منه ان يبلغ باقي اعضاء جمعية العصبة بها .

وتودع وثائق الابرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين
لدى حكومة ايران .

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين السامين
حالا بعد ان تودع وثائق الابرام من قبل هذين الفريقين وتدخل حيز
التنفيذ بحق الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرام .
وكذلك الامر فيما يخص الفريق الرابع .

عند ايداع وثائق الابرام تبلغ حكومة ايران الفرقاء المتعاقدين
الموقعين على هذه المعاهدة بذلك .

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز
سنة تسعمائة وسبع وثلاثين بعد الالف .

ناجي الاصيل فيض محمد سبيحي دكتور توفيق رشدي آراس

قانون

تصديق معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية
رقم (١٩) لسنة ١٩٣٨

عن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-
المادة المنفردة - لجلالة ملك العراق ان يصدق معاهدة حل
اختلافات بالطرق السلمية بين مملكة العراق وامبراطورية ايران الموقع
ليها في طهران في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة الف وتسعمائة
سبع وثلاثين ميلادية .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم
سابع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ . غازی

جميل المدني
رئيس الوزراء

توفيق السويدي
وزير الخارجية

معاهدة حل الاختلافات بالطرق السلمية

المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما .

ورغبة في حل ما يمكن ان يقع بينهما من اختلافات بطرق سلمية
وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما :-

صاحب الجلالة ملك العراق

وزير الخارجية

معالي الدكتور ناجي الاصيل

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

وزير الخارجية

معالي عناية الله سمعي

اللذين بعد ان تبادلوا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفقا

على ما يأتي :-

المادة الاولى

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن ان ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

المادة الثانية

١ - باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب ان تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي .

٢ - ومن المعلوم ان الاختلافات البنوء عنها آتفا تتضمن خصيص الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

٣ - ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الآتية :-

(١) الاختلافات التي حدثت قبل ان تدخل هذه المعاهدة حيز

التنفيذ او هي تتعلق باوضاع او اعمال تسبق تاريخ دخول

هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بامور هي من اختصاص احد الفريقين المتعاقدين السامين فقط حسب الحقوق الدولية .

(ج) الاختلافات المتعلقة بحدود (Statut Territorial) احد الفريقين المتعاقدين السامين وارضيهما .

المادة الثالثة

اذا اتفق الفريقان على عرض احد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم فانهما يضعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فاذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فان احكام اتفاقية لاهاي المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سلميا تطبق بقدر ما هو ضروري . وان لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة باساس الاختلاف فان المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الرابعة

اذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الانساق الخاص المذكور في المادة السابقة او لم يتمكنوا من تعيين المحكمين فان لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق اعطاء انذار لمدة ثلاثة اشهر .

المادة الخامسة

(١) للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية ان يرجعا الى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة او اية طريقة تحكيمية .

(٢) اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة او طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة .

المادة السادسة

كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي او تحكيمي بالنظر الى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة .

المادة السابعة

ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض على لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي .

المادة الثامنة

اذا نشأ خلاف فانه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتبارا من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين ذلك الى الفريق الآخر .

فاذا لم يقرر الفريقان ذوي العلاقة خلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يأتي :-

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعين كل من الفريقين قومي سرا ينتخبه من بين رعاياه وان القوميسيرين الثلاثة الآخرين يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى . اما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسرون .

(٢) اذا حدث غاغر بسبب الوفاة او الاستقالة او ابي سبب آخر فيملا ذلك الشاغر باسرع ما استطاع ووفقا لطريقة التمين الميينة آنفا .

المادة الثامنة

إذا لم يتم تعيين القوميسرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال مدة المينة في المادة الثامنة فإن رئيس مجلس عصبة الأمم يقوم بإجراء مينات المطلوبة بناء على طلب احد الفريقين .

المادة العاشرة

- تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه الى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما .
- تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار وكذلك الطلب الى اللجنة للتوصل بكل وسيلة صالحة لحله حلا وديا .
- اذا قدم الطلب من قبل احد الفريقين فقط فإن صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير .

المادة الحادية عشرة

- تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .
- للجنة المصالحة ان تطلب مساعدة سكرتير عصبة الأمم العام في انجاز مهمتها .

المادة الثانية عشرة

- لا تنشر اعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق فريقين .

المادة الثالثة عشرة

- للجنة المصالحة نفسها ان تضع الاصول التي تدير عليها الا اذا حصل الاتفاق على خلاف ذلك وعلى كل حال فإن الاصول المذكورة يجب ان تمكن كلا من الفريقين بيان ما لديه .

٢ - يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة الى ذلك ان يستعينا بمشاورين وخبراء يعينانهما للغرض المذكور . ولهما ان يطلبوا سماع شهادة كل شخص يريان نفعاً فيها .

٣ - للجنة المصالحة ان تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريقين ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم .

المادة الرابعة عشرة

تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الآراء الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك . ولا يسوغ للجنة ان تصدر قرارها عن اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها .

المادة الخامسة عشرة

يتعهد الفريقان بتسهيل اعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها بأكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقاً لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتقلهم فيها .

المادة السادسة عشرة

يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها باتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها .
وتدفع بالطريقة الآتية الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة .

المادة السابعة عشرة

١ - ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها وان تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او غيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة لا بداء راياً بها فيها .

٢ - عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضرا تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنوا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة .

٣ - يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك .

المادة الثامنة عشرة

اذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سلميا خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم .

ان هذا النص لا يطبق على القضية المنصوص عليها في المادة ٥ من هذه المعاهدة .

المادة التاسعة عشرة

يتعهد الفريقان بان يمتنعا عن كل تدبير مixel بتنفيذ القرار القضائي او التحكيمي او يخل بالتريبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ويتعهدان بصورة عامة بان لا يقوما بأي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف .

المادة العشرون

- ١ - تطبق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء اكانت تلك الدولة مشتركة في المعاهدة او لم تكن .
- ٢ - للفريقين بالاتفاق ان يقوموا خلال مرافعة المصالحة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك .

المادة الحادية والعشرون

- ان الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة بما فيها ما يتعلق بمهية النزاع او بمدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة .

المادة الثانية والعشرون

- ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بانه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم وذلك ضمن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة .

المادة الثالثة والعشرون

- ١ - تبرم هذه المعاهدة ويجسري تبادل وناثق ابرامها في بغداد باسرع ما استطاع .
- ٢ - تدخل حيز التنفيذ حالاً بعد تبادل وناثق الابرام .
- ٣ - تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى اليه ان يبلغها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها .

المادة الرابعة والعشرون

- ١ - تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٥ سنوات اعتباراً من دخولها حيز التنفيذ .

٢ - فإذا لم يتخل عنها قبل تفاد الاجل المذكور بسة اشهر فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات اخرى وهلم جرا .

٣ - بالرغم من تخلي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبعيا .

كُتبت في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

قانون

منع الدعايات المضرة رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يلغى مرسوم منع الدعايات المضرة
رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٧ .

المادة الثانية - يقصد بتعبير الدعايات المضرة :-

١ - كل نشر يقع بنية سيئة باحدى الطرق الميينة في
المادة (٧٨) من قانون العقوبات البغدادي ومن
شأنه :-

(أ) ان يشير شعور الكراهية والبغضاء ضد الدولة
او نظام الحكم المقرر .

ب - ان يشير شعور التنافر والعداء بين طبقات
السكان .

٢ - كل نشر يقع بنية سيئة باحدى الطرق المذكورة
في الفقرة السابقة ويتضمن اخبارا مختلقة او نقلها
او تحريف اي خبر صحيح وذلك بقصد الاختلال
بالامن العام او تعكير صفو العلاقات الخارجية .

المادة الثالثة - تكون للاجتماعات التي يراد بها
اثارة الخواطر وتهيج الناس ضد الدولة او اثارة روح
التنافر والعداء بين طبقات السكان حكم الدعاية المضرة
الممنوع عنها في المادة الثانية من هذا القانون .

المادة الرابعة - لمجلس الوزراء اذا اقتنع بقيام
اي شخص عراقي بدعاية مضرة بناء على تقرير يرفعه وزير
الداخلية ويضمنه الاسباب المؤيدة لذلك ان يقرر منعه
عن الاقامة في مكان او امكنة معينة داخل العراق ويكون
الشخص تحت مراقبة الشرطة .

وعلى وزير الداخلية ان يبلغ ذلك الشخص بصورة
من قرار مجلس الوزراء مع الاسباب الموجبة لاصداره .
ولمن صدر القرار بحقه ان يطلب اعادة النظر فيه متى
شاء ولمجلس الوزراء بناء على هذا الطلب او من تلقاء
نفسه ان يعيد النظر ويقرر تأييد القرار او تعديله او

الفام . على ان لا تتجاوز مدة المتع المذكور اعلاه
ثلاث سنوات .

المادة الخامسة - يفصل الموظف من وظيفته عند
تطبيق احكام المادة الرابعة بحقه ويجوز اعادة توظيفه
بعد الفاء القرار او انتهاء المدة .

المادة السادسة - لا يمنع تطبيق احكام هذا القانون
من اتخاذ التعقيبات القانونية بمقتضى اي قانون آخر .
المادة السابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا
القانون .

كتب بغداد في اليوم الخامس من شهر محرم
سنة ١٣٥٧ واليوم السابع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المسدقي
وزير الداخلية وزير الخادجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير العدلية وزير المالية
محمد رضا الشبيبي جلال بابان
وزير المعارف وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

قانون

التعديل الثالث لقانون الكمارك رقم (٥٦) لسنة ١٩٣١
رقم (٢١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تعتبر المادة ١٤٤ من قانون
الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ فقرة (١) منها ويضاف
اليها ما يلي كفقرة (ب) :

(ب) (١) اذا رأى المدير في اي قضية تختص
بالجرائم المنصوص عليها في الفقرات (٣)
او (٧) او (٩) او (١٣) او (٣٠) من الفقرة
(١) من هذه المادة ان العقوبة المعينة في
الفقرات المذكورة لا تتناسب مع ظروف
الجريمة وانها تستوجب عقوبة اشد فيمكنه
ان يحيل القضية الى حاكم جزاء من الدرجة
الاولى او الثانية .

(٢) بعد ثبوت الجريمة على حاكم الجزاء ان
يصادر البضائع المختصة بالقضية وان يحكم
على مرتكبها او اي شخص له علاقة بها
بعقوبة الحبس لمدة لا تزيد على الستين
او بغرامة لا تتجاوز ال (١٥٠) ديناراً او
بكلتا العقوبتين .

المادة الثانية - تضاف كلمة (بامره) بين كلمتي
(الذي) و (شخت) الواردتين في عامود العقوبات المخصص
بالفقرة (٣٠) من المادة ١٤٤ (أ) من قانون الكمارك
رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الرابعة - على وزيرى المالية والعدلية تنفيذ
هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم السابع من شهر محرم سنة
١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

عباس مهدي	ابراهيم كمال	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير المالية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

قانون

تصديق حسابات الاوقاف النهائية لسنة ١٩٣٣ المالية
رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الاتمي :-

المادة الاولى - يصادق بهذا القانون على حسابات
ادارة الاوقاف النهائية لسنة ١٩٣٣ المالية والحاملة

شهادة مراقب الحسابات العام المرقمة ١٤٦/٤٥ والمورخة
 في ٢٠ شباط سنة ١٩٣٥ الموافق ١٧ ذي القعدة سنة ١٣٥٣
 والتي بلغت مدخولاتها (٩٩٥٩٦) ديناراً و (٤٦٨) فلساً
 ومصروفاتها (٧٤٩١٦) ديناراً و (١٨٩) فلساً .

المادة الثانية - ليس في هذا القانون ما يمنع الوزير
 المسؤول (رئيس الوزراء) من اعطاء الامر او القيام
 باستيفاء اي مبلغ من المصروفات المقيمة نهائياً في
 الحسابات المذكورة اعلاه اذا ظهر او سيظهر بعدئذ انه
 كان قد صرف ذلك المبلغ خلافاً للانظمة او لاي سبب
 آخر ليس من المبالغ الواجب قيدها على اعتماد الفصل
 المختص بشرط ان يقتنع الوزير المسؤول (رئيس
 الوزراء) بان تنفيذ امر استيفاء ذلك المبلغ يكون من
 صالح الاوقاف .

المادة الثالثة - على الوزير المسؤول (رئيس
 الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر محرم سنة
 ١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
 رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

قانون

العفو العام عن الأشخاص الذين قاموا بالحركة
الوطنية في شهر آب سنة ١٩٣٧
رقم (٢٣) لسنة ١٩٣٨

تحت ملك العراق

بموافقة مجلسي الأعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الأولى - يعفى جميع الأشخاص الذين قاموا
بالحركة الوطنية المؤدية الى حوادث ١١ آب ١٩٣٧
وما يليه من كافة التوقيات والتبعات القانونية عن جميع
الأفعال الصادرة منهم مما لها مساس بالحركة المذكورة
بصورة مباشرة او غير مباشرة مهما كان نوعها وكذلك يعفى
الذين اشتركوا مع هؤلاء الأشخاص بأي كيفية كانت سواء
كان ذلك قبل ١١ آب ١٩٣٧ او بعده الى ٢٠ آب سنة
١٩٣٧ .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على كافة الوزراء تنفيذ هذا
القانون .

كتب بغداد في اليوم الرابع عشر من شهر محرم سنة
١٣٥٧ واليوم السادس عشر من شهر مارت سنة ١٩٣٨ -

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية
محمد رضا الشيبلي	جلال بابان
وزير المعارف	وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٩ في ٢٠-٣٨-٣٨)

قانون

تعديل قانون اصول المحاكمات الحقوقية
رقم (٢٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والشواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تضاف الفقرة الآتية الى المادة
(٢٤٩) من قانون اصول المحاكمات الحقوقية :-

« ان اجتماع سنة من أحكام التمييز برئاسة الرئيس
او نائبه يعتبر هيئة عمومية لغرض هذا القانون » .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير العدلية تنفيذ هذا
القانون .

كتب بغداد في اليوم السابع عشر من شهر محرم سنة
١٣٥٧ واليوم التاسع عشر من شهر مارس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدني
رئيس الوزراء

عباس مهدي
وزير العدلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢١ في ٢٨-٣-٣٨)

قانون

الميزانية العامة الوقتية لشهر نيسان سنة
١٩٣٨ رقم (٢٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بمواقفة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يرصد مبلغ مقداره (٤٧٥٧١٠)
دنانير على حساب ميزانية السنة ١٩٣٨ المالية لسد

نفقات الدولة في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ وذلك كما هو
مبين في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - يرصد مبلغ مقداره (٢٨٠٠٠) دينار
على حساب ميزانية ادارة ميناء البصرة لسنة ١٩٣٨ المالية
لـد نفقات الادارة المذكورة في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

المادة الثالثة - يرصد مبلغ مقداره (١٧٠٠٠) دينار
على حساب ميزانية مشروع حفر مد الفاو لسنة ١٩٣٨
المالية لـد نفقات الاستمرار على اعمال الحفر في شهر
نيسان سنة ١٩٣٨ .

المادة الرابعة - يرصد مبلغ مقداره (٥١٠٠٠) دينار
على حساب ميزانية السكك الحديدية لسنة ١٩٣٨ المالية
لـد نفقات الادارة المذكورة في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

المادة الخامسة - يرصد مبلغ مقداره (١١٢٢٠)
دينارا على حساب ميزانية لجنة العملة لسنة ١٩٣٨ المالية
لـد نفقات اللجنة المذكورة في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

المادة السادسة - يرصد مبلغ مقداره (١٧٧٤٥٠) دينار
لـد نفقات الاستمرار على الاعمال الوارد ذكرها في
الجدول (ك) الملحق بالميزانية العامة للسنة ١٩٣٧
المالية في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

المادة السابعة - يرصد مبلغ مقداره (٥٨٠٠٠) دينار
على حساب منهاج الاعمال الرئيسية لادارة السكك

الحديدية لسد نفقات الاستمرار على مشروع انشاء خط
بيجي - تل كوجك في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ •

المادة الثامنة - لوزير المالية ان يستلف مبالغ
باصدار حوالات خزينة او بوسائل اخرى على ان
لا يتجاوز مجموع المبالغ المستلفة الـ (٢٠٠٠٠٠) دينار
في شهر نيسان سنة ١٩٣٨ •

المادة التاسعة - يخول وزير المالية توزيع المبالغ
المذكورة في المواد الاولى والثانية والثالثة والرابعة
والخامسة والسادسة على الفصول والمواد كما تدعو
الحاجة الى ذلك وتدمج جميعها في مخصصات السنة
الكاملة التي يعينها قانون الميزانية العامة وقانون الاعمال
العمرانية الرئيسية لسنة ١٩٣٨ •

المادة العاشرة - يستمر على تخفيض الرواتب
والمخصصات التي يتقاضاها موظفو الدولة ومستخدموها
عدا من كان منهم مربوطا بعقود (بنسبة ٥ بالمائة) حسب
احكام المادة الثالثة والعشرين من قانون الميزانية العامة
لسنة ١٩٣٧ •

المادة الحادية عشرة - لوزير المالية ان يدفع الى
الموظفين المستخدمين في المفوضيات او القنصليات العراقية
في البلاد الاجنبية التي ارتفعت عملتها بالنسبة الى الليرة
الانكليزية رواتبهم والمخصصات التمثيلية التي يستحقونها

بصورة تحويلها الى العملة المحلية المتداولة في البلاد
المذكورة بسعر معين من قبله من وقت لا آخر على ان
تراعى في هذا التعيين درجة ارتفاع العملة المذكورة
وعلى ان لا تتجاوز الزيادة الناجمة من ذلك على العشرين
بالمائة من بدل الرواتب والمخصصات المذكورة حين
التأدية .

المادة الثانية عشرة - يستمر على جباية جميع العوائد
والرسوم ومدخولات الدولة في شهر نيسان سنة ١٩٣٨
وفقا للقوانين والاصول المرعية في الوقت الحاضر .

المادة الثالثة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة - على وزير المالية تنفيذ هذا
القانون .

كتب بغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر محرم
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر مازن سنة
١٩٣٨ .

غزالي

جميل المنصفي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٢ في ٣١-٣-٣٨)

المجدول

دينار

١٥٢٠٠	باب الاول - رواتب التقاعد والمنح
٤٨٣٣	باب الثاني - المخصصات الملكية
١١٢١٠	باب الثالث - مجلس الامة
٧٦٦	باب الرابع - ديوان مراقب الحسابات العام
١٠٦٩	باب الخامس - ديوان مجلس الوزراء
٧١٦٠	باب السادس - وزارة الخارجية
٣٣٤٧٨	باب السابع - وزارة المالية
١٧٠١٧	باب السابع أ - دائرة الكمارك والمكوس
٣٧٨٦٨	باب الثامن - وزارة الداخلية
٥٥٤٦٠	باب الثامن أ - دائرة الشرطة
٢٦٣٧٠	باب الثامن ب - مصلحة الصحة
١٢٩٣٦٥	باب التاسع - وزارة الدفاع
١٢١٧٥	باب العاشر - وزارة العدلية
٣١٤٨	باب العاشر أ - دائرة الطابو
٦١٧٦١	باب الحادي عشر - وزارة المعارف
٦١٣٠	باب الثاني عشر - وزارة الاقتصاد والمواصلات
٧٨٠٠	باب الثاني عشر أ - الزراعة والبيطرة
٢٨٥٠٠	باب الثاني عشر ب - الري والاشغال
١٦٤٠٠	باب الثاني عشر ج - دائرة البريد والبرق
٤٧٥٧١٠	

قانون

ميزانية الاوقاف الموقته لشهر نيسان سنة ١٩٣٨
رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يرصد مبلغ قدره (٨٣٢٠) ديناراً
على حساب ميزانية سنة ١٩٣٨ المالية لسد نفقات مديرية
الاوقاف العامة لشهر نيسان ١٩٣٨ كما هو مبين في
الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - يخول الوزير المسؤول (رئيس
الوزراء) توزيع المبلغ المذكور على المواد حسب اقتضاء
الحاجة وتدمج جميعها في مخصصات السنة الكاملة التي
يعينها قانون ميزانية الاوقاف لسنة ١٩٣٨ المالية .

المادة الثالثة - يستمر على جباية الواردات في
شهر نيسان سنة ١٩٣٨ وفقاً للقوانين والاصول المرعية
في الوقت الحاضر .

المادة الرابعة - يستمر على تخفيض الرواتب
والمخصصات التي يتقاضاها موظفو مديرية الاوقاف
ومستخدموها بنسبة خمسة بالمائة وفقاً لاحكام المادة الثالثة
من قانون ميزانية الاوقاف لسنة ١٩٣٧ المالية .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على الوزير المسؤول (رئيس
الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر محرم
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر مارس سنة
١٩٣٨ .

غازي

جميل المدنعي
رئيس الوزراء

المجدول

الباب الاول - الاوقاف المضبوطة

الفصل	المادة	المفردات	اعتمادات شهر نيسان ٩٣٨ دينار
١		الرواتب	١١٩٣
٢		التخصصات والخدمات	١٨٨
٣		اجور التحصيل والتقدير والرديات الاخرى	
		وامارة الاملاك والاراضي والسفقات	٧٩٨

المصل	للمادة	المفردات	اعتمادات شهر نيسان ١٩٣٨
			دينار
٤		الانشاءات والتعميرات	٢٠٥٠
٥		ادارة المعابد والمدارس والمصروفات الاخرى	٢١٣٧
٦		نوازم المعابد	٢٥٠
٧		مخصصات المرتزقة والمحتاجين والاطعميات	
		والمليتم والاعانات	٤٨٨
		مجموع الباب الاول	٧١٠٤
<u>الباب الثاني - اوقاف الحضرة النبوية</u>			
٨		الرواتب	٠٠
٩		المخصصات والخدمات	٩٥٨
		مجموع الباب الثاني	٩٥٨
<u>الباب الثالث - اوقاف العتبات المقدسة</u>			
١٠		الرواتب والمصروفات الاخرى	٢٥٨
		مجموع الباب الثالث	٢٥٨
		مجموع الاوقاف الصومية	٨٣٧٠

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٢ في ٣١-٣-٣٨)

١٦٦ قانون

لاضافة وتنزيل مبالغ في ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية
رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق
بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يضاف مبلغ مقداره (١١٠٦٨٥) ديناراً الى فصول ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية كما هو وارد في الجدول (أ) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - ينزل مبلغ مقداره (١١٠٦٨٥) ديناراً من فصول ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية كما هو وارد في الجدول (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة - يضاف مبلغ مقداره (٧٣٥٠٠) دينار الى الفصل ٦٩ (المخصصات والخدمات) من القسم الثاني - الخدمات الصحية - من الباب الثامن (ب) مصلحة الصحة من ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية .

المادة الرابعة - ينقل مبلغ مقداره (٨٠٠٠) دينار من الفصل ١ (مشروع الجبائية) الى الفصل ٦ (مشروع الحويجة) من القسم الاول (مشاريع الري) من الجدول (ك) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٧ المالية .

المادة الخامسة - ينقل مبلغ مقداره (٣٩٠٠٠) دينار من الفصل ١٠ (تبليط شبكة الطرق بواسطة الشركات) الى الفصل ١٣ (الاسطول النهري) من القسم الثاني (الطرق والجسور والخطوط والاسطول النهري) من الجدول (ك) الملحق بميزانية السنة ١٩٣٧ المالية .

المادة السادسة - يضاف مبلغ مقداره (٢١٥٠٠) دينار
الى الفصل الاول من الجدول (د) - المصروفات - من
ميزانية ادارة ميناء البصرة للسنة ١٩٣٧ المالية •
المادة السابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية •

المادة الثامنة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون •
كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم
سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع والعشرين من شهر مارت سنة
١٩٣٨ • غاوي

ابراهيم كمال
وزير المالية
جميل المدفعي
رئيس الوزراء

الجدول (أ) الاضافات

دينار	الفصل
١٥٠٠٠	١ - رواتب التقاعد والمنح
٢٥٠٠	٢ - نفقات تفسير الموظفين الاجانب
٩٠٠	١٤ - خدمات خاصة - ديوان مجلس الوزراء
٣٠٠٠	٢٢ - مهام ووفود وضيافات رسمية
١٠٠٠	٢٤ - الرديات ومصروفات متنوعة
١٩٥٠	٣٣ - معاملات النقدية ومعاملات الخزائن والطوابيع
٣٥٠٠٠	٥٦ - حصة البلديات من رسوم البنزين وضريبة الاملاك
٤٠٠٠	٦٢ - المخصصات والخدمات - الشرطة
٤١٥	٧٢ - المخصصات والخدمات - ديوان وزارة الدفاع
١٢٨٢٠	٧٨ - المخصصات والخدمات - القوة الجوية
٢٠٥٠	٨٤ - المخصصات والخدمات - المحاكم

دينار	الفصل
٣٠٠	٨٦ - المخصصات والخدمات - الطابو
٢٩٠	٨٨ - المخصصات والخدمات - وزارة المعارف
٩٦٦٠	٩٠ - المخصصات والخدمات - المدارس
١٢٣٠٠	١١٢ - نفقات خاصة - مديرية البرق والبريد العامة
٩٥٠٠	١١٣ - الاعمال والآلات والصيانة
١١٠٦٨٥	

الجدول (ب) التنزيلات

دينار	الفصل
٢٠٠٠	٤٥ب - مشروع البندول
٢٠٠٠	٤٧ - الرواتب - ديوان وزارة الداخلية
٢٠٠٠	٥١ - الرواتب - قلم التفيتش الاداري
١٠٠٠	٥٧ - الرواتب - السجون
٤٠٠٠	٦٣ - الرواتب - الشرطة
٦٠٠٠	٦٨ - الرواتب - الصحة
٤٠٠٠٠	٧٥ - الرواتب - القوات المحاربة
٧٠٠٠	١٧٦ - المخصصات والخدمات - القوات النهرية
٨٠٠٠	٩٨ - الرواتب - دائرة الزراعة
٥٠٠٠	١٠٠ - اللوازم - دائرة الزراعة
٥٠٠٠	١٠٧ - الرواتب - دائرة الاشغال
٢٨٦٨٥	١٠٩ - الابنية والجسور وتحسين الطرق
١١٠٦٨٥	

قانون

تزيد اعتماد الباب الاول من ميزانية الاوقاف العامة
لسنة ١٩٣٧ رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتى :-

المادة الاولى - يزداد اعتماد الباب الاول (الاوقاف
العمومية) من ميزانية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٧ المالية
مبلغا قدره (٨٧٣٥) ديناراً و (٨٠٥) فلوس ويسد من فضلة
الايادات على المصروفات للسنة المذكورة .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على الوزير المسؤول (رئيس
الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم
سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع والعشرين من شهر مارت سنة
١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٢ في ٣١-٣-٣٨)

قانون

تسوية حقوق الاراضي رقم (٢٩)
لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - أ - - لوزير المالية ان يعين منطقة
او مناطق لغرض اجراء تسوية حقوق الاراضي فيها
بمعرفة رئيس او رؤساء التسوية والمحكمة او المحاكم
المذكورة في هذا القانون بيان يعلن في الجريدة الرسمية
وله ان يلغي او يوقف اعمال التسوية في المنطقة التي
تم الاعلان عنها .

ب - ولوزير المالية ان يستني قسما لم تتم فيه اعمال
تسوية حقوق الاراضي من المنطقة المعلنة لغرض
التسوية في الاعلان المذكور في الفقرة - أ -
اعلاء .

ج - يشترط في تعيين المنطقة او المناطق ان تكون من
التي تم مسحها بمقياس لا يقل عن ١/٢٠٠٠٠ اذا
كانت مزروعة ومستثمرة وفي غيرها باي مقياس كان .
المادة الثانية - يرافق عند الحاجة رئيس التسوية
معاون او معاونون وواحد او اكثر من موظفي الطابو ويوضع
تحت امر الرئيس فرقة مسح وكتبة بالعدد المقتضي
وللرئيس ان يخول قسما من صلاحيته او كلها ما عدا
اصدار القرار النهائي الى معاونيه .

المادة الثالثة - تناول مهمة التسوية ما يلي من الأمور :-

- ١ - تعيين صنف الاراضي وعائديتها .
- ٢ - تثبيت الحقوق المتعلقة بالاراضي كحقوق العقر والمرور والمجرى والمسيل والشرب وكذلك العلاقات الخاصة كالتصرف واللزمة والممارسة الوارد ذكرها في هذا القانون وتعيين عائدية هذه الحقوق والعلاقات .
- ٣ - تحديد حدود الاراضي وتعيين مساحتها وتثبيت اماكن الحقوق المذكورة في الفقرة (٢) من هذه المادة .

المادة الرابعة - تكون المحكمة التي اثار اليها هذا القانون محكمة خصوصية مؤسّسة حسب المادة ٨٨ (٤) من القانون الاساسي ويجوز ان تكون مؤلفة من حاكم منفرد او من هيئة يعينها وزير العدلية باعلان ينشر في الجريدة الرسمية مينا فيه مقر المحكمة ايضا .

المادة الخامسة - صنف الاراضي هي المدرجة على وجه التفصيل فيما يلي :-

- ١ - الاراضي المملوكة .
- ٢ - الاراضي المتروكة .
- ٣ - الاراضي الموقوفة . وهذه :-
اولا - الموقوفة وقفا صحيحا .
ثانيا - الموقوفة وقفا غير صحيح .

٤ - الاراضي الاميرية . وهذه :-

اولا - المفوضة بالطابو .

ثانيا - الممنوحة باللزمة .

ثالثا - الاميرية الصرفة .

المادة السادسة - أ - تدخل اراضي القموات ضمن الاراضي الاميرية الصرفة وتكون نصوص قانون الاراضي بشأنها غير نافذة اعتبارا من تاريخ الاعلان عن منطقة التسوية حسب الفقرة (أ) من المادة (١) من هذا القانون .

ب - اذا تقدم سند لاثبات اي ارض من صنف الوقف الصحيح وتحقق لدى رئيس التسوية ان صاحب السند المذكور قد اهمل التصرف بدون معذرة شرعية في الارض لمدة (٣٦) سنة السابقة لتاريخ اعلان التسوية وذلك لعدم التصرف مباشرة او بالواسطة وثبت تصرف الخزينة في تلك الاراضي لتلك المدة فهمل السند وتعتبر الاراضي من نوع الاراضي الاميرية غير المفوضة وذلك رغم احكام المادة (٩) .

ج - اذا تقدم سند لاثبات اي ارض في صنف من اصناف الملك او الوقف غير الصحيح وتحقق لدى رئيس التسوية ان صاحب السند المذكور قد اهمل التصرف بدون معذرة شرعية في الاراضي لمدة (١٥) سنة السابقة لتاريخ اعلان التسوية وذلك لعدم التصرف مباشرة او بالواسطة وثبت تصرف الخزينة في تلك الاراضي لتلك المدة فهمل السند وتعتبر الاراضي من نوع الاراضي الاميرية غير المفوضة وذلك رغم احكام المادتين ٧ و ٩ .

د - إذا تقدم سند لاثبات اي ارض من صنف الاراضي الاميرية المفوضة بالطابو وتحقق لدى رئيس التسوية ان صاحب السند المذكور قد اعمل التصرف بدون معذرة شرعية في الاراضي لمدة عشر سنوات السابقة لتاريخ اعلان التسوية وذلك بعدم التصرف مباشرة او بالواسطة فيهمل السند وتعتبر الارض من نوع الاراضي الاميرية غير المفوضة وذلك رغم احكام المادة ١٠ ب (١) من هذا القانون .

المادة السابعة - أ - تكون الاراضي من صنف الاراضي المملوكة فيما اذا كانت مسجلة في سجلات الطابو على هذا الوجه او كان المتصرف فيها حائزا على وثائق او دلائل تكفي لاثبات كونها ملكا له مع مراعاة الفقرة (ج) من المادة السادسة .

ب - تسجل الاراضي المملوكة باسم -

١- الشخص المسجلة باسمه في سجلات الطابو .

٢- الشخص الذي يبرز وثائق معتبرة تكفي لاثبات كونه تلقى ملكيتها من الشخص الذي هي مسجلة باسمه في سجلات الطابو .

٣- الشخص الذي يبرز وثائق او دلائل تبرر تسجيلها باسمه .

المادة الثامنة - تكون الاراضي متروكة اذا كانت قد خصصت لاحد اغراض المنفعة العامة او همت خصيصا للجمهور او من على استعمالها للغرض المذكور (١٥)

سنة فاكتر فيما يتعلق بالاراضي الموقوفة والمملوكة
و (١٠) سنوات فاكتر فيما يتعلق في الاراضي الاميرية .

وتسجل الاراضي المتروكة باسم وزارة المالية
(الا المقابر فتطبق عليها الاحكام الشرعية) على ان يذكر
اسم الجهة المخصصة لها او غرض المنفعة العامة المستعملة
لاجله .

المادة التاسعة - ١ - تدخل الاراضي ضمن الاراضي
الموقوفة في الحالات الآتية الذكر مع مراعاة الفقرة
(ب) من المادة السادسة :-

١ - عندما تكون مسجلة في سجلات الطابو على
هذا الوجه .

٢- عندما توجد وثائق غير سجلات الطابو تكفي
قانونا لاثبات انها موقوفة .

٣- عندما يثبت فيها التصرف للوقف بمرور
الزمن الذي قدره (١٥) سنة فاكتر اذا كانت
ملكا و (٣٦) سنة في خلاف ذلك .

ب - حين ادخال الارض في صنف الاراضي الموقوفة
يصرح فيما اذا كان وقفها صحيحا او غير صحيح
حسبما يثبت ذلك .

ج - يشرح حين تصنيف الاراضي الموقوفة وقفا صحيحا
بكون وقفها وقفا ذريا او غير ذري ويشرح حين
تصنيف الاراضي الموقوفة وقفا غير صحيح بكون
الموقوف هو التصرف او الرسوم او كليهما .

المادة العاشرة - أ - كل ارض لم يثبت كونها مملوكة او متروكة او موقوفة حسب احكام هذا القانون تكون ارضا اميرية وهي :-

• اما مفوضة بالطايو

• واما ممنوحة باللزمة

• واما اميرية صرفة

ب - تكون الاراضي الاميرية مفوضة بالطايو فيما

١ - اذا كانت مسجلة في سجلات الطايو على هذا الوجه

او ٢ - اذا وجدت وثائق تبرر تسجيلها مجددا

او ٣ - اذا كانت مفروسة بالاشجار (بما فيها النخيل والكروم) لمدة لا تقل عن عشر سنوات وعلى ان لا يقل عددها عن (٤٠) شجرة لكل دونم على ان يؤخذ بنظر الاعتبار معدل عدد الاشجار وان يكون عمر اكثريتها لا يقل عن عشر سنوات وان لا يقل عدد الاشجار المثمرة منها عن (٢٠) شجرة لكل دونم

او ٤ - اذا كانت تحت تصرف شخص او من حل محله وكانت مشمرة حسب التعامل الزراعي المحلي لمدة لا تقل عن عشر سنوات سبقت قرار التسوية بشأنها ولا زال مشمرا لها ولم تدفع عنها اجرة الارض في المدة المذكورة

ج - وتسجل الاراضي المفوضة بالطابو مع مراعاة
الفقرة (د) من المادة السادسة من هذا القانون

باسم :-

١ - الشخص الذي تكون الارض مسجلة باسمه
في الطابو .

٢- الشخص الذي يبرز وثائق تبرز تسجيلها
باسم .

٣- الشخص الذي توفرت فيه الشروط المدرجة
في ٣ و ٤ من الفقرة ب اعلاه .

د - ان الاراضي الاميرية عدا القطع التي تفوض بالطابو
باحدى الطرق المذكورة اعلاه تطبق عليها
احكام المادة (١١) ادناه :-

المادة الحادية عشرة - أ- على رئيس التسوية ان يمنح
اللزمة المصرح بها في القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢
في الاراضي الاميرية غير المفوضة بالطابو في المناطق
التي تعين بنظام خاص الى الشخص العراقي الذي تصرف
بها او من حل محله من العراقيين في خلال الخمس عشرة
سنة السابقة لاعلان التسوية من قبل وزارة المالية ويعتبر
تصرفا بالاراضي لغرض هذه المادة :-

١ - زراعتها حسب التعامل المحلي .

٢ - زراعتها بالاشجار حسب التعامل المحلي .

ب - فيما يخص الاراضي التي تبقى بواسطة المضخات .

١ - اذا ثبت ان كلا او قسما من الاراضي مستمر
خلال الخمس عشرة سنة السابقة لتاريخ

نصب المضخة يعتبر الزراع الاصليون متصرفين في ضعف الاراضي المستمرة من قبلهم قبل نصب المضخة على ان لا يزيد الضعف على مجموع مساحة الاراضي وعلى ان يؤخذ بنظر الاعتبار كل مقالة بين صاحب المضخة وهو لاء الزراع الاصليين التي تعين بصراحة عائدة للتصرف وتنفذ بشأنه فيما يتبقى من الاراضي .

٢ - اذا ثبت استثمار كل او قسم من الاراضي خلال الخمس عشرة سنة السابقة لتاريخ نصب المضخة ووجد مقالة تتعلق بالتصرف فيها من قبل صاحب المضخة وفريق آخر لم تتضمن كافة الزراع الاصليين فتعتبر تلك المقالة باطلة بشأن التصرف ما لم يوافق عليها من لم يوقعها وتطبق في هذه الحالة احكام الفقرة الثالثة من هذه المادة .

٣ - اذا ثبت ان كلا او قسما من الاراضي مستمر خلال الخمس عشرة سنة السابقة لتاريخ نصب المضخة ولم يوجد مقالة تختص بالتصرف او وجدت دون ان يعين فيها بصراحة عائدة للتصرف فيعتبر الزراع الاصليون متصرفين في ضعف الاراضي المستمرة من قبلهم قبل نصب المضخة على ان لا يزيد الضعف على مجموع مساحة الاراضي وعلى رئيس التسوية ان يقرر

التصرف حسبما يراه عادلا مراعيًا بذلك
التعامل المحلي فيما يتبقى من الاراضي .

٤ - إذا لم توجد اراضي مستمرة خلال الخمس
عشرة سنة السابقة لتاريخ نصب المصحة
ووجدت مقالة تعين عائدة التصرف فتكون
معتبرة وتنفذ بشأنه .

٥ - إذا لم توجد اراضي مستمرة خلال الخمس
عشرة سنة السابقة لتاريخ نصب المصحة ولم
توجد مقالة تعين عائدة التصرف او وجدت
دون ان يرد فيها ذلك بصراحة فعلى رئيس
التسوية ان يقرر عائدة التصرف حسبما
يراه عادلا مراعيًا بذلك التعامل المحلي .
اما اذا وجد في هذه الحالة اشخاص في تلك
الاراضي يستوفون عنها نسبة معينة او مقداراً
من الحاصلات تدل على علاقاتهم القديمة
فيها فيعتبرون من اصحاب التصرف فيها .

٦ - لا تعتبر المقاولات التي تعقد بعد نشر هذا
القانون الا بعد اخذ موافقة وزارتي
الداخلية والمالية .

٧ - ان التصرف الجاري بموجب عقد ايجار
بين وزارة المالية والزراعة لمدة وباجرة
معيتين لا يكون اساساً لمنح اللزمة بالاراضي
المستأجرة فيما اذا لم يكن حق اللزمة
متوفراً من قبل عقد الايجار .

ج - اذا تحقق لدى رئيس التسوية ان الاراضي التي تقرر منحها باللزمة قد غرمت اشجارا قبل اعلان التسوية بمدة تقل عن عشر سنوات فعليه ان يبلغ وزارة المالية بذلك مع بيان تاريخ الغرس بشرط ان لا يقل عدد الاشجار عن اربعين شجرة لكل دونم ولصاحب الارض ان يقدم طلبا الى وزارة المالية بنهاية العشر سنوات من تاريخ المغارسة وعليه تفوض الاراضي اليه بالطابو بدون بدل مثل ان لم يزل عدد الاشجار المغرومة اربعين فاكثر على ان يؤخذ بنظر الاعتبار معدل عدد الاشجار مع معدل عمر اكثريتها بالنسبة الى مساحة الاراضي المغرومة على ان لا يقل عدد الشجر منها عن عشرين شجرة لكل دونم .

د - كل ارض اميرية غير التي تفوض بالطابو او تمنح باللزمة تسجل باسم وزارة المالية كاراضي اميرية صرفة .

هـ - ولمجلس الوزراء ان يمنح اللزمة بموجب نظام خاص في الاراضي الاميرية الصرفة التي تستثمر لغرض اسكان العشائر . على ان تعين فيه كيفية المنح وطريقة التوزيع .

المادة الثانية عشرة - أ - على رئيس التسوية ان يثبت في اراضي الاموار المغسورة بالمياه الحدود العشائرية لذوي العلاقة وان يسجل حق الاتفايع باسمائهم في المناطق التي تعود الى كل عشيرة حسب التعامل المحلي .

ب - تمنح اللزمة في المناطق المسجلة وفق ما جاء
اعلاه في الاراضي المستمرة منها وفق هذا
القانون .

المادة الثالثة عشرة - ١ - تسجل الحقوق المتعلقة
بالاراضي كالعقر والمرور والمجرى وحق الشرب والمسيل
باسم ذوي العلاقة الذين تتوفر لديهم وثائق او دلائل
كافية .

ب - اذا وقع ادعاء يتعلق بحقوق المغارسة العائدة
لاي صنف من صنوف الاراضي المملوكة او الموقوفة او
الاميرية المفوضة بالطابو فعلى رئيس التسوية ان ينظر
في الادعاء ويبت فيه ويسجله على الوجه الاتي :-

١ - اذا ثبت لدى رئيس التسوية بان المغارس كان
قد قام بتعهداته وواجباته بموجب مقالة تحريرية
فعلية ان يبت في عائدة الارض المغروسة
والمغروسات التي تشمل عليها وفق نصوص تلك
المقالة وكل خلاف يقع حول نصوص المقالة
يجوز حسمه وفقا للتعامل المحلي .

٢ - اذا ثبت لدى رئيس التسوية عائدة المغروسات
كلها او قسم منها الى شخص بصفته مغارسا او ثبت
تصرف هذا بتلك المغروسات وذلك اما بالينة
التحريرية او بدلائل اخرى معتبرة فله ان يقرر
بحقوق ذوي العلاقة في الاراضي المغروسة وفقها
بتلك الينات والدلائل او التعامل المحلي وينجل
قراره بموجبه .

المادة الرابعة عشرة - أ - على رئيس التسوية ان يعلن قبل المباشرة بالعمل عن الاراضي التي يزيد اجراء للتسوية فيها بمدة لا تقل عن (١٤) يوما. ويراعى بشأن الاعلان المذكور ما يلي من الواجبات :-

١ - بيان اسماء الاراضي المشمولة بالمنطقة مع شهرتها وارقام سجلاتها في الطابو اذا وجدت
٢ - تقبل من ذوي العلاقة المستدعيات او المراجعات بشأن صفها او عائدتها وحقوقهم وعلاقاتهم الاخرى فيها وحدودها ومساحتها لحين توقيع القرار بشأنها .

٣ - يعلق الاعلان المذكور في دوائر الحكومة والاماكن الاخرى البارزة الكائنة في تلك المنطقة وينشر في الجرائد المحلية .

ب - عند القيام بالاعلان المذكور على رئيس التسوية تبليغ الذين يظهر انهم ذوو علاقة بالاراضي المذكورة نظرا الى سجلات الطابو او اية معلومات اخرى على ان يشمل ذلك التبليغ ذوي العلاقة المنوه عنهم في المادة (٢٣) وان يتضمن التصريح الكافي بقدر ما يستلزمه الاعلان وان تتخذ التدابير الكافلة لتبليغ المخاطبين بها على قدر الامكان .

ج - على الاشخاص الذين توجه اليهم اوراق التبليغات الوارد ذكرها في الفقرة السابقة ان يوقعوا على الوصولات الخاصة بها حال وصولها اليهم .

- المادة الخامسة عشرة - أ - على رئيس التسوية بعد ورود المستديعات ووقوع المراجعات وفي كل حال بعد انتهاء المهل المعينة حسب المادة السابقة ان يقوم بتدقيق قضية كل ارض من الاراضي المذكورة وعليه ان يطلع اثناء ذلك على سجلات الطابو ويستمع عند الحاجة ما يبديه موظف الطابو بشأن المسائل الموضوعة البحث ويستمع ذوي العلاقة وشهودهم وهكذا يجمع المعلومات المقتضية بشأن صف الاراضي وعائديتها والحقوق الموجودة فيها والمذكورة في المادة ال (١٣) من هذا القانون ويحقق عن وجود تصرف في الاراضي لكي تطبق احكام المادة ال (١١) من هذا القانون .

ب - على دوائر الطابو ان ترسل صورة اي مستند او خارطة تختص بالاراضي الداخلة ضمن منطقة التسوية عند وقوع طلب من رئيس التسوية وذلك بدون امتفاء رسم ما عنه .

المادة السادسة عشرة - تحدد وتسجل الاراضي المملوكة والموقوفة والاميرية المفوضة بالطابو وفق ما يلي :-

أ - بالحدود التي يرضى بها الطرفان او يتفقان عليها .
 ب - اذا كانت الحدود مذكورة في سند او وثيقة معتبرين وكانت في الاستطاعة تعيينها على الارض بصورة واضحة فتكون عندئذ الحدود حسبما ادرجت في السند او الوثيقة .

ج - اذا كانت المساحة والحدود المذكورتين في سند او وثيقة معتبرين وليس في الاستطاعة تعيين هذه الحدود على الارض بصورة واضحة فتعتبر عندئذ المساحة المذكورة في السند او الوثيقة وتحدد الارض حسب مقتضاها .

د - اذا لا يمكن التوثق بالسند او الوثيقة المار ذكرهما بشأن الحدود والمساحة فعندئذ يعين رئيس التسوية حدود الارض كما يراه عادلا بعد تحقيقه التصرف السابق في الارض واخذه بنظر الاعتبار جميع الظروف المحيطة بقضيتها .

المادة السابعة عشرة - أ - عندما يتبين اثناء تقديم المستدعات ووقوع المراجعات حسب المادة (١٥) من هذا القانون ان هناك نزاعا بين ذوي العلاقة بشأن الحدود واماكن حقوق المرور والمجرى والمسيل والشرب فيجب انتخاب الخبراء المقتضي وجودهم لحسم هذا النزاع استعدادا لاحضارهم في محل الكشف حين موعد اجرائه حسب المادة (١٨) من هذا القانون .

ب - ١ - في حالة موافقة المتنازعين على انتخاب الخبراء لا يكون عدد الخبراء اكثر من ثلاثة اشخاص .

٢ - في حالة عدم اتفاق المتنازعين يكلف كل طرف منهم بانتخاب خير ثم يضيف رئيس التسوية عليهم شخصا او شخصين لجعل مجموع الخبراء بالعدد المفرد .

٣ - في حالة امتناع اي من المتنازعين عن انتخاب
خير فعلى رئيس التسوية نفسه ان يعين
خيراً عوضاً عن المتنازع الممتنع .

ج - على ذوي العلاقة ان يستعدوا لاعطاء اسماء خبائهم
ومحلهم وما يقتضي لمعرفة هويتهم حالما يسأل
منهم ذلك رئيس التسوية بشرط ان يكون هؤلاء
من الذين يمكن حضورهم في محل الكشف وموعد
اجرائه والا فيتقل حق انتخاب خبائهم الى رئيس
التسوية فيستعمله هو بنفسه وعليهم ايضا حينما
يتخبون خبائهم ان يسلّموا الى رئيس التسوية
ورقة تعهد باحضارهم في محل الكشف وحين موعد
اجرائه واذا لم يسلّموا هذه الورقة او لم يحضروا
خبائهم فلرئيس التسوية ان يعين خبراء من
الاشخاص الممكن حضورهم فوراً .

المادة الثامنة عشرة - أ - على رئيس التسوية ان
يقرر موعد الكشف على الاراضي التي تمت بشأنها
مهامه المذكورة في المواد السابقة مراعيًا في ذلك حصول
علم ذوي العلاقة بموعد الكشف خلال مدة تمكنهم من
الحضور في الكشف بموعد اجرائه وذلك اما بصورة
اخبارهم بالامر واخذ توافيعهم اثناء حضورهم لديه او
بطريقة اجراء تبليغات خاصة بهذا الشأن اليهم .

ب - عند حلول الموعد المعين المذكور في الفقرة
السابقة يقوم رئيس التسوية باجراء الكشف على
الاراضي بحضور المهندس ومن يحضر من ذوي

العلاقة وموظف الطابو اذا رأى رئيس التسوية داعيا لحضوره وبعد استماع الخبراء في حالة حضورهم يعين الحدود ويثبت اماكن الحقوق الوارد ذكرها في المادة الـ (١٣) من هذا القانون على ان تعين المساحة حسب تلك الحدود بعد انجاز هذا العمل .

ج - ينظم رئيس التسوية ضبطا يدرج فيه خلاصة ما تبين وما ظهر بنتيجة الكشف ويطلب ممن حضر من الاشخاص المار ذكرهم ان يوقع عليه .

د - تؤثر على الخارطة الحدود واماكن الحقوق المذكورة الظاهرة على الارض حسبما يدرج في الضبط ويوقع عليها كل من رئيس التسوية والمهندس .

المادة التاسعة عشرة - كل اقرار يقوم به ذو علاقة اثناء جريان مهمة التسوية بحضور رئيس التسوية يسجل في الضبط ويؤخذ من صاحبه توقيع بشأنه فيما اذا رضى بذلك صاحبه ويعتبر الاقرار المذكور مستندا من المستندات القانونية نظرا لما تضمنه .

المادة العشرون - يقوم رئيس التسوية بمهمة التسوية بشأن كل ارض كائنة في منطقة التسوية وان لم يحصل ادعاء او مراجعة بذلك .

المادة الحادية والعشرون - ا - على رئيس التسوية بعد انجاز مهمة التسوية حسب المواد السابقة ان يصدر قراره بشأن كل قطعة ارض من حيث صفاتها وعائديتها والحقوق

الموجودة فيها ويكون هذا القرار بشكل قرار مصدق
بخطمه الرسمي وتوقيعه .

ب - تبلغ نسخة من القرار الى كل من وزير المالية
ومدير الطابو والى القاضي او حاكم المواد
الشخصية فيما يختص بحقوق الوقف والقصير
والمحجور والغائب ويعلن هذا القرار في الجريدة
الرسمية وفي دوائر الحكومة والاماكن الاخرى
البارزة في المنطقة .

ج - اذا لم تستلم دائرة الطابو في خلال (٦٠) يوما
اعتبارا من تاريخ صدور الاعلان اصعارا بوقوع
الاستئناف حسب المادة (٢٤) فعليها ان تسجل
ذلك القرار .

المادة الثانية والعشرون - في كل دور من ادوار
جريان مهمة التسوية والى حين صدور القرار الوارد
ذكره في المادة السابقة يجوز تعيين رئيس التسوية
حكما باتفاق ذوي العلاقة بشأن اي اختلاف حادث
بينهما مما يتعلق بمهمة التسوية وفي هذه الحالة يكون
القرار الذي يصدره رئيس التسوية قرارا قطعيا نافذا
في شأن ما عين من اجله حكما نظرا الى الذين اشتركوا
في الاتفاق على التعيين ولا يجوز لهؤلاء بعد ذلك ان
يقيموا دعوى بشأنه .

المادة الثالثة والعشرون - عند تعيين ذوي العلاقة
بالاراضي والحقوق الموجودة فيها يعتبر ذا علاقة كل
من :-

١ - وزير المالية فيما يخص الاراضي الاميرية والمتروكة .

٢ - مدير الاوقاف في الاراضي والحقوق الموقوفة .

٣ - كل من القاضي او حاكم المواد الشخصية والمتولي في الاراضي والحقوق الموقوفة الموجود متول عليها .

٤ - كل من القاضي او حاكم المواد الشخصية والوصي والولي في الاراضي والحقوق العائدة للقصر وكل من القاضي او حاكم المواد الشخصية والقيم في الاراضي والحقوق العائدة للمحجور والقاب .

المادة الرابعة والعشرون - كل ذي علاقة يجد في قرار التسوية الوارد ذكره في المادة (٢١) من هذا القانون ما يتضمن ضياع حقوقه او مخالفته للاصول الموضوعه فيه مما انتج ذلك الضياع له ان يتأنف لدى المحكمة الخصوصية الوارد ذكرها في المادة (٤) من هذا القانون خلال (٤٠) يوما اعتبارا من تاريخ اعلان القرار المذكور حسب الفقرة (ب) من المسادة (٢١) منه وعلى رئيس التسوية ان يرسل اوراق القضية الى المحكمة الخصوصية .

على انه ليس في هذه المادة ما يجوز للمحكمة المذكورة اعادة النظر في قرار رئيس التسوية المختص بحدود او مساحة اية ارض ادرجت في القرار حسب احكام المادة ١٠ ب (٣) و(٤) او المادة ١١ .

وعلى ذي العلاقة عند إقامة الدعوى ان يبين في استدعائه رقم القطعة والمقاطعة وجميع ما لديه من الاعتراضات والمدعيات والمدافعات ويرفقه بجميع مستمكاته وقائمة كافة شهوده ولا يقبل منه بعد ذلك اي طلب آخر ما لم تر المحكمة الخصومية خلافه .

المادة الخامسة والعشرون - أ - على المحكمة الخصومية ان تبلغ دائرة الطابو حالا بوقوع الاستئناف وان تعين اقرب موعد ممكن لاجراء المرافعة في القضية مراعية في ذلك تمكن ذوي العلاقة من الحضور وان ثبت في الدعوى من غير تأجيل حالما تجد ان الحقيقة فيها قد ظهرت .

ب - مع مراعاة ما ورد في المادة (٢٤) اذا ظهر من سير الدعوى ان من الواجب تعديل خارطة الكادسترو فعلى المحكمة الخصومية ان تجري الكلف على الارض وتعديل الخارطة الالهية مراعية الاصول المذكورة في الفقرة (د) من المادة (١٨) من هذا القانون .

المادة السادسة والعشرون - أ - عند عدم حضور ذوي العلاقة او كلاهم في الدعوى رغم التبليغ بالحضور بدون عذر مقبول ثبت المحكمة الخصومية في الدعوى غيابا ويحتمل الحكم القيايى على هذا الوجه غير قابل للاعتراض .

ب - كل حكم تصدره المحكمة الخصومية يكون قابلا للتمييز فيما يختص بالنقاط القانونية فقط وذلك

بناء على طلب يقدم الى محكمة التمييز خلال (٣٠) يوما من تاريخ تفهيم الحكم ان كان وجاهيا ومن تاريخ تبليغه ان كان غايبا .

المادة السابعة والعشرون - للمحكمة الخصوصية عند ورود الاستدعاء والنظر في الدعوى :-

أ - ان تطلب الوثائق وتستمع الشهود والخبراء حسب ما يقتضيه الظاهر الحقيقة وفق قانون اصول المتحاكمات الحقوقية .

ب - ان تطلب من رئيس التسوية ارسال ما لديه من الاوراق المتعلقة بالقضية وارسل افادته تحريرا فيما اذا يتوقف اظهار الحقيقة على ذلك . وعلى المحكمة الخصوصية فيما عدا هذه الاحوال ان تكمل نفسها ما يجب اكماله من النواقص التي تظاهر امامها بتسجية المرافعات .

المادة الثامنة والعشرون - عند البت في الدعوى تقرأ المحكمة حكمها ولكل من ذوي العلاقة ان يطلب من المحكمة الخصوصية بعد صدور حكمها في الدعوى صورة منه مصدقة بختمها وعلى المحكمة المشار اليها عندئذ ان تسلمها الى طالبها في خلال مدة لا تتجاوز ال ١٥ يوما من تاريخ الطلب .

المادة التاسعة والعشرون - على القاضي او حاكم المواد الشخصية عند استلامه الاعلان المذكور في المادة (١٤) ان يتخذ التدابير اللازمة لمعرفة احوال المتولي والوصي والولي والقيم الوارد ذكرهم في المادة (٢٣)

من هذا القانون وله اذا تحقق لديه ان هؤلاء قد اهلوا تعقيب وصيانة حقوق الوقف او القصير او المحجور او الغائب في مهمة التسوية او اثناء المدد التي يجب خلالها رفع الدعاوي المختصة ان يعزلهم ويعين آخرين بدلا عنهم ويخبر رئيس التسوية بذلك واذا تحقق لدى القاضي او حاكم المواد الشخصية عند استلامه القرار المبلغ اليه حسب احكام المادة (٢١ ب) ان حقوق القصير او المحجور او الغائب لم يحافظ عليها كما يجب فله ان يستأنف لدى المحكمة الخصومية وذلك وفق احكام المادة (٢٤) .

المادة الثلاثون - أ - لكل ذي علاقة ثبت بجائدية ارض تعود له او بمقدار من مساحتها او حق من حقوقها الى غيره ولم يحصل له علم بالحكم الصادر بذلك لنفيه عن العراق - على ان لا يكون من الغائبين المنطبقة عليهم احكام المادتين ٢٤ و ٢٩ من هذا القانون - ان يطلب الى محكمة التمييز خلال ١٤ يوما من تاريخ علمه به ان تأذن له بالاعتراض على ذلك الحكم فاذا قررت المحكمة المذكورة احقية الطلب يصبح الحكم المذكور معروضا لأقامة الدعوى خلال ١٤ يوما من تاريخ التبليغ بقرار محكمة التمييز اما لدى رئيس التسوية ان كان لا يزال قائما باعمال التسوية في المنطقة المختصة واما لدى المحكمة الخصومية اذا كانت الدعوى قد استوفت لديها او ان رئيس التسوية غير قائم باعمال التسوية في تلك المنطقة آنذاك .

ب - لا تقبل الدعاوي المبحوث عنها في الفقرة (أ) بعد مضي ستين اعتبارا من تاريخ القرار البات الصادر بشأنها .

المادة الحادية والثلاثون - لرئيس التسوية جميع الصلاحيات المزودة للمحاكم البدائية بخصوص تحليف الشهود اليمين القانونية وارغام الاشخاص على الحضور امامه وابراز الوثائق وينفذ قراره كحكم صادر من المحاكم .

المادة الثانية والثلاثون - كل من طلب حضوره من قبل رئيس التسوية لاداء الشهادة او لابراز اي سند او كتاب ولم يطع امر الطلب يعاقب وفق قانون العقوبات البغدادي لدى اقرب محكمة لمنطقة التسوية .

المادة الثالثة والثلاثون - أ - لا يجوز النظر في الدعاوي بشأن اي امر يمس مهمة تسوية حقوق الاراضي في المنطقة المعلنة الا من قبل رئيس التسوية والمحكمة الخصوصية ومحكمة التمييز كما جاء في هذا القانون .

ب - اذا تمت اعمال التسوية في جزء من المنطقة المعلنة فيها التسوية واكتسبت قراراتها الدرجة القطعية فلاصحاب العلاقة فيها مراجعة المحاكم لحسم الدعاوي الناشئة عليها اخيرا وان لم تتم اعمال التسوية في جميع المنطقة على ان لا تصدر المحاكم اي قرار يخالف قرار التسوية المذكور .

المادة الرابعة والثلاثون - لا يجوز النظر من قبل دائرة الطابو في اي طلب كان للتسجيل باستثناء فك الرهن في الاراضي الواقعة في المنطقة المعلن عنها بموجب المادة (١) من هذا القانون الى ان تتم فيها التسوية او الى ان يصادق وزير المالية جواز ذلك .

المادة الخامسة والثلاثون - أ - على وزير المالية ان يعلن في الجريدة الرسمية عند انتهاء مهمة التسوية في منطقة ما بان اعمال التسوية قد تمت فيها .

ب - بعد اكساب الاحكام الدرجة القطعية تكون جميع السجلات وسندات الطابو والوثائق الاخرى السابقة المختصة بها ملغاة .

المادة السادسة والثلاثون - تكون الرسوم الواجب دفعها على اية معاملة تتيج من جراء تطبيق هذا القانون كما يلي :-

أ - اذا سجلت اية ارض كملك او طابو حسب احكام المادة (١٠) - ب - ٢ باسم شخص آخر على المسجلة باسمه في سجلات الطابو او مفوضة بالطابو حسب احكام المادة (١٠) ب ٣ او ٤ او ممنوحة باللزمة حسب احكام المادة (١١) فتكون الرسوم كما يلي :-

الاراضي المغروسة (الباتون)

فلس

٢٥ لكل دونم اذا اعتبرت من المنطقة الاولى بالنظام الصادر بموجب القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٩ .

٢٠ لكل دونم اذا اعتبرت من المنطقة الثانية بالنظام الصادر بموجب القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٩ .

١٥ لكل دونم اذا اعتبرت من المنطقة الثالثة بالنظام الصادر بموجب القانون رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٩ .

الأراضي الزراعية المسقاة سحاًفلس

٨ لكل دونم اذا كانت معتبرة من السح المنظم بموجب المادة (٧) من قانون ضريبة الأرض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦ .

٦ لكل دونم اذا كانت معتبرة من السح غير المنظم بموجب المادة (٧) من قانون ضريبة الأرض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦ .

المسقاة بالواسطةفلس

٤ لكل دونم

المسقاة مطراً (ديم)فلس

٤ لكل دونم

واذا لم يجز التصنيف في اية منطقة بموجب المادة السابعة من قانون ضريبة الأرض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦ او اذا تغير صنف الأرض بتغير نوع الارواء فيجري التصنيف من قبل وزارة المالية حسبما يترأى لها موافقاً .

لرئيس التسوية ان يقترح - ولوزير المالية ان يؤيد - رسماً يقل عن اربعة فلوس لكل دونم من الأراضي التي يقدر ثمنها بأقل من دينار واحد ونصف دينار للدونم الواحد .

ب - تستوفي نصف الرسوم المذكورة في الفقرة (أ) عن كل ارض تسجل على طريق انتقال .

ج - عند اقامة الدعوى لدى المحكمة الخصوصية تستوفي الرسوم حسب القواعد المطبقة بحق الرسوم المستوفاة في الدعاوي الحقوقية على انه عندما تستوفي الرسوم بموجب القواعد المذكورة اعلاه حسب ثمن الاراضي المحقق لا يقدر الثمن بل تعين الرسوم بمقدار عشرة اضعاف الرسوم المدرجة في الفقرة (أ) اعلاه على ان لا يزيد رسم المحكمة الخصوصية على (٢٠٠) دينار لاي ملك كان .

اما الحقوق المتعلقة بالاراضي كالعقر والمروور والمجرى والمسيل والشرب وكذلك الدعاوي المقامة بمقتضى المادة (٣٠) لدى تلك المحكمة فيستوفي عنها رسم مقطوع قدره دينار واحد .

د - عند تمييز الحكم لدى محكمة التمييز تكون خمس الرسوم الواجب استيفائها في المحكمة الخصوصية على ان لا يقل ذلك عن دينار واحد .

المادة السابعة والثلاثون - ان جميع المقررات الصادرة من رؤساء التوية والتي لم تكتسب الدرجة القطعية عند نشر هذا القانون يطبق بشأنها القانون السابق رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ باستثناء ما ورد في الجملة الثانية من الفقرة (أ) من المادة (١١) منه فتطبق بهذه الحالة الفقرة (ب) من المادة (١١) من هذا القانون .

المادة الثامنة والثلاثون - مع مراعاة احكام المادة السابعة والثلاثين اعلاه يلغى بهذا القانون قانون التسوية

رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ وقانون تعديله رقم (٩) لسنة ١٩٣٣ والقوانين والأنظمة الملغاة بموجبه .

المادة التاسعة والثلاثون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الأربعون - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم السابع والعشرين من شهر جارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال -
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٥ في ١١-٤-٣٨)

قانون

الغرف الزراعية رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٨

تحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة الاولى - تدل الالفاظ الآتية في هذا القانون على المعاني المقابلة لها :

١ - المزارع - كل من استثمر ارضا بالغرم او الزراعة بصفته ملاكاً او متفوضاً او متصرفاً او مستأجراً .

٢ - الغرفة الزراعية - مؤسسة تتألف لحماية وتحسين الثوؤن والاعمال الزراعية من :-

أ - المزارعين .

ب - من يرغب في الانتماء اليها بقرار من الغرفة .

المادة الثانية - تؤسس الغرف الزراعية بقسرار يصدره وزير الاقتصاد والمواصلات بناء على طلب مديرية امور الزراعة او بعد تقديم طلب يرفعه خمسة فاكثر من المزارعين بواسطة متصرف اللواء المختص .

المادة الثالثة - لكل مزارع مقيم في العراق حق الاشتراك في الغرف الزراعية على ان لا يكون محكوما بجناية - عدا الجنايات السياسية - او بجنحة مخلة بالشرف .

المادة الرابعة - على المتصرف في اللواء عند اخذه طلباً من المزارعين بتأليف غرفة زراعية ان يحيل الطلب الى وزير الاقتصاد والمواصلات مع بيان رأيه وعلى الوزير ان يصدر قراره بالرفض او القبول خلال (٣٠) يوماً من تاريخ احالة الطلب اليه وللمستدعي حق الاستئناف لدى مجلس الوزراء عند الرفض وله ايضا رفع الطلب الى مجلس الوزراء عند عدم اجابة طلبه بعد انتهاء المدة المعينة ويكون قرار المجلس في هذا الشأن نهائياً .

لجباة الخامسة - مع مراعاة ما جاء في القوانين
المرعية الاخرى لا يقبل اي شخص في المزايدات على
اي الاراضي الاميرية والوقفية الزراعية ما لم يبرز شهادة
بانتماثة الى الغرفة الزراعية المختصة فيما اذا كان في
اللواء الذي تقع فيه الاراضي المذكورة غرفة زراعية او
اذا كان تابعا لمنطقة غرفة زراعية في لواء مجاور .

المادة السادسة أ- لوزير الاقتصاد والمواصلات
بصورة عامة ومتصرف اللواء ضمن لوائه حق الاشراف
على جميع امور الغرف ومعاملاتها وحساباتها وللموزير
ان يلغي قراره بالاجازة اذا تعاطت الغرفة امورا ليست
من اختصاصها على ان يكون للغرف حق الاعتراض على ذلك
في مدة شهر الى مجلس الوزراء الذي يكون قراره
قطعيا .

ب - يقرر مجلس الوزراء عند الغاء اجازة الغرفة
الزراعية كيفية تصفية ممتلكات الغرفة والجهة التي
تعود اليها .

المادة السابعة - لوزير الاقتصاد والمواصلات ان
يعين بيان ينشره في الجريدة الرسمية اعضاء اضافيين الى
لجنة ادارة الغرفة من بين الموظفين الاختصاصيين الذين
يختارهم .

المادة الثامنة - يعين بموجب نظام

أ - واجبات الغرف الزراعية ومناطق اعمالها .

هـ - عدد اعضاء لجنة ادارة الغرفة وكيفية الاجتماع والتصويت ومدة العضوية فيها وادارتها .

ج - بدل الاشتراك والاجور التي تتقاضاها عن الخدمات التي تقوم بها .

د - الامور التي تقوم بها لوحدها او بالاتصال مع الدوائر والمؤسسات الحكومية والاهلية وطريقة تنظيم السجلات لادارة شؤونها .

المادة التاسعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة العاشرة - على وزراء الاقتصاد والمواصلات والداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع والعشرين من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

ابراهيم كمال	مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير المالية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٥ في ١١-٤-٣٨)

قانون

توريد النبات رقم (٣١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يراد في هذا القانون بالتعابير
الآتية المعاني المصرح بها فيما يلي :-

١ - "النبات" - كل الكائنات الحية وغير الحية من
النباتات او ابي قسم او جزء منها سواء كانت نامية
تحت الارض او فوقها كالجنذور والابصال والدرنات
والسوق والاوراق والازهار والثمار والبنور
والقطن المحلوج وغير المحلوج .

ب - الموالح - اقسام واجزاء وثمار كافة انواع
النباتات التي هي من جنس « Citrus » كالبرتقال
والليمون الحلو والليمون الحامض والتارنج
واليوسفي (الللكي) والترنج والاتروغ وغيرها
من نباتات الفصيلة السداية « Rutaceae » .

ج - الكروم - اقسام واجزاء وورق وثمر العنب من
جنس « Vitus » وغيرها من نباتات الفصيلة

السكرية « Vitaceae » .

د - الآفات - ١ - جميع الحيوانات الضيرة ذوات
السة الارجل « Insecta » بمختلف

اطوارها .

٢ - العناكب « Arachnidae » بمختلف اطوارها .

٣ - الفطريات' الثالوفيتا بصورة عامة .

٨ - المفتش الرسمي - الموظف الذي تعينه مديرية امور الزراعة لايفاء ما يقتضيه هذا القانون .

المادة الثانية - يفحص كل ما يرد الى العراق من النباتات المختلفة عن طريق البر او البحر او الجو سواء كان بواسطة البريد او بواسطة اخرى من قبل المفتش الرسمي في الاماكن التي عين ببيان ينشره وزير الاقتصاد والمواصلات .

المادة الثالثة - أ - للمفتش الرسمي ان يأمر بتألاف اية ارسالية من النبات او قسم منها حتى اتضح بعد الفحص ان محتوياتها ملوثة بأي نوع من الآفات بدرجة لا ينجح فيها التطهير او اي علاج .

ب - واذا وجد ان معالجة مثل هذه النباتات بوسائل التطهير تقضي تباعا على الآفات التي وجدت ملوثة بها فعلى المفتش ان يوقفها ويحالها بالوسائل التي تكفل تطهيرها .

المادة الرابعة - أ - ممنوع استيراد نباتات الموالح والكروم وبذور القطن ما لم تكن مصحوبة بشهادة رسمية من الدائرة الفنية التابعة للمملكة المصدرة تفيد بانها فحصت ووجدت خالية من الآفات .

ب - تطهر بالتبخير او الفسيل كافة النباتات التي ترد بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة مهما كانت سليمة قبل ان يؤذن بدخولها وتسليمها لصاحبها .

ج - اذا وجد المفتش الرسمي بعد الفحص ان النباتات الواردة غير مستوفية الشروط الصحية رغم ما جاء في مضمون الشهادة المرفقة بها فعليه ان يأمر باتلافها مع مغلفاتها حرقا الا اذا رغب صاحبها ان يعيدها الى خارج العراق خلال مدة عشرة ايام من تاريخ قرار المفتش الرسمي بذلك .

المادة الخامسة - اذا حصل اختلاف بين المفتش الرسمي والمستورد على صحة الشهادة الناطقة بسلامة النباتات الواردة فللمستورد ان يحتكم الى مدير امور الزراعة ويكون قرار المدير نهائيا .

المادة السادسة - لا يعطى بوجه من الوجوه تعويض ما عن النباتات التي يأمر المفتش الرسمي او يقرر مدير امور الزراعة اتلافها .

المادة السابعة - لا يشمل القيد الوارد في المادة الثالثة من هذا القانون عصير الموالح والمواد المسكرة والمكبوسة والمجففة .

المادة الثامنة - لا يجوز استيراد اي نوع من الحشرات الحية او الميتة لاي غرض كان ما لم يحصل على اجازة بذلك من مدير امور الزراعة قبل ان تشحن من مصدرها بمدة لا تقل عن خمسين يوما يذكر فيها نوع وعدد كل منها والقاية التي من اجلها يراد استيرادها .

المادة التاسعة - تعين بنظام :-

أ - الاجور التي تستوفى من المستورد عن فحص النباتات او توقيفها او تطهيرها .

ب - الخطط العملية اللازمة لتنفيذ مواد هذا القانون .

المادة العاشرة - يعاقب بغرامة لا تتجاوز الـ ٧٥ ديناراً او بالسجن مدة لا تزيد عن ستة اشهر او بكليهما العقوبتين كل من :-

أ - اخذ او حاول ان ياخذ نباتاً من محل التوقيف بدون تصريح من المفتش الرسمي او

ب - تملص او يحاول التملص من فحص النبات او

ج - وضع عراقيل في سبيل قيام المفتش الرسمي بوظائفه المعينة بموجب هذا القانون .

المادة الحادية عشرة - يلغى قانون توريد النبات لسنة ١٩٢٤ والنظام الصادر بموجب المادة (١٣) من قانون الكمارك رقم (١٠) لسنة ١٩٣٢ .

المادة الثانية عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة عشرة - على وزيرى الاقتصاد والمواصلات والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم الثلاثين من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غـاـزى

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

عباس مهدي

وزير العدلية

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٦ في ١٨-٤-٣٨)

قانون

تعديل قانون اثبات التواقيع على الوثائق الاجنبية
رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٤ رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تلغى عبارة (لتلك المملكة) الواردة
في الفقرة الثانية من المادة الاولى من قانون اثبات التواقيع
على الوثائق الاجنبية رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٤ .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزيرى المدلية والخارجية تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٥٧
واليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غلازي

عباس مهدي	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير المدلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٦ في ١٨-٤-٣٨)

قانون

تعديل قانون اللزمة رقم (٥١) لسنة ١٩٣٢ رقم
(٣٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تلغى جملة (رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢)
الواردة في آخر المادة الاولى من قانون اللزمة رقم ٥١
لسنة ١٩٣٢ .

المادة الثانية - تلغى الفقرتان الاولى والثانية من
المادة الثانية من قانون اللزمة رقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ ويحل
محلها الفقرتان التاليتان :-

١ - زرع اي محصول او استغلال الارض بأي طريقة
ثمررة اخرى غير ممنوعة قانونا .

٢ - غرس الاشجار المثمرة وغير المثمرة على ان
تكون بعد غرسها ملحقه بالارض وتفوض الاراضي
التي تفرس فيها اشجارا لا يقل عددها (عن ٤٠)
شجرة لكل دونم بالطابو بدون بدل المثل الى
صاحب اللزمة في اي وقت كان وذلك بعد مرور
عشر سنوات من تاريخ الغرس . (على ان يؤخذ
بنظر الاعتبار عمر الاشجار وعددها وانواعها حسبما
ورد في المادة (١١) من قانون التسوية) وعلى ان
تخبر وزارة المالية بذلك .

المادة الثالثة - تحذف جملة (لا يقبل الابطال)
الواردة في آخر المادة الخامسة .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير المالية تنفيذ هذا
القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر صفر سنة ١٣٥٧
واليوم الثالث من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ابراهيم كمال

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٦ في ١٨-٤-٣٨)

قانون

تعديل قانون العلامات الفارقة رقم (٣٩) لسنة ١٩٣١

رقم (٣٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق .

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تلغى عبارة (كل الشبه) الواردة
في الفقرة (ى) من المادة الخامسة من قانون العلامات
الفارقة رقم ٣٩ لسنة ١٩٣١ ويستعاض عنها بعبارة (او تقرب
منها) .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا
القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر صفر سنة ١٣٥٧
واليوم الحادي عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدغمي
رئيس الورراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٧ في ٢٧-٤-٣٨)

قانون

المحاكم الصلحية رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

الباب الاول

في اختصاص محاكم الصلح

المادة الاولى - تنظر محاكم الصلح وتحكم في
الدعوى الآتية :-

١- دعوى الدين والعين المنقول عندما لا تزيد قيمتها
على مائة دينار . ويجوز جمع عدة ديون نشأت

من جهات مختلفة أو أعيان متعددة في دعوى واحدة
إذا لم يتجاوز قيمة المدعى به مائة دينار •

ب - دعوى حق المسيل والشرب والمرور وإزالة الشويع
في الأموال المنقولة وغير المنقولة بالقسمة أو
البيع ورفع اليد وتخليه المأجور مهما بلغت قيمة
الدعوى •

ج - الدعاوي المتقابلة مهما بلغت قيمتها •

د - دعوى الفائدة والنفع والضرر والنفقات وذلك عندما
تكون متفرعة عن الدعوى الأصلية أو حادثة مهما
بلغت على أن ترى وتحسم مع الدعوى الأصلية •

هـ - دعوى الأقساط المستحقة من الديون المقسطة على
أن لا يزيد مقدارها على مائة دينار وإذا كان
مجموع الدين أكثر من مائة دينار ولم يعترف
الخصم به فبطلب أحد الطرفين تحال الدعوى إلى
محكمة البداية ويحتفظ بالرسم المدفوع •

و - الدعاوي التي نص أو ينص في قانون ما على أنها
من اختصاص محاكم الصلح مع مراعاة الأحكام
الخاصة في تلك القوانين •

المادة الثانية - لمحكمة الصلح أن تقرر الحجز
الاحتياطي في القضايا التي ضمن اختصاصها عند وقوع
الطلب على أن تراعي في ذلك الأحكام الواردة في هذا
القانون وقانون أصول المحاكمات الحقوقية وذيولة •

الباب الثاني

في كيفية اقامة الدعوى والمرافعة

الفصل الاول

في اقامة الدعوى والمرافعة الوجاهية

المادة الثالثة - تقام الدعوى في :

أ - محكمة محل اقامة المدعى عليه الدائمى أو الوقتى
او مركز معاملاته او محل العقد او التعهد او المحل
الذي حصل الضرر فيه او جرى فيه التسليم او
المحل الذي اختاره الطرفان لاقامة الدعوى وذلك
عندما تكون دعوى دين او عين منقولة واذا كان
المدعى عليه متعددًا واتحد الادعاء أو كان مرتبطًا
فيجوز اقامة الدعوى في محكمة محل اقامة احدهم .

ب - محكمة محل المال غير المنقول عندما تكون الدعوى
متعلقة به .

المادة الرابعة - ١ - لا يشترط تقديم الاستدعاء
لاقامة الدعوى في المحاكم الصلحية فعند المراجعة
الشفهية تستوضح الكيفية من المدعى وينظم محضر يذكر
فيه هوية المتخاصمين ومحل اقامتهما وماهية الدعوى
واسباب اثباتها ويؤمر المدعى بان يوقع عليه بامضائه او
ختمه او بشاره ابهامه ثم يختم من الحاكم وكاتب الضبط
وتبلغ الى المدعى عليه نسخة من المحضر او الاستدعاء
ان كان قد قدم استدعاء .

٢ - اذا طلب الحجز الاحتياطي فللمحكمة بعد النظر الى البيانات التحريزية او استماع الشهادات ان كانت القضية مما يمكن اثباتها بشهود ان تقرر الحجز وتبلغه للمحجوز على امواله والشخص الثالث ان وجد مع مراعاة المادة الثالثة ثم تجري المرافعة حسب المواد التالية :-

المادة الخامسة - ١ - يعين الحاكم يوم المرافعة ويضف المدعي بعد اخذ توقيعه ان كان حاضرا والا تصدر اليه دعوتية .

٢ - يجب ان تبلغ الدعوتية الى المدعي عليه قبل يوم المرافعة بيوم على الأقل وله ان يجيب تحريريا .

٣ - يجري التبليغ بواسطة المباشرين وعند تعذر ذلك فبواسطة الشرطة او السعاة .

المادة السادسة - ١ - تجري المرافعة علنيا وعلى الحاكم ان يكلف الطرفين بالصلح قبل البدء بالمرافعة فان قبلا ذلك تحرر شروط المصالحة القانونية وتقرأ عليهما وبعد مصادقتهما عليها بالتوقيع او الختم او اشارة الابهام يوثقها الحاكم بتوقيعه وتعطى لكل منهما صورة مصدقة منها وتعد هذه المصالحة بمثابة حكم قطعي لا يقبل التمييز ما لم تكن مخالفة للقانون .

٢ - اذا لم يتفق الطرفان على المصالحة فتجري المرافعة وبعد ان تسمع دعوى المدعي ودفع المدعى عليه يعلن ختام المرافعة اذا وجد ان التحقيق كاف ثم يثبت في القضية في عين اليوم او في يوم آخر يعين على ان لا يتجاوز الاسبوع الواحد .

الفصل الثاني (في الينيات)

- المادة السابعة - ١ - اذا اقضى استماع شهود فعلى الطرف المكلف باقامتهم ان يحضرهم ببيان اسمائهم ومحل اقامتهم وصنعتهم وان يحضرهم في يوم المرافعة .
- ٢ - تجلب المحكمة الشهود بدعوتية تصدرها اليهم اذا طلب المكلف ذلك على ان يتحمل النفقات الضرورية للشاهد حسبما تقدرها المحكمة اذا طلب الشاهد ذلك ويمكن تحصيل هذه النفقات اجراء وبمذكرة من الحاكم .

المادة الثامنة - يحلف الشاهد قبل اداء الشهادة .

- المادة التاسعة - للحاكم ان يحكم على الشاهد الذي تخلف عن الحضور بعد تبليغه بالدعوتية بدون معذرة مقبولة بغرامة لا تتجاوز الدينار ويجبره على الحضور .
- واذا حضر وبيان عذرا مقبولا يفي عن الغرامة .
- وان قراري فرض الغرامة والاعفاء غير تابعين لاي طريق قانوني .

المادة العاشرة - اذا لم يتمكن الشاهد من الحضور بسبب مرضه او لعذر آخر فيجوز استماع شهادته في محله .

المادة الحادية عشرة - اذا كان الشاهد مقيما خارج محل قضاء المحكمة فيجوز استماع شهادته بطريق الاستابة وذلك بورقة تحمل لحاكم المحل بين فيها اسم الطرفين

وهويتها والجهة المطلوبة اداء الشهادة عنها • وعلى
الحاكم ان يدعو الشاهد امامه ويستشده ثم ينظم بذلك
محضرا يوقع عليه من قبله وكاتب الضبط والشاهد ويرسله
الى المحكمة التي انايته •

وللطرفين ان يحضرا عند استماع الشاهد على الوجه
المذكور •

الفصل الثالث

في الكشف والتطبيق

المادة الثانية عشرة - ١ - القضايا التي يتوقف البت
فيها على كشف او تطبيق خط او ختم او شارة ابهام في
مستند عادي منكر يقوم الحاكم بذلك بنفسه او تحت
اشرافه بواسطة خير واحد او اكثر تنتخبهم المحكمة
ما لم يتفق الطرفان على انتخابهم •

٢ - يجري الكشف والتطبيق بحضور الطرفين ويجوز
اجراء الكشف بغياب احدهما والتطبيق بغيابهما
عند التخلف عن الحضور وللحاكم ان يحلف
الخبراء ويستمع من له علم في الموضوع اظهارا
للحقيقة •

٣ - ينظم في محل الكشف او التطبيق محضرا يحتوي
على الجهات التي ظهرت في النتيجة ويوقع عليه
الحاكم ومن حضر معه من الخبراء والطرفان
وتعطي نسخة من محضر الكشف الى من يطلبه من
الطرفين •

- ٤ - ان المحضر الذي ينظم على الوجه المعين اعلاه يجوز اعتباره من اسباب الحكم .
- ٥ - تقدر المحكمة اجرة لاهل الخبرة وتستوفيها اولاً من طالب الكشف او التطبيق او ممن اجرى الكشف لصالحه .

الفصل الرابع

في بيان دعاوي رفع اليد وما يتعلق بها

المادة الثالثة عشرة - اذا تجاوز احد على مال غير منقول لآخر وحدث يده عليه يحكم برفع يده الحادثة وباعادة المدعى به الى صاحب اليد القديمة .

المادة الرابعة عشرة - تراعى في دعاوي رفع اليد الشروط التالية :-

- ١ - ان يثبت المدعي كونه ذا يد حقيقية بسند .
- ٢ - ان يثبت كونه واضعاً يده على المتنازع فيه قبل احداث المدعى عليه يده عليه .
- ٣ - ان يكون المدعى عليه قد احدث يده على المتنازع فيه تجاوزاً .
- ٤ - ان تقام الدعوى في خلال سنتين من تاريخ التجاوز ما لم يكن المدعي غائباً خارج العراق وفي هذه الحالة تبدأ المدة المذكورة من تاريخ عودته الى العراق .

المادة الخامسة عشرة - اذا ابرز كل من الطرفين سنداً بالمنازع فيه ينظر :-

- أ - إذا كان كل منهما تلقيا المال من شخص واحد
او من اشخاص مختلفة فيعتبر صاحب السند الاقدم
تاريخا صاحب اليد الحقيقية .
- ب - وإذا كان احدهم متلقيا من الآخر فيعتبر صاحب
السند المؤخر تاريخا ذا اليد الحقيقية .
- ج - وإذا ظهر ان كليهما مشتركان في المنازع فيه
فيعتبران صاحبي اليد الحقيقية بالاشتراك ويحكم
بوضع يدهما مشتركا .

المادة السادسة عشرة - إذا لم يبرز المدعي سنداً
وتحقق قدم يده وحدث يد المدعى عليه تجاوزاً تسمع
دعوى رفع اليد ويحكم بها بدون حاجة الى اثبات اليد
الحقيقية بسند .

المادة السابعة عشرة - ان الحكم برفع اليد لا يتضمن
كون المحكوم له مالكا او متصرفا وللمحكوم عليه ان
يدعي بالملكية او التصرف في المحكمة المختصة .

المادة الثامنة عشرة - اذا لم يراجع صاحب السند
الطرق القانونية وضبط المال غير المنقول جبرا وتلقيا
وادعى الطرف الآخر باعادة يده السابقة فيحكم باعادة
يده وينبه صاحب السند بمراجعة الطرق القانونية .

الفصل الخامس

في المحدثات

المادة التاسعة عشرة - يمنع المدعى عليه من البناء
وغرس الاشجار في المحل المنازع فيه متى ما قدم

المدعي تأمينات بضمان ما قد ينجم من الضرر عندما يظهر
غير محقق في دعواه .

المادة العشرون - ١ - اذا كان المدعى عليه انشأ
ابنية او غرس اشجارا في المحل المتنازع فيه فان اعطى
كفالة معتبرة او تأمينات نقدية او عقارية لضمان ضرر
المدعي او المنافع التي يحرم منها فيما لو ثبتت اصولا
دعوى اعادة اليد فتبقى الابنية والاشجار في يد المدعي
عليه على ان يراجع المحكمة المختصة بذلك في مدة
شهر واحد واذا لم يعط الكفالة او التأمينات او لم يراجع
المحكمة تسلم هذه المخدثات الى المدعي بعين
الضمانات المتقدم ذكرها واذا لم يقدم الطرفان الضمانات
المطلوبة فتسلم يد عدل .

٢ - اذا كان البناء او الغراس واقعا في قسم من المحل
المتنازع فيه تجري المعاملة وفق ما تقدم في القسم
المذكور ويعاد القسم الباقي منه الى المدعي .

المادة الحادية والعشرون - ١ - اذا كان للمدعي
عليه زرع في المتنازع فيه وقد ادرك المحصول وثبتت
دعوى اعادة اليد حسب الاصول يؤمر المدعي عليه بحصد
زرعه وبرفع يده عن المدعى به .

ب . واذا لم ينبت البذر بعد فللمدعي الخيار ان شاء
اعطى الى المدعي عليه المثل من البذر او قيمته
وتملكه . وان شاء انتظر حتى ادراك المحصول
وحصده واخذ اجر مثل المتنازع فيه .

ج - اذا كان البذر ثابتا ولم يدرك بعد فإللهي المدعي الخيار ان شاء انتظر ادراك المحصول وحصد واخذ اجر مثل المتنازع فيه . وان شاء اعطى تأمينات نقدية او عقارية او كفالة معتبرة يضمن فيها ما قد ينجم من الضرر لصاحب البذر اذا ظهر غير محقق في نتيجة دعوى الملكية او التصرف على ان يضمن المدعي قيمة البذر فقط عند ظهوره محققا في الدعوى المذكورة ويسلم المنازع فيه مع الزرع اليه .

المادة الثانية والعشرون - تراعى الاحكام الواردة في المادتين (٢٠ و ٢١) اجرا عند تنفيذ الحكم الصادر برفع اليد .

الباب الثالث

في كيفية اصدار الحكم

الفصل الاول

في الحكم الوجاهي

المادة الثالثة والعشرون - على المحكمة ان تبين في القرار القطعي علل الحكم واسبابه والمواد القانونية التي استندت اليها ويشترط ان يذكر تاريخ مسدوره ويوقع الحاكم عليه . ويفهم علنا لمن كان حاضرا من الطرفين .

— المادة الرابعة والعشرون — يتحمل الطرف الذي يخسر مصارف المحاكمة وفي ضمنها نفقة الشهود الذين ابنتي الحكم على شهادتهم • وإذا ظهر كل من الطرفين غير محق بقسم من الدعوى فإنه يتحمل مصارف القسم الذي خسره •

المادة الخامسة والعشرون — يعطى لكل من الطرفين صورة مصدقة من الحكم مختومة بختم المحكمة وموقعة بتوقيع رئيس الكتاب ومحتوية على اسم الطرفين وهويتهما ورق الدعوى •

الفصل الثاني

في المرافعات الغيابية والحكم

المادة السادسة والعشرون — إذا لم يحضر المدعي والمدعي عليه في اليوم المعين للمرافعة تترك الدعوى لحين مراجعة أحدهما • وإذا مضى على تركها مدة ثلاثين يوما فيقرر الحاكم ابطال الدعوى على ان هذا الابطال لا يمنع تجديدها بعد دفع الرسم القانوني عنها •

المادة السابعة والعشرون — إذا حضر المدعي عليه ولم يحضر المدعي في اليوم المعين ولم يخبر المحكمة عن معذرتة المشروعة فبطلب من المدعي عليه يقرر سقوط حق المحاكمة مؤقتا •

المادة الثامنة والعشرون — إذا حضر المدعي ولم يحضر المدعي عليه في اليوم المعين ولم يخبر المحكمة عن معذرتة المشروعة فبطلب من المدعي تجري المحاكمة غيابيا •

- المادة التاسعة والعشرون - ١ - تستمع المحكمة
 بينة المدعي في غياب المدعى عليه وتصدر حكمها في
 النتيجة واذا عجز المدعي عن اثبات دعواه فبطله يصدر
 الحكم معلقا على النكول عن اليمين عند الاعتراض .
- ٢ - اذا كانت بينة المدعي تحريرية ولم يتمكن من
 اراءة مقياس للتطبيق او وجد ولم ينطبق التوقيع
 عليه فيجوز اصدار الحكم معلقا على الاستكتاب
 والنكول عن اليمين عند الاعتراض .

الفصل الثالث

في الاعتراض على الحكم الغيابي

- المادة الثلاثون - للمحكوم عليه ان يعترض على
 الحكم الصادر بحقه غيابيا في خلال خمسة ايام اعتبارا من
 ثاني يوم تبليغه بالحكم .

- المادة الحادية والثلاثون - يكون الاعتراض
 بحريضة تقدم الى نفس المحكمة التي اصدرت الحكم او
 بواسطة محكمة محل اقامة المعارض ويجوز ان يراجع
 المعارض المحكمة التي اصدرت الحكم ويبين اعتراضه
 شفاه وفي هذه الحالة ينظم بذلك محضرا حسبما ورد في
 المادة الرابعة من هذا القانون .

- المادة الثانية والثلاثون - يبلغ المعارض عليه بصورة
 من الاعتراض ويغين يوم للمرافعة يدعى فيه الطرفان .

المادة الثالثة والثلاثون - اذا لم يحضر المعارض في اليوم المعين للمرافعة يرد الاعتراض بطلب المعارض عليه ويصبح الحكم المذكور بمنزلة الحكم الوجاهي .

المادة الرابعة والثلاثون - اذا حضر المعارض ولم يحضر المعارض عليه وظهر ان الاعتراض مقدم ضمن المدة القانونية فيطلب المعارض يقرر ابطال الحكم الغيابي ومقروط حق محاكمة المعارض عليه مؤقتا ويكون هذا القرار قابلا للاعتراض في خلال مدة الاعتراض بعد التبلغ به .

* المادة الخامسة والثلاثون - يحمل المعارض مصاريف المحاكمة الغيابية على كل حال ولو ظهر محقا في نتيجة دعوى الاعتراض .

الفصل الرابع في الشخص الثالث واعتراض الغير واعادة المحاكمة

المادة السادسة والثلاثون - أ - كل شخص لم يدع للمحاكمة بصفة احد الطرفين وكانت الدعوى تمس بحقوقه له ان يطلب دخوله في الدعوى شخصا ثالثا .
ب - لكل من الطرفين ان يطلب ادخال شخص ثالث في الدعوى .

ج - للمحاكمة ان تقرر ادخال شخص ثالث في الحالات الاخرى التي تراها لازمة .

د - يقبل طلب دخول الشخص الثالث في الدعوى حتى انتهاء المحاكمة وذلك اما بعريضة او ضفيا .

المادة السابعة والثلاثون - أ - كل حكم تصدره محكمة الصلح يجوز الاعتراض عليه بطريق اعتراض الغير .

ب - يشترط ان لا يكون المعارض قد دعي للمحاكمة بصفة مدع او مدعى عليه اصالة او نيابة ولم يدخل في الدعوى شخصا ثالثا وان يكون الحكم الصادر قد سمى بحقوقه .

المادة الثامنة والثلاثون - ينظر في دعوى اعتراض الغير من قبل المحكمة التي اصدرت الحكم الواقع عليه الاعتراض اذا كان اصليا . اما الاعتراض الطارئ فينظر فيه من قبل المحكمة التي طرأ امامها الاعتراض وان كان الحكم صادرا من محكمة صلحية اخرى .

المادة التاسعة والثلاثون - ان الاحكام التي تصدرها المحاكم الصلحية وجاها والاحكام القياية التي مضى عليها مدة الاعتراض تقبل اعادة المحاكمة اذا قدم الطلب خلال ثمانية ايام بموجب الاسباب والشروط المبينة في قانون المرافعات المدنية .

الفصل الخامس

في رد الحاكم

المادة الاربعون - لكل من الطرفين ان يطلب بعريضة رد الحاكم عند وجود احد الاسباب القانونية وذلك قبل اقامة الدعوى ان كان مدعيا وقبل الدخول

في المرافعة ان كان مدعى عليه مع مراعاة الاحكام الواردة في قانون المرافعات المحقوقة .

المادة الحادية والاربعون - يقدم طلب رد الحاكم الى رئيس محكمة البداية المنسوب اليها الحاكم وعلى رئيس المحكمة ان يبلغ الحاكم بصورة من طلب الرد وعندئذ يتوقف الحاكم عن السير في الدعوى ويعطي جوابه التحريري الى رئيس المحكمة . وتنتظر محكمة البداية المoulقة من رئيس وعضوين في الطلب وتتخذ القرار اللازم بذلك بدون حاجة الى دعوة طالب الرد والحاكم امامها .

المادة الثانية والاربعون - اذا قررت المحكمة رد الحاكم عليها ان تقرر ارسال حاكم آخر من حكام المحكمة المربوطين بها لينظر في الدعوى .

واذا قررت المحكمة رفض طلب رد الحاكم تفرض غرامة على طالب الرد من دينار الى خمسة دنانير . وان القرار الذي تصدره في نتيجة طلب رد الحاكم لا يقبل طريقا قانونيا .

الباب الرابع

في التمييز

المادة الثالثة والاربعون - ان جميع الاحكام الوجاهية والفضائية التي تصدر من محكمة الصلح تقبل التمييز خلال ثمانية ايام من ثاني يوم التظهير اذا كان

الحكم وجاها • ومن ثاني يوم التبليغ اذا كان الحكم غايبا •

المادة الرابعة والاربعون - يطلب التميز بعريضة تقدم الى محكمة التميز او الى نفس المحكمة التي اصدرت الحكم • او الى محكمة محل اقامة طالب التميز • وعلى المميز ان يقدم صورة من عريضة التميز لتبليغها الى خصمه كي يجيب عليها خلال ثمانية ايام اعتبارا من تاريخ تبليغها بها •

المادة الخامسة والاربعون - تقوم محكمة التميز التي يجب ان تؤلف من ثلاثة حكام على الاقل باجراء التدقيق على اوراق الدعوى بعد اخذها اجواب او ختام المدة وتقرر ما يلي :

أ - رد طلب التميز اذا كان قد اعطي بعد مضي المدة القانونية •

ب - تصديق الحكم المميز اذا لم تجد الاسباب التمييزية واردة وكان الحكم موافقا للقانون • واذا كان في اجراءات المحكمة مخالفات اصولية غير مؤثرة على صحة الحكم •

ج - نقض الحكم المميز اذا كان الحكم مادرا على خلاف القانون او انه صدر على خلاف المصلحة والمغزى على ذلك في حينه او كانت في الاجراءات المخالفة/مخالفات اصولية مؤثرة في صحة الحكم •

المادة السادسة والاربعون - عند نقض الحكم يبع ما يأتي :-

١ - اذا كان النقض منبعثا من مخالفة قانونية تعاد اوراق الدعوى الى محكمتها لتبت فيها بمحضر من الطرفين .

٢ - اذا كان النقض واقعا بسبب عدم اختصاص المحكمة من النظر في ذات الدعوى او الصلاحية فتعين محكمة التمييز في قرارها المحكمة ذات الاختصاص للنظر في الدعوى وتعيد الاوراق الى محكمة الصلح التي اصدرت الحكم لتبلغ ذوي العلاقة بصورة من هذا القراء .

٣ - اذا كان النقض بسبب مخالفة الاجراءات للاصول فتعاد الاوراق الى المحكمة التي اصدرت الحكم لتتظر في الدعوى من النقطة التي وقع النقض من اجلها وتبقى الاجراءات التي سبقت النقض معتبرة .

٤ - لمحكمة التمييز ان تودع الدعوى الى اية محكمة صلحية اخرى لتتظر فيها عند اقتضاء المصلحة .

٥ - يكون قرار محكمة التمييز واجب الاتباع في الحالات المتقدمة .

مواد شتى

المادة السابعة والاربعون - يضاف يوم واحد عن كل (٣٠) كيلومترا على المدة القانونية بالنظر الى المسافة الموجودة بين محل اقامة الشخص في العراق ومحل

المحكمة • وإذا كانت المسافة تقل عن (٣٠) كيلومترا وتزيد على العشرة كيلومترات فتعتبر يوما واحدا ولا تحسب المسافة التي هي عشرة كيلو مترات فأقل •

المادة الثامنة والاربعون - للحاكم ان يأمر باخراج من يخل بسكون المحاكمة بالقول او الفعل او الاشارة • وله ايضا ان يحكم على من يخل بحرمة المحاكمة بغرامة لا تزيد على دينار واحد او بالحبس مدة لا تزيد على اربعة ايام وهذا الحكم يقبل التمييز بمقتضى اصول المرافعات الجزائية •

المادة التاسعة والاربعون - لكل من الطرفين في الدعاوي الصلحية ان ينسب عنه وكلا من اقاربه وان لم يكن محاميا •

المادة الخمسون - ان الاحكام التي تصدرها محكمة البداية في الدعاوي الصلحية تعتبر صحيحة •

المادة الحادية والخمسون - متى ردت المحكمة الدعوى بسبب خروجها عن اختصاصها للمدعي ان يقيم دعواه في المحكمة المختصة ويحسب له الرسم المدفوع من قبله •

المادة الثانية والخمسون - تنفذ الاحكام التي تصدرها محاكم الصلح وفق قانون الاجراء ويعتبر حاكم الصلح رئيسا للاجراء في الاماكن التي لا توجد فيها محكمة بداءة •

المادة الثالثة والخمسون - ١ - اذا كان المال المنقول المطلوب تقسيمه قابلا للقسمة كما لو كان من المكيلات او الموزونات او المذروعات او العدييات المقاربة فيزال الشئوع فيه بافراز حصة كل شريك على حدة بالكيل او الوزن او الذرع او التعداد وتسليمها له .

٢ - اما اذا كان المال المنقول غير قابل للقسمة كما لو كان من القيميات او العدييات المتفاوتة فيزال الشئوع فيه بطريقة يبعه بالمزايدة العلنية .

المادة الرابعة والخمسون - تطبق الاحكام المتعلقة بطريقة البيع ووضع اليد الميئنة في الفصل الاول من الباب الرابع من قانون الاجراء عند ازالة شئوع المال المنقول بغير مراعاة ما ياتي :-

أ - تقدر قيمة المال المنقول بواسطة خير واحد او ثلاثة خبراء حسب مقتضى الحال تتخبرهم المحكمة ما لم يتفق الشركاء على انتخابهم .

ب - بعد تقدير القيمة يعرض المال للبيع بالمزايدة لمدة عشرة ايام قبل الضامم في خلالها وبعد انقطاع الرغبات في اليوم الاخير منها تجرى الاحالة القطعية ولا قبل الضامم بعد ذلك الا اذا كان يدل المزايدة يقل عن القيمة المقدرة بنسبة الخمس فحينئذ تفتح المزايدة لمدة خمسة ايام اخرى وعند انتهائها تجرى الاحالة نهائيا على المزايدة الاخير .

ج - يستوفى عشرة بالمائة تأمينات سلفا ممن اشترك في المزايدة .

د - إذا كان المال المنقول المطلوب تقسيمه مئينة
او سيارة او مضخة زراعية او ماكينة صناعية ثابتة
فيجرى البيع بالطرق المئينة لبيع الاموال غير
المنقولة حسب احكام الفصل الرابع من الباب
الرابع من قانون الاجراء ما لم يتفق الشركاء على
اجرائه وفق الفقرة (ب) من هذه المادة .

المادة الخامسة والخمسون - بعد تمام البيع وفق
الطريقة القانونية يتوفى البذل من المشتري حالا ويجوز
تأجيله لمدة لا تزيد على خمسة ايام اذا قدم المشتري
كفالة معتبرة ويسلم المبيع اليه عند تسليمه البذل تماما
ثم يوزع البذل المذكور على الشركاء كل حسب حصته
وتؤخذ توابعهم بذلك وتحمل مصاريف المحاكمة
والبيع على الشركاء كل نسبة حصته .

المادة السادسة والخمسون - تراعى احكام اصول
المرافعات الحقوقية والقوانين الاخرى والانظمة
الصادرة بمقتضاها في محاكم الصلح ما لم تكن مخالفة
لاحكام هذا القانون .

المادة السابعة والخمسون - يلغى قانون حكام الصلح
المؤرخ ١٧ جمادى الاول سنة ١٣٣١ و ١١ نيسان
٣٢٩ رومي مع جميع تعديلاته ونظام محاكم الصلح لسنة
١٩١٨ وجميع تعديلاته ايضا .

المادة الثامنة والخمسون - تشمل احكام هذا
القانون الديوى التي لم تنضم بعد عند نفاذه .

المادة التاسعة والخمسون - ينفذ هذا القانون بعد شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 المادة الستون - على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون .
 كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر صفر سنة ١٣٥٧
 واليوم العاشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غاضي
 جميل المدفعي
 رئيس الوزراء
 عباس مهدي
 وزير العدلية
 (نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٨ في ٢٨-٤-٣٨)

قانون

اعفاء مبالغ غير قابلة التحصيل وتعويض الملتزمين
 رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق
 بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
 الآتي :-

المادة الاولى - تعفى من ضريبة الاملاك ادارة
 السكك الحديدية للسنوات التي سبقت السنة ١٩٣٤
 المالية وكذلك ادارة الميناء للسنوات الست التي سبقت
 السنة ١٩٣٤ المالية .

المادة الثانية - يعفى مبلغ معناره (١٧٢٤٧/٢٧١)
 ديناراً من الضرائب والرسوم المتحققة كما بين ادناه :-

في لواء كسر بلاه

دينار فلس

مجموع اللوا

• من بدل مبيع اثمار بساتين الحكومة للسنة ١٩٢٩ ٤٢ ٦٣٤

• من بدل التزام رسوم مخضرات كربلاء وقوية خان الحصاد وناحية ٣٥٠ ٠٠٠

• غفائة للسنة ١٩٣٤

• من بدل التزام رسوم اثمار ومخضرات قضاء النجف للسنة ١٩٣٤ ١٢٥ ٤٢٧

• من بدل التزام رسوم الاسماك لاقضية النجف والناحية واهي مخير ٢٢٨ ٨٩٥

• للسنة ١٩٣٤

• من تحفقات ضريبة الدخل المتحققة على مشروع كهرباء الحبيبية ٥٣٨ ١٥٤

• للسنوات الاربع المنتهية في السنة ٩٣٤-٩٣٥ التقديرية

• من بدل مبيع ثمرة بساتين الحكومة للسنة ١٩٣٥ ٥٣ ٨٦٧

• من بدل مبيع ثمرة نخيل السيليات للسنتين ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ٢٣ ٨٠٠

• من بدل التزام رسوم جسر الكوفة للسنة ١٩٣٦ ٠٦٤ ١٢٥

١٤٣٦/٩٠٢

في لواء بغداد

دينار	للس	مجموع اللوات
٠٢٢	٥١٩	
من تحقيقات ضريبة الدخل للسنة ٢٩-١٩٣٠		
٠٠١	١٧٤	
من تحقيقات ضريبة الارض للسنة ١٩٢٩		
٠٣٠	٦٩٨	
من تحقيقات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٠		
١	١٧٧	
من بدل التزام رسوم الاسماك لاجية المحمودية للسنة ١٩٢٩		
—	١٨٣	
من بدل التزام رسوم مخضرات ناجية المحمودية للسنة ١٩٣٠		
٢٣٢	١٤٩	
من تحقيقات ضريبة الدخل للسنة ٣٠-١٩٣١		
٢٨	١٦٦	
من بدل التزام رسوم احطاب قضائي بغداد والكاظمية للسنة ١٩٣٤		
١٩٨	٣٢٠	
من بدل التزام رسوم جسري بغداد وجسر الاعظمية للسنة ١٩٣٦		
٧١	٦٦٤	
من بدل التزام رسوم جسر ديالى للسنة ١٩٣٧		
٦٣٦/٠٥٠		

في لواء الحلة

٥٠	٠٤٩	
من بدل التزام رسوم جسور المسيب وشلال الحلة وسدة الهنديه		
للسنتين ٣١ و ١٩٣٢		
٤٤	١٢٦	
من تحقيقات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٢		
٨٩	٠٠٠	
من بدل التزام رسوم مخضرات قضاء الهنديه للسنة ١٩٣٤		
٢٥	٠٠٠	
من بدل التزام رسوم انهار قضاء الهنديه للسنة ١٩٣٤		

في لواء بغداد

دينار	فلس	مجموع اللوا
من تحفقات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٥	٧٤	٩٩٢
من بدل التزام رسوم جسر الهندية للسنة ١٩٣٥	٢٣	١٠٠
من بدل التزام رسوم جسر السيب ومدة الهندية للسنة ١٩٣٥	٦٠	٠٠٠
من تحفقات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٦	٠.١٠٢	٦٤٢
من بدل التزام رسوم جسر الامير غازي للسنة ١٩٣٦	٢	٣٣٨
		٤٧١/٢٤٧

في لواء الموصل

من بدل التزام رسوم مخضرات لواء الموصل للسنة ١٩٣٠	٦١٢	٧٩٨
من بدل التزام رسوم معبر المخطط للسنة ١٩٣٢	٣٠	٠٠٠
من بدل التزام رسوم معبر سر كفروك للسنة ١٩٣٢	٩٦	٣٠٣
من بدل ايجار اراضي للسنة ١٩٣٤	١٧٨	٠٠٠
من بدل التزام رسوم جسر الموصل للسنة ١٩٣٥	٤٢٣	٩٧٨
من تحفقات ضريبة الاملاك للسنة ١٩٣٥	—	٧٠٠
من بدل التزام رسوم معدن فط التروود للسنة ١٩٣٦	٨	٠.٥٠
من بدل التزام رسوم معبر الكوير للسنة ١٩٣٧	١٤	٥٦٧
من ضريبة الارض وبدلات الايجار للسنتين السابقتين	٤٢٤	٤٣٤
		٤٧٨٨/٨٣٠

في لواء الكيسوت		ديسار		ن		م	
•	من تحقيقات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٠	٤٥	١١٧				
•	من تحقيقات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٤	٢٧	٧٥٩				
•	من تحقيقات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٥	٧٥	٠٤٥				١٤٧/٩٣

في لواء الديوانية

•	من تحقيقات ضريبة الارض للسنة ١٩٢٩	٢٨	٠٨١
•	من بدل التزام رسوم الاسلاك لقضاء النامية للسنة ١٩٣٠	٤٩	١٨٧
•	من بدل التزام رسوم جسر طبرحواد والعجينة للسنة ١٩٣١	٥٢	٥٤٦
•	من بدل التزام رسوم عبور طبكة غماس وجسر ام عباسيات للسنة ١٩٣١	١٢	١٣٧

•	من بدل التزام رسوم طبكة غماس للسنة ١٩٣٢	١٧	٩٦٢
•	من بدل التزام رسوم جسر بني سبيح للسنة ١٩٣٢	٣٧	٠٥٧
•	من تحقيقات بدلات ايجار الاراضي للسنوات ٣٢ و ٣٣ و ٣٤	٢٢٩	٤٠٧
•	من بدل التزام رسوم جسر ام عباسيات للسنة ١٩٣٤	٢١	٠٠٠
•	من بدل التزام رسوم جسر طبرحواد والعجينة للسنة ١٩٣٤	١٦	٠٠٠
•	من بدل التزام رسوم جسر بني سبيح للسنة ١٩٣٤	٢٧	٢٠٠

في لواء الديوانية

مجموع اللواء فلس دينار

• من بدل التزام رسوم مخضرات قضاء الثانية لسنة ١٩٣٤	٣٣	٤٧٥
• من بدل التزام رسوم جسر بني سبيح لسنة ١٩٣٥	٨٢	٧٨٦
• من بدل التزام رسوم جسر الحجرة لسنة ١٩٣٤	٥	٢٦٠
• من بدل التزام رسوم جسر طبرحواد والعجينة لسنة ١٩٣٥	٧٧	٥٧٠
• من بدل التزام رسوم جسر ام عباسيات لسنة ١٩٣٥	٥٠	٦٢٠
• من بدل التزام رسوم جسر الديوانية لسنة ١٩٣٥	٣٨	٠٠٠
• من بدل التزام رسوم جسر طبكة غماس لسنة ١٩٣٥	٣٥	٨٩٤
• من بدل التزام رسوم جسر السوير لسنة ١٩٣٥	١٠	٦٩٣
• من بدل التزام رسوم جسر بربوتي لسنة ١٩٣٥	١٩	٤٧٥
• من بدل التزام رسوم جسر بني سبيح لسنة ١٩٣٥	١٨	٦٥٧
• من تحقيقات بدلات ايجار الاراضي لسنة ١٩٣٥	٢٢٩	٦٧٠
• من تحقيقات ضريبة الارض لسنة ١٩٣٦	١١٨	١٥٤
• من بدل التزام رسوم جسر بني سبيح لسنة ١٩٣٦	٨٤	٨٤٦
• من بدل التزام رسوم جسر ام عباسيات لسنة ١٩٣٦	٢٣	٨٠٠
• من بدل التزام رسوم طبكة غماس لسنة ١٩٣٦	٣٦	١٠٠

١٣٦٥/٥٨٧

في لواء السليمانية	دينار	فلس	مجموع اللواء
من تحققات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٥	٢٧٨	٣٣٥	٢٧٨/٣٣٥

في لواء الدليم

• من بدل الترام رسوم الجسر الفلوجة للسنتين ٢٩ و ١٩٣٠	٧٦	٩٢٢	٧٧٦/٣٣٧
• من بدل الترام رسوم جسر الفلوجة للسنة ١٩٣٢	٢٩	٢٤٠	
• من تحققات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٦	١٢١	١٧٥	
• من بدل الترام رسوم جسر الفلوجة للسنة ١٩٣٧	٩٩	٠٠٠	
• من بدل الترام ضريبة المواتي للسنة ١٩٣٥	٤٥٠	٠٠٠	

في لواء العمارة

• من بقايا ضريبة المواتي للسنة ١٩٢٩	٥٠٠	٠٠٠	٢٦٥٨/٧٢٩
• من تحققات بدلات ايجار الاراضي للسنوات ١٩٣٤-١٩٣٦	٣٤٧	٩٤٤	
• من تحققات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٦	١٣١٠	٧٨٥	

في لواء المتفك

دينار

فلس

مجموع اللوا

• من تحققات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٣	٧٦	٠٣٤	
• من بدل التزام رسوم مخضرات قضائي الشرطة والتأمرية للسنة ١٩٣٤	١٤٧	٠٠٠	
• من تحققات بدلات ايجار الاراضي للسنة ١٩٣٥	٣٧٥	١١٩	
• من تحققات ضريبة الارض للسنة ١٩٣٦	١٣٧	٧٢٧	
• من تحققات التتوي والعيني للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	٤٨٠٩	٠٩٣	
• من بقايا الاثمار للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	٥٦	٣٣٥	
• من بقايا النخل للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	٩٩٩	٧٣٨	
• من تحققات الاعنام والماعر للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	١٣٢٧	٦٥٦	
• من تحققات الابل والجاموس للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	٤٨	٢٢٩	
• من بقايا ضريبة الاملاك للسنتين السابقتين في قضاء سوق الشيوخ	١٨٣	٣٥٠	٧٩٦٠/٢٨٠

في لواء البصرة

• من تحققات ضريبة الدخل للسنة ١٩٣١-٣٠ التقديرية	٣١	٧٧٢	
• من بدل التزام رسوم امساك لوائي البصرة والمتفك للسنة ١٩٣٥	٣٨	٩٠٠	٧٠/٦٧٢

مجموع اللواء	فلس	دينار	في لواء ديالي
١٦٦/٣٨١	٣٨١	١٦٦	من بدل التزام رسوم مخضرات بحقوبة للسنة ١٩٣٠ .
٢٧١	١٧٢٤٧	المجموع العام	

المادة الثالثة - على وزير المالية ان يرد بنفسا مقداره (١٠٨/٤٤٠) ديناراً الى ملتزمي رسوم البصور بموجب المفردات التالية :-

دينار	فلس	
٢٤	٥٠٠	الى السيد بكر بن احمد ملتزم رسوم معبر وانه للسنة ١٩٣٤ .
١٣	٤٦٦	الى عبدالسادة الكاطع ملتزم رسوم جسر ابوي صخير للسنة ١٩٣٥ .
٦٢	٠٠٠	الى السيد ياسر ابو غريبان ملتزم رسوم معبر ام حلالة للسنة ١٩٣٦ .
٥	٥٣٠	الى بهاءالدين محيىالدين ملتزم رسوم جسر التون كوبري للسنة ١٩٣٦ .
٢	٩٤٤	الى عبدالجليل جلو ملتزم رسوم طبكة غلمش للسنة ١٩٣٦ .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون -
 كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر صفر سنة
 ١٣٥٧ واليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .
 غلزي

ابراهيم كمال	جميل المدفعي
وزير المالية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٢ في ٤-٥-٣٨)

قانون

الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨ المالية
 رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق
 بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
 القانون الآتي :-

المادة الاولى - ترصد مبالغ لسد نفقات الدولة خلال
 السنة ١٩٣٨ المالية التي تبدأ من اول نيسان سنة ١٩٣٨
 وتنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣٩ مقدارها (٥٤٦٩١١٣) ديناراً
 كما هو مشروح في الجدول (أ) الملحق بهذا
 القانون .

المادة الثانية - تخمن ايرادات ومدخولات الدولة
 خلال السنة ١٩٣٨ المالية بـ (٥٦٦٥٤٩٠) ديناراً كما
 هو مشروح في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة - تخمن مدخولات ادارة الميناء لسنة ١٩٣٨ المالية بـ (٣٨١٢٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ج) الملحق بهذا القانون .

المادة الرابعة - ترصد لمصروفات ادارة الميناء لسنة ١٩٣٨ المالية (٣٧٩٤٩٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (د) الملحق بهذا القانون .

المادة الخامسة - تخمن مدخولات رسوم السد (الجدول « ف » من عوائد الميناء) لسنة ١٩٣٨ المالية بـ (٢٤٨٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (هـ) الملحق بهذا القانون .

المادة السادسة - يرصد مبلغ مقداره (٢٤٥٥٦٠) دينارا لسد نفقات الاستمرار على اعمال الحفر خلال السنة ١٩٣٨ المالية كما هو مشروح في الجدول (و) الملحق بهذا القانون .

المادة السابعة - تخمن ايرادات السكك الحديدية لسنة ١٩٣٨ المالية بـ (٧٨٨٥٦٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (ز) الملحق بهذا القانون .

المادة الثامنة - ترصد لمصروفات السكك الحديدية لسنة ١٩٣٨ المالية (٧٨٣٤٨٠) دينارا كما هو مشروح في الجدول (ح) الملحق بهذا القانون .

المادة التاسعة - تخمن مدخولات لجنة العملة العراقية لسنة ١٩٣٨ المالية بـ (١٥٥٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ط) الملحق بهذا القانون .

١٠٠ المادة العاشرة - يرمد مبلغ (٨٥.٢٢٧) ديناراً
 مستوفيات لجنة العملة المراقبة لسنة ١٩٣٨ المالية كما
 هو مشروع في الجدول (ي) الملحق بهذا القانون

المادة الحادية عشرة - ان المبالغ المرسدة
 للمصروفات تتضمن تخمين المدفوعات المتوقعة في اثناء
 السنة المالية فقط وكذلك المدخولات المخزنة فهي
 المدخولات المنتظر تسلمها في اثناء السنة المالية فقط .

المادة الثانية عشرة - تجبى الرسوم والضرائب وفقاً
 للقوانين والاصول المرعية في الوقت الحاضر ولا يجوز
 فرض أو جباية ضرائب او رسوم جديدة او تزيد الضرائب
 والرسوم الحالية الا بقانون خاص .

المادة الثالثة عشرة - لا يجوز قفل مبلغ من فصل الى
 آخر الا بقانون خاص .

المادة الرابعة عشرة - لوزير المالية ان يتقل مبالغ
 من مادة الى اخرى داخل الفصل عنه .

المادة الخامسة عشرة - يتحكم درج جميع مدفوعات
 الدولة ومصروفاتها في الحسابات اي انه يجب ان لا
 تستخدم المدخولات لاجل تلافي المصروفات بدون درج
 المصروفات في الحسابات .

المادة السادسة عشرة - ان المبالغ التي يتبرع بها
 الاشخاص او المؤسسات للقيام بعمل معين ولا يوجد
 مخزون في قبولها لدى الحكومة قبض قدما وقيد ايرادات
 في الحسابات وتدرج هذه الاموال تحت فصول خاصة بها

وتصرف على العمل الذي خصصت لاجله فقط ولوزير المالية الصلاحية بتزويد اعتمادات الفصول بنسبة المصروفات الواقعة من الاعانات والتبرعات المجموعة .

المادة السابعة عشرة - لوزير المالية ان يخول للوزارات المختصة صلاحية ارسال طلبات وعقد مقاولات بمبالغ لا يتجاوز مجموعها على (٥٠٠٠٠٠) دينار محسوبا على اعتمادات السنة ١٩٣٩ المالية وان يدفع سلفات بنسبة لا تتجاوز العشرين بالمائة من اقيام الطلبات او المقاولات .

المادة الثامنة عشرة - لوزير المالية ان يستلف مبالغ باصدار حوالات خزينة او بوسائل اخرى على ان لا يتجاوز مجموع المبالغ المستلفة عن (٧٥٠٠٠٠) دينار .

المادة التاسعة عشرة - لوزير المالية الصلاحية بان يدفع رواتب التقاعد التي لا تتجاوز الدينار الواحد شهريا في كل مسالة عن ثلاثة اشهر دفعة واحدة .

المادة العشرون - تخفض الرواتب والمخصصات التي يتقاضاها موظفو الدولة ومستخدموها من الميزانية العامة او الميزانيات الملحقة عدا من كان مربوطا بعقود بنسبة خمسة بالمائة .

أ - يقصد بالرواتب رواتب الوزراء والموظفين والمستخدمين والضباط ونواب الضباط وضباط الصف (المتطوعين فقط) الذين تقيّد رواتبهم على الميزانية العامة او الميزانيات الملحقة ورواتب الخيرات المدورة

ب - يقصد بالمخصصات مخصصات الخدمان الخصوصية وجميع المخصصات التي تدفع جناوين مختلفة

للقام بأعمال خاصة ما عدا مخصصات السفر ومصروفات
النقل ومخصصات الايفاد .

ج - لا يشمل هذا التخفيض رواتب افراد وعرفاء
الشرطة والسجائين والسعاة والخدم .

د - تعفى المقادير المحفظة من الرواتب بموجب
الفقرة (أ) اعلاه من دفع التوقيفات التقاعدية دون ان يؤثر
ذلك على مقادير الرواتب لغرض التقاعد .

المادة الحادية والعشرون - يعتبر الجدول (ق)
الملحق بهذا القانون ملاكاً ثابتاً لموظفي الدولة للسنة
المالية التي تعود اليها هذه الميزانية حتى تصديق ميزانية
السنة التي تليها ولا يجري اي تغيير فيه الا بقرار من
مجلس الوزراء .

المادة الثانية والعشرون - لوزير المالية ان يصرف
اجور المحاضرات التي يلقيها الموظفون في المدارس
والدورات التدريبية للموظفين .

المادة الثالثة والعشرون - لوزير المالية ان يدفع
الى الموظفين المستخدمين في المفوضيات او القنصليات
المراقبة في البلاد الاجنبية التي ارتفعت عملتها بالنسبة
الى الليرة الانكليزية رواتبهم والمخصصات التمثيلية التي
ستحقونها بصورة تحويلها الى العملة المحلية المتداولة
في البلاد المذكورة بسعر يعين من قبله من وقت لآخر

على أن تراعى في هذا التمين درجة ارتفاع العملة
المذكورة وعلى أن لا تتجاوز الزيادة الناجمة من ذلك
على العشرين بالمائة من بدل الرواتب والمخصصات
المذكورة حين التأدية •

المادة الرابعة والعشرون - ينفذ هذا القانون من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

المادة الخامسة والعشرون - على وزراء الدولة تنفيذ
هذا القانون كل فيما يخصه •

كتب بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر نيسان
سنة ١٩٣٨ •

غازي

مستطفي العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية

محمد رضا الشبيبي	جلال بابان
وزير المعارف	وزير الاقتصاد والمعاملات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٥-٣٨)

الجدول (١) المصروفات

دينار

الباب الاول - رواتب التقاعد والمنح

١٧٦٥٠٠	رواتب التقاعد والمنح	١
٢٠٠٠	نفقات تسيير الموظفين الاجانب	٢
الباب الثاني - المخصصات الملكية					

٥٢٦٥٠	المرتبات الملكية	٣
٤٠٦٠	الرواتب (الديوان الملكي)	٤
١٢٩٠	المخصصات والخدمات (الديوان الملكي)	٥

الباب الثالث - مجلس الامة

القسم الاول - مجلس الاعيان

١٠٧١٥	الرواتب	٦
٤٧٥	المخصصات والخدمات	٧
القسم الثاني - مجلس النواب					

٣٨٧١٣	الرواتب	٨
١٩٨٠	المخصصات والخدمات	٩

الباب الرابع - ديوان مراقب الحسابات العام

٨١٥٠	الرواتب	١٠
٨٠٠	المخصصات والخدمات	١١

الباب الخامس - ديوان مجلس الوزراء

٥١٨٠	الرواتب	١٢
٦٠٠	المخصصات والخدمات	١٣

الجدول (أ) (تابع ما قبله)

دينار				
الباب السادس - وزارة الخارجية				
القسم الاول - ديوان الوزارة				
١٢٧٤٠	الفصل ١٥ الرواتب
٣٦٩٠	» ١٦ المخصصات والخدمات
٦٠٠٠	» ١٧ حصة العراق في نفقات عصبة الامم
القسم الثاني - الممثلات السياسية والقنصليات				
٤٥٠٠٠	» ١٨ الرواتب
٢٣٣٨٠	» ١٩ المخصصات والخدمات
الباب السابع - وزارة المالية				
القسم الاول - ديوان الوزارة				
١٨٠٤٠	الفصل ٢٠ الرواتب
٢٢٤٠	» ٢١ المخصصات والخدمات
٥٠٠٠	» ٢٢ مهام ووفود وضيافات رسمية
القسم الثاني - المنح الخيرية والرديات ومصروفات متنوعة				
١٠٢٧٠	» ٢٣ المنح الخيرية
٦١٠٠	» ٢٤ الرديات ومصروفات متنوعة
القسم الثالث - مديرية الاملاك والاراضي الاميرية العامة				
٢٣٠٨٠	» ٢٥ الرواتب
٥١٠٠	» ٢٦ المخصصات والخدمات
٧٥٣٠	» ٢٧ الاراضي والمسقات

الجدول (أ) (تابع ما قبله)

دينار					
	<u>القسم الرابع - مديرية المحاسبات العامة</u>				
١٧٣٨٥	٢٨ الرواتب
١٢١٠	٢٩ المخصصات والخدمات
٩١٠٠	٣٠ تأديت لصندوق تقاعد الموظفين الاجانب
١٦٠٢٥	٣١ المعاملات النقدية ومعاملات الخزائن والطوايع
	<u>القسم الخامس - مديرية الواردات العامة</u>				
١٩٥٠٠	٣٢ الرواتب
٢٦٠٠	٣٣ المخصصات والخدمات
٢٤٠٤٠	٣٤ نفقات خاصة
	<u>القسم السادس - الدوائر المالية في الالوية</u>				
٩٨٨٨٠	٣٥ الرواتب
٧٥٤٠	٣٦ المخصصات والخدمات
	<u>القسم السابع - مطبعة الحكومة</u>				
٦٣٤٠	٣٧ الرواتب
٢٤٤٠	٣٨ المخصصات والخدمات
٣٢٥٠٠	٣٩ اللوازم
	<u>القسم الثامن - دائرة الملاحة العامة</u>				
١٥٢٠	٤٠ الرواتب
١٠٩٠	٤١ المخصصات والخدمات
	<u>الباب السابع أ - دائرة الكمارك والمكوس</u>				
٩٧٥٠٠	٤٢ الرواتب

الجدول (١) (تابع ما قبله)

دينار					
١٠٠٠٠	» ٤٤ مصروفات الملح
٢٠٠٠	» ٤٥ مشروع البندول
٣٧٥٠٠			» ٤٦ الرديات والاسترجاعات (الدروياك)

الباب الثامن - وزارة الداخليةالقسم الاول - ديوان الوزارة

٢١٠٠٠	» ٤٧ الرواتب
٣٥٥٠		» ٤٨ المخصصات والخدمات
٦٠٠٠			» ٤٩ نفقات مديرية البلديات والتنظيم العامة
٥٠٠٠		» ٤٩ ^ا المقاييس والمكايل

القسم الثاني - مديرية النفوس العامة

١٣٥٢٠	» ٥٠ الرواتب
٢٠٩٠		» ٥١ المخصصات والخدمات

القسم الثالث - قلم التفتيش الاداري

٨٥٨٠	» ٥٢ الرواتب
١٢٠٠		» ٥٣ المخصصات والخدمات

القسم الرابع - الادارة العامة في الالوية

١٠١٣٠٠	» ٥٤ الرواتب
٤٣٤٧٠		» ٥٥ المخصصات والخدمات
٩٢٣٥	» ٥٦ خدمات خاصة
١٦٥٠٠٠					» ٥٧ حصة البلديات من رسوم البنزين وضريبة الاملاك
١٧٠٠٠		» ٥٨ نفقات تفسير الاثوريين

الجدول (أ) (تابع ما قبله)

دينار				
<u>القسم الخامس - مصلحة السجون</u>				
٢٤٢٠٠	١٠٠	٠٠	٠٠	٥٩ الرواتب
٤٠٦٢٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٠ المخصصات والخدمات
<u>الباب الثامن أ - دائرة الشرطة</u>				
<u>القسم الاول - المركز والادارة</u>				
٢٥٩٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦١ الرواتب
١٢٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٢ المخصصات والخدمات
<u>القسم الثاني - قوات الشرطة في الالوية</u>				
٤٣٠٣٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٣ الرواتب
١١٧٩٧٧	٠٠	٠٠	٠٠	٦٤ المخصصات والخدمات
<u>القسم الثالث - نفقات السيارات المسلحة</u>				
<u>وقوات وقتية خاصة</u>				
٢٤٩٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٥ الرواتب
٢٠٦٨٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٦ المخصصات والخدمات
١٥١٠٧	٠٠	٠٠	٠٠	٦٧ نفقات شرطة السكك الحديدية
<u>الباب الثامن ب - مصلحة الصحة</u>				
<u>القسم الاول - المركز</u>				
٧٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨ الرواتب
٨٧٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩ المخصصات والخدمات
<u>القسم الثاني - المخصصات الصحية</u>				
١٨٠٠٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠ الرواتب

الجدول (أ) (تابع ما قبله)

دينار					
	<u>القسم الثالث - مدرسة الطب</u>				
٣٠٣٠٠	» ٧٢ الرواتب
١١٠٠٠		» ٧٣ المخصصات والخدمات
	<u>الباب التاسع - وزارة الدفاع</u>				
	<u>القسم الاول - ديوان الوزارة</u>				
٣٤٠٠٠	» ٧٤ الرواتب
٣٦٠٠		» ٧٥ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الثاني - البعثة الاستشارية العسكرية البريطانية</u>				
٣١٠٠٠	» ٧٦ الرواتب
٥٠٠٠		» ٧٧ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الثالث - القوات المجاربة</u>				
٧٥٠٠٠٠	» ٧٨ الرواتب
٢٦٢٧٠٠		» ٧٩ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الرابع - القوات النهرية</u>				
١٥٠٠٠	الفصل ٨٠ الرواتب
٦٠٠٠		» ٨١ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الخامس - القوة الجوية</u>				
٨٠٠٠٠	» ٨٢ الرواتب
١٠٣٠٠٠		» ٨٣ المخصصات والخدمات
	<u>القسم السادس - الطيران المدني</u>				
٣٠٠٠	» ٨٤ الرواتب
٧٠٠٠		» ٨٥ المخصصات والخدمات

الجدول (أ) (تابع ما قبله)

دينار					
	<u>القسم السابع - الانواء الجوية</u>				
٥٠٠٠	٨٦ الرواتب
٤٠٠٠		٨٧ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الثامن - مصروفات متنوعة</u>				
٢٣٠٠٠٠	٨٨ اللوازم والحيوانات
٢٠٠٠٠	٨٩ الاغصال
	<u>الباب العاشر - وزارة العدلية</u>				
	<u>القسم الاول - ديوان الوزارة</u>				
١٨٧٠٠	٩٠ الرواتب
٢٣٩٠		٩١ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الثاني - المحاكم</u>				
١٠٩٤٩٠	٩٢ الرواتب
١٦٨٣٠		٩٣ المخصصات والخدمات
	<u>الباب العاشر أ - دائرة الطابو</u>				
٣٣٢٢٥	٩٤ الرواتب
٥٠٦٥		٩٥ المخصصات والخدمات
	<u>الباب الحادي عشر - وزارة المعارف</u>				
	<u>القسم الاول - ديوان الوزارة والمراكز</u>				
٣٩٠٠٠	٩٦ الرواتب
٥٧٠٠		٩٧ المخصصات والخدمات
	<u>القسم الثاني - المدارس العالية</u>				

المجموع (تابع ما قبله)

دينار					
					القسم الثاني - مديرية امور البيطرة
٢٢٠٠٠	» ١١٤ الرواتب
٩٩١٠	» ١١٥ المخصصات والخدمات
					الباب الثاني عشر ب - الري والاشغال
					القسم الاول - مديرية الري العامة
٤٥٩٠٠	الفصل ١١٦ الرواتب
١٢٦٥٥	» ١١٧ المخصصات والخدمات
٥٧٠٠٠	» ١١٨ الاعمال الجديدة والتعميرات والصيانة
١١٠٠	» ١١٩ مهمات وادوات ولوازم
					القسم الثاني - مديرية الاشغال العامة
٣٢٥٠٠	» ١٢٠ الرواتب
٦٨٠٠	» ١٢١ المخصصات والخدمات
١٥٤٠٠٠	» ١٢٢ الابنية والجسور وتحسين الطرق
					الباب الثاني عشر ج - دائرة البريد والبرق
٩٢٥٠٠	» ١٢٣ الرواتب
٩٤٠٠	» ١٢٤ المخصصات والخدمات
٦٠٤٢٠	» ١٢٥ نفقات خاصة
٤٠٠٠٠	» ١٢٦ الاعمال والآلات والصيانة
٥٠٠٠	» ١٢٧ نفقات الأذاعة الأسلكية واجور الفنانين والمحاضرين
٥٤٦٩٨١٣					المجموع العام

الجدول (ب) المدخولات

دينار		
	الباب الاول - انصرائب على المحصولات الزراعية والطبيعية والحيوانات وايرادات املاك الحكومة	
		العدد
١٨٧٣٠٠	المحصولات الزراعية (ضريبة الارض)	١
٤٣٦٨٠٠	المحصولات الزراعية (رسوم الاستهلاك)	٢
٢٥٠٠	المحصولات الطبيعية (ضريبة الارض)	٣
١٤٢٠٠	المحصولات الطبيعية (رسوم الاستهلاك)	٤
٢٣١٠٠٠	الحيوانات	٥
٦٥٠٠٠	الايارات ورسوم العبور	٦
	الباب الثاني - ضريبتا الاملاك والدخل ورسوم الطوابع	
١٢٠٠٠٠	ضريبة الاملاك	٧
٣٠٠٠٠٠	ضريبة الدخل	٨
١٣١٠٠٠	رسوم الطوابع	٩
	الباب الثالث - الايرادات المتنوعة	
٨٨٠٠٠	التوقيفات القاعدية	١٠
١٢٥٠	الفائدة	١١
٢٥٠	المعاملات النقدية ومعاملات الخزائن	١٢
١٤٠٠٠	حاصل مبيع الاراضي والابنية	١٣
١٥٠	رديات المصروفات القضائية	١٤
٢٠٠٠٠	المدخولات المتنوعة	١٥
٣٦٠٠٠	استردادات	١٦
٣٧٦٠٠	حصة الحكومة من شركة فط خافين والتعويضات عن	١٧
	الضرائب المعفاة	١٨
١٩٧٠٠	ايرادات الحكومة من الشركات الاخرى	١٩

الجدول (ب) (تابع ما قبله)

دينار						
						الباب الرابع - الكمارك والمكوس
٢٦٠٨٠٠٠	رسوم الوارد
١١٠٠٠	رسوم الصادر
٢٠٠٠	عوائد التراخيص
٣٧٠٠٠	ايرادات ثرية ومتنوعة
١٠٨١٥٠	المشروبات الروحية
٣٧٠٠٠	رسوم الملح
٢٨٣٠٥٠	رسوم (التبغ)
٢١٣١٠٠	المكوس المتنوعة
						الباب الخامس - البريد والبرق
١٨٢٣٠٠	ايرادات البريد والبرق
٨٣٠٠٠	ايرادات متنوعة
						الباب السادس - سائر مصالح الحكومة ودوائرها
١٠٠٠٠٠	اجور المحاكم والغرامات
٨٥٠٠٠	اجور الطابو
١٨٠٠٠	مصلحة الصحة
٧٥٠٠	المدارس
٣٦٨٠٠	الشرطة
٣٩٩٠٠	الجيش
١١٥٠٠	السجون
٧٥٠	المطبوعات
٦٠٠	السري

الجدول (ب) (تابع ما قبله)

العدد	دينار					
٣ الاشغال	٦١٠٠
٤ المساحة	١٣٠٠
٤ الملاحة العامة	٨٦٣٠
٤ مطبعة الحكومة	٥٣٠٥٠
٤ النفوس	٧٠٠٠
٤ الزراعة	١٤٩١٠
٤ البيطرة	١٥٠٠
٤ الآثار القديمة	٤٠٠
٤ الطيران المدني	٣٥٠٠
المجموع العام		٥٦٦٥٤٩٠				

المجدول (ج) المدخولات

التخمينات لسنة ١٩٣٨ دينار	العنوان	المادة
١٦٩٣٠٠	القسم البخري	١
١٣٨٢٠٠	قسم الثقليات	٢
١٠٢٠٠	قسم الهندسة	٣
٢٢٠٠٠	مدخولات متنوعة	٤
٢٥٧٠٠	محلا توليد الكهرباء وتصفية الماء	٥
٣٠٠٠	العيناء الجوي	٦
١٢٨٠٠	دار الضيافة وفندق شط العرب	٧
٣٨١٢٠٠	مجموع المدخولات	

الجدول (٥) المصروفات

المادة	العنوان	اعتمادات السنة ١٩٣٨ دينار
١	الرواتب	٧٠٧٩٠
٢	الاعمال	٦٦٧٠٠
٣	الترميمات والصيانة	٥٣٤٠٠
٤	نفقات عامة	٧٣٦٦٠
٥	الانشغال الجزئية	٣٠٤٥٠
٦	خدمات دين الميناء	٣١٥٦٠
٧	النقص (من جراء الاستعمال) في المرافق العامة	١٣٥٦٠
٨	محلا توليد الكهرباء وتصفية الماء	٢٤٧٧٠
٩	الميناء الجوي	٣٠٠٠
١٠	دار الضيافة وفندق شط العرب	١٢٦٠٠
	المجموع	٣٧٩٤٩٠

الجدول (هـ)

خلاصة للدخولات

العنوان	تخمينات السنة ١٩٣٨ دينار
رسوم السد (الجدول ف من عوائد الميناء)	٢٤٨٠٠٠
المجموع	٢٤٨٠٠٠

الجدول (و)

خلاصة المصروفات

العنوان	اعتمادات السنة ١٩٣٨ دينار
تعميق سد الفاو 	٢٤٥٥٦٠
المجموع	٢٤٥٥٦٠

المجدول (ز) الإيرادات

المادة	عنوان الإيراد	تخمينات السنة ١٩٣٨ دينار
<u>إيرادات التشغيل</u>		
١	نقل المسافرين وغير ذلك (عدا البضائع)	٢١٠٠٠٠
٢	نقل البضائع	٥٢٥٠٠٠
٣	إيرادات متنوعة	١٨٥٦٠
<u>إيرادات لا علاقة لها بالتشغيل</u>		
٤	مصلحة التمويل	٥٠٠٠
٥	مصلحة الكهرباء	٢٣٠٠٠
٦	إيرادات متنوعة	٧٠٠٠
	المجموع	٧٨٨٥٦٠

المجدول (ح) المصروفات

الرقم	البيان	عنوان المصروفات	الاعتدادات السنة ١٩٣٨ دينار
١	١	الرواتب	١٧٠٠٠٠
٢	٢	التشغيل	١٧٢٤٠٠
٣	٣	الترميمات والصيانة	١٤٠٠٠٠
٤	٤	نفقات عامة	٩٥٣٥٠
٥	٥	مصروفات متنوعة	٢٧٧٣٠
٦	٦	الاعمال الصغرى	٢٠٠٠٠
٧	٧	تجديدات وتبديلات وتحسينات	٦٣٠٠٠
٨	٨	خدمة القرض	٩٥٠٠٠
		المجموع	٧٨٣٤٨٠

المجدول (ط) المدخولات

تخمينات السنة ١٩٣٨ دينار	نوع الإيراد	العدد
١٥٥٠٠٠	الفوائد والأرباح	١
١٥٥٠٠٠	مجموع العدد ١	

المجدول (ي) المصروفات

الرقم	الفصل	المفردات	الاعتمادات السنة ١٩٣٨ دينار
١		<u>تجهيز العملة</u>	
١		ثمن الاوراق النقدية والمسكوكات	١٧٠٠٠
٢		مصروفات نقل العملة	١٦٠٠
		مجموع الفصل الاول	١٨٦٠٠
٢		<u>الادارة</u>	
١		اجور اللجنة	٢٣٣٤
٢		رواتب الموظفين	١٨٣٧
٣		اجور التدقيق	٥٢
٤		اجور الوكالات	٧٥٠
٥		شراء كتب وقرطاسية	٣٥
٦		بريد وبرق وتلفونات	٦٠
٧		ايجارات وكهرباء	١٩٨
٨		كلفة حرس الشرطة للغرف المحصنة في العراق	٤٠٦
٩		تعويضات لقاء المسكوكات المتلوفة	٥
١٠		والمسحوبة من التداول	٢٥٠
		مجموع الفصل الثاني	٦٦٢٧
٣		<u>حصة الخزينة من ارباح العملة</u>	٦٠٠٠٠
		مجموع الفصل الثالث	٦٠٠٠٠
		المجموع العام	٨٥٢٢٧

قانون

مصلحة نقل الركاب في العاصمة

رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يقصد في هذا القانون :-

١ - (المصلحة) المؤسسة البلدية ذات الشخصية الحكومية
المؤلفة وفق المادة الثانية من هذا القانون .

٢ - (الوزير) وزير الداخلية .

٣ - (المنطقة) هي الدائرة التي مركزها مركز ساحة
الباب الشرقي امام مستودع البانزين الحالي لشركة
نفط الرافدين ونصف قطرها عشرة كيلو مترات
ويجوز توسيعها بقرار من مجلس الوزراء . على
ان لا يتجاوز فيها مجموع نصف القطر العشرين
كيلو مترا .

المادة الثانية - ا^١ - تؤلف مصلحة لادارة نقل
الركاب في العاصمة بواسطة السيارات تدعى بـ (مصلحة
نقل الركاب في العاصمة) من مدير يقوم بادارتها العامة
ونائب مدير يساعده في اعماله وهيئة ادارة من اربعة اعضاء
يجتمعون برئاسة المدير او نائبه .

ب - يعين ويستبدل المدير ونائبه واعضاء هيئة الادارة باقتراح الوزير ومصادقة مجلس الوزراء ويجوز ان يكونوا من موظفي الحكومة الذين لا تقل درجتهم عن السادسة علاوة على وظائفهم خلال مدة التأسيس فقط التي تنتهي عند المبادرة بتشغيل السيارات وبعد ذلك يجب ان يعين الاعضاء والمديرون من غير موظفي الحكومة .

ج - تكون للمصلحة شخصية حكومية لها حق تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة واقامة الدعاوي والمرافعة في الدعاوي المقامة عليها بعنوانها المتقدم الذكر .

د - يمثل المصلحة المدير او نائبه عند غيابه امام المحاكم والدوائر الرسمية لغرض هذا القانون. ويجوز توكيل محام عند الاقتضاء .

المادة الثالثة - تقوم المصلحة بادارة نقل الركاب في العاصمة وتوسيعه وتحسينه ضمن المنطقة المعينة لها وتعتبر اعمال المصلحة من المشاريع ذات النفع العام وذلك لغرض الاستملاك .

المادة الرابعة - يعين بنظام كيفية الادارة الداخلية للمصلحة وصلاحيات الهيئة الادارية والمدير ونائبه والامور الاخرى المختصة بالمصلحة وتقرن جميع العقود بموافقة هيئة ادارة المصلحة وتوقع من الرئيس او نائبه .

المادة الخامسة - تسجل باسم المصلحة جميع الاموال غير المنقولة التي تمتلكها .

المادة السادسة - ١ - يتكون رأس مال المصلحة من مائتي الف دينار تستقرض بضمان الحكومة .

٢ - تسلف الحكومة المصلحة عند تأليفها مبلغا لا يتجاوز العشرين الف دينار .

٣ - يجري التسليف والاستقراض وفق الشروط التي يبينها وزير المالية بموافقة مجلس الوزراء .

المادة السابعة - على المصلحة ان تعد ميزانية لاعمالها تحتوي على الايرادات والمصروفات لكل سنة مالية وتتضمن الاعتمادات اللازمة لسد اقساط القروض وبديل الائتكال مع ملاحظة نص الفقرة الـ (٣) من المادة الـ (٦) على ان تقدم الى الوزير قبل اليوم الاول من شهر شباط لكل سنة للمصادقة عليها على ان تؤخذ موافقة وزير المالية بشأنها الى حين تسديد القرض ولا يجوز تجاوز المصروفات على الاعتمادات المصادق عليها بدون موافقة تحريرية من الوزير قبل وقوع التجاوز ولوزير المالية حق المصادقة ايضا ما دام القرض باقيا .

المادة الثامنة - لوزير المالية حق تدقيق حسابات المصلحة الى حين تسديد القرض ولوزير الداخلية حق تدقيقها من وقت الى آخر بواسطة مدقق يعينه وتنشر خلاصة الحسابات السنوية بعد تدقيقها في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة - ١ - يعين استيعاب السيارة وحجمها ونموذجها ودرجة قابليتها للسير وما تحتاجه كل سيارة

من ادوات احتياطية من قبل وزارة الداخلية بعد استشارة
وزارة الدفاع •

٢ - تكون وسائل النقل ذوات درجات تعين مع مقادير
اجور النقل فيها من قبل المصلحة من وقت لآخر
بعد مصادقة الوزير •

المادة العاشرة - تصرف فضلة الواردات على
المصروفات بتسجيد الحسابات السنوية في سبل توسيع
اعمال المصلحة وتحسينها وتزويد كفاءتها ويخصص
ما يزيد على ذلك الى امانة العاصمة ويجري كل ذلك
بقرار من هيئة الادارة ومصادقة الوزير •

المادة الحادية عشرة - تعتبر مصلحة نقل الركاب
داخل المنطقة المعنية في هذا القانون مصلحة عامة
ولا يكون لغيرها حق نقل الركاب في سيارات باجرة
فردية ضمن منطقتها وتقوم بتقرير الخطة الواجبة الاتباع
للاستغناء عن السيارات المستعملة لعين اغراضها عند نفاذ
هذا القانون بصورة تدريجية كلما استطاعت تشغيل قسم
من سياراتها •

المادة الثانية عشرة - يعاقب بالعجز لمدة لا تتجاوز
الشهر او بغرامة لا تتجاوز الـ ٢٥ ديناراً او بهما كل
من خالف احكام المادة الحادية عشرة من هذا القانون •

المادة الثالثة عشرة - لا يجري الحجز والبيع على
ممتلكات المصلحة تنفيذا لحكم محكمة وانما يجوز وضع
الحجز على ايرادها •

المادة الرابعة عشرة - يكون للمصلحة موظفون خاصون ومستخدمون يعين ملاكهم وكيفية استخدامهم وانضباطهم من قبلها بموافقة الوزير ويكون المدير ونائبه ضمن هذا الملاك ويتقاضى اعضاء هيئة ادارة المصلحة مخصصات شهرية بنسبة عدد الجلسات ويعين مقدار هذه المخصصات من قبلها بتصديق الوزير *

يعتبر موظفو المصلحة كموظفي البلديات ويشملهم قانون التعديل الثاني لقانون النقاعد المدني رقم (١٢) لسنة ١٩٣٠ رقم (٤١) لسنة ١٩٣٣ *

المادة الخامسة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ويصبح ملغيا اذا لم تؤسس المصلحة خلال ثلاث سنوات من تاريخ تنفيذه *

المادة السادسة عشرة - على وزراء الداخلية والمالية والعدلية تنفيذ هذا القانون *

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ *

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

مصطفى العمري
وزير الداخلية

ابراهيم كمال
وزير المالية

عباس مهدي
وزير العدلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٢ في ٤-٥-٣٨)

قانون

لاضافة مبالغ الى ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية والى
قانون صرف مبالغ على اعمال رئيسية من قبل ادارة
السكك الحديدية رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٦
رقم (٣٩) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يضاف مبلغ مقداره ٣٨١٢٥ ديناراً
الى الفصل الاول الجدول (ح) - المصروفات - من
ميزانية ادارة السكك الحديدية للسنة ١٩٣٧ المالية .

المادة الثانية - يضاف مبلغ مقداره ٩٤٣٠٠٠ دينار
الى المادتين الاولى والثانية من قانون الاعمال الرئيسية
رقم ٢٠ لسنة ١٩٣٦ ويخصص هذا المبلغ الى مشروع
مد خط ييجي - تل كوجك .

المادة الثالثة - يفتح فصل خاص برقم (٢٩)
وعنوان (قروض للبلديات) في الجدول (ك) الملحق
بالميزانية العامة للسنة ١٩٣٧ ويخصص له مبلغ مقداره
٨١٣٠٠ ديناراً .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر نيسان سنة
١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٥-٣٨)

قانون

الدفاع الوطني رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يراد بالتعابير التالية المعاني المقابلة

لها .

١ - الخدمة العسكرية - الواجبات المترتبة على

المكلف بموجب هذا القانون للخدمة المعينة فيه .

- ٢ - خدمة العلم - خدمة يقضيها المكلف او المتطوع
اثناء الدور الاول من الخدمة العسكرية وفق هذا
القانون .
- ٣ - خدمة العلم المقصورة - خدمة يقوم بها المكلف
لا تزيد مدتها على سنة واحدة يقضيها المكلف وفق
قانون خدمة الاحتياط في الجيش .
- ٤ - المكلف - كل عراقي اكمل التامعة عشر من عمره
بالتقويم النمسي . ولم يكن معفوا من الخدمة
حسب احكام هذا القانون .
- ٥ - المجنّد - كل مكلف او متطوع يؤخذ للخدمة في
احدى وحدات الجيش او مؤسساته .
- ٦ - الموَّجل - من اجلت خدمته العسكرية وفق احكام
هذا القانون .
- ٧ - المعيل - من كان مكلفا باعالة بعض اقاربه
- ٨ - دفتر الخدمة - دفتر يعطى للمكلف عند دخوله
المذكورين في هذا القانون واجلت مدة خدمته
العسكرية بمقتضى احكامه .
- خدمة العلم ويبقى معه بعد اكماله مدة الخدمة
العسكرية ويذكر فيه ما ينبغي معرفته عن المكلف .
- ٩ - الفحص الابتدائي - فحص لجنة التجنيد للافراد
في السنة التي تسبق سنة دخولهم سن المكلفية
سنة وفقا لنظام خاص .

- ١٠ - الفحص النهائي - فحص المكلف فحصا ثانيا من قبل لجنة الفحص النهائي قبيل التحاقه بالجيش وذلك وفقا لنظام خاص .
- ١١ - الفحص الطبي - فحص ينص على كيفية اجرائه وشروطه بنظام خاص .
- ١٢ - الوجبة - مجموع المكلفين بخدمة العلم في كل سنة .
- ١٣ - الطلبة - عدد الاشخاص المحتاج اليهم لخدمة العلم في كل سنة وهذا العدد يعينه وزير الدفاع .
- ١٤ - النفير العام - دعوة المكلفين الاحتياط الى الخدمة في الجيش عند وقوع اعتداء خارجي او لمقاصد عسكرية اخرى .
- ١٥ - النفير الخاص - دعوة بعض الضباط والمكلفين الاحتياط او جميعهم من بعض المناطق الى الخدمة في الجيش عند وقوع اعتداء خارجي او لمقاصد عسكرية اخرى .
- ١٦ - المنطقة - كل بقعة تعين حدودها بارادة ملكية لاغراض تنفيذ هذا القانون .
- المادة الثانية - مبدأ التكليف بالخدمة في الجيش هو اليوم الاول من الشهر الاول الذي يلي اكمال المكلف من التامعة عشرة تبعا لسجله في قيد النفوس اذا كان مسجلا

والا فتبعا لتقدير لجنة تؤلف من اكبر موظف اداري او من ينوب عنه ومن ضابط التجنيد وطبيب عسكري • وتعلن وزارة الدفاع في كل سنة اليوم الذي يجب ان يتقدم فيه المكلفون الى دائرة التجنيد لتجري معاملة تجنيدهم •

المادة الثالثة - اذا اشبه مدير التجنيد من ان من الشخص لا ينطبق على الحقيقة فله ان يطلب تقديره من قبل اللجنة المار ذكرها في المادة السابقة ما لم يكن من الشخص مقدرا من قبل سلطة مختصة قانونا قبل تنفيذ هذا القانون • وان تقدير اللجنة المذكورة يعتبر قطعيا •

المادة الرابعة - مدة الخدمة العسكرية عشرون سنة تبديء من يوم دخول المجند في الجيش وتقسم الى ثلاثة ادوار •

الدور الاول - خدمة العلم ومدتها للمصنوف المختلفة بما فيها مدة التدريب على ما يلي :-

أ - لصف المشاة واحد وعشرون شهرا •

ب - للمصنوف الراكبة والفنية والدرك اثنان وعشرون شهرا •

الدور الثاني - خدمة الاحتياط الاول ومدتها للمصنوف المختلفة على ما يلي :-

أ - لصف المشاة ثماني سنوات وثلاثة اشهر •

ب - للمصنوف الراكبة والفنية والدرك ثماني سنوات وشهران •

الدور الثالث - خدمة الاحتياط الثاني ومدتها عشر سنوات لجميع الصنوف .

اما المجندون الذين يخدمون في خدمة العلم المقصورة فتطبق عليهم احكام المادة (٢٨) من هذا القانون .

المادة الخامسة - على كل مجند ان يخدم في الجيش مدة خدمة العلم كاملة . الا اذا نص هذا القانون على خلاف ذلك . ولا تحسب من تلك المدة الايام التي يقضيها المجند في السجن او في الغياب عن الوحدة او في الحرب او في المستشفى للمداواة بمرض زهري .

المادة السادسة - يعفى المكلف من خدمة العلم اذا دفع بدلا نقديا قدره خمسون دينارا بشرط ان يخدم مدة التدريب فقط وقدرها ثلاثة اشهر مع ملاحظة المادة التاسعة .

المادة السابعة - يجوز ايقاف قبول البديل النقدي عند اعلان النفير العام او النفير الخاص وذلك بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الثامنة - لا يقبل دفع البديل النقدي :
 أ - من مكلف تشمله احكام المواد ٢٩ و ٣٠ و ٣١ من هذا القانون .

ب - من مكلف تغيب بدون عذر مشروع لمدة عشرة ايام او هرب .

المادة التاسعة - يدخل المكلف الدافع البديل النقدي في صنف الاحتياط الاول بعد اكماله مدة التدريب .

المادة العاشرة - تدعو وزارة الدفاع عند انقضاء جنود الدورين الثاني والثالث لمدة لا تزيد على ستة اسابيع في السنة للقيام بتمارين عسكرية • ولا يجوز دعوة جنود الاحتياط الاول قبل انقضاء ستة على دخولهم هذا الصنف •

المادة الحادية عشرة - يجوز عند اعلان النفي العام او الخاص ان يدعى الاطباء واطباء الاسنان والصيدالة والبيطرة وغيرهم من ذوي الاختصاص او الصناعات الذين يحتاج اليهم الجيش الى الخدمة العسكرية ويخدمون وفقا لنظام خاص تعين فيه رتبهم ودرجاتهم ايضا •

المادة الثانية عشرة - يجوز قبول المتطوعين لخدمة العلم في الجيش لاي مدة كانت وفقا لنظام خاص •

الفصل الاول

الموَّجلون والمعفون

المادة الثالثة عشرة - يعفى من الخدمة المكلف الذي يثبت بالفحص الطبي انه مصاب بمرض او عاهة تمنعه من القيام بها وفقا لنظام خاص •

المادة الرابعة عشرة - يؤجل من خدمة العلم والتدريب :-

أ - المعلمون الدائمون الذين تشهد وزارة المعارف بانهم لا مهنة لهم غير التعليم •

ب - طلبة المدارس العالية والثانوية - الليلية او النهارية - اميرية كانت ام اهلية حائزة رسميا على احدى هاتين الدرجتين وطلبة مدارس الشرطة

والصنائع الاميرية وطلبة المدارس الدينية
الموظَّبون على دروسهم وليس لهم مهنة اخرى •
والتي تعترف بها وزارة المعارف والطلبة الذين
يدرسون في خارج العراق على نفقة الحكومة او
على نفقة خاصة بشهادة وزارة المعارف •

المادة الخامسة عشرة - ان تأجيل خدمة جميع
الذين تشملهم المادة الرابعة عشرة مقيد باستمرار توظيفهم
او دراستهم • وينتهي بانقطاعها ولا يشمل هذا التأجيل
تلميذا جاوز الثامنة والعشرين من عمره ولوزير الدفاع
وضع التعليمات اللازمة لتنفيذ هذه المادة •

المادة السادسة عشرة - يعفى افراد الشرطة والندرك
وضباطهما من خدمة العلم ما داموا قائمين بالخدمة
المذكورة •

المادة السابعة عشرة - عند دعوة المكلف الى خدمة
العلم اذا ثبت بفحص طبي ان نمو جسمه او مرضا مصابا
به يمنعه منعا موقتا من القيام بتلك الخدمة يؤجل منها الى
ان يزول ذلك المانع • واذا تتابع سنويا تأجيله الى ان
يتجاوز الثامنة والعشرين من عمره يعفى من تلك الخدمة •

المادة الثامنة عشرة - يعفى من الخدمة العسكرية
- وفقا لنظام خاص - ائمة الجوامع والمساجد والمدرسون
الدينيون من اصحاب الجهات والعلماء • والمجتهدون
والبطاركة ورؤساء الخاخاميين والمطارنة والقسس
والرهبان والشماسة الذين ليس لهم مهنة اخرى
والخاخامون ورؤساء باقي الطوائف الدينيون المعترف
بهم والموظفون المدنيون الذين تعين وظائفهم في النظام
المذكور •

المادة الثامنة عشرة - اذا كانت الوجبة زائدة على الطلبة يقترح بين المكلفين قبل او بعد اكمال مدة التدريب بقرار من وزير الدفاع ويؤخذ من تقع عليه القرعة منهم ويؤجل الباقون الى ان تدعوهم وزارة الدفاع .

المادة العشرون - ا^١ - اذا كان لشخص ابنان او ثلاثة في طبقة واحدة او في خدمة العلم او في الجيش عند النفي يؤجل منهم ابن واحد .

ب - واذا كان للشخص اكثر من ابنين وكان اثنان منهم مكلفين بخدمة العلم والباقي غير مكلفين وظهر ان احد هؤلاء غير المكلفين مقتدر على الاعالة فيؤخذ الابنان المكلفان الى الخدمة .

ج - اما اذا كان للشخص اكثر من ثلاثة بنين مكلفين فيؤجل منهم اثنان فقط .

المادة الحادية والعشرون - اذا توفي لاحد الوالدين ابنان او اكثر في اثناء خدمتهم في الجيش او بعد اخذهم اجازة مرضية او اذا اصابوا بعاقة من الدرجتين الاولى والثانية المعينة في النظام الخاص يعفى ابناؤه الآخرون من الخدمة العسكرية طيلة مدة حياته .

الفصل الثاني

المعيلون

المادة الثانية والعشرون - يؤجل من الخدمة العسكرية من كان مكلفا باعالة عاجز من اقاربه المذكورين في الجدول الاول اذا لم يكن لذلك العاجز معيل من اقاربه المذكورين مقابله في الجدول الثاني .

المادة الثالثة والعشرون - يشترط في المعيل ان لا يكون دون الثامنة عشرة من العمر وان تكون حالته البدنية او المالية مساعدة . وتقدر هذه الحالة من قبل اللجنة المولفة وفقا للمادة الثانية من هذا القانون . ولا يعتبر معيلا من كان طالبا في المدارس المذكورة في الفقرة (ب) من المادة (١٤) او جنديا غائبا شرعا او مجنونا .

المادة الرابعة والعشرون - عند التحقيق عن صحة احتياج الاشخاص المذكورين في الجدول الاول :امثبت في المادة (٢٢) من هذا القانون الى الاعالة يشترط ان لا يكون لدى اولئك الاشخاص ما يسد نفقتهم من الواردات السنوية مهما كان نوعها وان لا يكونوا قد اتخذوا الزراعة او الصناعة او التجارة مهنة لهم . وتعتبر ثروة المكلف بالخدمة العسكرية ووارداته بمنزلة ثروة المحتاجين الى الاعالة من اقاربه ووارداتهم .

المادة الخامسة والعشرون - تحقق لجان التجنيد في اثناء قيامها بالفحص الابتدائي عن الاشخاص المحتاجين الى الاعالة ودرجة قرابتهم من المعيل وتدون ذلك في جدول خاص .

المادة السادسة والعشرون - ان عدم وجود من يقوم بادارة اموال المكلف او املاكه لا يمنع تجنيده .

المادة السابعة والعشرون - المتزوج هو من عقد نكاحه بصورة شرعية سواء اوقع العقد المذكور في محكمة شرعية او امام مرجع اداري او من مجتهد او من مخول

من مجتهد او من مجلس روحاني او مرجع مخول خطيا
 من محكمة شرعية او من مجلس روحاني على ان يكون
 العقد مسجلا خلال شهر واحد من تاريخ العقد في محكمة
 شرعية او مرجع اداري ويشترط لاعتبار المكلف متزوجا
 ان يكون الزوجان ساكنين في دار واحدة ولا تقبل لغرض
 هذا القانون معاملة عقد النكاح او الطلاق التي تجري
 قبل الفحص الابتدائي بستة اشهر على الاقل .

الفصل الثالث

خدمة العلم المقصورة

المادة الثامنة والعشرون - لا تزيد مدة خدمة العلم
 المقصورة عن سنة لخريجي المدارس العالية والثانوية
 وما يعادلها من المدارس الاميرية او الاهلية والخصوصية
 التي تعترف لها وزارة المعارف بتلك الدرجة .

الفصل الرابع

العقوبات

المادة التاسعة والعشرون - آ - من تخلف عن
 الحضور لدى لجنة التجنيد لاجراء الفحص الابتدائي
 وفقا للانظمة او الوسايا الوزارية الصادرة في هذا الشأن
 او تخلف عن الحضور في الفحص النهائي ولم ينبيء
 دائرة التجنيد بمعذرته المشروعة في خلال المدة المصينة
 نظاما يقبض عليه اينما وجد في خلال مدة الخدمة
 العسكرية ويؤدي خدمة العلم مضاعفة . اما اذا ظهر
 لدى الفحص الطبي ان المتخلف لا يصلح للخدمة

العسكرية طبقا لاحكام هذا القانون فيعاقب بغرامة
لا تزيد على (٥٠) ديناراً .

ب - من لم يحضر لدى لجنة التجنيد للالتحاق بالخدمة
بعد مرور خمسة عشر يوما اذا كان داخل العراق
وشهر ونصف شهر اذا كان خارج العراق ممن
تاريخ دعوة المكلفين بالحضور يعد هاربا ويقبض
عليه اينما وجد في خلال مدة الخدمة العسكرية
فيؤدي خدمة العلم مضاعفة .

ج - كل مكلف بدل اقامته الدائمة بعد ان تم فحصه
ولم يخبر دائرة التجنيد بالتبديل المذكور خلال
شهرين من تاريخ التبديل يعاقب بغرامة لا تزيد
على ٣٠ ديناراً .

د - كل شخص مكلف قانونا بالاخبار اعطى معلومات
كاذبة عن اعدار المكلف الى اللجنة اثناء الفحصين
الابتدائي او النهائي مع علمه بخلاف ذلك يعاقب
بغرامة لا تزيد على خمسين ديناراً او بالسجن لمدة
لا تزيد على ستين او بهما .

هـ - اذا قبض على متخلف عن خدمة العلم بعد ان
تجاوز منه مدة الخدمة العسكرية يعاقب بالحبس
لمدة لا تزيد على ثلاث سنين او بغرامة لا تزيد
على ٣٥٠ ديناراً او بهما .

المادة الثلاثون - من عطل عضوا من اعضائه بنفسه
او بواسطة شخص آخر بقصد التخلص من الخدمة
العسكرية يعاقب هو وشريكه - ان كان - بالحبس لمدة
لا تزيد على السنة او بغرامة لا تزيد على (٨٠) ديناراً

او بهما ويؤدي خدمة العلم مضاعفة مع مراعاة احكام
المادة الثالثة عشرة من هذا القانون .

المادة الحادية والثلاثون - اذا قدم مكلف شخصاً
آخر بدلا عنه في احد الفحصين الابتدائي او النهائي .
او ارسله ليقوم عنه بالخدمة العسكرية محاولا ان يوهم
في الحالتين ان ذلك الشخص هو المكلف المطلوب
نفسه او اذا استعمل مكلف اوراقا مصطنعة او حيلة او
وسيلة خداعة للتخلص من الخدمة العسكرية يؤدي خدمة
العلم مضاعفة . ويعاقب شريكه بالحبس مدة لا تزيد على
ثلاث سنين او بغرامة لا تزيد على ٣٥٠ ديناراً او بهما .
ولا تمنع هذه المادة من معاقبة المكلف وشريكه
طبقاً لقانون عقوبات آخر اذا كان جرمهما يستلزم ذلك .
المادة الثانية والثلاثون - من خالف احكام هذا
القانون او احكام الانظمة الصادرة وفقاً له في غير الاحوال
المنصوص عليها في المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تزيد
على خمسين ديناراً .

المادة الثالثة والثلاثون - تجري محاكمة جميع
المكلفين الوارد ذكرهم في هذا الفصل امام مجلس
عسكري .

مواد شتى

المادة الرابعة والثلاثون - تدفع الى الجنود رواتب
يعين مقدارها بنظام خاص حسب الصنف والخدمة ويكون
مفرهم من محل اقامتهم الى محل التحاقهم بالجيش
وكذلك مفرهم الى محل اقامتهم عند انتهاء خدمتهم على
نفقة الحكومة .

المادة الخامسة والثلاثون - لوزير الدفاع ان يولف لجانا للقيام بمعاملات التجنيد وتقوم هذه اللجان بأعمالها تحت اشراف اكبر موظف اداري في اللواء او القضاء او الناحية وتعين كيفية تأليفها ومراكزها واعمالها وفقا لنظام خاص .

المادة السادسة والثلاثون - لوزير الدفاع دعوة الاشخاص الذين لا يتجاوز عمرهم مدة الخدمة العسكرية لتدريبهم مدة يقررها وبعد انتهاء مدة التدريب يدخلون في الدورين الثاني او الثالث حسب اعمارهم مع مراعاة الاعفاءات والتأجيلات الواردة في هذا القانون وقانون خدمة الاحتياط .

المادة السابعة والثلاثون - أ - يجوز تطبيق المكلفية النسبية في بعض الجهات العشائرية وفقا لنظام خاص .
ب - تكون هذه النسبة معادلة لنسبة الوجبة من مجموع النفوس في المحلات التي تم احصاؤها .
ج - تطبق المكلفية النسبية بإرادة ملكية .

المادة الثامنة والثلاثون - لوزير الدفاع الحق في جمع الفحصين الابتدائي والنهائي واجرائهما في آن واحد عندما تقضي الضرورة لذلك وله تنقيص المدة المعينة للفحصين المذكورين .

المادة التاسعة والثلاثون - يلغى بهذا قانون الدفاع الوطني رقم (٩) لسنة ١٩٣٤ وتعديلاته والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة الاربعون - ينفذ هذا القانون اعتبارا
 من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
 المادة الحادية والاربعون - على وزير الدفاع تنفيذ
 هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة
 ١٣٥٧ واليوم العشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .
 غازي

جميل المدفعي
 رئيس الوزراء
 ووكيل وزير الدفاع

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٢ في ٤-٥-٣٨)

قانون

ميزانية مديرية الاوقاف العامة لسنة ١٩٣٨ المالية
 رقم (٤١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
 الآتي :-

المادة الاولى - تخمن ايرادات ومدخولات مديرية
 الاوقاف العامة خلال سنة ١٩٣٨ المالية التي تبديء من
 اول نيسان ١٩٣٨ وتنتهي بـ ٣١ آذار سنة ١٩٣٩
 بـ (١٠٠.٠٠٠) ديناراً كما ورد في الجدول (أ) الملحق
 بهذا القانون .

المادة الثانية - يرصد مبلغ (١٠٠٠٠٠) دينار لسد نفقات مديرية الاوقاف العامة خلال سنة ١٩٣٨ كمشروع في الجدول (ب) الملحق بهذا القانون .

المادة الثالثة - ان المبالغ المرصدة للمصروفات تحتوي على المدفوعات التي تتم خلال السنة المالية فقط وكذلك المدخولات المخزنة هي المدخولات المنتظر تسلمها خلال السنة المالية فقط .

المادة الرابعة - تجبى الرسوم والعائدات وفق الاصول المرعية في الوقت الحاضر ولا يجوز فرض او جباية رسوم او عائدات جديدة او تزيد النسبة الحالية الا بقانون خاص .

المادة الخامسة - لا يجوز نقل مبلغ من فصل الى فصل آخر الا بقانون خاص .

المادة السادسة - للوزير المسؤول (رئيس الوزراء) ان ينقل مبالغ من مادة الى اخرى داخل الفصل .

المادة السابعة - يتعتم درج جميع مدخولات الاوقاف ومصروفاتها في الحسابات اي انه يجب عدم تلافي المصروفات من المدخولات بدون درج المصروفات في الحسابات .

المادة الثامنة - ان المبالغ التي يتبرع بها الاشخاص او المؤسسات للقيام بعمل معين ولا يوجد محذور في قبولها لدى مديرية الاوقاف العامة تقبض وتفيد ايرادا في الحسابات وتدرج هذه الاموال تحت فصول خاصة بها وتصرف على العمل الذي خصصت لاجله فقط .

وللوزير المسؤول (رئيس الوزراء) الملاحضة
لتزويد اعتمادات الفصول بنسبة المصروفات الواقعة من
الاعانات والتبرعات المجموعة .

المادة التاسعة - تخفيض رواتب ومخصصات موظفي
دائرة الاوقاف والمستخدمين ماعدا مخصصات السفر وما
عدا موظفي المعابد والمساجد بنسبة ٥ بالمائة .

المادة العاشرة - يعتبر الجدول (ج) الملحق
بهذا القانون ملاكا ثابتا لموظفي ادارة الاوقاف للسنة
الحالية التي تعود اليها الميزانية حتى تصديق ميزانية
السنة التي تليها ولا يجوز فيه اي تغيير الا بقرار
من مجلس الوزراء .

المادة الحادية عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية عشرة - على الوزير المسؤول
(رئيس الوزراء) تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر صفر
سنة ١٣٥٧ واليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان سنة
١٩٣٨ .

غازي

جميل المنفي
رئيس الوزراء

مفردات الجدول (آ) المدخولات

الباب الاول — الاوقاف العمومية

دينار	نوع المدخولات	رقم	تسلسل
	<u>واردات الاراضي والايجارات والرسوم</u>		١
٤٢٠٠٠	المسقفات	١	
٨٠٠٠	المستغلات	٢	
٥٠٠٠	بدلات العرصات	٣	
١١٠٠٠	الاراضي الزراعية	٤	
٦٧٠٠	الاعقار	٥	
٨٥٠	الغابات	٦	
٢٥٠٠	رسوم الاوقاف الملحقة	٧	
٢٥٣٣	الواردات المتفرقة	٨	
٣٥٧	بدل اعشار قرى الموصل	٩	
١١٥٠	رسم التحصيل من الاوقاف النبوية	١٠	
٣١٠	رسم التحصيل من الاوقاف المقدسة	١١	
٥٠٠٠	بدل التعويض العادل عن الاعشار الموقوفة	١٢	
٨٥٤٠٠	مجموع الباب الاول		

الباب الثاني — الاوقاف النبوية

العدد	نوع المدخولات	دينار
	<u>واردات الاراضي والايجارات</u>	
١	المسقفات	٢٥٠٠
٢	المستغلات	٣٥٠٠
٣	بدل العرصات	٧٠٠
٤	الاراضي الزراعية	١٠٠٠
٥	الاعقار	٢٠
٦	الغابات	٥٠٠
٧	الواردات المتفرقة	٢٨٠
٨	التعويض العادل	١٠٠٠
	مجموع الباب الثاني	١١٥٠٠

الباب الثالث — اوقاف العتبات المقدسة

	<u>واردات الاراضي والايجارات</u>	
١	المسقفات	٢٨٥
٢	المستغلات	١٥
٣	بدل العرصات	-
٤	رسوم الدفينة	٢٨٠٠
٥	الواردات المتفرقة	-
	مجموع الباب الثالث	٣١٠٠

مفردات الجدول (ب) المصروفات

الباب الاول — الاوقاف العمومية

الفصل	المادة	المفردات	دينار
١		القسم الاول — الادارة <u>الرواتب</u>	
١	١	رواتب موظفي الادارة	١٤٩٨٨
		مجموع الفصل الاول	١٤٩٨٨
٢		<u>المخصصات والخدمات</u>	
١	١	مخصصات السفر	٤١٠
٢	٢	مصروفات النقل	١٥٠
٣	٣	اثاث الدائرة	١٦٠
٤	٤	شراء كتب	٥٠
٥	٥	نفقات الطبع والاعلانات	١٨٠
٦	٦	القرطاسية والاستمارات الرسمية	٣٠٠
٧	٧	بريد وبرق وتلفون	٤٠٠
٨	٨	ايجارات	١٢٠
٩	٩	ماء وكهرباء وتنوير	١٦٠
١٠	١٠	مصروفات متنوعة	٢٧٠
١١	١١	بدلات رسمية وكساوي الفرائين	٥٠
		مجموع الفصل الثاني	٢٢٥٠

الباب الاول - الاوقاف العمومية (تابع ما قبله)

الفصل	الترتيب	المفردات	دينار
٢		اجور التحصيل والتقدير والرديات ومصروفات اخرى ادارة الاملاك والاراضي والمسقات	
	١	اجور تقدير الواردات	٣٠٠
	٢	اجور جباية الواردات	٢٣٤
	٣	اجور المأمورين الموقنين	٢٣٦
	٤	اجور المحامين ومساثر المصاريف القضائية	١٠٠٠
	٥	نفقات التدقيق لمراقبة الحسابات العامة	٣٧٥
	٦	القسم المعادل للتوقيفات التقاعدية	٨٦٠
	٧	رديات الواردات عن بدل الايجارات وغير ذلك	٢٥٠
	٨	اجور الطابو والتسجيل والمسح والتحديد	٨٥٠
	٩	ضريبة الاملاك	٤٢٠٠
	١٠	الاملاك التي تشتري استيفاء للدين	٨٠٠
	١١	النفقات لقاء التبرعات للمشاريع العمرانية	-
		مجموع الفصل الثالث	٩١٠٥
٤		الانشآت والتعصيرات	
	آ ١	تعمير المسقات (ابنية جديدة وانشآت)	
	ب ١	تعمير المستغلات	٢٣٧٦٠
	ج ١	تعمير المعابد	
	د ١	تذهيب مأذنة الروضة الحسينية	
		مجموع الفصل الرابع	٢٣٧٦٠

الباب الاول — الاوقاف العمومية (تابع ما قبله)

الرقم	الملاحظات	الدينار
	القسم الثاني	
	<u>ادارة المعابد والمدارس والمصروفات الاخرى</u>	
	<u>الرواتب والمصروفات الاخرى</u>	
٥		
١	رواتب موظفي المعابد	١٦٦٩٠
٢	رواتب المدرسين	٥٥٤٦
٣	مخصصات دار العلوم العربية والدينية	٣٠٠٠
٤	المكتبة العامة	٢٤٦
٥	وعاظ رمضان	٢٥٠
٦	مخصصات موظفي جامع النبي شيت في الموصل	١٧٥
٧	مصاريف المولد النبوي	٢٣٣
	<u>مجموع الفصل الخامس</u>	<u>٢٦١٤٠</u>
	<u>لوازم المعابد</u>	
٦		
١	الماء والتنوير	١٤٠٠
٢	المفروشات	١٠٠٠
٣	المتفرقة	٨٠٠
	<u>مجموع الفصل السادس</u>	<u>٣٢٠٠</u>
	<u>مخصصات المرتزقة والمحتاجين والاطعامية</u>	
	<u>والميتم الاسلامي</u>	
١	مخصصات المرتزقة	٧٢٢
٢	مخصصات المحتاجين	٧٥٦
٣	مخصصات اطعام طعام	١١٦٠
٤	التخصيصات الخيرية	٢٥٧
٥	الميتم الاسلامي	٢٥٠٠
٦	الاعانات	٥٦٢
	<u>مجموع الفصل السابع</u>	<u>٥٩٥٧</u>

الباب الثاني — اوقاف الحضرة النبوية

الرقم	المفردات	دينار
<u>الباب الثاني — اوقاف الحضرة النبوية</u> <u>القسم الثالث — الادارة</u> <u>المخصصات والخدمات</u> <u>ادارة الاملاك والاراضي والمسقات والتعميرات</u>		
١	مخصصات السفر	٥٠
٢	القسم المعادل للتوقيفات التقاعدية	-
٣	رسوم التحصيل للاوقاف العمومية	١١٥٠
٤	اجور تقدير وجباية الواردات	٧٣
٥	رديات الواردات عن الايجارات وغيرها	١٠٠
٦	اجور المحامين وسائر المصاريف القضائية	٥٨٠
٧	مخصصات اهل الحرمين	٣٥٣٠
٨	مخصصات قراءة القرآن العظيم	١٣
٩	اطفاء الديون	١٤٠٠
١٠	متفرقة	٤٠
١١	اجور الطابو والتسجيل والمسح والتحديد	٢٨٠
١٢	ضريبة الاملاك	٥٠٠
١٣	تعميرات المسقات	٣٧٨٤
١٣	تعميرات المستغلات	
١٣	الانشآت المستحدثة	
مجموع الفصل الثامن		١١٥٠٠

الباب الثاني - اوقاف الحضرة النبوية (تابع ما قبله)

الفصل	المادة	للشركات	دينار
٩		<u>الباب الثالث - اوقاف العتبات المقدسة</u> <u>القسم الرابع - مصاريف العتبات</u> <u>الرواتب والمصروفات الاخرى</u>	
١		رواتب موظفي العتبات	٢٢٧٠
٢		المساء والتنوير	١٤٠
٣		المفرقة	١١٠
٤		رسوم التحصيل للاوقاف العمومية	٣١٠
٥		ضريبة الاملاك	٥٠
٦		اجور جباية الواردات	٢٢٠
٧		التعميرات والانشاءات	-
		مجموع الفصل التاسع	٣١٠٠

الجدول (ج) الملحق

عدد الوظائف التقاعدية حسب درجات قانون الخدمة المدنية وكلفتها السنوية

عدا الموظفين الاجانب والمستخدمين

الفصل (١) للمادة (١) موظفو الادارة

الدرجات	عدد الدرجات حسب ملاك السنة ١٩٣٨	شرح مختصرة
الدرجة الاولى	١ (٧٥)	دينار
» الثانية	-	١٥٨٩٠ مجموع الرواتب السنوية بموجب هذا الجدول
» الثالثة	١	يضاف : -
» الرابعة	٢	دينار
» الخامسة	٥	... مجموع رواتب الموظفين الاجانب
» السادسة	١	١٥١٨ مجموع رواتب المستخدمين
» السابعة	١	المخصصات
» الثامنة	٢	... منحصات محلية الخ
» التاسعة	٨	١٥١٨
» العاشرة	٩	١٧٤٠٨ المجموع
» الحادية عشرة	٧	يطرح : -
» الثانية عشرة	١٣	دينار
» الثالثة عشرة	١٩	٨٧٠ التخفيض ٥ /٠
» الرابعة عشرة	٣١	١٥٥٠ ٢٤٢٠ الوفر المتوقع من الشواغر
» الخامسة عشرة	٩	مجموع الفصل او المادة
مجموع الدرجات	١٠٩	١٤٩٨٨

قانون

تعديل قانون ضريبة الارض رقم (٧٣) لسنة ١٩٣٦
رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تضاف جملة (او القائم بزراعتها)
بعد جملة صاحب «لزمته» الواردة في المادة الاولى من
قانون ضريبة الارض رقم ٧٣ لسنة ١٩٣٦ .

المادة الثانية - أ - تحذف الفقرة (٤) من المادة
(٤) من القانون المذكور وتحل محلها الفقرة التالية :-

الاراضي التي تحت تصرف الاشخاص ولم تستوف
عنها ضريبة الارض بموجب القوانين المرعية او التعامل
المحلي خلال السنوات العشر السابقة لتاريخ تنفيذ هذا
القانون .

ب - تضاف الفقرة التالية الى المادة الرابعة من القانون
المذكور :-

(٥) - الاراضي المملوكة التي لم تسق من افنية
وجداول حكومية محدثة .

المادة الثالثة - تضاف العبارة التالية بعد كلمة
«الفنيين» الواردة في المادة (٨) من القانون المذكور .

« ويجوز تعين خير بمحله اذا تعذر وجوده في تلك المنطقة » .

المادة الرابعة - تحذف عبارة « الثلاث سنوات » الواردة في المادة (١٠) من القانون المذكور ويحل محلها عبارة « الست سنوات » .

المادة الخامسة - تحذف جملة « ثم يصادق عليها » الواردة في الفقرة (أ) من المادة (١٥) وتحل محلها جملة « ويؤيد عدم ترك اراضي لم تقدر حاصلاتها في منطقته » .

المادة السادسة - تحذف الفقرتان (ب) و (ج) من المادة (١٦) وتحل محلها الفقرتان التاليتان :-

ب - تبلغ البدلات المقطوعة التي تعين بهذه الصورة الى السلطة المالية في اللواء بطريقة التبليغ والى المكلفين بطريقة الاعلان للطرفين حق الاعتراض عليها خلال مدة خمسة عشر يوما من تاريخ التبليغ فيما يتعلق بالسلطة المالية ومن تاريخ اعلانها فيما يتعلق بالمكلفين ويقدم الاعتراض الى ديوان ضريبة الارض المؤلف وفق المادة (٣٤) من هذا القانون محتويا على الاسباب الموجبة للاعتراض .

(ج) تكون البدلات المقطوعة المصادق عليها من قبل ديوان ضريبة الارض نهائية وشاملة للمنطقة التي وقع فيها الاعتراض . اما البدلات التي لم يقع عليها الاعتراض خلال المدة المنصوص عليها في

الفقرة (ب) اعلاء فتصبح نهائية وتتخذ اساسا
 لاحتساب الضريبة التقديرية وجبايتها .

المادة السابعة - تلغى الفقرة (أ) من المادة (١٨)
 من القانون المذكور ويستعاض عنها بالفقرة التالية :-

« يكون البديل المقطوع المعين على الصورة الميينة
 اعلاء واجب الدفع عن كل وحدة قياسية من المساحة او
 آلة الامعاء او الحرث سواء زرعت الارض ام لم تزرع
 اختياريا ولا يجوز الشطب على الضريبة الا اذا كان ترك
 الزرع ناتجا عن اسباب مجبرة يعرضها المكلف قبل ذلك
 الموسم او في خلاله ويوافق عليها وزير المالية بشرط ان
 لا يستمر هذا الطلب لاكثر من ثلاثة مواسم زراعية وعلى
 ان يجري الكشف على الاراضي بنفس الطريقة الميينة
 في المادة (٣٩) من هذا القانون .

المادة الثامنة - (أ) تحذف الفقرة (ج) من المادة
 (٢١) من القانون المذكور .

(ب) تحذف جملة « على ان تطبق احدى طرائق التقدير
 الواردة في هذا القانون لتعين البدلات » الواردة
 في آخر الفقرة (د) من المادة (٢١) .

المادة التاسعة - تلغى المادة (٢٢) ويستعاض عنها
 بالمادة التالية :-

« تتحقق الضريبة على الاراضي الاميرية التي يثبت
 زرعها فضولا باحدى طرائق التقدير الملائمة الواردة في

هذا القانون بموافقة وزير المالية على ان تفرض عليها
- الاضافة - نسبة لا تزيد عن ضعف الضريبة •

المادة العاشرة - (١) تحذف جملة « وثمانه حسب
السعر المحلي » الواردة في المادة (٢٦) من القانون
المذكور وتحل محلها الجملة التالية :-

• ونسبته الى مجموع انتاج الارض » •

ب - تحذف جملة « وثمانه حسب السعر المحلي » الواردة
في المادة (٢٧) من القانون المذكور •

المادة الحادية عشرة - تضاف كلمة (مالية) بعد
كلمة (سنة) الواردة في المادة (٣٤) من القانون المذكور
وتحذف جملة « الدرجة الرابعة » وتحل محلها جملة
« الدرجة الخامسة » الواردة في نفس المادة •

المادة الثانية عشرة - تلغى المادة (٣٥) من القانون
المذكور وتحل محلها المادة التالية •

ينظر الديوان في الاعتراضات التي توجهها السلطات
المالية والمكلفون وفق الفقرة (ب) من المادة (١٦) من
هذا القانون وكذلك في المدعيات التي تتضمن حصول
اغلاط في التحقيق او اية مخالفات في تطبيق احكام
هذا القانون او اصوله •

المادة الثالثة عشرة - تضاف الجملة التالية الى
المادة (٣٧) من القانون المذكور •

« ويجوز للديوان اعادة النظر في قراره لمرة واحدة
فقط اذا قدمت اليه وثائق او ادلة جديدة تستوجب ذلك » •

المادة الرابعة عشرة - تلغى المادة (٤٥) من القانون المذكور وتحل محلها المادة التالية :

« يجوز اتخاذ التحقيقات العينية لأول سنة سابقة او لاحقة اماما لتحقيق الضريبة على ارض اهمل تحقيق ضريبتها بوقته لسنة ما واذا تعذر ذلك فيجوز تحقيق الضريبة باستصدار قرار من المجلس الاداري يتضمن المساحة التقريبية المزروعة والبدل النقدي لكل مشاركة ويعتبر هذا القرار نافذا بعد مصادقة وزير المالية عليه .

المادة الخامسة عشرة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة عشرة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم الثالث والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٢ في ٤-٥-٣٨)

قانون

التعديل الرابع لقانون التقاعد المدني رقم (١٢)
لسنة ١٩٣٠ رقم (٤٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تضاف الفقرة التالية الى آخر المادة
الرابعة من قانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠ .

و - اذا طلب الموظف المفضل بموجب هذه المادة
اجراء معاملته التقاعدية لدى دائرة التقاعد دون ان
يعترض على قانونية فصله من الوظيفة فيعتبر مسقطا
لحق اعتراضه ويصبح فصله من الوظيفة نهائيا .

المادة الثانية - تلغى الفقرة (هـ) من المادة الرابعة
من القانون ويستعاض عنها بما يلي :-

هـ - لا يمنع عزل من له خدمة تقاعدية او انفصاله منها
بأي شكل كان (عدا شكل الاستقالة) من ان يتناول
راتب التقاعد او المكافأة التي يستحقها بموجب
احكام هذا القانون مع مراعاة احكام المادة الخامسة
المعدلة .

ولغرض تطبيق احكام هذه الفقرة على الاجانب
الذين سبق وفصلوا بموجب احكام الفقرة (ا) من المادة

الثالثة من قانون الخدمة المدنية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١
فيشترط ما يلي :-

أ - ان يكون استخدامهم في الوظيفة التقاعدية قد وقع
قبل صدور قانون استخدام الاجانب رقم ٣٦ لسنة
١٩٢٧ .

ب - ان يكون ذلك الاستخدام واقعا وفقا للشروط المحلية
وليس بموجب عقد خاص .

ج - تهمل خدماتهم المصادفة لما بعد نفاذ قانون
استخدام الاجانب عند حساب ما يستحقونه من
راتب التقاعد او المكافأة .

تطبق احكام هذه المادة على القضايا السابقة لمن
تم فصله من الوظيفة فعلا بعد نفاذ قانون التقاعد المدني .

المادة الثالثة - يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (و)
من المادة الخامسة من القانون :-
« او اذا امقطت عنه » .

المادة الرابعة - تضاف العبارة التالية الى الفقرة
(أ) من المادة السابعة من القانون بعد عبارة (ويقسم
الحاصل على ٧٢٠) منها :-
« اذا كان موظفا مدنيا وعلى (٦٠٠) اذا كان ضابط
شرطة » .

المادة الخامسة - تلغى المادة الخامسة من قانون
التعديل الثالث لقانون التقاعد المدني رقم ١٢ لسنة ١٩٣٠
رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦ ويحل محلها ما يأتي :-

أ - للمتقاعد ان يعترض لدى مجلس التدقيق المبين ادناه خلال (٣٠) يوما من تاريخ تبليغه بالمعاملة التخصيصية التي تجريها دائرة التقاعد .

ب - يتكون مجلس التدقيق من عضوين من كبار موظفي وزارة المالية وعضو واحد تنتخبه الوزارة التي كان يتسب اليها الموظف عند احالته الى التقاعد ويكون الرئيس احد العضوين المنسوين لوزارة المالية وتتخذ مقرراته بالاكثرية وينظر في جميع النقاط المعترض عليها الناشئة من تطبيق قوانين التقاعد المدني .

ج - للمتقاعد ولوزارة المالية ان يطلبوا لدى محكمة تميز العراق اعادة النظر في مقررات مجلس التدقيق خلال (٣٠) يوما من تاريخ تسلمهما قراره اذا ما اعتقد احدهما ان القرار الصادر يخالف احكام القانون او يناقض الواقع المستند الى وثائق او قيود رسمية . ويكون قرار محكمة التمييز الصادر بذلك قطعيا .

د - يسري مفعول الفقرتين (أ) و(ب) من هذه المادة على جميع القضايا السابقة مما لم يتم البت فيها لدى مجلس الانضباط العام قبل نفاذ هذا القانون وكانت مما يجوز النظر فيها اعتراضا بموجب الاحكام السابقة لهذا القانون ولم تمض المدة المعينة للاعتراض في حينه .

هـ - يسري مفعول الفقرة (ج) على جميع المقررات الصادرة من المجالس السابقة قبل تنفيذ هذا

القانون على ان يقدم طلب اعادة النظر فيها خلال
مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ تنفيذه .

و - ان استلام المكافأة او راتب التقاعد المحتسب من
دائرة التقاعد دون الاعتراض على التخصيص يسقط
حق اعتراض ذي العلاقة على المعاملة التخصيصية
التي جرى بموجبها تخصيص المكافأة او الراتب
التقاعدي .

المادة السادسة - تشمل احكام المادة السادسة من
قانون التعديل الثالث لقانون التقاعد المدني رقم ١٢
لسنة ١٩٣٠ رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦ خدمات موظفي دائرة
السكك الحديدية العراقية ودائرة ميناء البصرة ولجنة
التمور وصندوق ضمان الموظفين الواقعة بعد ٢٣ آب سنة
١٩٢١ وفق الشروط المعينة فيها لموظفي البلدية .

المادة السابعة - تضاف الفقرة التالية الى آخر
المادة (١٤) المعدلة من القانون :-

ز - ومدة الخدمة التي يظهر فيما بعد كونها مخالفة
للسروط المعينة في القانون المرعي الاجراء عند
وقوعها .

المادة الثامنة - تضاف الفقرة التالية الى آخر الفقرة
(١) من المادة السادسة عشرة من القانون :-

د - تحسب الخدمات المتقدم ذكرها مضاعفا اذا صادف
وقوعها قبل ٣١ تشرين الاول سنة ١٩١٨ وكانت
من الخدمات التابعة لضم الحرب بموجب احكام
القوانين العثمانية النافذة وقت وقوعها .

المادة التاسعة - تلغى الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (٢) من المادة السادسة عشرة من القانون ويستعاض عنها بما يلي :-

٢ - يشترط في تطبيق الفقرة الاولى توفر الشروط التالية :-

أ - انه رجع الى العراق قبل تاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٠ .

ب - اذا كان ممن لم يولدوا في العراق فينبغي ان يكون قد اكمل على الاقل سبع سنوات خدمة تقاعدية وفق الفقرة (أ) من المادة (١٢) من القانون .

المادة العاشرة - تلغى المادة التاسعة عشرة المعدلة ويستعاض عنها بما يلي :-

أ - تحسب مدة العضو في مجلس الامة السابقة واللاحقة خدمة تقاعدية على شرط ان تكون له خدمة لا تقل عن عشر سنوات في وظيفة تقاعدية .

ب - اذا وافق على اداء التوقيفات التقاعدية عن المخصصات التي يتقاضاها في المجلس فتدخل مدة تقاضي تلك المخصصات في حساب معدل الراتب على اساس المقدار الشهري الذي تقاضاه .

ج - لا تطبق احكام الفقرتين المتقدمتين على المتاعدين الذين ينتخبون عضوا في مجلس الامة الا اذا وافقوا على انقطاع تناولهم راتب التقاعد خلال مدة اجتماع المجلس وعلى اداء التوقيفات التقاعدية عن المخصصات التي تناولوها خلال ذلك الاجتماع .

غير انه تحسب لهم مدة عضويتهم في مجلس الامة
كخدمة تقاعدية عن المدة التي لم يتقاضوا عنها
المخصصات .

د - عند انحلال المجلس النيابي او انتهاء الدورة
الانتخابية او انتهاء مدة العضوية في مجلس الاعيان
فيعتبر النائب او العين كموظف منفصل عن الخدمة
وفقا للفقرة (د) من المادة الرابعة اذا كان قد
اكمل خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية .

هـ - لا تسري احكام الفقرة (ب) المعدلة من المادة
الرابعة من القانون على عضو مجلس الامة ولكن
بعد اكماله من الثالثة والستين من عمره لا تحسب
له مدة النيابة او العينة خدمة تقاعدية .

و - للنائب او العين الذي لم يوافق على اداء التوقيفات
التقاعدية عن مدة عضويته في المجلس ان يطلب
تخصيص ما يستحقه من راتب التقاعد اذا اكمل
ثلاثين سنة خدمة تقاعدية او بلغ سن الخامسة
والخمين من عمره وكان قد اكمل على الاقل
خمس عشرة سنة خدمة تقاعدية . اما اذا وافق
على اداء التوقيفات التقاعدية فانه يكون تابعا
لاحكام الفقرتين (أ) و(ب) عن المدة التي تقدم
طلبه التقاعدي والى احكام الفقرة (ج) عن المدة
التي تعقب ذلك الطلب .

ز - تشمل احكام هذه المادة رئيسي مجلسي الاعيان
والنواب .

المادة الحادية عشرة - يضاف ما يلي الى آخر المادة الرابعة والعشرين المعدلة من القانون :-

إذا أعيد فصل الموظف قبل ان يتمكن من تسديد المكافأة مع فائضها بكاملها فيتبع ما يلي :-

أ - إذا وافق على اداء بقية المكافأة والفائض نقدا وبصفقة واحدة فتحسب له الخدمة المتعلقة بها وتضاف الى خدمته التقاعدية الاخيرة لحساب استحقاقه التقاعدي .

ب - ان لم يوافق على اداء بقية المكافأة والفائض حسبما تقدم فتهمل الخدمة المتعلقة بها ويحسب استحقاقه عن الخدمة الاخيرة فقط وفي هذه الحالة يحق له استرجاع مادمه من الاقساط لحساب رد المكافأة المذكورة .

المادة الثانية عشرة - يضاف ما يلي الى آخر المادة الثامنة والعشرين من القانون :-

ج - اذا قتل الموظف (ويشمل الوزير ايضا) اثناء الوظيفة وبسببها فينقل الى عياله المستحقين للتقاعد عنه نصف ما يستحقه من راتب العجز الكلي المبين في الفقرة (أ) من المادة (٢٦) من القانون .
على ان لا يقل عن نصف راتب الوظيفة الاخيرة التي كان يشغلها ذلك الموظف ولا يزيد على خمسين دينارا شهريا لمجموع العائلة .

د - لمجلس الوزراء الصلاحية في تشميل احكام هذه المادة الى القضايا الحادثة قبل نفاذ هذا القانون وبعد نفاذ قانون التقاعد المدني .

المادة الثالثة عشرة - يضاف ما يلي الى آخر المادة
(٢٩) من القانون :-

والاخوة اذا كان الموظف او المتقاعد هو المكلف الوحيد باعالتهم وكانوا دون التاسعة عشرة من عمرهم
واذا كانوا يدرسون في مدرسة ثانوية او عالية فيمدد صرفه اليهم الى ان يكملوا الثالثة والعشرين من عمرهم او الى ان يكملوا منهاج دراستهم المذكورة او يتركونها على ان يراعى في ذلك اقصر المدينين . اما اذا كانوا عاجزين عجزا تاما عن الارتزاق لعللة جسدية او عقلية دائمية متكونة قبل تاريخ حلول قطع الراتب فيستمر على صرفه اليهم مدى الحياة .

المادة الرابعة عشرة - تستبدل عبارة (خمس روبيات) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٣٥) من قانون التقاعد المدني بعبارة (٥٠٠ فلس) وتستبدل عبارة (٥٠ روبية) الواردة فيها بعبارة (خمسة دنائير) .

المادة الخامسة عشرة - يضاف ما يلي الى المادة السادسة والثلاثين من القانون :-

تبقى للخزينة اجزاء الحصص المحلولة التي تصيب افراد العائلة اذا ما بلغت الحد الاعظم المعين في المادة (٣٥) من القانون ويضاف الجزء الذي يصيب الزوجة فقط من مناقلة الحصة المحلولة . اما اذا كانت رواتب افراد العائلة من نوع الحد الاصغر فان الاضافة بينها تجري على اساس الاستحقاق الاصلي واذا ظهر نتيجة الاضافة ان استحقاق كل واحد من الافراد يقل

عن الحد الاصغر فيستمر على دفع الحد الاصغر والا فيعطى اليهم ما يستحقونه فعلا نتيجة الاضافة .

المادة السادسة عشرة - يضاف ما يلي الى آخر الفقرة (ج) من المادة (٣٨) من القانون :-
الا اذا ثبت ان التخلف عن المراجعة قد كان لمعذرة مشروعة .

المادة السابعة عشرة - يضاف ما يلي الى المادة (٤١) المعدلة من القانون :-

اذا ابتلي المستخدم (بفتح الدال) بعاهة لم تنشأ من خدمة الحكومة وفصل من الخدمة بسببها او فصل بسبب بلوغه سن الخامسة والستين من العمر فيمنح مكافأة يعين مقدارها ودرجتها وكيفية منحها بنظام خاص على ان لا تتجاوز رواتب تسعة اشهر من راتبه الذي كان يتقاضاه عند فصله من الخدمة .

المادة الثامنة عشرة - يضاف ما يلي الى آخر المادة (٤٢) المعدلة من القانون :-

« - ويعتبر التخلف عن ابراز الوثائق والمعلومات المطلوبة من المتقاعد تخلفا لغرض هذه المادة - » .

وعلى كل حال فلا يجوز صرف رواتب تقاعد متراكمة عن مدة تزيد على الثلاث سنوات لاي سبب او معذرة كانت الا اذا كان تأخر حسم القضية واقعا من دائرة التقاعد دون ان يكون لذي العلاقة تأخر او تقصير في المراجعة او في استكمال الوثائق المطلوبة منه لانجاز معاملته .

المادة التاسعة عشرة - تضاف المادة التالية بعد
المادة (٤٧ أ) من القانون :-

(المادة ٤٧ ب)

ان تسجيل النفوس هو المعول عليه مبدئياً لغرض
التثبت من العمر الحقيقي للموظفين والمتقاعدين وعيالهم
عند تطبيق احد احكام هذا القانون مما تتطلب التثبت من
عمر معين فيها .

يجوز في الاحوال التالية اعتبار الموظف او المتقاعد
بالغا السن القانونية دون حاجة لاقامة الدعوى لتصحيح
عمره :-

١ - اذا ثبت للدائرة المختصة ان مبدأ استخدام في
وظائف الحكومة التركية او العراقية تستلزم ان
يكون قد بلغ السن القانونية فيما لو اخذ بنظر الاعتبار
السن الاصغري للاستخدام المعين في القانون
المرعي الاجراء وقت ذلك الاستخدام .

٢ - اذا سبق وجرت معاملة تقاعده وكان قد ابرز مستندا
بمقدار عمره وجرت المعاملة التقاعدية وفق ذلك
المستند .

٣ - اذا اخذ لخدمة العلم او دخل تلميذا في مدرسة او
استخدم في وظيفة ما باعتباره بالغاً سناً معيناً لامكان
تجنيد او لامكان دخوله المدرسة او الاستخدام
فيؤخذ ذلك بنظر الاعتبار في عمره الحقيقي .

المادة العشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية والعشرون - على وزير المالية تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر صفر
سنة ١٣٥٧ واليوم الخامس والعشرين من شهر نيسان
سنة ١٩٣٨ .

غازي
جميل المدفعي
رئيس الوزراء
ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣١ في ٢-٥-٣٨)

قانون

العقاقير الخطرة والمخدرة رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

(تعريفات)

المادة الاولى -أ- يقصد بتعبير (اتفاقية جنيف)
اتفاقية الافيون الدولية الموقعة بجنيف بتاريخ ١٩ شباط
سنة ١٩٢٥ وبتعبير (اتفاقية التحديد) الاتفاقية الدولية
لتحديد صناعة العقاقير المخدرة وتنظيم توزيعها لسنة
١٩٣١ .

ب - يقصد بتغيير (العقاقير) او (الاجزاء الخطرة)
العقاقير الواردة في الجدول الاول الملحق بهذا
القانون والتي تعتبر جزءا منه سواء كانت مصنوعة
بعض الصنع او كاملة التصفية .

ج - يشمل تعبير (صنع) اية طريقة من طرق التصفية .
يقصد بتغيير (تحويل) تغيير شكل احد العقاقير
بعملية كيمياوية ويستثنى من ذلك تغيير شكل اشباه
القلويات الى املاحها .

عند تحويل احد العقاقير من شكل الى آخر تعتبر
هذه العملية تحويلا في ما يختص بالعقار الاول
وصنعا فيما يختص بالعقار الآخر .

د - يشمل تعبير (التصدير) التصدير ثانياة الا عندما تدل
القرينة على خلاف ذلك

هـ - يقصد بتعبير (الاتجار) الصنع والاستحضار والحيازة
والعرض والحمل والشراء والبيع (سواء كان يرسم
العمولة او بغير ذلك) والاستيراد والتصدير والنقل
او التوسط ما بين المتجعين والمشتريين .

(التطبيق)

المادة الثانية - تسري احكام هذا القانون على
المواد الاتية :-

١ - جميع العقاقير المبينة في الفصائل ١ و ٢ و ٣ من
الجدول الاول الملحق بهذا القانون .

ب - جميع المستحضرات سواء كانت رسمية ام غير
رسمية (ومن ضمنها المستحضرات المسماة علاجات

ضد الافيون) والحاوية على احد هذه العقاقير
الوارد ذكرها في الفصائل ١ ا و ٢ وال ٣ عدا
العقاقير والمستحضرات الحاوية هذه العقاقير
الواردة في الجدول الثاني المرفق بهذا القانون
والتي تستثنى من وقت لآخر بنظام من جميع
احكام هذا القانون او من بعض احكامه وذلك
اضافة الى الجدول المذكور .

ج - الحشيشة الهندية والصمغ المستخرج منها
والمستحضرات التي يكون هذا الصمغ اساسها
(كالحشيش والازرار والجراس والجمبة) وجميع
مستحضرات الحشيشة الهندية والصمغ المستخرج
منها سواء كانت تلك المستحضرات رسمية ام غير
رسمية .

د - جميع النباتات او اجزاء النباتات التي يستخرج
منها احد العقاقير المذكورة في الفصيلة ٣ .

هـ - اية عقاقير اخرى تسري عليها احكام اتفاقية جنيف
او اتفاقية التحديد وذلك بموافقة الحكومة
العراقية .

(الصنع)

المادة الثالثة - ١ - ان صنع اية مادة من المواد
المذكورة في المادة ٢ من هذا القانون ومستحضرات
واملاح مشتقات المورفين والكوكائين الجديدة منحصر
بالمؤسسات والمصانع المجازة خاصة لهذا الغرض من
مديرية الصحة العامة .

- ب - كل شخص يرغب معاونة صنع العقاقير المذكورة في الفقرة (أ) اعلاه عليه ان يستحصل اولاً اجازة بذلك من مديرية الصحة العامة .
- ج - يعين سير هذا الصنع ومراقبته بنظام .

(الاستيراد)

المادة الرابعة - أ - ان استيراد الاجزاء التالية للاتجار بالجملة محصور بالحكومة العراقية فقط وهي التي تقوم ببيعها على الاشخاص المجازين وذلك بالكمية التي يوافق مدير الصحة العام عليها .

١ - الدياستيلمورفين (هيرورئين واملاحها) والمستحضرات الحاوية على الدياستيلمورفين واملاحها .

٢ - الكوكائين واملاحها والمستحضرات الحاوية على الكوكائين واملاحها ومن ضمنها المستحضرات المصنوعة من اوراق الكوكا مباشرة والحاوية على الكوكائين واثيرات الايكونين واملاحها .

٣ - ورق الكوكا .

٤ - الايكونين واملاحها واثيراتها والمستحضرات الحاوية على الايكونين واملاحها واثيراتها .

٥ - اي جزء من الاجزاء الخطرة التي تعين ببيان ينشره وزير الداخلية في الجريدة الرسمية .

ب - لا يجوز استيراد اية مادة من المواد المذكورة في المادة ال ٢ من هذا القانون ماعدا المستحضرات التي استثيت خاصة من هذا الشرط وفقا لما جاء في الفقرة (ب) من المادة ال ٢ الا بعد الحصول على جواز خاص بالاستيراد من مدير الصحة العام وهذا الجواز لا يمنح الا بعد ان يقتنع مدير الصحة العام بان استيراد عقاقير كهذه والكميات المراد استيرادها منها ضرورية . ويذكر في جواز الاستيراد الكمية المراد استيرادها واسم المستورد وعنوانه واسم المصدر وعنوانه والمدة التي سيتم الاستيراد في خلالها ويجوز ان يتم الاستيراد فسي اكثر من ارسالية واحدة عند الحاجة .

(التصدير)

المادة الخامسة - أ - ان تصدير اية مادة من المواد المذكورة في الفقرة (أ) من المادة ال ٤ من هذا القانون منحصرة بالحكومة العراقية فقط وهي التي تصدر الى حكومات البلاد التي لا تصنع مواد كهذه وتأخذ الحكومة المستوردة على مسؤوليتها توزيع هذه المواد .

ب - ان تصدير اية مادة من المواد المذكورة في المادة ٢ من هذا القانون ماعدا المستحضرات المستثناة خاصة من هذا الشرط وفق ما جاء في الفقرة (ب) من المادة ٢ لا يجوز الا بعد ان يكون قد استحصل على جواز خاص بالاصدار من مديريةية الصحة العامة . ويذكر في هذا الجواز الكمية المراد تصديرها واسم المصدر واسم المستورد وعنوانه .

ج - قبل منح جواز التصدير يطلب مدير الصحة العام من الشخص او المحل الذي يطلب جواز التصدير ان يبرز جواز استيراد من حكومة القطر المستورد
تصرح فيه الموافقة على الاستيراد .

د - يعين في جواز التصدير المدة التي سيتم التصدير في خلالها ويذكر فيها عدد شهادة الاستيراد وتاريخها والسلطة التي منحتها .

هـ - ترفق الارشالية بصورة من جواز التصدير ويرسل مدير الصحة العام صورة منه الى حكومة القطر المستورد .

(المروور بالعراق بطريقة الترانسيت)

المادة السادسة - أ - لا يسمح لاية ارشالية من اية مادة من المواد المذكورة في المادة ٢ من هذا القانون ماعدا المستحضرات المستثناة خاصة من هذا الشرط وفق ما جاء في الفقرة (ب) من المادة ٢ والمصدرة من قطر الى آخر ان تمر بالعراق بطريقة الترانسيت او بنقلها سواء نقلت من الباخرة او واسطة النقل الاخرى التي هي فيها ام لم تنقل الا بعد ابراز جواز التصدير الذي يصحب الارشالية الى السلطات ذات الشأن . على ان حكم هذه المادة لا يسري على الحالات التي يجري النقل فيها جوا اذا كانت واسطة النقل الجوية تمر فوق العراق بدون ان تنزل فيه اما اذا نزلت فيه فيسري حكم هذه المادة على قدر ما تسمح به الظروف .

ب - لا يسري حكم هذه المادة على مرور المواد المذكورة في المادة ٢ بالعراق بواسطة البريد .

(الحيازة بصورة غير مشروعة)

المادة السابعة - أ - لا يجوز حيازة اية مادة من المواد المذكورة في المادة ٢ من هذا القانون لنير الاطباء واطباء الاسنان والياطرة المسجلين والصيدالة والعقاقيريين المجازين وغيرهم ممن ايجزوا خاصة لهذا الغرض الا اذا كانت تلك المادة قد استحصلت من صيدلي مجاز وبموجب وصفة طبيب مأذون ومسجل او استحصلت وفقا لاحكام قانون الصيدلة لسنة ١٩٢٣ وقانون الانجبار بالاجزاء الطبية لسنة ١٩٢٤ .

ب - لا يجوز لاي من الاشخاص الوارد ذكرهم في الفقرة (أ) ان يذخر عنده في اي وقت كان اكثر من كيلو غرام واحد من جبه قلوي المورفين سواء كان بشكل املاح ام مركبات الا برخصة خاصة من مدير الصحة العام .

(السجلات والجداول)

المادة الثامنة - على كل صيدلي وعقاقيري وكل شخص اجازت له مديرية الصحة العامة تعاطي المواد المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون .

أ - ان يدون في السجلات الرسمية التي تجهزها مديرية الصحة العامة لقاء ثمن جميع المواد الخطرة المستوردة والمشتراة محليا والمسلمة والمباعة والمجهزة من قبله بوابطة وصفة او بطريقة اخرى . تحفظ هذه السجلات في المحل وتكون عرضة للتفتيش في اي وقت كان يجب ان يتم التسجيل

في خلال ٢٤ ساعة من تسلم هذه المواد او تجهيزها .

ب - ان يقدم قبل اليوم ٣١ من كانون الثاني من كل سنة جدولاً سنوياً للسنة التقويمية السابقة على الاستمارة الرسمية التي تجهزها مديرية الصحة العامة مجاناً . ويجب اكمال هذه الجداول وفقاً للتعليمات التي تنشرها مديرية الصحة العامة من وقت الى آخر .

(الاستحضار)

المادة التاسعة - أ - محظور على الصيدالة احضار الوصفات الحاوية الكوكائين او املاحه للاستعمال كقطرة للعين او للاستعمال الخارجي اذا تجاوزت كمية الكوكائين او املاحه الموجودة في المستحضر الموصوف ٣٠ سنتغراما او اذا تجاوزت نسبة الكوكائين او املاحه ٤ بالمائة واذا كان المستحضر للاستعمال الداخلي فيجب مزج الكوكائين او املاحه بما لا يقل عن مادتين طيبتين اخريين ويجب ان لا تتجاوز كمية الكوكائين ٢٠ سانتغراما في المستحضر كله .

ب - محظور على الصيدالة احضار وصفات بمحلولات من العقاقير الخطرة للحقن تحت الجلد اذا كان قد مضى يومان على تاريخ اعطاء الوصفة .

ج - لا يجوز اعادة احضار وصفة حاوية عقاقير خطيرة الا بوصفة جديدة ووفقاً لقانون الصيدلة .

د - يجب الاحتفاظ بالوصفات الحاوية عقاقير خطيرة والمستحضرة من قبل الصيدالة لمدة ثلاث سنوات

على الأقل وتكون في خلالها عرضة للتفتيش من قبل السلطات ذات الشأن .

(منع وتقييد)

المادة العاشرة - أ - لا يجوز الاتجار باحد المنتوجات المستحصلة من احد شبه قلويات الافيون الفيناثريية او من شبه قلويات الايكونين المستخرجة من ورق الكوكا ومن ضمنها المواد المصنوعة بطريقة تركييبة والتي لا تستعمل بتاريخ هذا اليوم للاغراض الطبية او العلمية او صنع مثل هذه المواد للاتجار بها .

ب - لا يجوز الاتجار بالعقاقير الخطرة مهما كان نوعها او بأي مستحضر يحوي هذه العقاقير الا اذا كانت الاوعية الحاوية تلك العقاقير معنونة ومكتوبا عليها نسبة العقار الموجود في الوعاء واسمه الرسمي . تستثنى من ذلك المستحضرات الحاوية على عقاقير خطرة والمستحضرة بموجب وصفة صادرة من طبيب مسجل .

(وضع ارقام متسلسلة على الاوعية)

المادة الحادية عشرة - أ - صانعو الاجزاء الخطرة

على كل محل لصنع الاجزاء الخطرة في العراق ان يضع رقما متسلسلا على كل قنية او وعاء تباع فيه الاجزاء وعند البيع عليه ان يدون في سجل المبيعات مقابل قيد البيع الرقم المتسلسل للقنية او الوعاء الآخر الذي بيعت فيه الاجزاء .
على انه اذا بيعت هذه الاجزاء بانابيب (امبولات)

او باوعية كهذه لا يسهل ترقيمها برقم متسلسل
فيوضع الرقم على الكارتون او الرزمة التي تغلف
فيها الانابيب او الاوعية الاخرى .

ب - العقاقيريون

١ - اذا كان العقاقيريون يبيعون الاجزاء الخطرة
بدون اي تغيير في الاوعية التي ترد فيها
من صانعيها فعلى هؤلاء العقاقيريين ان
يدونوا في سجل المبيعات مقابل قيد البيع
الرقم المتسلسل الموجود على القينة او
الوعاء الآخر الذي تباع فيه الاجزاء .

٢ - اذا كان العقاقيري يعيد تغليف الاجزاء
الخطرة قبل بيعها فعليه ان يضع رقما
متسلسلا على كل قينة او وعاء آخر وان
يدون الرقم في سجل المبيعات كما يطلب
من الصانع في الفقرة (١) من هذه المادة .
واذا اعيد بيع الاجزاء الى عقاقيري آخر
فتطبق نفس الشروط على ذلك العقاقيري .
ان الشروط الوارد ذكرها في هذه
المادة تطبق على الاجزاء واملاح الاجزاء
فقط لا على المستحضرات الحاوية هذه
الاجزاء .

(البيانات)

المادة الثانية عشرة - لمدير الصحة العام بموافقة
وزير الداخلية اصدار بيانات لغرض تحسين تنفيذ هذا
القانون بصورة عامة وتعديل الجداول الملحقه به .

(العقوبات)

المادة الثالثة عشرة - أ - يعاقب المخالف لاجرام هذا القانون بغرامة لا تتجاوز الـ ٢٥ ديناراً او الحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بهما معا .

ب - يحق للمحكمة ان تأمر بمصادرة الاجزاء او المواد الاخرى المذكورة في هذا القانون التي وقعت المخالفة بشأنها ويجوز ان تكون هذه المصادرة علاوة على الغرامة او الحبس .

ج - تعين بنظام طريفة التصرف بالمواد والاجزاء المصادرة حسب الفقرة السابقة .

المادة الرابعة عشرة - ينفذ هذا القانون بعد تاريخ نشره في الجريدة الرسمية بشهر واحد .

المادة الخامسة عشرة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - يلغى القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٣٧ .

كتب ببغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم السادس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

مصطفى العمري
وزير الداخلية

الجدول الاول المشار اليه في الفقرة (ب) من المادة الاولى

الفصيلة ١

القسم (أ)

- ١ - المورفين (Morphine) واملاحها ومن ضمنها المستحضرات المعمولة مباشرة من الافيون الخام او الافيون الطبي والحاقية على المورفين .
- ٢ - المورفين الدياستيلي (Diacetylmorphine) واثيرات (استر) المورفين المركبة الاخرى واملاحها .

- ٣ - الكوكائين (Cocaine) واملاحها ومن ضمنها المستحضرات المعمولة مباشرة من ورق الكوكا والحاقية على الكوكائين وجميع اثيرات (استر) الايكونين (Egonine) المركبة واملاحها .

- ٤ - الديهاد روهادرو اوكسيكو ديثون (Dihydrohydrooxycodeinone) الذي احد املاحه المادة المسجلة باسم اوكودال (Eucodal) والديهايد روكو ديثون (Dihydrocodeinone) (الذي احد املاحه المادة المسجلة باسم ديكوديد (Dicodide) والديهايدرو مورفينون (Dihydromorphinone) (الذي احد املاحه المادة المسجلة باسم ديلوديد (Dilandide) والاسيتيلهايد روكو ديثون او الاسيتيلديميثيلو ديهدرو ثيانين Acetyldihydrocodeinone or Acetyldimethylodihydrothebaine

- (الذي احد املاحه المادة المسجلة باسم اسيديكون Acedicone) والديهايد رومورفين (Dihydromorphine) (الذي احد املاحه المادة المسجلة باسم بارامورفان (Paramorphane) والاثيرات المركبة من هذه المادة واملاحها واملاح اثيراتها والمورفين - ن - اوكسايد (Morphine-N-Oxide) واسمه التجاري المسجل جينو مورفين

(Genomorphine) وايضا مشتقات المورفين - ن - او كسايد ومشتقات
تروجين المورفين الاخرى التي هي خماسية المكافئ .

نقسم (ب)

الا يكونين والثيباين (Egonine, Thebaine) واملاحهما والبنزيلمورفين
(Benzylmorphine) واثيرات (استر) المورفين المركبة الاخرى واملاحهما
ساعد الميثيلمورفين (Methyilmorphine) (الكودئين Codeine
لاييلمورفين (Ethylmorphine) واملاحها .

لفصلة ٢

الميثيلمورفين (Methyilmorphine) (الكودئين Codeine)
والاييلمورفين (Ethylmorphine) (الديونين Dionine) واملاحهما .

تعرف العقاقير التالية المذكورة في الفصيلتين ١ و ٢ اعلاه برموزها
كيمياوية المينة ادناه .

الديهايدروهايدرواوكسيكودئينون ف ه و ن

١٨ ٢١ ٤

$C_{18}H_{21}O_4N$

Dihydrohydroxycodeinon



الدیهاید روکو دیتئون
Dihydrocodeine



الدیهایدرو مورفینون
Dihydromorphine



الاستیل دیاید روکو دیتئون او



الاستیل دیاید روکوبائین
*Acetyldihydrocodeine or
Acetyldemethyldihydrothebaine*



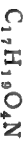
الدیهایدرو مورفین



Dihydromorphine



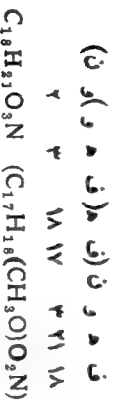
المورفین — ن — اوکساید



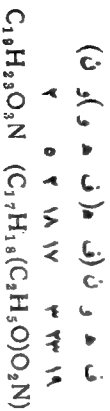
Morphine-N-Oxide



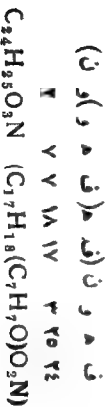
التيابين
 'Thebaine



(التيامورفين (الكودئين
 MethyImorphine (Codeine)



(الايثيلورفين (الديوبين)
 EthyImorphine (Dionine)



البنزيلمورفين
 Benzylmorphine

الفصيلة ٣

١ - يقصد بتعبير (الافيون الخام) العصارة التي تتخثر من تلقاء نفسها والمستحصلة من اغلفة الخشخاش المنوم والتي لم تعالج بالايدي الا للحزم والنقل الضروريين مهما كانت محتوياتهما من المورفين .

٢ - يقصد بتعبير (الافيون الطبي) الافيون الخام الذي عولج بالطرق اللازمة لجعله صالحا للاستعمال الطبي وفقا لما تتطلبه دماير الادوية الاهلية سواء كان بشكل مسحوق ام حبيبات ام بغير ذلك من الاشكال ام ممزوجا بمواد معتدلة .

٣ - يقصد بتعبير (المورفين) العنصر الرئيسي شبه القلوي في الافيون المرموز عنه . ب ف ه و ن
 $C_{17}H_{19}O_3N$
 ٣ ١٩ ١٧

٤ - يقصد بتعبير (المورفين الدياستيلي) Diacetylmorphine

الدياستيلمورفين Diacetylmorphine (ديامورفين Diamorphine

او هيروين Heroin) المرموز عنه ب

ف ه و ن (ف ه (ف ه و) و ن)

٣ ٢ ٣ ٢ ١٧ ١٧ ٥ ٢٣ ٢١

$C_{21}H_{23}O_5N$ ($C_{17}H_{17}(C_2H_3O_2)O_3N$)

٥ - يقصد بتعبير (ورق الكوكا) ورق الاريثروكسيلون كوكا لامارك

Erythroxyton Coca (Lamarek) والاريثروكسيلون نوفوكراناتنسي

(موريس) Erythroxyton Novogranatense هيرونيموس وانواعها

من فصيلة الاريثروكسيليسي (Erythroxytonaceae)

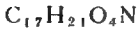
وورق الاصناف الاخرى من هذا الجنس التي يمكن استخراج

الكوكاين منها اما مباشرة او بواسطة تعامل كيميائي .

٦ - يقصد بتعبير (الكوكائين الميثيل بنزويل ليفوايكونين

Methyl-benzoyl Laevo-ecgonine (د أ، د° ٢٠ = ١٦° ٤ - في ٢٠

بالمائة من محلول الكلورفورم للرموز عنه



ب ف ه و ن
٤ ٢١ ١٧

٧ - يقصد بتعبير (الكوكائين الخام) كل خلاصة مستحصلة من ورق

الكوكا والتي يمكن استعمالها مباشرة او غير مباشرة لصنع الكوكائين .

٨ - يقصد بتعبير (الايكونين) Egonine الليفوايكونين Laevo-ecgonine

(د أ، د° ٢٠ = ٤٥° ٦ - في محلول ٥٪ من الماء) للرموز عنه ب



ف ه و ن ه و
٢ ٣ ١٥ ٩

وجميع مشتقات الليفو ايكونين Laevo-ecgonine التي يمكن

استعمالها صناعيا لاعادته الى حالته الاولى .

٩ - يقصد بتعبير (الحشيشة الهندية) رؤوس ازهار ورؤوس اثمار

النبات المسمى كنابس ساتيفا (Cannabis Sativa) والتي لم

يستخرج منها كان اسمها التجاري .

١٠ - تعتبر المواد المذكورة في الفصائل ١ و ٢ و ٣ اعلاه عقاقير حتى اذا

كانت مصنوعة بطريقة تركيبيّة .

يقصد بتعابير (الفصيلة ١) و(الفصيلة ٢) و(الفصيلة ٣)

الفصائل ١ و ٢ و ٣ من هذه الفقرة .

البرول الثاني المتأخر في الفترة (ب) من المادة الثانية

(أ) قائمة العقاقير المستتاة من جميع احكام هذا القانون :-

العقاقير المستعملة بدلا من الكوكايين

Acetone	أكوئين	Betacaine	بيتا كاينين
Adreucaine	أدرو كاينين	Benzamine Lactate	لبنات البنزامين
Alypin	آليين	Borocain :	بورو كاينين
Aminobenz	أمينو بنز	Beta-Borocaine	بيتا- بورو كاينين
Aethocaine	ايثو كاينين	Butyr	بين
Allocaine	الو كاينين	Benzocaine	بنزو كاينين
Amydracaine	اميدريكايينين	Chlorhydrate d'Amyleine	كلوريدرات الاميلين
Anaesthone	آنيستون	Denticaine	ديتكايين
Anaesthesine	انيسثيسين	Eucaine	يوكايين
Amylocaine	اميلوكايينين	Eucaine Lactate	لبنات اليوكايين
Apothesine	ابوثيزينين	Ethocaine	ايثو كاينين
Benzamine	بنزامين	Holocaine	مولو كاينين

Kolocaine	لوکولو کائین
Locaine	لوکائین
Novocaine	نوفوکائین
Procaine	پروکائین
Phenocaine	فینوکائین
Phenolaine	فینولائین
Psicaine	پسیکائین
Rhinoculin	رینوکیولین
Stovaine	ستوفائین
Syneaine	سینکائین
Scurocaine	سکوروکائین
Tropacocaine	تروپاکوکائین

المستحضرات الحاوية على الافيون والمورفين والكودئين

كلوريدات الايومورفين	افساح اليودوفورم والمورفين د. س. ب. (١٩٢٣)	كلورودين	كلويدين	كلوريدات الكواتراني (المعروف بالستين)	اكسير باريفوريق (كودكس لافرنسي)	لصقة الافيون د. س. ب. (١٩١١)	مروخ الافيون د. ب. ١٩١٤	مروخ الافيون النشادري د. س. ب. (١٩٢٣)	ميل برومور المورفين (المعروف بالمورفوزان)	ميل الكلورور المورفين	عجينة الزرنخ د. س. ب. (١٩٣٤)	باين	بافرين واماها	حبوب الزنبيق مع الافيون د. س. ب. (١٩٢٣)	حبوب عرق الذهب مع بصل الفلفل د. ب. ١٩١٤
Apomorphine Hydroch.	(Nerveoli Iodoformi et Morphine B.P.C. 1923)	(Chlorodynum	Codonal	Cotarine Hydrochlor (Styptique)	Elixir paregorique (Fr. Codex)	Emplastum Opii B.P.C. 1911	Linniment Opii B.P. 1914	Linniment Opii Ammon B.P.C. 1923	Morphine Methyl Bromide (Morphosan)	Morphine Methyl Chloride	Pasta Arsenicalis B.P.C. 1934	Papine	Papaverin and its salts	Pil. Hydrarg C Opio B.P.C. 1923	Pil. Ipecac e Scilla B.P. 1914

Pil. Plumbi e Opio B.P.C. 1928

حبوب الرصاص مع الأفيون د. ب. ١٩٢٣

Pil. Digitalis et Opii Co. B.P.C. 1928

حبوب الديجيتال مع الأفيون المركبة د. ص. ب. (١٩٢٣)

Pil. Hydrarg e Creta et Opii B.P.C. 1928

حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون د. ص. ب. (١٩٢٣)

Pulv. Ipecac et Opii (Dover's powder) B.P.

مسحوق عرق الذهب والأفيون (مسحوق دوفر) د. ب.

Pulv. Creta Aromatica e Opio B.P. 1914

مسحوق الطباشير المعطر والأفيون د. ب. (١٩١٤)

Pulv. Kino Co. B.P. 1914

مسحوق الكينو المركب د. ب. (١٩١٤)

Suppos. Plumbi e Opio B.P.

اقطعاج الرصاص والأفيون د. ب.

Tablets Plumbi e Opio B.P.C. 1928

اقراص الرصاص والأفيون د. ص. ب. (١٩٢٣)

Tinct. Opii Camph. (Tr. Camphor Co.) B.P. 1914

مبتذلة الأفيون الكانفورية (صبغة الكانفور المركبة) د. ب. ١٩١٤

Tinct. Opii Ammon. B.P. 1914

صبغة الأفيون النشادرية د. ب. (١٩١٤)

Ung. Gallae e Opio B.P. 1914

مرهم القفص والأفيون د. ب. ١٩١٤

Ung. Gallae Co. E.P.C. 1928

مرهم القفص المركب د. ص. ب. (١٩٢٣)

جميع المستحضرات الحاوية على الكودئين او الديورين او املاحهما والتي تستعمل طبيا لاجراءات علاجية

اعتيادية يكون المقدار الاعلى في تركيبها النافثة (كالجبوب والاقراس وغيرها) ٠٠١ غرام وفي سوائها

١٠ بالمائة .

سوائل الكارديازول - دايكوديد Cardiazol-Dicodide - اذا احتوت هذه السوائل على ما لا يقل عن ١٠ بالمائة من الكارديازول وما لا يزيد عن ٥٠ بالمائة من املاح الديكوديد .

باترين ١٠٥ مسحوق الباترين (Yatren powder) باترين

حامض يود - او كسينوبوليسلفونيك (Yatren Iod-Oxycholinolsulfonic Acid) مع ٥ بالمائة من مزج الايون .
ب - الاجزاء التالية مستتة من احكام الفقرة (١) من المادة الثامنة من هذا القانون فيما يختص بتسجيل الكميات

المصروفة بالنفرد بواسطة الميادلة بموجب وصفات اطباء مسجلين :-

الميثلمورفين (الكودئين) واملأحها Methymorphine (Codeine)

الاثيلمورفين (الديونين) واملأحها Ethymorphine (Dionine)

المستحضرات الحاوية عليها وبمقدار يتجاوز الجرعة العلاجية الاعيادية .

الاختصارات المستعملة في هذه القائمة

د . ب دستور الادوية البريطاني لعام ١٩٣٢ .

د . ص . ب دستور الادوية الصيدلي البريطاني .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٥ في ١٤-٥-٣٨)

قانون

لمشروع الاعمال العمرانية الرئيسية لخمس سنوات
رقم (٤٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يخصص مبلغ قدره (٨٢٣٠٠٠٠) دينار لصرفه خلال السنين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ و ١٩٤١ و ١٩٤٢ على الاعمال العمرانية الرئيسية حسب الفصول الميينة في الجدول (أ) المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - تخمن الايرادات خلال السنين الميينة في اعلاه بـ (٨٢٣٠٠٠٠) دينار كما هو مشروح في الجدول (ب) المرفق بهذا القانون .

المادة الثالثة - لوزير المالية ان ينقل المبالغ من عادة الى اخرى ضمن الفصل عنه .

المادة الرابعة - لوزير المالية ان يوزع الاعتمادات المقررة على السنين المذكورة في المادة الاولى اعلاه وان يجري المناقلة بينها .

المادة الخامسة - تعتبر الاعتمادات المقررة بموجب هذا القانون كميزانية ملحقه بالميزانية العامة لكل من السنين التي تعود اليها .

المادة السادسة - يخول وزير المالية تأدية القروض المدرجة في الباب السادس من الجدول (أ) المرفق بهذا القانون إلى البلديات وإدارة السكك الحديدية وإدارة الميناء بشروط يقرها مجلس الوزراء على أن لا يزيد مقدار القاض على الأربعة في المائة سنوياً ولا تتجاوز مدة تغطية هذه القروض على عشرين سنة .

المادة السابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
 كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .
 غازي

جميل المدفعي	ابراهيم كمال
رئيس الوزراء	وزير المالية

جدول بمفردات المباني الداخلة في ميزانية الاعمال الرئيسية للخمس سنوات ١٩٣٨-١٩٤٢

- ١ - دار الممرضات
- ٢ - مدرسة الممرضات مع سكن
- ٣ - مستشفى خافقين
- ٤ - مستشفى الكوفة
- ٥ - مستشفى سوق الشيوخ
- ٦ - مستشفى الناصرية
- ٧ - مستشفى كركوك

- ٨ - مستشفى الحسلة
- ٩ - مستشفى القورنة
- ١٠ - مستشفى العيون في بغداد
- ١١ - مستشفى المجذومين في العمارة
- ١٢ - مستشفى المجانين الجديد في بغداد
- ١٣ - التوسيعات في المستشفى الملكي ببغداد
- ١٤ - اربعة مستشفيات ذات ١٢ سريرا
- ١٥ - محاجر صحية ومستشفيات صغيرة اخرى
- ١٦ - سراي الرمادي
- ١٧ - سراي شهربان
- ١٨ - سرايات اخرى في الاقضية
- ١٩ - سرايات اخرى في النواحي ودورا للضيافة
- ٢٠ - سجن بغداد الجديد
- ٢١ - سجون اخرى
- ٢٢ - بناية القوة السيارة للشرطة
- ٢٣ - بناية مديرية الشرطة في بغداد
- ٢٤ - ثكنات للشرطة (٧) في الالوية ومخافر شرطة اخرى
- ٢٥ - دائرة البريد والبرق في البصرة
- ٢٦ - دائرة البريد المركزية وبدالة تلفون بغداد
- ٢٧ - دوائر بريد و برق اخرى
- ٢٨ - ابنية السيطرة في ابي غريب
- ٢٩ - مستشفيات بيطرية اخرى (رصافة • الموصل • اربيل)
- ٣٠ - ابنية مديرية الزراعة في ابي غريب
- ٣١ - المخزن الموحد ومنطقة الاشغال في بغداد
- ٣٢ - تصريف المياه القذرة للمستشفى والمدارس في
باب المعظم *

- ٣٣ - بناية جديدة لمديرية المساحة
- ٣٤ - دار المعلمات الاولى مع القسم الداخلي
- ٣٥ - دار المعلمين الريفية في ابي غريب
- ٣٦ - كلية الحقوق ودار الفنون البيئية
- ٣٧ - مدارس ثانوية (٥) في الالوية
- ٣٨ - مدارس متوسطة (٣) في الالوية
- ٣٩ - توسيعات اخرى للمدارس
- ٤٠ - المتحف العراقي
- ٤١ - بناية السفارة العراقية في طهران
- ٤٢ - بناية الكمارك الجديدة في بغداد
- ٤٣ - بناية الكمارك الجديدة في الموصل
- ٤٤ - دوائر للكمرك اخرى
- ٤٥ - بناية المحاكم الجديدة في بغداد
- ٤٦ - بناية المحاكم الجديدة في الموصل
- ٤٧ - النادي الاولمبي الرياضي
- ٤٨ - التوسيعات في البلاط وقصر الزهور بما فيها
انشاءات جديدة •
- ٤٩ - بناية دائرة طابو بغداد
- ٥٠ - بناية دائرة طابو البصرة
- ٥١ - مستشفى الموصل
- ٥٢ - مستشفى العزل في بغداد
- ٥٣ - المدرسة الثانوية الليلية
- ٥٤ - مدرسة الصناعة
- ٥٥ - دائرة الكمرك ومخزن التبغ في السليمانية
- ٥٦ - مدرسة الهندسة •

الجدول (١)

الفصل المادة

الاقتصاد

دينار

الباب الاول - اعمال الري

٤٠٠٠٠٠	مشروع العجانية	١
١٧٥٠٠٠	سدة الكوت	٢
٤٠٠٠٠	مشروع النشامية	٣
٦٠٠٠٠	مشروع الحويجة	٤
٣٠٠٠٠	مشروع سد ديبالى	٥
٣٠٠٠٠	الفوار و ناظم شط الديوانية	٦
٥٠٠٠٠	شق الاقنية في الغراف	٧
٤٠٠٠٠	مشروع جدول الحسيب الكبير	٨
٣٠٠٠٠	مشروع جدول المغارة	٩
٧٥٠٠٠	سداد بغداد	١٠
١٥٠٠٠٠	التقارات ومشاريع ري اخرى	١١
١٠٨٠٠٠٠	مجموع الباب الاول	

وينسار

الباب الثاني - الطرق والجسور والمخطوط

الطرق	١٢
الجسور	١٣
اعمال المخطوط والتلفونات	١٤

مجموع الباب الثاني

١٤٠٠٠٠

الباب الثالث - مبانى وتجهيزات الجيش

تجهيزات الجيش	١٥
المبانى	١٦

مجموع الباب الثالث

٢١٥٠٠٠

الباب الرابع - المبانى والاستملكات

المبانى	١٧
الاستملكات	١٨

مجموع الباب الرابع

٩٨٠٠٠

الباب الخامس - مساعدات ومشاريع اخرى

١٩	مساعدات للبلديات	
٢٥٠٠٠	ردم المستنقعات	١
٢٥٠٠٠	تنظيم القرى ومشروع بيوت العمال والفقراء	٢
٤٠٠٠٠	مشروع تنظيم مياه الشرب	٣
٩٠٠٠٠		
٩٠٠٠٠	مجموع الفصل ١٩	

٤٤

٢٠	مشاريع اخرى	
٢٤٠٠٠	الآبار الارتوازية والكهاريز	١
١٠٠٠٠	مشروع تقطيس الاغنام	٢
٥٤٠٠٠	شراء منتجات زراعية	٣
٥٤٠٠٠		
٥٤٠٠٠	مجموع الفصل ٢٠	
١٤٤٠٠٠	مجموع الباب الخامس	

الاعتماد	الفعّل المادّة
دينسلار	

الباب السادس - القروض ومعاملات المصارف

٤٧٩٠٠٠	قروض البلديات	٢١
١٠٠٠٠٠٠	قرض الى ادارة السكك الحديدية	٢٢
٤٠٠٠٠٠	قرض الى ادارة الميناء	٢٣
١٠٠٠٠٠	المصرف الزراعي الصناعي	٢٤
١٩٧٩٠٠٠	مجموع الباب السادس	
٨٢٣٠٠٠٠	المجموع العام	

الجدول (ب)

الباب الاول - الايرادات

العدد	التخمين	دينار
١ -	حصة الخزينة من شركة النفط العراقية	٥٩٠٠٠٠٠
٢ -	حصة الخزينة من شركة استثمار النفط البريطانية	١٤٧٥٠٠٠
٣ -	حصة الخزينة من لجنة العملة	٥٠٠٠٠٠
٤ -	استردادات من قروض البلديات	٨٠٠٠٠
٥ -	استردادات من قرض ادارة السكك	١٣٠٠٠٠
٦ -	استردادات من قرض ادارة الميناء	٣٠٠٠٠
٧ -	بدل بيع املاك	١١٥٠٠٠
	المجموع	٨٣٣٠٠٠٠

جدول بمفردات الجسور الداخلة في ميزانية الاعمال
الرئيسية للخمس سنوات ١٩٣٨-١٩٤٢

-
- ١ - جسر بغداد
 - ٢ - جسر المسيب
 - ٣ - جسر دوكان
 - ٤ - جسر طق طق
 - ٥ - جسر دبالى على طريق الكوت
 - ٦ - جسر الكوفة
 - ٧ - جسر طويريج
 - ٨ - جسر الناصرية
 - ٩ - جسور اخرى
-

جدول بمفردات الطرق الداخلة في ميزانية الاعمال
الرئيسية للخمس سنوات ١٩٣٨-١٩٤٢

-
- ١ - طريق الموصل - اربيل - التون كوبري
 - ٢ - طريق اربيل - رايات
 - ٣ - طريق بيجي - موصل - تل كوجك
 - ٤ - طريق بافستان - جامه
 - ٥ - طريق كلي علي بك - سرشمه - بارزان
 - ٦ - طريق سولاف - عمادية
 - ٧ - طريق اربيل - كوينجق
 - ٨ - طريق كركوك - كوينجق
 - ٩ - طريق سليمانية - دوكان - مرزا رسم - قلعة ديزه

- ١٠ - طريق مرزا رستم - بنكرد - ميركه
- ١١ - طريق سليمانيه - جوارتا - ماوث
- ١٢ - طريق سليمانيه - بنجوين - حلبجة
- ١٣ - طريق بغداد - قزلباط
- ١٤ - طريق رمادي - حدود سوريا
- ١٥ - طريق بغداد - محموديه - مفرق - الحلة
- ١٦ - طريق كربلاء - مسيب - مفرق
- ١٧ - طريق بصره - الزبير
- ١٨ - اعادة اكساء الطرق الشماليه
- ١٩ - طريق الموصل - زاخو
- ٢٠ - طريق الموصل - عقرة
- ٢١ - طريق سولاف - هاريك - بارزان
- ٢٢ - طريق كويسنجق - خدران
- ٢٣ - طريق كركوك - طوز - كفري - قزلباط
- ٢٤ - تبليط (٥٠) كيلومترا من الطريق من جهتي الرطبة
- ٢٥ - طريق بغداد - كوت - الوادي (الضفة اليسرى)
- ٢٦ - طريق الكوت - الحي - سويح شجر (الضفة اليسرى)
- ٢٧ - طريق بغداد - بيحي
- ٢٨ - طريق بعقوبة - بلدروز
- ٢٩ - طريق حلة - ديوانيه
- ٣٠ - طريق حلة - كفل - كوفة
- ٣١ - طريق حلة - طويريج - كربلاء
- ٣٢ - طريق ديوانيه - سوق شعلان
- ٣٣ - طريق ديوانيه - سماوة
- ٣٤ - طريق بصره - الفاو
- ٣٥ - طريق بصره - العمارة - الوادي

٣٦ - طريق ناصرية - سويح شجر

٣٧ - طرق اخرى .

جدول بمفردات الخطوط والتلفونات الداخلة

في ميزانية الاعمال الرئيسية للخمس

سنوات ١٩٣٨ - ١٩٤٢

١ - البدالة الاوتوماتيكية لبغداد والقابلو الارضي

٢ - خطوط تلفونية جديدة

٣ - اجهزة الموجات الحاملة للمكالمات التلفونية على

خطوط المسافات البعيدة

٤ - اجهزة لاسلكية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٥-٣٨)

قانون

الاعمال الرئيسية لادارة ميناء البصرة

رقم (٤٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع

القانون الآتي :-

المادة الاولى - يخصص مبلغ مقداره (٤٦٠٥٠٠)

دينار لصرفه خلال السنين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠

المالية على اعمال رئيسية في ادارة ميناء البصرة حسب
المواد الميئة في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - لوزير المالية ان يوزع الاعتمادات
على السنين المذكورة في المادة الاولى اعلاه وان يجري
المنافلة بينها .

المادة الثالثة - يجوز ان يدور الى السنة التي تلي
السنة ١٩٤٠ المالية المبلغ المتبقي في ختام السنة من
المبلغ (٤٦٠٥٠٠) دينار لاكمال الاعمال المذكورة .

المادة الرابعة - تسد هذه المصروفات من الرصيد
التقدي لادارة الميناء .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير المالية تنفيذ هذا
القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر
مفر سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان
سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

الجدول

دينار

المادة

١ -	مخازن للمحسوب وجهاز لرفع المحسوب وتخزينها بما فيه رصيف عميق للشحن	٣٥٠٠٠٠
٢ -	توسيع محل توليد الكهرباء المركزي	٥٠٠٠٠
٣ -	توسيع ماكينة التنقية في مشروع تصفية الماء المركزي	٥٠٠٠
٤ -	تبليط قاعات مخازن الارصفة وتسقيفات بغايع المرور بما فيها المسالك المؤدية لها	١٠٠٠٠
٥ -	توسيع فندق خط العرب	٥٠٠٠
٦ -	توسيع تبليط مدرجات الميناء الجوي	٧٥٠٠
٧ -	مباني ومحللات سكنى الموظفين	٥٠٠٠
٨ -	من جهاز توليد كهرباء اضافي مع تكاليف نصبه	١٦٠٠٠
٩ -	اعمال تكميلية (المصدرة بموجب قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٥ وقانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٧)	١٢٠٠٠
	المجموع	٤٦٠٥٠٠

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٣-٣٨٥٥)

قانون

الاعمال الرئيسية لادارة السكك الحديدية
رقم (٤٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يخص مبلغ مقداره (١٢٥٠٠٠٠) دينار لصرفه خلال السنين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ و ١٩٤٠ المالية على مشروع مد خط بجي - تل كوجك حسب المواد الميئة في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - لوزير المالية ان يوزع الاعتمادات على السنين المذكورة في المادة الاولى اعلاما وان يجري المناقلة بينها .

المادة الثالثة - يجوز ان يدور الى السنة التي تلي السنة ١٩٤٠ المالية المبلغ المتبقي في ختام السنة من المبلغ (١٢٥٠٠٠٠) دينار لاكمال المشروع المذكور .

المادة الرابعة - تسد هذه المصروفات من الرصيد النقدي لادارة السكك الحديدية .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

جميل السدقي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

الجدول

دينار	المادة
٢٤٧٠٠٠	١ - مواد السكك الحديدية ولوازمها
٣٤٠٠٠٠	٢ - انشاء سداد الخط
٤٧٩٠٠٠	٣ - قاطرات ومقطورات
١٠٠٠٠	٤ - اسجة وتجهيزات البرق
٢٢٠٠٠	٥ - اجهزة القاطرات والاشارات
٦٢٠٠٠	٦ - ممر وفات عامية
٩٠٠٠٠	٧ - بنائات المحطات
١٢٥٠٠٠	المجموع

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٥-٣٨)

قانون

الاعمال الرئيسية لمشروع حفر سد الفاو
رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الاتي :-

المادة الاولى - يخصص مبلغ مقداره (١٤٩١٤٠) ديناراً لصرفه خلال السنتين ١٩٣٨ و ١٩٣٩ المائتين على اعمال رئيسية لمشروع حفر سد الفاو حسب المواد المينة في الجدول المرفق بهذا القانون .

المادة الثانية - لوزير المالية ان يوزع الاعتمادات على السنتين المذكورتين في المادة الاولى اعلاه وان يجري المناقلة بينها .

المادة الثالثة - يجوز ان يدور الى السنة التي تلي السنة ١٩٣٩ المالية المبلغ المتبقي في ختام السنتين من المبلغ (١٤٩١٤٠) ديناراً لاكمال الاعمال المذكورة .

المادة الرابعة - تسد هذه المصروفات من فضلة الواردات على المصروفات في مشروع حفر سد الفاو .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨
غزالي

جميل السديقي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

دينار

الجدول

المادة

١٨٠٠٠	١ - مساعدات الملاحة
١٧٤٤٠	٢ - مكائن وآلات ورافعات اقل
٤٧٢٠٠	٣ - مباني
٢٠٠٠٠	٤ - اعمال اصلاح الاراضي وانشاء الطرق
٧٥٠٠	٥ - شراء السفن العائمة
١٢٠٠٠	٦ - توسيع جهازي توزيع الماء والكهرباء وتجهيز الماء الحار وتوزيعه
١٥٠٠٠	٧ - توسيع المرفأ
٢٠٠٠	٨ - باخرات المراقبة (اعمال تكميلية مصدقة بموجب قانون رقم ١ لسنة ١٩٣٧)
١٠٠٠٠	٩ - الكراكات المراقبة (اعمال تكميلية مصدقة بموجب قانون رقم ١ لسنة ١٩٣٧)
١٤٩١٤٠	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٩ في ١-٥-٣٨)

قانون

الاسرة المالكة رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يلغى مرسوم الاسرة المالكة رقم
(٧٥) لسنة ١٩٣٦ .

المادة الثانية - تتألف الاسرة المالكة من فروع الملك
فصل الاول وزوجة الملك ويكون الملك رئيسا لها .

المادة الثالثة - يشترط في اعضاء الاسرة المالكة ان
يولدوا من زواج شرعي وان يكونوا مسلمين وعراقي
الجنسية .

المادة الرابعة - ١ - يطلق لقب (الامير او الاميرة)
على كل من اعضاء الاسرة المالكة على ان لا يطلق هذا
اللقب على اولاد الاميرة المتزوجة من غير امير .

٢ - ويطلق لقب (الاميرة) على زوجات الامراء وكذلك
على اراملهم حتى يتزوجن .

٣ - ويدعى ولي العهد وباقي اولاد الملك بصاحب
او صاحبة السمو الملكي وغيرهم من اعضاء الاسرة
بصاحب او صاحبة السمو فقط .

المادة الخامسة - اذا اراد امير او اميرة ان يتزوج
او اراد من له الولاية على امير او اميرة ان يزوج من كان

تحت ولايته وجب عليه ان يستحصل اذنا خطيا من الملك
بقرار من المجلس الخاص .

المادة السادسة - يؤلف مجلس خاص من رئيس
الوزراء ومن كل من رئيسي مجلس الاعيان والنواب
ووزيرى الداخلية والعدلية وينعقد تحت رئاسة الملك او
رئيس الوزراء عندما ينييه الملك وبحضور ثلاثة من
اعضائه على الأقل .

المادة السابعة - ١ - ينظر المجلس في الامور
التأديبية المتعلقة بافراد الاسرة المالكة .

٢ - ليس للمحاكم ان تسمع الدعوى في اي امر يدخل
في اختصاص المجلس .

٣ - للمجلس ما للمحاكم من اختصاص في الامور
المودعة اليه بموجب هذا القانون .

٤ - يعين المجلس الاصول التي تطبق في المرافعات
امامه بتعليمات يصدرها .

المادة الثامنة - تصدر قرارات المجلس باتفاق
الاعضاء الحاضرين او باكثرتهم واذا تساوت الآراء
فيرجح الجانب الذي فيه الرئيس على ان لا يقل مجموع
الاصوات في اي قرار عن ثلاثة وللملك ان يأمر باعادة
النظر في اي قرار في خلال خمسة عشر يوما من
تاريخ صدوره وفي هذه الحالة يعتبر القرار الاخير الذي
يصدره المجلس نهائيا .

المادة التاسعة - اذا تزوج الامير او الاميرة او زوج
بغير اذن الملك خلافا للمادة الخامسة فللمجلس ان يقرر
حرمانه او حرمانها من لقب الامارة وله ان يقصر الامر

على حرمان الزوجة من ان تستمد لقب الامارة من زوجها
ويترتب على حرمان الامير من لقب الامارة حرمان زوجته
التي استمدت منه ذلك اللقب وحرمان اولاده من تلك
الزوجة .

المادة العاشرة - ١ - اذا ارتكب امير او اميرة امورا
مخللة بشرف الاسرة المالكة للمجلس ان يقرر اخراجه
منها وفي هذه الحالة يحرم الامير او الاميرة
من لقب الامارة ويحرم الامير من وراثته العرش . ويجوز
ان يحرم فروع ذلك الامير من لقب الامارة ايضا .

٢ - وللمجلس ايضا ان يقرر علاوة على ذلك :-

أ - حرمان الامير او الاميرة من الحقوق التي
اكتسبها بصفتهما المذكورة .

ب - امقاط الجنسية العراقية وفي هذه الحالة
يجوز حرمانه من الدخول الى العراق
او الاقامة فيه .

ج - حرمانه من التصرف بالاموال غير المنقولة
في العراق .

ويكون التصرف بالاموال التي حرم
الامير او الاميرة من التصرف بها بالطريقة
التي يراها المجلس مناسبة .

٣ - للمجلس ان يعيد النظر في مقرراته ويقرر تعديلها
او الغائها عندما يجد ان الاسباب الداعية لها قد
زالت .

المادة الحادية عشرة - يحبر اعضاء الاسرة المالكة جميعهم واقرباء الملك من الدرجات الثانية والثالثة والرابعة محرومين من حق الانتخاب او التعين في عضوية مجلس الامة وفق الفقرة (١٠) من المادة (٣٠) من القانون الاساسي .

المادة الثانية عشرة - يقوم اكبر موظف في الديوان الملكي بوظيفة سكرتير المجلس الخاص وتحفظ السجلات والاوراق المتعلقة به في الديوان المذكور اما القرارات فيحفظ بنسخة منها في ديوان مجلس الوزراء .

المادة الثالثة عشرة - ينهذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم السادس والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي
مستطفي العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير العدلية وزير المالية
محمد رضا الشبيبي جلال بابان
وزير المعارف وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٢ في ٤-٥-٣٨)

قانون

تعديل قانون صندوق توفير البريد رقم (٤٨)
لسنة ١٩٣٥ رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة العاشرة من قانون
صندوق توفير البريد رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٥ ويستعاض عنها
بالمادة الآتية :-

١٠ - ١ - يجوز ان تزيد المبالغ المودعة من
شخص واحد على المائة دينار على ان لا تعطى فوائد على
ما يزيد عن الخمسمائة دينار مهما بلغت .

٢ - تبقى احكام المادة (١٢) من القانون فيما يتعلق
بعدم الحجز على المائة دينار كما كانت ولا تشمل
المبالغ التي تزيد على ذلك .

المادة الثانية - تلغى المادة ١٥ من القانون المذكور
ويستعاض عنها بما يأتي :-

١٥ - تعفى من رسم الطابع جميع الاوراق المتعلقة بمعاملات
صندوق التوفير التي ينص هذا القانون او النظام
الصادر بمقتضاه على تنظيمها وتقديمها بما في
ذلك الوكالات .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير الاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر صفر سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

قانون

ذيل قانون العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع

القانون الآتي :-

المادة الاولى - (١) يعاقب بالاشغال الشاقة او

الحبس مدة لا تزيد على سبع سنين او بالغرامة او بهما

كل من حبذ او روج باحدى وسائل النشر المنصوص

عليها في المادة (٧٨) من هذا القانون ايا من المذاهب الاشتراكية البلشفية (الشيوعية) والفوضوية والاباحية وما يماثلها التي ترمي الى تغيير نظام الحكم والمباديء والاولواع الاساسية للمهية الاجتماعية المضمونة بالقانون الاساسي .

(٢) اذا وقع التجيز او الترويج الوارد ذكرهما في الفقرة الاولى باستعمال القوة او بالتهديد باستعمالها او بأية وسيلة اخرى غير مشروعة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او بالحبس لمدة لا تزيد على خمس عشرة سنة .

(٣) اذا وقع التجيز او الترويج المار ذكرهما على اكثر من واحد من افراد القوات العسكرية او الشرطة فيعاقب المجذون او المروجون بالاعدام او الاشغال الشاقة المؤبدة او الحبس مدة لا تزيد على خمسة عشر سنة .

(٤) للمحكمة ان تقرر في اي وقت كان جمع النشرات من كتب ورسائل وجرائد وغيرها وحفظها الى حين صدور الحكم وعند الحكم بالادانة تطبق الفقرة الرابعة من المادة (٨٩) من هذا القانون .

(٥) - ١ - كل عراقي يكون عضوا في جمعية غرضها او خطتها التجيز او الترويج الوارد ذكرهما اعلاه سواء كانت تلك الجمعية مؤسسة في العراق بصورة غير قانونية او في خارجه بصورة قانونية او غير قانونية يعاقب بالعقوبات المعينة في الفقرة (١) من هذه المادة .

ب - ان مؤسسي الجمعية الوارد ذكرها في الفقرة
(١) اعلاه في العراق ومديرها والقائمين
بمساعدها ماديا يعاقبون بالعقوبات المعينة
في الفقرة (٢) منها .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

عباس مهدي
وزير العدلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

قانون

تعديل قانون الاحوال الشخصية للاجانب رقم (٧٨)
لسنة ١٩٣١ رقم (٥٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تحذف عبارة - (على ان يكون انتقال
الاملاك وفقا لقانون انتقال الاموال غير المنقولة) -

الواردة في المادة الرابعة من قانون الاحوال الشخصية
للاجانب رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ .

المادة الثانية - تلغى المادة التاسعة من القانون
المذكور ويستعاض عنها بما يأتي :-

١ - على المحكمة - عند وفاة اجنبي - ان تقوم
بالاجراءات اللازمة لصيانة اموال المتوفي . وعليها
ان تباشر في ادارة تركته وتعين وصي اذا ارتأت
ان ذلك من مصلحة التركة .

٢ - اذا قامت المحكمة بادارة التركة بذاتها فلها ان
تنيب عنها احد موظفيها في الدعاوي المقامة لصالح
التركة او عليها .

المادة الثالثة - تضاف الفقرة التالية الى المادة
الحادية عشرة وتكون فقرة ثالثة لها :-
٣ - للمحكمة ان تمنح الوصي اجرة مناسبة تدفع من
التركة .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير العدلية تنفيذ هذا القانون .
كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غسازي

جميل المدنعي

رئيس الوزراء

عباس مهدي

وزير العدلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

قانون

تعديل قانون التقاعد العسكري رقم (٣٢)
لسنة ١٩٣٧ رقم (٥٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة (٢٥) من قانون التقاعد
العسكري رقم ٣٢ لسنة ١٩٣٧ ويحل محلها ما يأتي :-

المادة الخامسة والعشرون - أ - اذا احيل او اعيد
ضابط الى التقاعد وتوفرت فيه الشروط التالية فيمنح مكافأة
تعادل رواتب سنة كاملة لراتبه الاخير علاوة على ما
يستحقه من راتب التقاعد وفق هذا القانون .

١ - ان يكون قد اكمل (٣٠) سنة خدمة تقاعدية
ما عدا المدد المضافة اليها بداعي الخدمة
الحربية او الفترات .

٢ - ان يكون قد قضى منها (١٥) سنة على الاقل
في الجيش العراقي .

ب - يحرم من المكافأة المنصوص عليها في الفقرة
السابقة :-

- ١ - الضابط المحال على التقاعد لسوء السلوك .
- ٢ - الضابط الذي يطرد من الجيش .

٣ - الضابط الذي يرتكب احدى الجرائم
او الافعال المنصوص عليها في المادة الرابعة من
القانون .

٤ - الضابط المتقاعد المعاد استخدامه اذا كانت
خدماته الاخيرة بعد اعادة استخدامه تقل
عن خمس عشرة سنة بصورة متواصلة .

ج - اما الضباط الذين يحالون على التقاعد بناء على
تحديد السن ويواصلون الخدمة بصفة كونهم ضباط
احتياط فيستفيدون من احكام الفقرة (ا) السابقة .
المادة الثانية - تلغى المادة (٣٥) من قانون التقاعد
العسكري .

المادة الثالثة - تعتبر المادة (٣٦) من القانون بمثابة
فقرة (ا) ويضاف اليها ما يلي كفقرة (ب) :-

ب - تمنح عوائل الضباط الطيارين الذين هم دون المقدم
رتبة والذين يستشهدون اثناء الطيران نتيجة قيامهم
بالواجب بطروف خاصة وبشجاعة خارقة منحة نقدية
لا تتجاوز المائتي دينار علاوة على المكافأة النقدية
التي تمنح بموجب الفقرة المتقدمة على ان يتم
المنح باقتراح من وزارة الدفاع وقرار من مجلس
الوزراء .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزيرى المالية والدفاع تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد فى اليوم الثالث من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازى

ابراهيم كمال	جميل المدفعى
وزير المالية	رئيس الوزراء
	ووكيل وزير الدفاع

(نشر فى الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ فى ٩-٥-٣٨)

قانون

توقيف قانون بورصة التجارة رقم (٦٥) لسنة ١٩٣٦
رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق
بموافقة مجلسى الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتى :-

المادة الاولى - يوقف العمل بقانون بورصة التجارة
رقم (٦٥) لسنة ١٩٣٦ الى الوقت الذى يعين بارادة
ملكىة .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
فى الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزيرى العدلية والمالية تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

عباس مهدي	ابراهيم كمال	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير المالية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

قانون

اعفاء بذر الكتان من رسم الاستهلاك وضريبة الارض
رقم (٥٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يحفى بذر الكتان من رسم الاستهلاك
وضريبة الارض لمدة ثلاث سنوات .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

قانون

تعديل قانون المعارف العامة رقم (٢٨) لسنة ١٩٢٩
رقم (٥٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تضاف العبارة التالية الى آخر المادة
الرابعة والعشرين من قانون المعارف العامة رقم ٢٨
لسنة ١٩٢٩ (او يكمل الدراسة في دار المعلمين الابتدائية
وينال شهادتها على ان يقضي بعد ذلك سنة على الأقل في
مهنة التعليم) .

المادة الثانية - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المعارف تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الرابع من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غيازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٥ في ١٤-٥-٣٨)

قانون

الصيد رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

التعاريف

المادة الاولى - (أ) الصيد (صيد البر والبحر) .

(ب) الصيد البري - هو صيد كافة انواع الطيور
والحيوانات الوحشية .

(ج) الصيد البحري - هو صيد كافة انواع الاسماك
والحيوانات الكائنة في البحر والانهر والاهوار .

(د) الصياد - هو الشخص الذي يتخذ الصيد مهنة له
وكذلك الأشخاص الذين يصطادون بقصد التزهة .

الاجازة

المادة الثانية - لا يكون صيادا الا من استحصل اجازة
من المتصرف او القائم مقام او مدير الناحية على ان
يكون لكل من نوعي الصيد اجازة مستقلة ويشترط ان
يكون عمره متجاوزا الثامنة عشرة وان يكون غير محكوم
عليه بجناية او جنحة تمنعه من استعمال السلاح . ويستثنى
من ذلك من لا يصيد بسلاح ناري .

ويشترط في منح الاجازة توفر الشروط التالية :-

(أ) تستعمل اجازة الصيد البحري ضمن حدود اللواء
الذي منحت فيه اما اجازة الصيد البري فيجوز
استعمالها في كافة انحاء العراق .

(ب) ان يستوفى رسم سنوي قدره (١٠٠) فلس عن كل
شخص سواء اشتغل بمفرده او مع رفقاته مجتمعاً
في مهن صيد الاسماك او خارجها في شواطئ الانهر
او سواحل البحر والاهوار ويستوفى هذا الرسم
من كل شخص يصطاد الصيد البري .

المادة الثالثة - يفي من الاجازة ضباط وافراد
السفن الحكومية وروؤساء وعملة السفن البخارية .

المادة الرابعة - (أ) يستوفى عن الاسماك رسم
قدره (١٠ بالمائة) من ثمن البيع .

- (ب) لا يستوفى أكثر من رسم واحد اذا تكرّر البيع .
- (ج) لوزير المالية ان يعطي رسوم الاسماك بالالتزام وفق قانون التزام واردات الدولة .
- (د) تعفى من الضريبة فراء جميع الحيوانات الوحشية التي تصطاد في العراق ولا يشمل هذا الاعفاء الرسوم الكمركية التي تستوفى عن فراء الحيوانات التي تستورد من الخارج وذلك بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٢٩ .

المادة الخامسة - يمنع صيد الاسماك بالموسائط والحالات الآتية :-

- (أ) السم او المواد الكيماوية او الانفجارية .
- (ب) عند نشوب حرب او حالة اخرى اضطرارية يرى فيها وزير المالية لزوم منع الصيد ببيان ينشره في الجريدة الرسمية .
- (ج) في موسم تفريخها او عند انتشار امراض في البلاد على ان يعين زمان المنع ومكانه ببيان ينشره وزير المالية في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - يمنع بيع الاسماك في المدن والمناطق التي يمنع صيدها فيها بموجب الفقرتين (ب) و(ج) من المادة الخامسة .

المادة السابعة - أ - يمنع صيد كافة الحيوانات بالسيارة في جميع الازمنة والامكنة (عدا الطيور) .

ب - يعين بنظام خاص انواع الطيور التي يجب ان يكون صيدها ممنوعا في اوقات معينة .

العقوبات

المادة الثامنة - أ - كل من يتعاطى الصيد البري او البحري (عدا الذين ورد ذكرهم في المادة الثالثة من هذا القانون) بدون الحصول على الاجازة المبحوث عنها في المادة الثانية يعاقب بغرامة لا تزيد عن ثلاثة دنائير ويصادر منه الصيد .

(ب) لا يجوز بيع الاسماك الا في المحلات المعينة او التي تعين من قبل الحكومة او البلدية ومن يخالف ذلك يعاقب بغرامة لا تزيد عن ثلاثة دنائير وتصادر الاسماك المعروضة للبيع .

(ج) من خالف احكام الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة الخامسة يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة دنائير او بالحبس لمدة لا تتجاوز الشهرين او بهما وتصادر الاسماك المصيدة على هذا الوجه والوسائط المستعملة في صيدها ويجوز لوزير المالية ان يسحب اجازة الصيد ايضا .

د - من خالف احكام المادة السادسة يعاقب بغرامة لا تتجاوز الاربعة دنائير او بالحبس لمدة لا تزيد عن اسبوعين او بكلتا العقوبتين .

(هـ) من خالف احكام الفقرتين (ا) و(ب) من المادة السابعة يعاقب بغرامة لا تتجاوز الخمسة دنانير او بالسجن مدة لا تزيد عن اسبوعين او بكلا العقوبتين .

المادة التاسعة - يلغى هذا القانون كافة القوانين والانظمة والبيانات الصادرة قبله فيما يتعلق بامور الصيد البري والبحري .

المادة العاشرة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من :
نيسان سنة ١٩٣٩ .

المادة الحادية عشرة - على وزراء المالية والعدلية والداخلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

عازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

مصطفى العمري
وزير الداخلية

ابراهيم كمال
وزير المالية

عباس مهدي
وزير العدلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٥ في ١٤-٥-٣٨)

قانون

خدمة الاحتياط في الجيش رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الاتّمي :-

المادة الاولى - يراد بالالفاظ التالية المعاني
المقابلة لها :-

١ - خدمة الاحتياط : الواجبات المترتبة على المكلف
بموجب هذا القانون للمدة المعينة فيه .

٢ - المكلف الاحتياط : كل عراقي دخل صف
الاحتياط ولم يكمل التاسعة والثلاثين من عمره
وكل ضابط خاضع لخدمة الاحتياط بموجب هذا
القانون .

٣ - المتطوع : كل من دخل في خدمة الجيش
بموجب المادة (١٢) من قانون الدفاع الوطني
رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨ .

المادة الثانية - كل متطوع اكمل خدمة العلم يكون
خاضعا لخدمة الاحتياط .

المادة الثالثة - لوزير الدفاع ان يستدعي المكلفين
بخدمة الاحتياط الذين لم يسبق تدريبهم في الجيش لمدة
لا تزيد على الثلاثة اشهر لتدريبهم .

المادة الرابعة - يدعى المكلفون الى خدمة الاحتياط :-

أ - في حالة النفير العام او الخامس وفقا لارادة ملكية .

ب - عند القيام بالتمارين العسكرية بدعوة من وزير الدفاع لمدة لا تزيد سنويا على ستة اشابيع وفقا لتعليمات وزارية .

المادة الخامسة - يعفى من خدمة الاحتياط :-

أ - كل مكلف احتياط ثبت بفحص طبي انه مصاب بمرض او عاهة تمنعه من القيام بالخدمة المذكورة .

ب - كل مكلف احتياطي توفرت فيه شروط الاعفاء وفق قانون الدفاع الوطني او القوانين الاخرى .

المادة السادسة - يهيا ضباط الاحتياط الذين تدعو الحاجة اليهم وقت النفير او السلم ويكونون على ثلاثة صنف :-

الصف الاول :

يتألف من الضباط الذين احيلوا على التقاعد بشرط ان يكونوا صالحين للخدمة في الجيش .

الصف الثاني :

أ - من خريجي المدارس الثانوية (على ان لا تقل اعمارهم عن ١٨ سنة) والعالية التي تعترف بها وزارة المعارف .

ب - الأطباء واطباء الاسنان والصيدالة والبيطرة وغيرهم من ذوي المهن الفنية والصناعات التي تعين بنظام خاص .

الصف الثالث :

يتألف من نواب الضباط وضباط الصف الذين يشهد أمرو الوحدات انهم لا تقون ليكونوا ضباط احتياط بعد اكمالهم خدمة العلم على ان ينجحوا بدورة تدريبية خاصة تقوم بها وزارة الدفاع .

المادة السابعة - تؤجل خدمة احتياط طلاب البنات الحكومية والذين يدرسون على نفقاتهم الخاصة في الخارج حتى اكمال دراستهم وكذلك تؤجل خدمة احتياط طلبة المدارس العالية عند صدور هذا القانون حتى اكمال دراستهم . ولا يشمل هذا التأجيل تلميذا جاوز الثلاثين من عمره .

المادة الثامنة - يدرّب الاشخاص من الصف الثاني مدة ستة اشهر في دورة خاصة ويمنح الناجح منهم رتبة ملازم نان فيلحق بالوحدات حيث يخدم ثلاثة اشهر اخرى يكون بعد اكمالها ضابط احتياط في الجيش ومن لم ينجح منهم يمنح رتبة نائب ضابط احتياط على ان يخدم بعدها في الوحدات مدة ثلاثة اشهر . وتعتبر هذه الخدمة (الخدمة المقصورة) الوارد ذكرها في المادة (٢٨) من قانون الدفاع الوطني رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨ .

المادة التاسعة - لا يجوز استخدام احد من متخرجي المدارس الثانوية والعالية التي تعترف بها وزارة

المعارف في وظائف الحكومة ما لم يكن حائزاً على شهادة من وزارة الدفاع تبين انه قد اكمل دورة ضباط الاحتياط في الجيش او ان الوزارة لا ترغب في جعله ضابط احتياط في الوقت الحاضر .

المادة العاشرة - اذا كان عدد متخرجي المدارس الثانوية والعالية اكثر من حاجة الجيش لوزير الدفاع ان يأخذ ما يحتاج اليه الجيش من متخرجي المدارس العالية بالاقتراع اذا كان عددهم اكثر من الحاجة واذا لم يكف عددهم فيأخذ الباقي بالاقتراع من متخرجي المدارس الثانوية . ويؤجل الباقي منهم الى الدورات المقبلة بعد تزويدهم بالشهادة المذكورة في المادة التاسعة .

المادة الحادية عشرة - لوزير الدفاع عند وجود محلات شاغرة في ملاك ضباط الجيش قبول ضباط الاحتياط الراغبين في الخدمة .

المادة الثانية عشرة - يستحق خريجو المدارس الثانوية والعالية من غير المكلفين المشتركين في دورة ضباط الاحتياط راتباً قدره (٥) دنائير مدة التدريب كما جاء في المادة الثامنة .

المادة الثالثة عشرة - يتناول موظفو الحكومة الملحقون بدورة ضباط الاحتياط نصف راتب وظيفتهم الاصلية على ان لا يقل عن الراتب الوارد ذكره في المادة السابقة ويستحق المذكورون راتب ملازم ثان او نصف راتب وظيفتهم الاصلية بعد نجاحهم في الدورة واحرازهم

رتبة ملازم ثان في مدة استخدامهم ثلاثة اشهر في الجيش
على ان يراعى في ذلك اكثر الراتبين .

المادة الرابعة عشرة - يعاد الموظفون من ضباط
الاحتياط الى وظائفهم الاصلية عند تركهم خدمة الجيش .

المادة الخامسة عشرة - يعنى الضباط من خدمة
الاحتياط بعد بلوغهم الاسنان الآتية :-

<u>الحريون</u>	<u>غير الحريين</u>	
٥٠	٥٥	الاعوان
٥٨	٦٠	القادة
٦٠	—	الامراء

وفي الحرب يجوز استخدام الامراء الى السن الثالثة
والستين بقرار من مجلس الوزراء على ان تكون قابلياتهم
البدنية والعقلية مساعدة لذلك الاستخدام .

المادة السادسة عشرة - يجوز ترقية ضباط الاحتياط
الى حد رتبة مقدم .

المادة السابعة عشرة - تعين شروط تهيئة
ضباط الاحتياط واستخدامهم وترقيتهم بنظام خاص .

المادة الثامنة عشرة - تعين شروط استخدام
المكلفين الاحتياط وجلبهم وفحصهم وما شاكل ذلك بنظام
خاص .

المادة التاسعة عشرة - يخضع المكلفون
الاحتياطيون وضباط الاحتياط لاحكام القوانين والانظمة

والاوامر المرعية في الجيش ابتداء من يوم تبليغهم
الدعوة •

المادة العشرون - أ - من تخلف بدون عذر شرعي
من المكلفين الاحتياط عن الالتحاق بالجيش عند دعوته
الى الخدمة بموجب احكام هذا القانون او الانظمة
الصادرة بموجبه يقبض عليه فيخدم في الجيش مدة
لا تزيد على سنة اذا كانت الدعوة للتمارين ويخدم في
الجيش ثلاث سنوات علاوة على مدة النفي اذا كانت
الدعوة الى النفي •

ب - اذا ظهر لدى الفحص الطبي ان المتخلف بدون
عذر شرعي لا يصلح للخدمة العسكرية يعاقب
بغرامة لا تزيد على خمسين دينارا اذا كانت الدعوة
الى التمارين ولا تزيد على (١٠٠) دينار او
بالحبس مدة لا تزيد على ستين او بهما اذا كانت
الدعوة الى النفي •

ج - واذا كان المتخلف من ضباط الاحتياط فانه يعاقب
بحرماته من راتب التقاعد المخصص له مدة تخلفه
علاوة على العقوبات المنصوص عليها في هذا
القانون والقوانين الاخرى •

المادة الحادية والعشرون - اذا قبض على الجندي
المكلف المتخلف بعد مجاوزته من خدمة الاحتياط
وثبت انه كان صالحا للخدمة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
على ستين او بغرامة لا تزيد على مائة دينار او بكليهما
العقوبتين •

المادة الثانية والعشرون - من عطل عضوا من اعضائه او امضى نفسه بوسائل استعملها بنفسه او بواسطة شخص آخر بقصد التخلص من الخدمة يعاقب هو وشريكه (ان وجد) بالجس مدة لا تزيد على سنة او بغرامة لا تزيد على الخمسين ديناراً او بهما .

المادة الثالثة والعشرون - من خالف احكام هذا القانون او احكام الانظمة الصادرة بمقتضاه في غير الاحوال المنصوص عليها في المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تزيد على الخمسين ديناراً .

المادة الرابعة والعشرون - تفرض العقوبات المعينة في هذا القانون على المكلفين الخاضعين لاحكامه من قبل محكمة عسكرية .

المادة الخامسة والعشرون - يتناول المكلف الاحتياط اجور مخصصات سفره من محل اقامته الى محل التحاقه بالجيش وكذلك اجور عودته الى محل اقامته بعد تسريحه من الخدمة حسب نظام مخصصات السفر العسكري .

المادة السادسة والعشرون - يتناول ضباط الاحتياط الراتب المعين للضباط المستخدمين في الجيش طيلة مدة التحاقهم بالجيش وكذلك يتناول المكلف من غير الضباط الراتب المقرر في الجيش .

المادة السابعة والعشرون - يلغى قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم (٢) لسنة ١٩٣٤ وتعديله والانظمة الصادرة بمقتضاه .

المادة الثامنة والعشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة والعشرون - على وزير الدفاع تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .
غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

قانون

ضريبة المذياع (الراديو) رقم (٥٩) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة الاولى - تستوفي الحكومة ضريبة سنوية قدرها خمسمائة فلس عن كل مذياع (راديو) يستعمل في البيوت والسيارات والاماكن الخصوصية او المحلات العامة وذلك اعتبارا من اول شهر نيسان من كل سنة .

المادة الثانية - أ - على كل شخص كان بحوزته مذياع (راديو) قبل ١ نيسان سنة ١٩٣٨ ان يلم الدوائر المالية بذلك ويدفع عنه الضريبة لتلك السنة .

(ب) اما الذين يحوزونه بعد ذلك التاريخ فعليهم ان يراجعوا الدوائر المالية في حينه ويدفعوا الضريبة بنسبة (٢٥٠) فلسا اذا كانت المدة تزيد على (٦) اشهر واذا كانت المدة من تاريخ الشراء الى غاية مارت تنقص عن (٦) اشهر فلا يؤخذ اية ضريبة عن تلك المدة .

ج - يجب على الاشخاص الذين يبيعون مذياعانهم (راديواتهم) الى اشخاص آخرين او الذين يتركونها نهائيا بسبب عطل اعترافا واصبحت غير قابلة للاستعمال ان يراجعوا الدوائر المالية لتعديل السجلات بموجبه .

المادة الثالثة - يجب على المحلات التجارية التي تباع المذياعات (الراديوات) ان تمسك سجلا للكميات الواردة اليها والتي تباعها وتحفظ بوصلات من المشترين وتكون هذه الوصلات دليل اثبات على الذين لم يخبروا الدوائر المالية ويدفعوا الضريبة وفق هذا القانون .

المادة الرابعة - تفرض غرامة نقدية لا تقل عن خمسمائة فلس ولا تزيد على خمسة دنانير عن كل مخالفة يرتكبها الاشخاص خلافا لاحكام هذا القانون .

المادة الخامسة - ينفذ هذا القانون اعتباراً من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزيرى المالية والعدلية تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الاول سنة
١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

عباس مهدي	ابراهيم كمال	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير المالية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

قانون

التعديل الثالث لقانون البريد رقم ٦ لسنة ١٩٣٠
رقم (٦٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة الثالثة من المادة
الاولى من قانون التعديل الثاني لقانون البريد رقم ٤٠
لسنة ١٩٣٢ ويستعاض عنها بالفقرة الآتية :-

٣ - الجرائد والمجلات المسجلة ونقلا للقانون

لحد ٧٠ غراما فلس واحد .

ما فوق ٧٠ غراما لحد ١٠٠ غرام فلسان .

لكل ١٠٠ غرام اضافي او جزء منه فلسان .

المادة الثانية - للوزير ان يمنح تخفيضا لا يتجاوز ٥٠ ٪ بالمائة من الاجور الاعتيادية المعينة للاوراق المطبوعة للجرائد والمجلات والنشرات الدورية والمؤلفات المطبوعة في العراق والمبردة مباشرة الى الاقطار الخارجية .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير الاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٣٨-٥)

قانون

مراقبة المصارف رقم (٦١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى- يقصد بالالفاظ الواردة بهذا القانون
المعاني التالية :-

١ - المصرف مؤسسة اتخذ صاحبها الصيرفة مهنة مستمرة
له سواء كان شخصا او شركة وان لم يتخذ له هذا
العنوان .

اما الصيرفة فهي الاعمال المذكورة في كل
من الفقرتين أ و ب التاليتين :-

(أ) قبول الودائع واجراء التسليف على اختلاف
انواعهما وما يتعلق بذلك من الاعمال .

(ب) بيع وشراء وتعاطي الحوالات والاوراق
التجارية على اختلاف انواعها والقيام بما
يتعلق بذلك من الاعمال .

٢ - الودائع القصيرة الاجل - الودائع النقدية التي تسلم
الى المصرف للانماء او غيره والتي تشترط
تأديتها في العراق عند الطلب او لمدة لا تتجاوز
الثلاثين يوما بعد الطلب وتشمل الحسابات الجارية
مع المصرف ولا تدخل فيها ودائع المصارف الاخرى
او الحسابات الجارية مع المؤسسات الحكومية او
البلديات او سائر المؤسسات شبه الحكومية .

٣ - الودائع الطويلة الاجل - الودائع النقدية التي تسلم لغرض الانماء او غيره والتي تشترط تأديتها في العراق بعد مدة تزيد عن الثلاثين يوما بعد الطلب او من تاريخ الايداع .

٤ - الودائع التجارية - المبالغ التي تودع من قبل التجار لغرض القيام بمعاملات تجارية .

٥ - الموجود النقدي - الاوراق النقدية والمسكوكات من العملة العراقية المحفوظة في صندوق المصرف في العراق .

٦ - الوزير - وزير المالية او الموظف المخول منه قبله للقيام بالاعمال المودعة اليه بموجب هذا القانون .

المادة الثانية - تسري احكام هذا القانون على المصارف المؤسّسة او التي يتم تأسيسها وفق القوانين العراقية والمصارف المؤسّسة خارج العراق القائمة باعمال الصيرفة بفتح فرع او فروع لها في العراق .

ولا تسري على المصارف او المصالح المؤسّسة بموجب قوانين عراقية خاصة .

المادة الثالثة - لا يجوز استعمال عنوان مصرف او قبول الودائع غير التجارية لغرض القيام باعمال الصيرفة الا وفقا لاحكام هذا القانون .

المادة الرابعة - ١ - على من يريد فتح مصرف او فرع لمصرف في العراق اخذ موافقة الوزير واستحصال اجازة منه قبل الشروع بالعمل وكذلك لكل فرع يفتحه .

وللحصول على الاجازة يجب تقديم بيان الى الوزير
يبين فيه :-

آ - عنوان المصرف والمملكة التي تأسس فيها
والمحل الذي يوجد فيه مركزه الرئيسي .

ب - تاريخ تأسيس المصرف .

ج - رأس مال المصرف مع المقدار غير المدفوع
منه والمبالغ الاحتياطية على اختلاف انواعها .

د - البلدة او البلدان التي له فروع فيها مع
تاريخ فتحها .

هـ - رأس المال المخصص لفروعه او فروع
في العراق .

و - نوع المعاملات التي يتعاطاها في العراق .

٢ - يقدم البيان المنوه به في الفقرة الاولى خلال مدة
ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ هذا القانون بشأن
الفروع التي سبق فتحها قبل تنفيذه من قبل المصارف
المؤسسة في العراق او المشتغلة فيه .

٣ - يبلغ الوزير بكل تغيير يحدث في الامور المذكورة
في الفقرة الاولى من هذه المادة خلال مدة لا تزيد
على عشرة ايام من وقوعه .

المادة الخامسة - آ - على المصرف الذي يكون
له اكثر من فرع واحد في العراق تقديم بيان الى الوزير
خلال المدة المبينة في المادة الرابعة يبين فيه اسم الفرع
الرئيسي في العراق المخول تمثيل جميع فروع المصرف
تجاه الوزير مع مراعاة احكام القوانين العامة .

ب - ترسل الى الوزير خلال المدة المذكورة قائمة
باسماء مديري الفروع في العراق المخولين بالتوقيع
بالبناية عن المصرف ويبلغ الوزير بكل تغيير
يجري بذلك خلال مدة لا تتجاوز العشرة ايام من
تاريخ وقوعه .

المادة السادسة - لا يجوز منح اجازة لفتح فرع في
العراق الى المصرف الذي يكون جميع رأس ماله او
قسم منه عائدا الى دولة اجنبية .

المادة السابعة - لا يحق للمصرف قبول الودائع
القصيرة الاجل وطويلته بمبالغ يتجاوز مجموعها النسب
التالية لمجموع رأس المال والمبالغ الاحتياطية - ان
وجدت - المخصص لفروعه او لفرعه في العراق .

ثلاثة اضعاف اذا لم يتجاوز رأس المال ١٠٠٠٠ دينار .
 وخمسة اضعاف اذا لم يتجاوز رأس المال ٣٠٠٠٠ دينار .
 وسبعة اضعاف اذا لم يتجاوز رأس المال ٥٠٠٠٠ دينار .
 وثمانية اضعاف اذا تجاوز رأس المال هذا المبلغ .

المادة الثامنة - يجب الاحتفاظ بمقابل للودائع
بالصورة وبالنسبة الميشتين ادناه :-

آ - موجود نقدي بنسبة لا تقل عن عشرة بالمائة للودائع
القصيرة الاجل وخمسة بالمائة للودائع الطويلة
الاجل .

ب - اسهم وسندات غير صناعية وغير زراعية وتحويلات
خزينة وسندات ودیون تجارية على اختلاف انواعها
عنى شرط ان تكون الاسهم والتحويلات والسندات

والديون المذكورة واجبة الدفع في العراق خلال مدة مناسبة ومن قبل اشخاص مقيمين عادة فيه بنسبة لا تقل عن خمسين بالمائة بما فيها النسبة المنوه بها في الفقرة السابقة .

ج - اسهم وسندات وديون تجارية وحكومية اخرى على شرط ان تكون مستثمرة في البلاد التي تكون عملتها مستكملة الشروط المنصوص عليها في الفقرة (ز) المعدلة من المادة (١٦) من قانون العملة العراقية ولا توجد قيودات رسمية او بلدية لتبديل عملتها بعملة اجنبية واخراجها بنسبة لا تزيد عن خمسين بالمائة من مجموع بدل الودائع على اختلاف انواعها .

د - لوزير المالية تخفيض النسبة المينة في الفقرة (ب) بتزيد النسبة في الفقرة (ج) عندما يتحقق لديه بان الاحوال المالية والتجارية لا تساعد على استثمار الودائع داخل العراق وذلك ببيان ينشره في الجريدة الرسمية يحدد فيه المدة التي يطبق خلالها هذا التخفيض .

المادة الثامنة - يجب الاحتفاظ بمقابل لرأس المال - والمبالغ الاحتياطية - ان وجدت - المخصص للمصرف على الطريقة المينة في الفقرتين (أ و ب) من المادة الثامنة مع مراعاة احتياجات المصرف لتدوير شؤونه الاعيادية ويجوز باحوال استثنائية استثمار رأس المال والمبالغ الاحتياطية جميعا او قسما على الطريقة

المبينة في الفقرة (ج) من المادة المذكورة بعد اخذ موافقة الوزير .

المادة العاشرة - أ - لا يجوز اقراض او تخصيص اعتماد الى شخص سواء كان ذلك بتقديم النقود او الاموال او الكفالة بأي شكل كان بمبالغ يزيد مجموعها على العشرين بالمائة من رأس المال المخصص للمصرف مع الاموال الاحتياطية ان وجدت . ويجوز تزويد النسبة المذكورة الى الاربعين بالمائة لقاء رهن الذهب او البضائع التجارية او اوراق الشحن المختصة بها .

ب - لا تشمل احكام الفقرة الاولى شراء السندات التجارية او المعاملات الخاصة بتسهيل الصادرات العراقية .

ج - لا يجوز اقراض موظفي المصرف او تخصيص اعتماد لهم او القيام بكفالتهم بمبالغ يزيد مجموعها على رواتب سنة كاملة الا اذا كانت معززة برهن اموال او لقاء طلب متحقق لدى المصرف باسم الموظف نفسه .

المادة الحادية عشرة - لا يشمل القيد الوارد في الفقرة (أ) من المادة العاشرة :

أ - السلفات او القروض التي تعقدها الحكومة العراقية او المؤسسات الاخرى بتحويل رسمي منها سواء كان التسليف او الاقراض بطريقة فتح حساب جار او شراء سندات او تحويلات خزينة .

ب - المعاملات بين المصارف او بين الفروع لمصرف واحد .

المادة الثانية عشرة - لا يجوز للمصرف ان يشتري الاموال غير المنقولة او التسليف مقابل تأمينها باسمه او باسم اي شخص عدا ما يحتاج اليه لتدوير شؤونه وسكنى موظفيه او ما ينتقل اليه بحكم الضرورة بتيجة تسوية طلباته سواء كان ذلك بطريقة الشراء او التأمين ويجب في الحالة الاخيرة بيع الاموال المذكورة واجراء معاملتها فراغها خلال مدة لا تتجاوز الخمس سنوات من تاريخ انتقالها ويجوز بموافقة الوزير تمديد السمدة المذكورة لاسباب اضطرارية كعدم امكان البيع او حصول اضرار فادحة لاتمامه .

المادة الثالثة عشرة - أ - تعتبر الودائع القصيرة الاجل وطويلته من الديون الممتازة بنسبة خمسين بالمائة من اصل بدلها وتدفع بتلك النسبة ترجيحاً على جميع ديون المصرف الاخرى .

ب - لا يجوز تأخير تأدية الودائع عند الطلب لاي سبب كان مع مراعاة الاجل والشروط المحددة لتأديتها من قبل الطرفين عند العقد .

المادة الرابعة عشرة - أ - ينظم المصرف موازنة نصف سنوية تبين ما له وما عليه توضح بها وضعه المالي وتعزز بجداول فرعية تقرر من قبل الوزير لغرض هذا القانون وترسل اليه بتوقيع مدير او مديري المصرف خلال مدة لا تتجاوز الاربعة اشهر من انتهاء الدورة التي تعود اليها .

ب - عند وجود فروع متعددة للمصرف تنظم الموازنة والجداول بصورة موحدة من قبل الفرع الرئيسي المنوه به في المادة الخامسة وترفع الى الوزير بتوقيع مدير او مديري ذلك الفرع وتحت مسؤوليته .

ج - تعتبر الجداول الفرعية المنوه بها في الفقرة (ا) من الامور السرية ولا يجوز افشاء محتوياتها لاي سبب كان بدون موافقة تحريرية من المصرف المختص .

د - تنظم الموازنة المذكورة اعلاه بالعملة العراقية وبشكل يتفق عليه مع الوزير وتفحص من قبل مدقق يعين بموافقة الوزير .

المادة الخامسة عشرة - يعين الوزير مرافبا واحدا او اكثر لاجل مراقبة وتفتيش امور المصارف لغرض التأكد من قيامها باعمالها وفقا لاحكام هذا القانون ولا يحق للمراقب الاطلاع على اسماء اصحاب الودائع ولا على اسماء زبائن المصرف - ما عدا المستلفين - ولا على الاعتمادات المخصصة لكل منهم او تفاصيل حساباتهم الخاصة .

المادة السادسة عشرة - ا - على المصرف ان يرسل الى الوزير خلال مدة لا تقل عن ستة اشهر قبل تاريخ انتهاء مرور الزمان قائمة بالامانات العينية او الودائع او الديون التي لم يطالب بها اصحابها الشرعيون يبين فيها نوع الامانات والمبالغ والفوائد المتحققة لها واسماء اصحابها ومحل اقامتهم الاخير ان كان معلوما .

ب - تجري الحكومة التحريات المناسبة للعثور على اصحاب الامانات او الودائع او الطلبات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة او من يقوم مقامهم قانونا لغرض تسليمها لهم وعند عدم العثور عليهم . خلال مدة ستة اشهر فتسلم الامانات والودائع والديون المذكورة الى خزانة الحكومة .

المادة السابعة عشرة - اذا سد المصرف فروعه في العراق فعليه تسليم الامانات والودائع الموجودة لديه قبل اكماله عملية السد الى اصحابها الشرعيين واذا بقت امانات او ودائع او ديون لم يتيسر تسليمها فيجب توديعها الى خزانة الحكومة وتكون مسؤولة عن تسليمها اى اصحابها الشرعيين .

المادة الثامنة عشرة - لا يجوز استخدام غير العراقيين في وظائف المصرف عدا الوظائف الادارية .

المادة التاسعة عشرة - تؤلف لجنة تدعى لجنة المصارف بامر من الوزير من مندوب عنه رئيسا ومن عضوين احدهما تنتخبه غرفة التجارة في العاصمة والثاني تنتخبه المصارف بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتكون مهمة اللجنة النظر في الامور التي لها اساس بتطبيق هذا القانون وتكون مقرراتها استشارية .

المادة العشرون - يجب تسوية معاملات المصارف المؤسسة في العراق او المشتغلة فيه وجعلها موافقة لاحكام هذا القانون خلال مدة لا تتجاوز السنة الواحدة من تاريخ تنفيذه وتحدد المدة المذكورة من قبل الوزير وتدرج في الاجازة المنوه بها في المادة الرابعة .

المادة الحادية والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على المائة دينار : (١) من امتنع عن تقديم المعلومات المطلوبة في المادة الخامسة باوقاتها المقررة (٢) من امتنع عن تقديم الموازنة المنوّه بها في المادة الرابعة عشرة او نظمها خلافاً للاحكام الواردة فيها (٣) من منع المراقب المؤفد بصورة قانونية من القيام بالواجبات المودوعة اليه وفقاً للمادة الخامسة عشرة (٤) من امتنع من اعطاء القوائم او تسليم الامانات او الودائع المنوّه بها في المادتين السادسة عشرة والسابعة عشرة (٥) من استخدم غير العراقيين في وظائف المصرف غير الادارية خلافاً لاحكام المادة الثامنة عشرة .

المادة الثانية والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على المائتي دينار من خالف احكام المواد التاسعة والعاشر والثانية عشرة وعند تكرار المخالفة يعاقب المخالف بغرامة لا تزيد على الثلاثمائة دينار او بالحبس لمدة لا تتجاوز الستة اشهر او بكليهما .

المادة الثالثة والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على الثلاثمائة دينار من قبل ودائع يزيد مجموعها على النسبة المئوية في المادة السابعة او لم يحتفظ ببدلها بالنسبة المحددة في المادة الثامنة وعند التكرار يعاقب المخالف بغرامة لا تزيد على الستمائة دينار او بالحبس لمدة لا تتجاوز الستة اشهر او بكليهما . وللمحكمة بناء على طلب الوزير ان تقرر سحب الاجازة بصورة وقية او سد المصرف بصورة نهائية .

المادة الرابعة والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على المائتي دينار او بالحبس لمدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بكليهما من استعمل عنوان المصرف او اتخذ مهنة قبول الودائع خلافا لاحكام المادة الثانية .

المادة الخامسة والعشرون - تقام الدعاوي الجزائية لتنفيذ العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة بطلب من الوزير على الشخص القائم فعلا بادارة المصرف او على مدير او مديري الفرع او على مدير او مديري الفرع الرئيسي كل بما يخصه .

المادة السادسة والعشرون - يعاقب بغرامة لا تزيد على المائتي دينار وبالحبس لمدة لا تتجاوز السنة او بكليهما المراقب الذي يفشي اسرار المصرف التي يطلع عليها حسب وظيفته او ينشر او يبث اخبارا من شأنها المس باعتبار المصرف او احد زبائنه بدون معذرة قانونية .

المادة السابعة والعشرون - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون - على وزير المالية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

عباس مهدي	ابراهيم كمال	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير المالية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٣٨-٣٨)

قانون

ذيل قانون امراض الحيوانات العفنة رقم (٦٨)
لسنة ١٩٣٦ رقم (٦٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :

المادة الاولى - ١- يعطى اصحاب الحيوانات التي
يقرر اتلافها وفق قانون امراض الحيوانات العفنة رقم
(٦٨) لسنة ١٩٣٦ على اثر اصابتها بمرض الوباء البقري
او السل او الرعام او البجل تهويض بالنسبة الميمنة
ادناه :-

أ - نصف القيمة المقدرة للحيوانات التي تظهر
عليها العلام المرضية للأمراض المذكورة
اعلاه بوضوح .

ب - ثلثا القيمة المقدرة للحيوانات التي يتحقق
بها احد الامراض الواردة اعلاه بالتعامل
الفني او المعاينة المجهرية بعد الاهلاك .

ج - ثلاثة ارباع القيمة المقدرة للحيوانات التي
تتلف بشبهة وجود مرض بها او لانها قابلة
لنقل العدوى ولم يتحقق وجود الآفات
المرضية المذكورة اعلاه فيها عند فتح الجثة .

تدفع هذه التضمينات نقدا بموجب
نظام خاص .

٢ - يجري تقدير قيمة الحيوان المتلف من قبل اللجنة
المبينة في المادة الحادية عشرة من القانون الاتّف
الذكر بحضور صاحب الحيوان ان شاء ذلك .

المادة الثانية - أ - يجب ان لا يتجاوز التعويض
عشرة دنائير للخيّل وسبعة دنائير للبغال وخمسة دنائير
للعروق البقرية الاجنية وثلاثة دنائير للعروق البقرية
المحلية عن كل حيوان .

ب - لا يعطى التعويض عن الحيوانات العائدة للمؤسسات
الرسمية او البلدية او لاصحاب الحيوانات الذين
لم يخبروا الحكومة بوجود المرض بوقته مع
علمهم به والذين يشترون الحيوانات المصابة
والمريضة عن علم او لاصحاب الحيوانات المجلوبة
من الخارج اذا ظهر المرض فيها قبل مرور زمن
كاف لعهده دور التفريخ لذلك المرض نظرا لتاريخ
اجتيازها الحدود او عن الخيل التي تظهر عليها
علامتان من العلامات الثلاث السريرية الخاصة
لمرض الرعام وهي :-

١ - ورم العقد اللمفاوية التي تحت الفك .

٢ - السيلان الانفي .

٣ - القرحات الانفية او الرعام الجلدي المتشتر .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزراء الداخلية والمالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

مصطفى العمري

وزير الداخلية

ابراهيم كمال

وزير المالية

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

قانون

ضريبة استهلاك المواشي ومتجانها

رقم (٦٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع

القانون الآتي :-

المادة الاولى - تدل التعابير الآتية على ما يقابلها

من المعاني كما يلي :-

(١) المواشي - الغنم المعز . الابل . الجاموس

البقر .

(ب) المنتجات - اصواف المواشي واوبارها واشعارها
ومرغزها وجلودها ومصارينها ودهنها المصفى وغير
المصفى .

(ج) الضريبة - ضريبة الاستهلاك التي يجب استيفاؤها
عن المواشي ومنتجاتها وفق المادة الثانية من هذا
القانون .

(د) المكلف بدفع ضريبة الاستهلاك - الاشخاص الذين
يبيعون او يملكون المواشي ومنتجاتها .

(هـ) الوزير - وزير المالية او من ينوبه .

(و) السلطة المالية - الموظفون الذين يعهد اليهم
وزير المالية القيام بالواجبات المترتبة في هذا
القانون .

المادة الثانية - ١ - تستوفي ضريبة الاستهلاك بنسبة
قدرها بالمائة عشرة من قيمة :-

(١) المواشي التي تذبح في المجازر .

(٢) المواشي التي تذبح في الاماكن الكائنة
ضمن حدود مراكز الاستهلاك .

(٣) المواشي التي تصدر لخارج العراق .

(٤) المنتجات التي تستهلك داخل العراق .

(٥) المنتجات التي تصدر لخارج العراق .

(ب) تستوفي ضريبة الاستهلاك في الاماكن الآتية ومن
قبل :-

(١) موظفي الكبارك والمكوش عند اصدار
المواشي ومنتجاتها الى خارج العراق .

(٢) موظفي الاستهلاك (وفي حالة ذبح المواشي في المجازر) الكائنة في الالوية والاقضية والنواحي وفي كافة الاماكن التي فيها مراكز للاستهلاك .

(٣) اصحاب محلات الاستهلاك المعدة لبيع المنتجات الحائزة على اجازة من وزير المالية او ممن يخوله ذلك .

(٤) موظفي الاستهلاك عن المنتجات التي تدخر في المخازن .

المادة الثالثة - تعفى المواشي والمنتجات الآتية من ضريبة الاستهلاك .

(١) الضحايا .

(٢) التي تدبج لمقاصد خيرية .

(٣) الواردة من البلاد الاجنبية والمدفوع عنها رسم الوارد الكمركي .

المادة الرابعة - لوزير المالية تحديد اسواق ومحلات الاستهلاك الميينة في الفقرة (٣ب) من المادة الثانية من هذا القانون وذلك فيما اذا ترأى له بان هذا التحديد يستوجب صيانة ضريبة الاستهلاك من التهريب .

المادة الخامسة - يجب على صاحب محل الاستهلاك

ما يلي :-

(١) ان يحصل على اجازة من وزير المالية او من

يخوله ذلك (سواء كان المحل معدا للاستهلاك

المحلي او مدخرا) .

(٢) ان يعطي وصلا مطبوعا (وفق الانموذج الذي يقرره وزير المالية) الى المكلف الذي يستوفي منه ضريبة الاستهلاك .

(٣) ان يمسك سجلا مطبوعا (وفق الانموذج الذي يقرره وزير المالية) يسجل فيه المنتجات الواردة الى محله والمصدرة منها ويكون هذا السجل والمنتجات المدخرة عرضة للتفتيس من قبل السلطة المالية .

(٤) ان يزود السلطة المالية بصورة من هذا السجل اسبوعيا .

(٥) ان يدفع الضريبة التي استوفاه من المكلف الى السلطة المالية اسبوعيا .

المادة السادسة - ان قيمة المواشي ومنتجاتها المذكورة في المادة الثانية من هذا القانون تحسب على اساس الاسعار الشهرية التي تقررها المجالس الادارية المحلية لكل نوع من المواشي حسب اعمارها ولكل وحدة قياسية من المنتجات وتكون الاسعار المقررة من قبل مجالس ادارة الاقضية عرضة لتصديق او تعديل كل من مجلس ادارة اللواء ووزير المالية كما وان قرارات مجالس ادارة الاولوية تصدق او تعدل من قبل وزير المالية الذي يكون قراره قطعيا .

المادة السابعة - على السلطة المالية ان تطلب من المجلس الاداري المختص تقرير اسعار جديدة كلما يحصل معود او هبوط بأكثر من ١٥ % في الاسعار الشهرية

المقررة وتكون تابعة لنفس الطريقة المينة في المادة السادسة .

المادة الثامنة .. يعتبر مخالفا لهذا القانون كل شخص او كل صاحب محل استهلاك :-

(١) يتعاطى بيع وشراء المنتجات في محلات غير مجازة .

(٢) لم يعط الوصولات المؤيدة استيفائه ضريبة الاستهلاك الى المكلفين .

(٣) لم يمسك السجل المختص بالمنتجات الواردة الى محله والصادرة منه .

(٤) يمنع السلطة المالية من تفتيش الوصولات والسجل والمنتجات .

(٥) يرفض تزويد السلطة المالية بنسخة من سجل المنتجات الاسبوعي .

(٦) يمزق السجل او يحرقه او يشوهه .

(٧) لم يسلم ضرائب الاستهلاك الى السلطة المالية

(٨) يخالف اي نظام صادر بمقتضى هذا القانون اسبوعيا .

المادة التاسعة - أ - - لوزير المالية سلطة غلق المحل المخالف لاحكام المادة الثامنة وله ان يفرض غرامة لا تقل عن ١٠ ولا تزيد عن ٦٠ بالمائة من ثمن المواشي والمنتجات المهربة او المكثومة .

ب - ليس في المادة ما يمنع اتخاذ اية تعقيبات قانونية
اذا كانت تلك المخالفة تعتبر جرماً وفق احكام
قانون العقوبات او اى قانون آخر .

المادة العاشرة - تعتبر الافادات الممضاة من
قبل السلطة المالية دليلاً لاثبات المخالفة في اى تعقيبات
قضائية او ادارية متعلقة بمخالفة ارتكبت خلاف هذا
القانون وذلك عند عدم وجود ما يدحض تلك الافادات
وعلى الشخص الذي حاول دحض تلك الافادات ان يقدم
البراهين اللازمة لذلك .

المادة الحادية عشرة - اذا تبين للسلطة المالية ان
المواشي تذبج او المنتجات تباع وتشتري او تدخر او
تجمع بقصد البيع في محلات غير مجازة بموجب هذا
القانون فللسلطة المالية من دون امر من احد حكام
الجزء ان تدخل بصحبة موظف من موظفي الشرطة مع
مختار وشخص آخر وعند عدم وجود المختار مع شخصين
آخرين من المحلة ليلاً او نهاراً الى اى ارض او بناء او محل
مسور واذا حصلت مقاومة في ذلك فلها ان تفتح اى باب
وان تزيل اى عائق يعيقها من الدخول الى تلك الامكنة
وان تضع يدها على المواشي والمنتجات على ان الحق
الممنوح للدخول والتفتيش بموجب هذه المادة لا يطبق
على دور السكنى الا بعد استحصال امر من احد حكام
الجزء لهذا الغرض .

المادة الثانية عشرة - لا تطالب السلطة المالية
بالتعويض عن اى عمل او اى امر اصدرته بحسن نية
قياما باي واجب فرض عليها او باي سلطة ممنوحة لها

بموجب هذا القانون او بموجب اي نظام او تعليمات
وزارية او اوامر صدرت بموجبهما •

المادة الثالثة عشرة - (أ) يجب على السلطة
الادارية او المالية احصاء المواشي العراقية التي تغادر
العراق الى البلاد الاجنبية طلباً للكلاء في
الامكنة التي تعين بنظام وان تأخذ ضمانات
من اصحابها يتعهدون فيها دفع ضريبة الاستهلاك فيما اذا
لم تعد هذه المواشي للعراق خلال (٩٠) يوماً من تاريخ
مغادرتها وعند عدم عودتها خلال تلك المدة فيجب استيفاء
ضريبة الاستهلاك وفق الضمانات الآتفة الذكر ولوزير
المالية تمديد هذه المدة عند ميسر الحاجة •

(ب) اما اذا عادت تلك المواشي (المذكورة في الفقرة
أ من هذه المادة) الى العراق خلال المدة المعينة
وقدرها (٩٠) يوماً وظهرت انها ناقصة فتستوفى
ضريبة الاستهلاك عن المقادير الناقصة باعتبار انها
قد استهلكت خارج العراق عدا ما يتحقق لدى
وزارة المالية من ضياع بسبب آفات معينة •

(ج) يجب على السلطين المثار اليهما في الفقرة (أ)
من هذه المادة احصاء المواشي الاجنبية التي تأتي
الى الاراضي العراقية طلباً للكلاء وكذلك يجب
احصائها عند عودتها الى بلادها فاذا ظهر بين
الاحصائين زيادة ما فيستوفى ضريبة الاستهلاك عن
تلك الزيادة باعتبار انها ناتجة من اضافة مواشي
عراقية على كمياتها الاصلية •

المادة الرابعة عشرة - يجب على الدوائر البيطرية عدم منح المواشي التي تصدر الى خارج العراق شهادات السلامة من الامراض ما لم يردها اشعار من دوائر الكمرك يتضمن دفع ضريبة الاستهلاك عن تلك المواشي بموجب الوصولات الرسمية وفي هذه الحالة يجب على الدوائر البيطرية التأكد من صحة الكمية التي تمنحها الشهادات مع الكمية التي تدفع عنها ضريبة الاستهلاك ومطابقة اسماء اصحابها .

المادة الخامسة عشرة - تعفى من رسم الطابع كافة المستندات والاوراق وصور السجلات والتقارير التي تنظم او توقع او تقدم الى اولى الشأن وفق هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - للحكومة اصدار الانظمة لتسهيل تطبيق احكام هذا القانون .

المادة السابعة عشرة - يلغى قانون ضريبة المواشي رقم (١٤) لسنة ١٩٣٠ .

المادة الثامنة عشرة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من ١ نيسان سنة ١٩٣٩ .

المادة التاسعة عشرة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم العاشر من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

قانون

الاقامة رقم (٦٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

- الفصل الاول -

تعريف

المادة الاولى - يقصد في هذا القانون بـ

أ - جواز السفر - الوثيقة الصادرة لغرض السفر من
سلطة مختصة والنافذة المفعول .

ب - مدير الاقامة - مدير ادارة السفر والاقامة والجنسية
او من يقوم مقامه بتخويل من وزير الداخلية .

ج - ضابط الاقامة - ضابط الشرطة الذي يعين من قبل
مدير الشرطة العام لغرض تنفيذ احكام هذا
القانون .

- الفصل الثاني -

دخول الاجانب في العراق

المادة الثانية - على كل اجنبي يريد الدخول الى
العراق ان يكون حائزا على جواز سفر موثر بسمه
الدخول الى العراق من قبل قنصل عراقي او من يخوله

وزير الداخلية هذه السلطة بيان ينشر في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - تكون سمة الدخول الى العراق على
الانواع الآتية :-

أ - سمة اعتيادية . وتخول الممنوحة له حق الدخول الى العراق مرة واحدة خلال سنة من تاريخ اصدارها والاقامة فيه مدة ثلاثة اشهر ولوزير الداخلية ان يصدر تعليمات تطبيقاً لمبدأ المقابلة بالمثل ان تكون السمة الاعتيادية التي تمنح لرعايا اية دولة مخولة حق الدخول الى العراق اكثر من مرة خلال المدة التي يعينها والاقامة فيه مدة تزيد او تقل عن ثلاثة اشهر .

ب - سمة مرور . وتخول الممنوحة له حق الدخول الى العراق مرة واحدة خلال سنة من تاريخ اصدارها والاقامة فيه مدة ١٥ يوماً على ان يؤخذ بنظر الاعتبار مبدأ المقابلة بالمثل .

ج - سمة مرور بدون توقف . وتخول الممنوحة له حق المرور من العراق تحت اشراف سلطات الشرطة وبدون توقف مرة واحدة خلال سنة من تاريخ اصدار السمة .

د - سمة سياحية . وتمنح في الحالات والى الاشخاص الذين يعينون بتعليمات تصدرها وزارة الخارجية على ان تعين في التعليمات المذكورة مدة تفساد السمة وعدد المرات التي يجوز دخول العراق

بها والمدة التي تخول حاملها حق الإقامة في العراق .

المادة الرابعة - يشترط لمنح سمة الدخول الى العراق ان تتحقق الشروط الآتية في طالب السمة :-

١ - ان يملك ما يكفي لمعيشته مع من يستصحبه من المكلف باعالتهم طيلة المدة التي يقضيها في العراق باستثناء من يمنح سمة سياية .

٢ - ان لا يكون مجنوناً او معتوها او مصاباً بخلل في عقله الا اذا كان يطلب سمة مرور ويصحبه في سفره من يهتم بشأنه .

٣ - ان لا يكون هناك مانع من دخوله العراق بسبب مقتضيات الصحة العامة او المصلحة العامة او الامن العام او الآداب العامة .

٤ - الا يكون متهما او محكوما عليه خارج العراق بجريمة يجوز تسليمه من اجلها .

٥ - ان لا يكون صادراً امر بنفيه من العراق .

المادة الخامسة - على الاجنبي في دخوله العراق :-

أ - ان يسلك الطرق المعينة في قانون جوازات السفر ماراً بمخافر الشرطة التي عليها .

ب - ان يعرض جواز سفره على ضابط الإقامة لغرض التأشير عليه بدخوله العراق وتاريخه .

ج - ان يقدم سائر ما يطلب اليه ضابط الإقامة من الوثائق ويجيب على الاسئلة التي يوجهها اليه .

د - ان يملأ ويوقع الاسمارة التي يقررها وزير الداخلية في حالة دخوله بسمه اعتيادية ويقدمها الى مركز شرطة المنطقة التي يقيم فيها خلال مدة (١٥) يوما من دخوله العراق .

المادة السادسة - لضابط الاقامة ان يمنح سمة الدخول الى العراق للاجنبي الذي يصل الحدود العراقية قاصدا دخول العراق ولم يكن حاصلًا على سمة الدخول اذا اقتنع بوجاهة الاسباب التي حالت دون استحصاله السمة مع اخبار مدير الاقامة فورًا بمنحه السمة .

الفصل الثالث

اقامة الاجانب في العراق

المادة السابعة - ١ - على الاجنبي الذي يدخل العراق والذي يريد البقاء فيه اكثر من المدة المسموح له بها ان يراجع قبل انتهاء تلك المدة ضابط الاقامة لغرض الحصول على الاذن منه بالاقامة لمدة سنة ولا يجوز لضابط الاقامة ان يرفض اصدار الاذن او تجديده الا بموافقة وزير الداخلية او من يخوله هذه الصلاحية .

٢ - كل اجنبي يؤذن له بالاقامة وفق الفقرة (١) المذكورة اعلاه يمنح دفتر اقامة يخوله حق الاقامة في العراق لمدة سنة وقبل انتهائها بمدة لا تقل عن الشهر الواحد عليه ان يراجع ضابط الاقامة لتمديدتها ويجوز ان يتكرر ذلك .

٣ - على الاجنبي عند فقده دفتر الإقامة ان يراجع حالا ضابط الإقامة لغرض منحه نسخة ثانية من الدفتر المفقود .

٤ - على الاجنبي ابراز دفتر الإقامة الى سلطات الشرطة كلما طلب اليه ذلك .

٥ - على الاجنبي الحائز على دفتر الإقامة عند تغيير محل اقامته من بلدة الى اخرى ان يراجع مركز شرطة منطقة محل اقامته الجديد مقدما دفتر اقامته وعلى مركز الشرطة اخذ المعلومات اللازمة من الدفتر واعلام ضابط الإقامة الذي اصدره بخبر انتقال الاجنبي .

٦ - تعين استمارة دفتر الإقامة واستمارة سجل الاجانب الذي ينبغي مسكه في دائرة كل ضابط اقامة من قبل وزير الداخلية .

المادة الثامنة - على القائمين بادارة المحل الذي ينزل فيه الاجنبي باجرة املاء وتوقيع الاستمارة التي يعينها وزير الداخلية وتقديمها الى مركز شرطة منطقتهم خلال (٤٨) ساعة من اقامة الاجنبي لديهم .

المادة التاسعة - لوزير الداخلية ان يقرر منع الاجانب بصورة مطلقة او بالقيود التي يعينها من المرور والتجول والإقامة في المناطق التي يحددها بيان ينشر في الجريدة الرسمية لأسباب عسكرية او ادارية او سياسية والامر بتنفيذ هذا المنع .

الفصل الرابع

نفي الاجانب

المادة العاشرة - ١ - لوزير الداخلية او من يخوله ان يأمر خطيا بنفي الاجنبي من العراق في الحالات الآتية :-

أ - اذا حكم عليه وفق احكام القوانين المرحية واوصت المحكمة بنفيه من العراق .

ب - اذا تأيد انه وجد متقلا خلال سنة من تاريخ دخوله العراق بدون وسيلة جلية للتعيش .

ج - اذا ترأى لوزير الداخلية ان نفيه مما تستدعيه المصلحة او الامن او الاداب العامة .

٢ - على مدير الاقامة اذا وجد في العراق من كان قد صدر امر نفيه منه ان يخرج .

٣ - يجوز ان يشمل امر نفي الاجنبي افراد عائلته الاجانب المكلف باعالتهم والذين يصرح بهم في امر النفي .

٤ - يقوم مدير الاقامة بتنفيذ امر النفي ويجوز له توقيف الاجنبي لهذا الغرض ولغرض اعادة نفيه وذلك استنادا الى السلطة الجزائية التي تخوله له وفق المادة الـ ١١ .

المادة الحادية عشرة - ١ - يخرج الاجنبي من العراق بأمر وزير الداخلية او من يخوله في الحالات الآتية :-

١ - اذا ظهر انه لم تتحقق فيه كافة الشروط المعينة في المادة الرابعة من هذا القانون ولم يكن ذلك معلوما عند منحه السمة باستثناء الحالة الميئة في الفقرة الرابعة من المادة المذكورة اذا كانت قد اتخذت اية اجراءات للاسترداد .

ب - اذا لم يكن حائزا على جواز سفر او سمة عند دخوله العراق .

ج - اذا لم يمنح السمة وفق المادة ال ٦ من هذا القانون .

٢ - يخرج الاجنبي من العراق بأمر مدير الاقامة اذا انتهت مدة اقامته في العراق ورفض تمديدھا او لم يراجع للحصول على الاذن بالاقامة وفق ما نص عليه في المادة السابعة واوصت المحكمة باخراجه .

٣ - يمنح مدير الاقامة سلطة جزائية وفق قانون اصول المحاكمات الجزائية تخوله حق توقيف الاجنبي في الحالات المتقدمة لغرض تنفيذ اخراجه من العراق .

٤ - يجوز لمن اخرج من العراق وفق احدي الحالات المذكورة في الفقرة الاولى اعلاء ان يدخل العراق بعد ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة الثانية عشرة - لمدير الاقامة ان يأمر بصرف ما عند الاجنبي من نقود واموال لغرض تسفيره هو وعائلته في الحالات الميينة في المادتين ال ١٠ وال ١١ .

الفصل الخامس

الاجنور

المادة الثالثة عشرة - ١ - تعين بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية :-

أ - مقادير اجور السمات على ان لا تتجاوز الثلاثة دنانير ويستوفى اجرة سمة مضاعف في الحالة الميينة في المادة ال ٦ .

ب - مقدار اجرة دفتر الاقامة واجرة تمديد الاقامة على ان لا يتجاوز الدينار الواحد وتستوفى اجرة دفتر الاقامة في حالة اصدار نسخة ثانية منه عند فقده كما جاء في المادة ال ٧ (٣) .

٢ - يستوفى من الاجنبي الذي يدخل العراق بسمة مرور
ويمنح اذنا بالاقامة وفق المادة السابعة الفرق بين اجرة سمة المرور واجرة السمة الاعتيادية علاوة على اجرة دفتر الاقامة .

٣ - لوزير الداخلية ان يقرر الاعفاء من الاجور المشار اليها اعلاه عند تحقق ما يدعو الى ذلك .

الفصل السادس

احكام عامة

المادة الرابعة عشرة - ١ - لا تطبق احكام هذا القانون على :-

أ - رؤساء الدول واعضاء اسرهم ورؤساء البعثات السياسية وعوائلهم وموظفيهم الرسميين والقناصل المسلكيين وافراد عائلاتهم وموظفي المؤسسات القنصلية على اساس المقابلة بالمثل .

ب - افراد العشائر الذين يدخلون العراق برا من الجهات التي تعودوها لقضاء اشغالهم المعتادة .

ج - القاصرين المشمولين بجواز سفر غيرهم .

د - نوتية السفن البحرية والهوائية الذين يدخلون العراق لغرض مغادرته اكمالا لسفرتهم او رجوعا منها .

هـ - افراد القوات الاجنبية الموجودة في العراق بمقتضى احكام معاهدة .

٢ - لوزير الداخلية اصدار تعليمات في استثناء اي شخص من احكام هذا القانون كلها او بعضها بصورة مطلقة او بالقيود والشروط التي يراها .

المادة الخامسة عشرة - لضابط الاقامة حق الدخول في اية واسطة ثقيلة لغرض تنفيذ احكام هذا القانون .

المادة السادسة عشرة - ليس في هذا القانون ما يعفى العراقي من تطبيق احكام المادة الـ (٥) (أ) و(ب) والمادة الـ (١٥) .

المادة السابعة عشرة - على كافة الاجانب الموجودين في العراق عدداً من استنتهم المادة الـ ١٤ مراجعة ضابط الإقامة للحصول على دفتر إقامة خلال سنة من تاريخ نفاذ هذا القانون .

المادة الثامنة عشرة - يعاقب المخالف لاحكام هذا القانون بالحبس الشديد لمدة لا تتجاوز الستة اشهر او بغرامة لا تتجاوز الـ ٥٠ ديناراً او بكلتا العقوبتين .

المادة التاسعة عشرة - يلغى قانون الإقامة لسنة ١٩٢٣ .

المادة العشرون - ينفذ هذا القانون بعد ثلاثة اشهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية والعشرون - على وزيرى الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

عباس مهدي	مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير العدلية	وزير الداخلية	رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

قانون

الكتاب العدول رقم (٦٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المقدمة

المادة الاولى - يراد بالتعابير الواردة في هذا
القانون المعاني المبينة ازاها :-

أ - الكاتب العدل - الموظف المعين او المخول
للقيام بالوظائف المبينة بهذا القانون .

ب - المستمسك - الورقة المنظمة او الموثقة من الكاتب
العدل او المبلغة بواسطته وفق هذا القانون .

ج - التنظيم - تدوين المستمسك مباشرة من قبل الكاتب
العدل حسب طلب ذوي العلاقة على اوراق رسمية
معدة لهذا الغرض .

د - التوثيق - هو مصادقة الكاتب العدل على توابع
او اختتام مقرونة بشاره ابهام او شارة ابهام ذوي
العلاقة في المستمسك المنظم خارجا وعلى
اعترافهم بمضمونه .

هـ - الورقة الرسمية - الورقة الموشحة بشعار الدولة
والمعدة للتنظيم .

و - ذو العلاقة - المتعاقدون والموقعون على المستمسك
او من يقوم مقامهم قانوناً .

المادة الثانية - لا يعين كاتباً عدلاً الا من توفرت فيه
الصفات الآتية :-

- أ - اكتمال الخامسة والعشرين من العمر .
- ب - التخرج من كلية الحقوق العراقية او إحدى
الكليات الحقوقية الاجنبية المعترف بها وفي
هذه الحالة يشترط ان يجتاز فحصاً في المواضيع
التي يعينها مجلس مدرسي الحقوق .

المادة الثالثة - ١ - لوزير العدلية ان يعين في الاماكن
التي ينسبها كاتب عدل واحد او اكثر :-

- ٢ - يعتبر الحاكم في المكان الذي لم يعين فيه كاتب
عدل خاص كاتباً عدلاً وعند تعدد الحكام فمن
ينسبهم الوزير . ولوزير العدلية ان يخول
رئيس كتاب المحكمة صلاحية كاتب عدل عند
توفر الشروط القانونية فيه وله ان يخول هذه
السلطة الى كاتب المحكمة مدة غياب الحاكم وله
ايضا ان يمنح المأمورين الاداريين هذه الصلاحية
حسب احكام القوانين الخاصة في الاماكن التي
ليست فيها محكمة .

- ٣ - يعتبر القاضي في الاماكن التي ليس فيها محكمة
مدنية ولا كاتب عدل مخولاً سلطة كاتب عدل .

٤ - الكاتب العدل المعين مرتبط ادارة برئيس المحكمة
ما لم يصدر امر خاص من وزير العدلية بارتباطه
بحاكم آخر .

المادة الرابعة - معاملات الكاتب العدل تكون باللغة
الرسمية المستعملة في محل كتابة المستمسك ولا يمنع
ذلك توثيق ورقة محررة في لغة اخرى .

الفصل الاول

في انواع المعاملات وكيفية تنظيم
المستمسك وتوثيقه

المادة الخامسة - وجائب الكاتب العدل هي :-

أ - تنظيم وتوثيق العقود التي تعقد بايجاب وقبول مثل
عقود البيع والشراء والرهن والارتهان والاعارة
والهبة والتسمة والصلح والايذاع عندما تكون هذه
العقود متعلقة بمال منقول وعقود الايجار والاستيجار
والاتفاقات والالتزامات اذا كانت متعلقة بمال منقول
او غير منقول وكذلك تنظيم وتوثيق البيانات
والاقرارات ذات الطرف الواحد كالامقاط
والابراء .

ب - تنظيم وتوثيق سندات التوكيل المتعلقة ببيع وشراء
الاموال المنقولة وغير المنقولة وفراغها او
تقسيمها وسائر وجوه التصرف بها وكذلك سندات
الاقراض والاستقراض والكفالات والضمانات
وتفسي الملك في المال المنقول والبيانات

والمقاولات الزراعية وعقود المزارعة والمساقاة
والعقود والشروط الخاصة بجميع الشركات واقالة
العقود وفسخ الشركات او تزويد رؤوس اموالها
او تنقيصها او تمديد مددها او تنقيصها او تبديل
التواقيع او تغيير محل مركز اعمالها او تغيير
عنوانها مع مراعاة الاحكام القانونية الخاصة
بتسجيل الشركات

ج - توثيق الوكالات على اختلاف انواعها بما فيها ما
يتعلق باجراء معاملة من المعاملات التي تجري
في دائرة الطابو وتنظيم او توثيق جميع المقاولات
الاخري كمقاولات الانشاء والمقارة وغيرها .

د - تنظيم الانذارات والاحتجاجات واوراق الاستفسار
الخاصة بالسندات التجارية وكذلك تنظيم وتوثيق
الانذارات الاخرى وتبليغها الى مخاطبها .

هـ - تنظيم وتوثيق الاحتجاجات الخاصة بالاشتكا عن
الحكام واجراء التبليغات المقتضية لها .

و - ترجمة المستمسكات حسب الطلب وضمن الامكان
وتوثيق ترجمتها .

ز - قبول وحفظ الودائع الممكن حفظها لديه وكذلك
السجلات التجارية والمستمسكات الاخرى .

ح - تنظيم وتوثيق تقارير ربايين السفن او البواخر
الخاصة بالانفار البحرية او البرية وسندات
السفوره والقروض البحرية والنهرية وكذلك

توثيق صحائف السجلات التجارية وسجلات البيوت
المالية وتوثيق الشهادات والافادات المعززة
بيمين وأوراق الشهادة .

ط - المصادقة على الاعتبار المالي بعد التحقق من
المراجع المختصة وكذلك المصادقة على صور
المستمسكات المبرزة للمحاكم . او الدوائر
الرسمية او المؤسسات الاهلية وتوثيق مقدرة
الكفيل المالية فيما اذا كان مبلغ الكفالة لا يتجاوز
الثلاثين ديناراً عند حصول القناعة لديه بذلك .

ي - اجراء التبليغات حسب احكام هذا القانون .

المادة السادسة - على الكاتب العدل ان يذكر بايضاح
اسم وشهرة ومحل اقامة كل من ذوي العلاقة في المستمسك
الذي ينظمه او يوثقه وكل من الشهود المعرفين
والمترجم ان وجد وان يذكر تاريخ التنظيم او التوثيق
بالحروف والارقام معا ويمضيه ويختمه بالختم الرسمي .

المادة السابعة - لا ينظم الكاتب العدل ولا يوثق اي
مستمسك الا بعد توفر الشروط الآتية :-

١ - حضور ذوي العلاقة بانفسهم او من ينوب عنهم
قانونا امامه وتأكد من هويتهم واهليتهم بضرورة
قانونية واذا كان ذو العلاقة شخصية حكومية فحضور
مثليها القانوني .

٢ - حضور مترجم يحلف من قبل الكاتب العدل عندما
يكون الكاتب العدل لا يحسن اللغة التي يتكلم
بها ذو العلاقة .

المادة الثامنة - ١ - يجب للتأكد من الهوية احد
الامور الآتية :-

أ - ابراز وثيقة حاوية على التصوير الشمسي
كورقة جواز سفر وورقة النفوس والشهادات
الرسمية الاخرى .

ب - شهادة شاهدي تعريف على ان لا يكون فيهما
من هو اعمى او اخرس او اسم او ليست
له اهلية الشهادة لصغر او عنه او جنون .
وللكاتب العدل ان يتثبت من الهوية باليمين
او المناقشة .

٢ - واذا كان ذو العلاقة ممثلا عن شخصية حكومية او
اضاف العقد الى غيره او كان متوليا او وكلا او
سديكا او وصيا او وليا عن قاصر او احد الورثة
فيجب اثبات صفته واختصاصه وصلاحيته للقيام
بالمعاملات المطلوبة بابراز اوراق رسمية مقبولة
على ان يحتفظ بصورة هذه الاوراق في محفظة
خاصة لهذا الغرض بعد التوقيع عليها من قبل
المبرز والاشارة في شرح التصديق الى ذلك .

٣ - اذا كان الشخص معروفا لدى الكاتب العدل فلا
حاجة للتأكد من هويته باحدى الامور السابق
ذكرها .

المادة التاسعة - اذا كان احد ذوي العلاقة او الشهود
او المترجم يجهل الكتابة وليس له ختم فمؤخذ شارة
ابهامه وعلى الكاتب العدل ان يذكر الكيفية في شرح
التوثيق .

المادة العاشرة - ١ - يكون التنظيم على ورقة رسمية يتضمن الاركان والشروط القانونية التي يتطلبها المستمسك المطلوب تنظيمه ويجوز اضافة شروط اخرى يتفق عليها ذو العلاقة مع مراعاة الاحكام القانونية المتعلقة بالعقود والمقاولات .

٢ - على الكاتب العدل ان يتلو المستمسك على ذوي العلاقة بحضور شاهدي تعريف على الاقل وبعد تأييدهم مندرجاته يوقع عليه من قبل الكاتب العدل وذوي العلاقة والشهود .

٣ - على الكاتب العدل ان يتلو الاوراق المنظمة خارجا على ذوي العلاقة بحضور شاهدي تعريف على الاقل بعد تأييدهم مندرجاتها واعترافهم بتوقيعهم يصادق عليها ثم يسجلها بسجلها الخاص ويوقع عليه من قبلهم بحضوره .

٤ - اذا وقع سهو اثناء التنظيم ودعت الحاجة الى تصحيحه فيجب ان يشطب على الكلمة او العبارة التي وقع السهو فيها بصورة يمكن قرائتها وتدرج الكلمة او العبارة الصحيحة بهامش المستمسك وبعد ان يوقع عليها ذو العلاقة يصادق عليها الكاتب العدل ويختتمها .

المادة الحادية عشرة - على الكاتب العدل ان يتأكد عند توثيقه اي مستمسك من خلوه عن ثابته التزوير والحك والتحشية وله ان يرفض المستمسك الذي يظهر له فيه شيء من ذلك او ان الشروط المصرح بها في هذا القانون ليست متوفرة .

المادة الثانية عشرة - يتم التسجيل بادخال محتويات المستمسك والاوراق المنظمة خارجا عينا في السجل الخاص ثم يوقع عليه من قبل ذوي العلاقة والشهود والكتاب العدل بشرط ان تكون الكتابة واضحة لا يتخللها حك او تحشية او شطب واذا وقع فهو اثناء التسجيل فيجب ان يشطب على الكلمة او العبارة التي وقع السهو فيها بصورة يمكن قراءتها وتكتب الكلمة او العبارة الصحيحة في هامش السجل وبعد ان يوقع عليها ذو العلاقة يصادق عليها الكاتب العدل .

المادة الثالثة عشرة - يسلم الكاتب العدل المستمسك المنظم او الموثق من قبله الى ذوي العلاقة حسب مقتضى الحال واذا تعددت صفحات المستمسك فيجب ان ترقم كل صفحة وتختتم بالختم الرسمي مضافا اليه توقيع الكاتب العدل وتربط جميعها بربطة خاصة معدة لهذا الغرض على ان يشير الكاتب العدل الى عدد الصفحات في شرح التصديق .

المادة الرابعة عشرة - يعطى ذو العلاقة عند الطلب صور كل نوع من الاوراق المحفوظة لدى الكاتب العدل او المسجلة في سجلاته الخاصة ولا تعطى الى غيرهم الا بامر من المحكمة .

المادة الخامسة عشرة - ١ - اذا راجع شخص وطلب من الكاتب العدل تصديق صورة مستمسك غير مسجل عنده فاذا اقتنع الكاتب العدل من صحة المستمسك فعليه ان يحتفظ بالاصل ويوثق الصورة المطلوبة انها طبق اصلها المحفوظ ويعطيها الى المراجع .

٢ - ليس للكاتب العدل ان يخرج من يده اصل الاوراق المذكورة في الفقرة الاولى المحفوظة في دائرته الا اذا قررت المحكمة ذلك وعندئذ يسلمها اليها موقتا على ان يأخذ صورتها المصدقة من الحاكم المرتبط به ويحتفظ بها .

المادة السادسة عشرة - ١ - على الكاتب العدل عند قيامه بتبليغ الانذارات والاحتجاجات واوراق الاستفسار المتعلقة بالاشخاص الساكنين داخل دائرة اختصاصه ان يتبع بها احكام قانون اصول المرافعات الحقوقية وان يحتفظ بالنسخ الاصلية ونسخة من وصل التبليغ الذي ينظم بنسختين .

٢ - اذا كان الاشخاص المراد تبليغهم ساكنين خارج دائرة اختصاصه فيجري التبليغ بواسطة الكاتب العدل لذلك المحل واذا كانوا ساكنين خارج العراق فيكون التبليغ بتوسط وزارة العدلية .

المادة السابعة عشرة - ١ - يترجم الكاتب العدل بنفسه او بواسطة احد موظفيه او من يعتمد عليه كافة الاوراق التي تبرز اليه للترجمة وله ان يحلف المترجم الذي يقوم بالترجمة اليمين .

٢ - على الكاتب العدل ان يحتفظ بصورة من الاوراق المترجمة وبصورة من ترجمتها في اصابة خاصة .

المادة الثامنة عشرة - ١ - يقبل الكاتب العدل الامانات التي تودع اليه لحساب الغير من نقود واوراق واموال منقولة وعليه ان ينظم بذلك بيانا متضمنا شروط

الايداع وان يحتفظ بنسخة من هذا البيان ويعطي المودع نسخة منه على الاصول .

٢ - توضع الامانات المنقولة في محل مناسب لحفظها على نفقة المودع .

٣ - اذا كانت الوديعة باسم شخص غير المودع فعلى الكاتب العدل ان يوجه اخبارا الى المودع باسمه تسليم الوديعة بمقتضاها فيبلغ المخاطب على بين فيه الاشياء المودعة والشروط التي اشترط الاصول ويعطي المودع نسخة من وصل التبليغ .

٤ - لا يجوز تسليم الوديعة خلافا لشروط الايداع الا بقرار صادر من محكمة ذات اختصاص .

المادة التاسعة عشرة - على الكاتب العدل ان يحتفظ في اضرابات خاصة تحت اعداد متسلسلة نسخة من اصل الاوراق المترجمة ونسخة من ترجمتها موقعة من قبل من ترجمها ونسخة من الاحتجاجات (البروتست) التي تنظم لعدم قبول او تأدية الاوراق التجارية القابلة للتداول مع اصل اوراق الاستفسار التي ترسل قبل تنظيم الاحتجاجات ونسخة من كافة الانذارات والاحذارات واوراق التنبيه وكافة الاوراق الاخرى التي يطلب من الكاتب العدل التوسط في تبليغها للغير والتي تقدم عادة على نسختين موقعتين من طالب التبليغ .

الفصل الثاني في حكم المستمكات وقوتها

المادة العشرون - المستمك الذي نظمه الكاتب العدل حسب الشروط والقواعد الميينة في هذا القانون يعتبر مضمونه موثوقا به ويعمل بموجبه بلا بينة في جميع المحاكم والمجالس ودوائر الدولة اذا كان خاليا من عوائب التزوير والتصنع .

المادة الحادية والعشرون - المستمك الذي وثقه الكاتب العدل يعتبر موثوقا به من حيث التاريخ والتوقيع .

المادة الثانية والعشرون - لا عبرة للتبليغ الواقع بشأن عدم تنفيذ تعهد او مقالة او تأخير تنفيذ احدهما او المطالبة بضمان الا اذا جرى بواسطة الكاتب العدل .

المادة الثالثة والعشرون - يجوز تنفيذ سند الدين المستحق الدفع المنظم من قبل الكاتب العدل في دائرة الاجراء كحكم قابل للتنفيذ واذا كان المدين متوفي فيحلف رئيس الاجراء الدائن يمين الاستظهار .

المادة الرابعة والعشرون - لا تسمع دعوى الكذب في الاقرار بشأن سند الدين المنظم من الكاتب العدل المتضمن صراحة وقوع التسليم والتسلم امامه .

المادة الخامسة والعشرون - ١ - يستحصل بدل ايجار المال غير المنقول الواقع ايجاره بموجب مقالة منظمة من الكاتب العدل وفق المادة الثالثة والعشرين .

٣ - إذا انقضت مدة ايجار المال غير المنقول المدرجة في مقالة الايجار المنظمة من قبل الكاتب العدل ولم يخل المستأجر المأجور فيطلب من المؤجر تبليغ المستأجر بلزوم تخليته خلال خمسة عشر يوما وإذا انقضت المدة ولم يخله تجري تخليته اجراء .

المادة السادسة والعشرون - إذا كان المستمسك المنظم من الكاتب العدل محتويا على رهن اموال منقولة تجاه الدين المربوط به او على رهن الاشياء الموجودة في المأجور مقابل بدل ايجاره وانتهت المدة المعينة للدفع ولم يؤد الدين او بدل الايجار وكان المستمسك حاويا السرائط القانونية للرهن والاجارة فينفذ اجراء .

المادة السابعة والعشرون - ١ - لا عبرة للتنظيم والتوثيق الجاري في المستمسك الذي لم ينظم او يوثق طبقا للشروط والاحكام الواردة في هذا القانون .

٢ - لا عبرة بالهامش الذي لم يوقع عليه المتعاقدان بامضائهما او ختمهما او شارة ابهامهما .

٣ - الحواشي التي وقع عليها المتعاقدان اذا لم يكن مصادقا عليها من الكاتب العدل لا تعتبر موثوقة وهذا لا يسقط من الاعتبار ما كان مصدقا من المستمسك .

٤ - اذا حصل تباين بين مندرجات المستمسك وسجله فيعتبر منها ما كان حاويا لتواقيع المتعاقدين والكاتب العدل وان كانا موقعين فحق التقدير يعود للمحكمة .

- ٥ - اذا وثق مستمسك ومجل في دفتره فلا يجوز ادخال تعديل عليه الا بمستمسك جديد .

مواد شتى

المادة الثامنة والعشرون - الكاتب العدل ممنوع من تنظيم او تصديق المستمسكات التي له او لاصوله او فروعه او اخوته او ازواجه او خدمه علاقة فيها مباشرة او بالواسطة او ان يقبل احد المذكورين كمعرف او خير او حكم او شاهد او مترجم .

المادة التاسعة والعشرون - الكاتب العدل ممنوع من تنظيم او تصديق اي مستمسك يحتوي على عبارات مخالفة لاحكام القانون الاساسي او مخلة بالآداب العمومية او بسلامة الدولة .

المادة الثلاثون - الكاتب العدل ممنوع من بيان معاملة شخص لآخر او افشاء محتوبات المجلات لاي شخص عدا المحاكم .

المادة الحادية والثلاثون - كل مخالفة لاحكام هذا القانون تعتبر ذنباً انضباطياً يعاقب عليه الكاتب العدل بموجب قانون انضباط موظفي الدولة واذا اوجبت المخالفة اضرار احد ذوي العلاقة فانه يضمن ذلك الضرر بحكم من المحكمة .

المادة الثانية والثلاثون - للكاتب العدل ان ينظم او يوثق المستمسك في محل سكنى ذوي العلاقة بناء على عذر مشروع يمنع ذوي العلاقة من الحضور لدائرته .

المادة الثالثة والثلاثون - تصدر انظمة في عدد
وانواع السجلات والاضرابات الواجب مسكها من قبل
الكاتب العدل وكيفية استعمالها وتصديقها .

المادة الرابعة والثلاثون - يلغى قانون الكاتب العدل
المورخ في ١٥ تشرين الاول سنة ١٣٢٩ وتعديلاته
اعتبارا من نفاذ هذا القانون .

المادة الخامسة والثلاثون - ينفذ هذا القانون بعد
نشره في الجريدة الرسمية بثلاثين يوما .

المادة السادسة والثلاثون - على وزير العدية تنفيذ
هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ربيع
الاول سنة ١٣٥٧ واليوم الخامس عشر من شهر مايس
سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

عباس مهدي
وزير العدية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٧ في ٢٣-٥-٣٨)

رقم (٦٦) لسنة ١٩٣٨

مرسوم

لتزويد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة ١٨
من قانون الميزانية العامة للسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الثالثة من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي وبناء على ما عرضه وزير
المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع المرسوم
الآتي :-

المادة الاولى - يزداد المبلغ المخول استلافه بموجب
المادة الثامنة عشرة من قانون الميزانية العامة للسنة
١٩٣٨ من ٧٥٠٠٠٠٠ دينار الى ١٠٠٠٠٠٠٠ دينار .
المادة الثانية - ينفذ هذا المرسوم من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

العادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم
الذي يجب عرضه على مجلس الامة في اول اجتماعه
القائم .

كتب بغداد في اليوم السابع عشر من شهر رجب
سنة ١٣٥٧ واليوم الثاني عشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ -

غيازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري
وزير الداخلية

ابراهيم كمال
وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

عباس مهدي
وزير العدلية
ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٨ في ١٩-٩-٣٨)

رقم (٦٧) لسنة ١٩٣٨

قانون

لتزويد المبلغ المخول استلافه بمقتضى المادة (١٨)
من قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨.

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع
القانون الآتي :-

المادة الاولى - يزداد المبلغ المخول استلافه بموجب المادة الثامنة عشرة من قانون الميزانية العامة لسنة ١٩٣٨ من ٧٥٠٠٠٠ الى ١٢٥٠٠٠٠ دينار .

المادة الثانية - يلغى المرسوم رقم (٦٦) لسنة ١٩٣٨ .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ابراهيم كمال

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٩ في ٢١-١٠-٣٨)

رقم (٦٨) لسنة ١٩٣٨

قانون

تصديق الاتفاقية الموقعة في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨

بين الحكومة العراقية وشركة نفط البصرة المحدودة

بموجب ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون الآتي :-

المادة الاولى

يصديق بهذا القانون : الاتفاق الموقود في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨ بين
الحكومة العراقية وشركة نفط البصرة المحدودة .

المادة الثانية

ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة

للي وزير الاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا القانون .

كتب بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر رمضان سنة ١٣٥٧
واليوم الحادي والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

غياثي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

عباس مهدي

وزير الاقتصاد والمواصلات

شركة نفط البصرة المحدودة
الاتفاقية المقودة مع الحكومة العراقية
في ٢٩ تموز سنة ١٩٣٨

لقد تم عقد هذه الاتفاقية في اليوم التاسع والعشرين من شهر تموز سنة ثمان وثلاثين وتسعمائة بعد الالف بين معالي السيد ابراهيم كمال وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات نيابة عن الحكومة العراقية (ويسمى فيما يلي «الحكومة») فريقا اولاً وبين جون سكليروس نيابة عن شركة نفط البصرة المحدودة المقيمة في ستي غيتهوس فنسبري سكوير في مدينة لندن (ويسمى فيما يلي «الشركة») فريقاً ثانياً .

وقد تم الاتفاق بهذا بين الحكومة والشركة على الوجه التالي :-

المادة الاولى

تمنح الحكومة الشركة بمقتضى هذه الاتفاقية ووفقاً للشروط التالية بإتائها حق الارتياح ابتغاء الحفر لاستبطان النفط والنفاط والغازات الطبيعية والشمع الكريه ومعالجة هذه المواد معالجة تجعلها صالحة للتجارة بها على ان ينحصر هذا الحق في الشركة وحدها في داخل المنطقة المحدودة الموصوفة في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية مع حق اخذ هذه المواد ومستخرجاتها وبيعها .

المادة الثانية

مدة هذه الاتفاقية خمس وسبعون سنة ابتداء من تاريخها . وعند انقضاء هذه المدة تزول الحقوق الممنوحة للشركة وفق المادة الاولى من هذه الاتفاقية فيصبح كل ما للشركة في العراق من اراض ومبان وآبار وارصفة وطرق وخطوط انابيب وسكك حديدية وآلات ومعدات واعتمة غير منقولة على

اختلاف انواعها مما يستعمل في اعمال الشركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ملكا مجانا للحكومة .

المادة الثالثة

تشتمل المنطقة المتعلقة بها هذه الاتفاقية (وتسمى فيما يلى «المنطقة المحدودة») على جميع الاراضى والجزر والضاحض واتن الضحل والمياه العراقية وارضى العراق المغمورة بالماء والمصالح العرقية فى المنطقة المحايدة المعتبرة فى تاريخ امضاء هذه الاتفاقية مما لا تشمله احكام اتفاقيات النفط المقودة بين الحكومة و -

١ - شركة النفط الانكليزية الفارسية المحدودة بموجب الاتفاقية المؤرخة ٣٠ آب سنة ١٩٢٥ .

٢ - شركة النفط التركية المحدودة بموجب الاتفاقية المؤرخة ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ والمعدلة باتفاقات شركة النفط العراقية المحدودة المؤرخة ٢٤ آذار سنة ١٩٣١ .

٣ - اتفاقية شركة استثمار النفط البريطانية المحدودة المؤرخة ٢٠ نيسان ١٩٣٢ .

على ان يشترط فيما تقدم كله ان لا حق البتة لا للشركة ولا لشخص اخر فى ان يقوم بعملية من العمليات المنصوص عليها فى المادة الاولى من هذه الاتفاقية فى المقابر والمباني المستعملة للعبادة الدينية واماكن العاديات المعرفة فى قانون الآثار القديمة رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٦ .

المادة الرابعة

على الشركة ان تشرع فى خلال ثمانية اشهر من تاريخ هذه الاتفاقية فى منح جيولوجى مفصل فى ثلاث بقاع مختلفة على الاقل من بقاع المنطقة

المحدودة) ، فإذا لم يتطابق الشركاء هذا الشرط للحكومة حينئذ انفسدوا الشركة بانتهاء هذه الاتفاقية وعند تسليم هذا الاقرار الى الشركة تسمى هذه الاتفاقية بكتلتها لاغية باطلة . وبحق لمستخدمي الشركة ووكلائها ان يدخلوا كل قسم من اقسام المنطقة المحدودة مكانا للقيام بالمسح الآنف الذكر .

المادة الخامسة

على الشركة ان تشرع في خلال ثلاث سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية في الحفر . وبعد ثلاث سنوات من تاريخ هذه الاتفاقية على الشركة ان تحفر في السنة الواحدة ١٢٠٠٠ قدم على الأقل وان تحفر بعد سنة من تاريخ عثورها على النفط ما لا يقل عن ٢٠٠٠٠ قدم في السنة الواحدة الى حين الشروع في اصدار النفط اصدارا منتظما . ويشترط في هذا ان كل حفر يزيد مقداره على المقدار المذكور هنا يحسب لحساب المقدار المقتضى فيما بعد لهذا الحفر . وللشركة ان تستعمل ما تشاء عدده من المحافر التي ترى تشغيلها وأنها بشرط استعمال محفرتين على الأقل من المحافر التي تستطيع الحفر الى عمق عشرة آلاف قدم . وكل محافر اخرى تستعمل يجب ان يكون كل منها عمقا يستطيع الحفر الى عمق لا يقل عن ثلاثة آلاف قدم . واذا لم تراعى احكام هذه الاتفاقية تسمى هذه الاتفاقية بكتلتها لاغية باطلة .

وعلى الشركة ان تتوخى الكفاية والاتقان في جميع اعمال الحفر وان تكون الغاية التي ترمى اليها في الحفر العثور على العروق المحتوية على النفط الصالح للتجارة من حيث نوعه وبكميات كافية لاستثماره حسب المتوقع بهذه الاتفاقية مع تحديد تلك العروق .

المادة السادسة

على الشركة ان تعد الوسائل الكافية لتقل مليون طن نفط على الأقل في السنة الواحدة من المنطقة المحدودة الى مخطط ثغر بخري وذلك اما بأشياء

خط الانابيب بهذه السعة الدنيا واكتماله واما باعداد الوسائل لنقل هذه الكمية
الدنيا . وعلى الشركة ان تشرع في اصدار النفط اصدارا منتظما في خلال
بضع سنوات ونصف سنة بعد تاريخ هذه الاتفاقية . وبإستثناء سنة الشروع
في الاصدار يجب ان لا تقل الكمية الصادرة على مليون طن في كل سنة
بشرط ان يتيسر للشركة بعد بذلها المساعي الوافية في الحصول على هذه
الكمية من مصادر النفط في المنطقة المحدودة وتسليمها في محط نفط
بحري . ويحق للشركة ان تعين النقاط التي يبدأ منها خط الانابيب وتخطيطه
ويتهان اليها .

وعلى الشركة قبل الشروع في انشاء خط الانابيب ان ترفع الى الحكومة
خرائط تمهيدية تبين فيها على وجه التقريب تخطيطات جذع خطوط الانابيب
التي يقتضى مدها في الاراضي العراقية وخرائط اخرى من شأنها ان تمكن
الحكومة من تحقيق ملكية الاراضى التي تمر بها هذه الخطوط .

وللشركة ان تؤلف شركة اخرى لانشاء خطوط الانابيب وتشغيلها
وصيانتها على ان تمنع هذه الشركة فيما يتعلق باعمالها بجميع الحقوق
والامتيازات الممنوحة للشركة وفقا لهذه الاتفاقية وتأخذ على عاتقها كذلك
جميع العهود والتبعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

المادة السابعة

على الشركة ان تتعهد جميع الحفر والآبار تعهدا يجعلها صالحة للعمل
ما دامت منتجة انتاجا اقتصاديا وان تحصر الضرر اللاحق بسطح الاراضى
الواقعة فيها او عليها تلك الحفر والآبار فيما هو ضرورى لاعمالها . على انه
يشترط في هذه المادة تنفيذ احكام المادة الثانية والثلاثين من مواد هذه الاتفاقية
التنفذ المطلوب .

المادة الثامنة

ترفع الشركة على نفقتها الى الحكومة في كل سنة قبل اليوم الاول من شهر تموز تقريرا يبحث في اعمالها على ان تعتبر الحكومة هذه التقارير وثائق سرية • ويخول موظف حكومي مفوض على الاصول حق الاطلاع في جميع الاوقات الملزمة على خرائط الشركة وسجلاتها الجيولوجية •

تأذن الحكومة للشركة دائما في الاطلاع على المعلومات الجيولوجية المتعلقة بالمنطقة المحدودة مما يكون في حيازة الحكومة وتسمح للشركة باستسائها •

المادة التاسعة

على الشركة ان تتخذ جميع التدابير المعقولة لمنع تسرب المياه تسربا مضرا الى مخادع النفط مع تسرب النفايات المضرة الى مياه المراق • وعند هجر بشر على الشركة ان تسدها فورا عند نزع الطي منها •

وتتعهد الشركة بان تتخذ كل حيلة معقولة لمنع تلوث العناصر المجاورة لمؤسساتها ولكن الحكومة تسلم بانه لا مناص من تلوث العناصر في بعض الاحوال نظرا الى طبيعة العمليات المقتضاة لصناعة النفط • لذلك لا تطلب الحكومة من الشركة ان تقوم بما لا قبل لها به لمنع هذا التلوث •

المادة العاشرة

تدفع الشركة الى الحكومة المبالغ التالية بمنزلة بدل ايجار مطلق الى حين الشروع في اصدار المواد المنصوص عليها في المادة الاولى اصدارا منتظما :- مبلغ مائتي الف ليرة انكليزية ذهبا في اليوم الاول من شهر كانون الثاني ١٩٣٩ ومبلغا مساويا لهذا المبلغ في اليوم الاول من شهر كانون الثاني في كل سنة تعقب ذلك •

وتدفع الدفعة الاخيرة من بدل الايجار المطلق في اليوم الاول من شهر كانون الثاني الذي يسبق توا تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم .

وبعد تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم تسترد الشركة بلا فائدة قسما متناسبا من بدل الايجار المطلق المدفوع او المستحق دفعه في اول كانون الثاني الذي يسبق توا تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم وهذا القسم المتناسب هو نسبة المدة بين تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم واول كانون الثاني التالي الى ٣٦٥ يوما على ان يتم هذا الاسترداد بتقاسيط تقطع من كل زيادة على ريع ٢٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبا يستحق للحكومة في كل سنة تالية او سنين تالية من مدة الاتفاقية ولا يجوز استرداد هذا المبلغ بغير هذه الطريقة .

المادة الحادية عشرة

١. - بناء على الامتيازات الممنوحة وفقا لهذه الاتفاقية تتعهد الشركة بان تدفع الى الحكومة ريبا عن الطن الواحد من المواد (ما عدا الغاز الطبيعي) التي تستخرجها الشركة وتحفظ بها مما تنص عليه المادة الاولى من هذه الاتفاقية . ويشترط في هذا انه يحق للشركة ان تطرح من مجموع الكمية المستخرجة والمحفظ بها على هذا الوجه المواد التالية :-

- (أ) كل الماء وجميع المواد الغريبة .
- (ب) كل النفط الموزع وفقا للمادة التاسعة عشرة من هذه الاتفاقية .
- (ج) جميع المواد التي تستعملها الشركة في الاعمال التي تقوم بها في داخل العراق وفقا لهذه الاتفاقية .
- (د) كمية العشرين في المائة المثار اليها في المادة ١٤ من هذه الاتفاقية .

٢: - تحسب مبالغ الربيع عن كل سنة شمسية وتدفع هذه المبالغ او كل مبلغ يستحق دفعه منها فى ٣١ آذار فى السنة التالية او قبل ذلك . واذا صدر اذار بالتخلى عن المشروع وفقا للمادة ٣٩ من هذه الاتفاقية تدفع مبالغ الربيع المستحقة الى ذلك التاريخ قبل انتهاء مدة الانذار .

٣ - (أ) يكون الربيع الى تاريخ عشرين سنة بعد الشروع فى الاصدار المنتظم اربعة شلنات ذهباً . وتتعهد الشركة بان لا يقل المبلغ الذى تدفعه الى الحكومة سنوياً بمنزلة ربيع عن ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً وذلك الى مدة عشرين سنة ابتداء من اليوم الاول من شهر كانون الثانى الذى يلى توا تاريخ الشروع فى الاصدار المنتظم المذكور فى المادة (٦) على ان يدفع هذا المبلغ فى اليوم الاول من شهر كانون الثانى الآنف الذكر ويدفع بعد ذلك فى اليوم الاول من شهر كانون الثانى فى كل سنة وتراعى فى هذا الصدد الشروط التالية :-

(اولاً) ان تكون مصادر النفط فى المنطقة المحدودة مما يمكن ان يستخرج منها كمية دنيا من النفط مقدارها مليون طن فى خلال السنة التى يستحق دفع الربيع عنها وان الشركة تستطيع بعد بذل الجهد الوافى تسليم هذه الكمية فى محط ثغر بحرى على ان لا يطبق هذا الشرط على السنة التى يبدأ فيها الاصدار المنتظم .

(ثانياً) اذا كان مجموع مبالغ الربيع المستحقة على الشركة وفق هذه الفقرة فى سنة شمسية ما اقل من ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة

انكليزية ذهبا تسترد حيثذ الشركة بلا فائدة الفرق بين مجموع مبالغ الربح المذكور المستحقة على الشركة وبين المبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبا وذلك باستقطاع هذا الفرق بتقاسيط من زيادة الربح على ربح مقداره ٢٠٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبا يستحق للحكومة في كل سنة تالية او سنين تالية من سنى هذه الاتفاقية ولا يجوز استرداد هذا الفرق بطريقة اخرى .

(ب) عن كل مدة عشر سنوات بعد انقضاء مدة العشرين سنة المشار اليها في الفقرة (٣) من هذه المادة يزداد مبلغ الاربعة شللات ذهبا او ينقص بالنسبة المئوية التي تزيد بها الارباح او الخسائر في خلال السنوات الخمس التي تسبق توا تلك المدة على الارباح او الخسائر الحاصلة في خلال الخمس عشرة سنة التي تسبق توا السنوات الخمس المذكورة او تنقص عن هذه الارباح او الخسائر . الا انه (١) يراد «بالربح او الخسارة» الفرق بين متوسط قيمة السوق (كما هي معرفة اذناه) للطن الواحد على ظهر الباخرة في محط ثغر بحري من النفط الخام المستخرج في داخل المنطقة المحدودة وبين نفقة (كما هي معرفة اذناه) استخراج طن واحد من النفط الخام ومعالجته ونقله . (٢) يقرر قيمة السوق في سنة معينة ما خبير محايد يتفق الفريقان المتعاقدان على تعيينه او يتم تعيينه على الوجه التالي بيانه هنا على ان تكون هذه القيمة المقررة السعر المعتدل المقبول الذي يعبر عنه الحد الاوسط ما بين قيمة السوق العالمية للنفط الخام على ظهر الباخرة

فى محط ثمر بحرى وهو السعر المعتبر بين شارب راعب وباع راعب والدارج فى خلال الاسبوع الاول من شهر كانون الثانى من كل سنة يحسب لها هذا الحساب وبين السوق العالمية المحسوبة بهذه الطريقة عينها الدارجة فى الاسبوع الاول من شهر تموز من تلك السنة عينها • وفى كلتا الحالتين يجب عند تحقيق قيمة السوق العالمية هذه ان يؤخذ بنظر الاعتبار (حسبما يراه الحبير مناسباً وذا مساس بالموضوع) جميع الاحوال (ومن جعلتها اسعار المنتجات اذا رآها الحبير ذات مساس بالموضوع) التى تسود اسواق العالم الرئيسية فى خلال الاسبوعين الآنف ذكرهما او اقرب ما يكون الى هذه المدة • غير انه اذا لم يتفق الفريقان المتعاقدان على خير محايد يرشح حينئذ رئيس محكمة العدل الدولية آنذاك فى لاهى هذا الحبير • اما اجرة الحبير ونفقاته فيتحملها كلا الفريقين المتعاقدين على التساوى (٣) يراد «بالنفقة» فى سنة معينة ما نفقة جميع اعمال الاستخراج والمعالجة والنقل والاعمال التى يستعان بها على ذلك • وتشمل هذه النفقة ما يرصد للاندثار المناسب وايفاء رأس المال على ان تؤخذ بنظر الاعتبار المدة المقدرة لحياة حقول النفط والمعدات والمنشآت الاخرى التى يشهد بها مدقق حسابات الشركة الذى يجب ان يكون محاسباً قانونياً • ويشترط فى هذا ان تسمح الشركة لمحاسب قانونى تعينه الحكومة بفحص الارقام المتعلقة بالنفقة فى لندن نيابة عن الحكومة (٤) يكون الحد الأدنى للربح شلنين ذهباً والحد الاعظم للربح ستة شلنات ذهباً •

مثال ذلك :

بنس شلتن ليرة

متوسط سعر السوق للطن الواحد في خلال الخمس عشرة سنة — — ١٠

متوسط نفقة الطن الواحد في خلال هذه المدة عينها — — ٩

الربح — — ١

متوسط نفقة الطن الواحد في خلال هذه المدة عينها — ١٠ ٩

متوسط سعر السوق للطن الواحد في خلال خمس السنوات — ٥ ٨

الربح — ٥ ١

فقد زادت الارباح ٢٥ في المائة لذلك يزيد الربح ٢٥ في المائة اى من اربعة شلنات الى خمسة شلنات •

وعلى الحكومة ان تعتبر الحسابات المرفوعة اليها وفقا لهذه الفقرة حسابات سرية •

٤ - على الشركة ايضا ان تدفع ريبا مقداره بنسائين عن كل الف قدم مكعبة من كل الغاز الطبيعى الذى تبيعه محسوبا على ضغط جلد مطلق واجد وبدرجة حرارة ستين درجة فهرنهايت •

المادة الثانية عشرة

ان تعهد الشركة باصدار ما لا يقل عن مليون طن من النفط في كل سنة على ما هو مذكور في المادة السادسة وتعهد الشركة بان تدفع مبلغ ٢٠٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهابا سنويا الى الحكومة بمنزلة ربح ادبى وفق الفقرة (٣) من المادة الحادية عشرة يشترط فيهما ان يكون النفط من النوع الذى

يصلح للتجارة • ان التمهدين المنصوص عليهما في المادة السادسة وفي الفقرة ٣ من المادة الحادية عشرة يقتضي احدهما زيادة كمية النفط الى مليوني طن على ان تصدر هذه الكمية بواسطة خط انابيب مستقل وبقتضي التعهد الآخر زيادة الربح الى ٤٠٠.٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً وذلك اذا ثبت للشركة في المنطقة المحدودة وجود منابض نفط تصح مقابله بمقاديرها وخواصها بمنابض النفط التي تستثمرها استثماراً تجارياً شركة النفط العراقية المحدودة في تاريخ هذه الاتفاقية • اما اذا لم تكن خواص نفط الشركة مما تصح مقابله بذلك النفط فتكون حينئذ القاعدة المعمول بها ان الربح الحاصل من نفط الشركة على ظهر الباخرة في محط ثمر بحري لا ينقص اكثر من عشرة في المائة عن الربح الذي تحصل عليه شركة النفط العراقية من كل نفط تصدره آنذاك تلك الشركة من منطقتها المحدودة • وعند تنفيذ هذا الشرط يجب تحقيق كلا ربح الشركة وربح شركة النفط العراقية المحدودة بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (٣) (ب) من المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية في حساب تقلبات الربح •

المادة الثالثة عشر

ان كل مبلغ يدفع بمقتضى هذه الاتفاقية ويعبر عنه بكونه ذهباً يجب حسابه بسعر الذهب الخالص السائد في لندن في يوم الدفع على ان تعتبر الليرة الانكليزية الذهب معادلة لكمية ٧٣٧٣٨٢ غراماً من الذهب الخالص (١٢٣٣٢٧٤٤٧ حبة قياسية) •

المادة الرابعة عشرة

١. يحق للحكومة ان تأخذ مجاناً في فم البئر عشرين في المائة من كل النفط الذي تستخرجه الشركة وتحفظ به على ان لا يدفع ربح عن كمية العشرين في المائة هذه •

الحكومة، وإن تُلخّن كل كمية العشرين في المائة أو جزءاً منها، عينا على أن تراعى في هذا أحكام الفقرة (٢) من هذه المادة • أما الجزء الذي لا يؤخذ عينا من كمية العشرين في المائة المذكورة فتسعه الحكومة من الشركة وتشتريه الشركة بأمر معتدلة دارجة في السوق الحرة على أن تقرر هذه الأسعار وفق أسعار السوق الحرة الدارجة حيثئذ للنقط المائل له نوعه في فم البئر رومانية • أما إذا لم يكن ثمة في الواقع سوق حرة في رومانية فيقرر سعر السوق الحرة المعتدل باتفاق بين الحكومة والشركة أو إذا لم يتم هذا الاتفاق يقرر حيثئذ هذا السعر بالتحكيم وفق المادة ٤١ من هذه الاتفاقية •

٢ - للحكومة دائما أن تنذر الشركة بأنها ستأخذ عينا كل كمية العشرين في المائة المذكورة أو جزءا معينا منها • وبعد انقضاء اثني عشر شهرا من تاريخ تسليم الانذار على الشركة أن تسلم الى الحكومة الكمية المطلوبة في فم البئر وان تستمر الشركة على تسليم هذه الكمية الى ان تلغى الحكومة هذا التدبير أو تغيره وذلك بانذار سابق مكتوب مدته اثنا عشر شهرا بشرط انه لا يجوز الغاء هذا التدبير أو تغيره قبل العمل به لمدة ثلاث سنوات على الأقل •

وينظم تسليم الكمية المأخوذة عينا بحيث يمكن المحافظة على أقرب ما استطاع على النسبة المطلوبة بين النسبة المئوية المقتضى اخذها ومجموع الكمية المستخرجة •

وعلى الحكومة ان لا تصدر ولا تباع من اجل الاصدار شيئا من النفط المأخوذ عينا سواء أكان خاما ام مصفى •

٣ - على الشركة ان تسلم الى الحكومة مجبانا في فم البئر الكمية التي تطلبها الحكومة من النفط اذا كان متيسرا وحين تيسره وذلك الى حين

الشروع في الاصدار المتظم المشار اليه في المادة (٦) بشرط ان لا تزيد الكمية المأخوذة على هذا الوجه في سنة من السنين على ثلاثة آلاف طن من النفط او من مستخرجاته الصالحة لانشاء الطرق .

المادة الخامسة عشرة

على الشركة ان تكيل او تزن او تقيس كل ما تستخرجه وتحفظ به من المواد الوارد ذكرها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية على قاعدة توافق عليها الحكومة من حين الى آخر . ويحق لموظف الحكومة المفوض على الاصول القيام بما يلي :-

١ - فحص الكيل والوزن والقياس .

٢ - فحص المكييل والموازين والمقاييس المستعملة في ذلك واختبارها .

فاذا ظهر عند الفحص او الاختبار خلل في احدى هذه الادوات فللحكومة حينئذ ان تأمر الشركة باصلاح ذلك الخلل على نفقة الشركة . اما اذا لم تمثل الشركة امر الحكومة في خلال مدة وافية فللحكومة حينئذ ان تتكلف باصلاح الاداة المختلة على ان تسترد الحكومة من الشركة نفقة ذلك الاصلاح . واذا ظهر لدى الفحص الاتف الذكر خطأ في اداة من الادوات الاتفة الذكر فللحكومة حينئذ بعد سماع ما تقوله الشركة في هذا الصدد ان تعتبر وجود ذلك الخطأ منذ ثلاثة اشهر شمسية قبل اكتشافه او منذ فحص الاداة الاخير متى وقع ذلك الفحص في خلال مدة ثلاثة الاشهر الشمسية المذكورة وحينئذ تتم تسوية الربيع باعتبار ذلك .

ومتى ارادت الشركة ان تبدل مكيالا او ميزانا او مقياسا عليها حينئذ ان تمهل الحكومة مدة وافية لكي يتسنى لها ايفاد مندوب عنها يحضر ذلك التبديل .

المادة السادسة عشرة

على الشركة ان تمسك حسابات كاملة صحيحة بجميع المواد المكاللة او الموزونة او المقاسة على النحو الآنف الذكر وبجميع الكميات المعفاة من الربيع وفق المادة الحادية عشرة من هذه الاتفاقية .
ويحق لموظف الحكومة المفوض على الاصول في جميع الاوقات الملائمة ان يطلع على دفاتر الشركة المدونة فيها هذه الحسابات وله الخيار في ان يقتبس منها ما يشاء وعلى الشركة ان ترفع على نفقتها الى الحكومة في خلال ثلاثة اشهر شمسية بعد ختام كل سنة شمسية خلاصة من حسابات تلك السنة وبياناً بالمبلغ المستحق للحكومة عن تلك السنة وفقاً للمادتين الحادية عشرة والرابعة عشرة من هذه الاتفاقية وعلى الحكومة ان تعتبر هذه الحسابات سرية ما عدا الارقام التي ترى الحكومة ضرورة نشرها .

المادة السابعة عشرة

١ - اذا تأخر دفع مبلغ مستحق للحكومة وفق المادة العاشرة من هذه الاتفاقية او جزء من ذلك المبلغ بعد انقضاء مدة ثلاثة اشهر شمسية من التاريخ الذي يستحق فيه الدفع يحق للحكومة حيثنذ ان تلغي هذه الاتفاقية وتأخذ بلا ثمن جميع ممتلكات الشركة في العراق ومنها النفط المستخرج المدخر في الاحواض وغيرها .

٢ - اذا تأخر دفع مبالغ مستحقة للحكومة وفق المواد ١١ و ١٤ و ٢٩ من هذه الاتفاقية او جزء من هذه المبالغ عن ٣١ آذار في سنة من السنين يحق للحكومة حيثنذ ان تمنع اصدار النفط وباقي المواد المستخرجة الى ان يتم دفع المبلغ المطلوب واذا لم يتم الدفع في ٣٠ حزيران في تلك السنة عينها او قبل ذلك يحق للحكومة ان تلغي هذه الاتفاقية وتأخذ بلا ثمن جميع ممتلكات الشركة في داخل العراق ومنها النفط المستخرج المدخر في الاحواض وغيرها .

٣ - تدفع فائدة سنوية بمعدل ستة في المائة عن كل مبلغ مستحق وفق المادة العاشرة من هذه الاتفاقية لم يدفع في تاريخ استحقاقه وتدفع الفائدة ايضا عن كل مبلغ مستحق وفق المواد ١١ و ١٤ و ٢٩ من هذه الاتفاقية لم يدفع في ٣١ آذار في سنة من السنين او قبل ذلك التاريخ .

المادة الثامنة عشرة

يحق لكل موظف حكومي مفوض على الاصول ان يفتش جميع الاعمال التي تقوم بها الشركة في داخل العراق وذلك الى الحد المعقول وفي جميع الاوقات الملائمة .
وعلى الشركة ان تضع عند الطلب رهن اشارة ذلك الموظف تحفا لائفا يشرح له تلك الاعمال ويزوده بالمعلومات التي يطلبها بصورة يقبلها العقل .

وعلى الشركة ان تدفع الى الحكومة عن نفقات هذا التفتيش مبلغا سنويا مقداره الف واربعمئة ليرة انكليزية بتقاسيط يدفع كل قسط منها سلفا مرة في كل ثلاثة اشهر على ان يدفع قسط ثلاثة الاشهر الاولى في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩ .

المادة التاسعة عشرة

اذا منعت الشركة (بحق الامتياز المعطى لها وفق المادة الاولى من هذه الاتفاقية) احد سكان المنطقة المحدودة من اخذ النفط او حالت دون اخذ النفط من مكان تعود ذلك الشخص اخذ النفط منه مجانا او بمجرد دفع رسم الحكومة لا غير على الشركة حينئذ ان تعطي ذلك الشخص مجانا من اخواضا في كل شهر او في كل ثلاثة اشهر مرة للاستهلاك المحلي كمية من النفط تساوي معدل ما تعود اخذه في كل شهر او في كل ثلاثة اشهر قبل ذلك المنع او هذه الحيلولة : وكل نزاع ينشأ حول هذه الكمية تجري تسويته بالاتفاق بين الحكومة والشركة .

المادة العشرون

إذا طرأ طارئ (وللحكومة وحدها القول الفصل في ذلك) على الشركة ان تبذل قسارها لزيادة ما تقدمه الى الحكومة من النفط ومنتجاته لاستهلاك الحكومة الخاص وذلك بمقدار ما تحتاج اليه الحكومة . وعلى الحكومة ان تساعد الشركة كل المساعدة المعقولة بشرط ان لا شيء من احكام هذه المادة يرغم الشركة على تجهيز الحكومة مجاناً كمية من النفط او منتجاته بما عدى كمية العشرين في المائة المنصوص عليها في المادة الرابعة عشرة .

المادة الحادية والعشرون .

١ . يجوز للشركة - بشرط ان تراعي احكام المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية - ان تركيب وتستعمل اجهزة برقية وتلفونية في داخل العراق من اجل هذه الاتفاقية . الا انه لا يجوز تركيب شيء من هذه الاجهزة بلا اجازة الحكومة سابقاً (ويستثنى منها الاجهزة التالية ذكرها في هذه المادة) ولا يجوز للحكومة ان تمسك عن منح هذه الاجازة متى رفضت الحكومة تقديم التسهيلات المقتضية للشركة وايضا لا يجوز ان يتأخر قرار الحكومة في هذا الشأن مدة غير معقولة . ويحق للحكومة دائماً متى اقتضت المصلحة العامة ذلك ان تشتري بسعر يتفق عليه كل جهاز تركيبه الشركة وعند عدم الاتفاق يتم تعيين السعر بمقتضى المادة ٤١ من هذه الاتفاقية وعلى الحكومة حينئذ ان تهئ وتتعهد مصلحة تكفي لتجهيز الوسائل التي كانت تجهزها الشركة نفسها قبل ذلك الحين .

اما ما تعرضه الحكومة من الرسوم (متى كان ثمة رسوم تفرض) على الشركة من اجل الاجازة بتركيب الاجهزة الاتفة الذكر واستعمالها او من اجل الوسائل البرقية والتلفونية واللاسلكية التي تجهزها الحكومة في داخل العراق فلا يجوز ان تكون باهظة ولا زائدة على الرسوم الاعتيادية المفروضة على المشروعات الصناعية الاخرى . ويجوز تركيب الاجهزة البرقية والتلفونية بلا

اجازة لاستعمالها الداخلي في محلات الشركة بشرط انه لا يجوز للشركة ان تتركب او تمد هذه الاجهزة بلا اجازة على الاماكن التي للناس حق المرور فيها . وعلى الشركة ان تراعي في تركيب واستعمال كل جهاز يتم تركيبه او استعماله وفقا لاحكام هذه المادة مطالبات الحكومة العامة وفقا لقوانين المواصلة التلغرافية والتلفونية واللاسلكية النافذة حيثذ .

٢ - عند مد خط انابيب وفق احكام المادة السادسة من هذه الاتفاقية وعند مد خط انابيب مستقل وفق المادة الثانية عشرة من هذه الاتفاقية يحق حيثذ للشركة ان تنشئ خطوطا تلغرافية وتلفونية وتصونها وتشغلها (سواء اكانت فوق الارض ام تحتها) مع انشاء اجهزة لاسلكية وتشغيلها عند دفع رسم اجازة شامل مقداره ليرة انكليزية واحدة ذهابا في السنة على ان يكون ذلك لمجرد انشاء خط انابيب وصيانته وتشغيله والمواصلات بين مختلف محطات الضخ والصم والاذخار والمحطات او المنشآت الاخرى التي يستعان بها على تشغيل خط الانابيب على طول خط او خطوط الانابيب كله . وتعهد الحكومة بان لا تمارس حق الاستيلاء على هذه الاجهزة او المنشآت .

المادة الثانية والعشرون

(أ) للشركة ان تنشئ وتشغل السكك الحديدية المقتضاة للامعمال التي تقوم بها وفقا لاحكام هذه الاتفاقية في داخل مضافي الشركة ومحطات توليد القوة والمعامل ومستودعات الاحواض والمخازن في العراق وذلك لاغراض المواصلات بين اي نقاط كانت من النقاط الواقعة على عرق النفط الواحد .

(ب) للشركة ان تنشئ وتشغل في كل مكان آخر في داخل المنطقة المحدودة السكك الحديدية المقتضاة لربط عروق النفط والمحلات

الآفة الذكر بخطوط السكك الحديدية في العراق او بمصادر تجهيز المواد بشرط ان ترفع خرائط هذه السكك الحديدية الى الحكومة للموافقة عليها على ان لا تمسك الحكومة عن هذه الموافقة بلا سبب موجب ولا تتأخر عن البت في ذلك مدة تزيد على ستين يوما وبشرط ان لا تنشأ سكة حديدية بمقتضى هذه الفقرة يزيد عرضها على قدمين وست عقد الا اذا لم توافق الحكومة او الشخص الحاصل على امتياز بذلك من الحكومة على انشاء مثل هذه السكة في خلال ثلاثة اشهر بعد تسلم طلب تحزيري من الشركة لانشاء هذه السكة او اذا لم تشرع الحكومة او الشخص المذكور في خلال ستة اشهر بعد تسلم ذلك الطلب في انشاء السكة او اذا لم تكمل الحكومة او الشخص المذكور السكة المذكورة في خلال مدة مناسبة .

(ج) للحكومة الحق دائما متى اقتضت المصالح العامة ذلك في ان تشتري بسعر يتفق عليه - او عند عدم الاتفاق يمين السعر وفقا لاحكام المادة ٤١ من هذه الاتفاقية - كل سكة حديدية يزيد عرضها على قدمين وست عقد تنشؤها الشركة ما عدا السكة الحديدية التي تنشؤها الشركة وفقا للفقرة (أ) السابقة على ان تسد الحكومة كل حاجة الشركة المعقولة الى النقل باجور مناسبة على كل سكة حديدية تشتريها الحكومة بهذه الصورة ولا يجوز ارسال عجلات السكك الحديدية المختصة بالشركة على السكك الحديدية المختصة بالحكومة بلا موافقة الحكومة على ذلك ولا يجوز ارسال عجلات السكك الحديدية المختصة بالحكومة على السكك الحديدية المختصة بالشركة بلا موافقة الشركة على ذلك .

(د) لا شيء في هذه المادة يقيد حق الشركة في استعمال خطوط السكك من نوع النقال (الديكوفيل) بعرض لا يزيد على قدمين في اعمال

منعقدة بخطوط الانابيب وفي اثناء انشائها او في الاشغال الفرعية المتعلقة بذلك ويشترط في هذا عدم تمكن السكك الحديدية في العراق من تسهيل هذه الانشآت .

(هـ) يجوز للشركة في داخل المنطقة المحدودة ان تحفر المناجم والآبار والجباب والخنادق والحفر والمنازح ومجري المياه وتبني السداد وتقيم المعامل والمعدات والاحواض والصهاريج والمصافي وتمد خطوط الانابيب (على ان تراعي في ذلك المادة ٢٤ من هذه الاتفاقية) وتبني محطات الضخ والمكاتب والبيوت والمباني والارصفة وغير ذلك من المحطات وان تسيير السفن ووسائل النقل والمغابر وتقيم الجسور وغيرها من المنشآت سواء اكانت مما يدفع الى الشركة مبلغ معدل تعويضا لها عن ذلك . وقبل اقامة سبق ذكره ام لم تكن وذلك بناء على ما تقتضيه اعمالها المنصوص عليها هنا . ويشترط في هذا انه قبل انشاء سد او منزحة او صهريج او مجرى ماء او معبر او جسر او رصيف في مكان خارج عن محلات الشركة ان ترفع الشركة الى الحكومة خرائط هذه المنشآت للموافقة عليها على ان لا تمسك الحكومة عن هذه الموافقة امساكا غير معقول ولا ان يتأخر بت الحكومة في امر ذلك مدة تزيد على ستين يوما او ان لا تتأخر الحكومة عن البت في امر معبر او جسر مدة تزيد على ثلاثين يوما .

وعند موافقة الحكومة على انشاء معبر او جسر يصلح لاستعمال الجمهور يحق للحكومة حينئذ ان تبيح استعماله للناس بشرط ان مصفي او معمل في خارج المنطقة المحدودة على الشركة ان تنال موافقة الحكومة على الموقع الذي تختاره .

ويحق للشركة ان تعقد العقود للحفر ومد خطوط الانابيب والبناء وغير ذلك في داخل العراق :

المادة الثالثة والعشرون

للمشركة ان تشغل في داخل المنطقة المحدودة وفي خارج حدود البلديات الاراضي المقتضاة لاشغالها وذلك بالشروط التالية :-

(أ) تؤجر الحكومة الشركة الاراضي الاميرية غير الصالحة للزراعة نظرا الى طبيعتها او موقعها لمدة هذه الاتفاقية باجرة مقدارها عشرة فدوس عن الهكتار الواحد في السنة . وللمشركة ان تتخلى عن اي ارض من الاراضي متى شاعت وللحكومة ان تطلب التخلي عن الاراضي التي لا تستعمل في خلال مدة مناسبة او الارض التي لا تحتاج اليها الشركة . ويقتضي ان تؤجر الحكومة مرة اخرى الشركة الاراضي التي تتخلى عنها الشركة بهذه الصورة متى احتاجت الشركة اليها في اعمالها على ان تراعي في ذلك الشروط الآتفة الذكر .

(ب) بترط موافقة الحكومة تؤجر للمشركة الاراضي الاميرية الصالحة للزراعة لمدة هذه الاتفاقية ببدل ايجار معتدل مبني على قيمة سطح الارض . ويتم هذا الاتفاق على بدل الايجار هذا بين الحكومة وبين الشركة . وعند عدم الاتفاق على ذلك يتعين بدل الايجار بمقتضى المادة ٤١ من هذه الاتفاقية .

وللمشركة ان تتخلى عن كل ارض من هذه الاراضي متى شاعت . وللحكومة ان تطلب التخلي عن كل ارض لا تستعملها الشركة من هذه الاراضي في خلال مدة مناسبة بشرط ان تدفع الشركة تعويضا مناسباً متى جعلت الشركة الارض التي تتخلى عنها بهذه الصورة غير صالحة للزراعة . وتؤجر مرة اخرى للشركة الاراضي التي تتخلى عنها الشركة بهذه الصورة متى ظهر بعد ذلك انها ضرورية لاعمال الشركة على ان تراعي في هذا الشروط الآتفة الذكر .

وإذا كانت هذه الاراضي في حيازة شخص آخر على الشركة حينئذ ان تدفع الى ذلك الشخص فضلا عن بدل الايجار المبالغ الناسبة تعويضا له عن التخلي عن تلك الارض .

(ج) تستملك الاراضي غير الاميرية وتكتسب الحقوق القانونية في الاراضي بالاتفاق بين الشركة وبين صاحب الارض وعند عدم الاتفاق تعتبر الحكومة تلك الاراضي او الحقوق مطلوبة لعمل فيه المنفعة العامة وتستملكها وفقا للقانون النافذ حينئذ على ان تتحمل الشركة جميع النفقات بشرط انه حين تعيين ثمن تلك الاراضي بصرف النظر عن وجه استعمال الشركة لها وايضا بشرط ان تسجل باسم الحكومة الاراضي التي تستملكها الحكومة بهذه الصورة ولكنها توضع رهن تصرف الشركة مجانا مدة هذه الاتفاقية .

(د) تتعهد الحكومة بان تراعي (بقدر ما يجيزه القانون) في معاملات الاستملاك مطالب الشركة كانها وكيلة الشركة .

(هـ) يجوز ان تسجل باسم الشركة الاراضي غير الاميرية والتي يمتلكها الشركة بالاتفاق بينها وبين صاحب الملك وفقا للفقرة (ج) السابقة ولا يجوز التخلي عنها قبل مفاتحة الحكومة في اختيار امتلاك تلك الارض (وتشمل جميع المباني والمواد التي تركتها الشركة فيها او عليها) وذلك بشمن الارض الذي دفعته الشركة . ولا يجوز ان يتأخر قرار الحكومة بشأن الاستفادة من هذا الخيار او عدها اكثر من ثلاثين يوما . ويراعي في التخلي عن هذه الارض مقتضيات اعمال الشركة وان لا يتم هذا التخلي لمجرد حرمان الحكومة الاستفادة من حقها في ان تخلف الشركة في امتلاك تلك الاراضي وفق المادة الثانية من هذه الاتفاقية .

المادة الرابعة والعشرون

يجب للشركة ان تمد وتصور في داخل العراق فوق الاراضي الاميرية وتحتها وعلى طوارها جميع خطوط الانابيب المقنطرة لاعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وجميع اجهزة التلغراف او التلغرافون المركبة بانجازة الحكومة وفقا لاحكام المادة ٢١ من هذه الاتفاقية على ان لا تدفع الشركة عن تلك الاراضي شيئا ولكن على الشركة اما ان تصلح كل ضرر تسببه خطوط الانابيب او الاجهزة من هذه الخطوط او تركيب هذه الاجهزة او صيانتها واما ان تعوض عن ذلك الضرر . وتتعهد الحكومة ايضا بان تخول الشركة حق وضع الاجهزة التلغرافية والتلفونية وصيانتها في داخل العراق فوق الاراضي غير الاميرية او تحتها او على طوارها دون ان تدفع عن هذه الاراضي شيئا بشرط ان يكون الضرر الذي تلحقه هذه الاجهزة على اقله وان تدفع تعويضا عن الضرر الذي تسببه الاجهزة او وضعها او صيانتها . وعلى الحكومة ان تمنع رسو السفن بالقرب من خطوط انابيب الشركة الغاطسة في الماء في معابر الانهر .

المادة الخامسة والعشرون

ليس في هذه الاتفاقية ما يفيد حق الحكومة في ان تنشيء وتصور على الارض التي في حيازة الشركة في داخل العراق او تحت هذه الارض او على طوارها او في جوارها ما يقتضي من الطرق والسكك الحديدية والمطارات والترع والاسداد الواقية والمنشآت الواقية من الفيضان ومخافر الشرطة والمنشآت العسكرية وخطوط الانابيب والتلغراف والتلغرافون او غير ذلك من المنشآت التي فيها نفع عام . وايضا ليس في هذه الاتفاقية ما يفيد حق الحكومة في المرور دائما فوق هذه المنشآت او على طوارها .

ويشترط في ذلك دائما ممارسة هذا الحق ممارسة لا تضر باعمال الشركة ولا تخل بالحقوق الممنوحة لها وفقا لهذه الاتفاقية . ويشترط

ايضا ان تنال الشركة تعويضا معتدلا عن اشغال تلك المنشآت للاراضي التي في خيازتها ما عدا الاراضي الاميرية وان يرد كل بدل ايجار يستحق دفعه الى الحكومة عن الاراضي الاميرية التي نبي حيازة الشركة التي تشغلها هذه المنشآت ما عدا خطوط الانابيب والتلغراف والتلفون .

المادة السادسة والعشرون

يسس في هذه الاتفاقية ما يفيد حق الحكومة او حق كل شخص اجر نفوضه الحكومة بذلك في التحري عن مواد غير المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية واستخراجها في الاراضي الواقعة في المنطقة المحدودة او عليها او تحتها ما عدا الاراضي التي تشغلها آبار الشركة . ويشترط في هذا دائما ممارسة هذا الحق ممارسة لا تضر باعمال الشركة ولا تتخل بالحقوق الممنوحة لها وفق المادة الاولى من هذه الاتفاقية (ويشمل هذا حق الحفر في تلك المواد) وعلى الحكومة ان تدفع تعويضا معتدلا عن كل ضرر يلحق بالشركة من جراء ممارسة هذه الحقوق المحتفظة بها الحكومة وتتعهد الحكومة بان كل امتياز تمنحه فيما بعد فيما يتعلق بهذه الحقوق المحتفظة بها ان يقيد فيه صاحب الامتياز بدفع هذا التعويض الى الشركة .

المادة السابعة والعشرون

يجوز للشركة ان تأخذ ما يقتضي لاعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية من التراب السطحي والخشب والصلصال والصابورة والكلس والجص والحجارة وما شابه هذه المواد المختصة بالحكومة في داخل العراق على ان تراعى في ذلك الانظمة الاعتيادية مع دفع الرسوم الاعتيادية (متى كان ثمة رسوم من هذا القبيل) ويجوز للشركة ايضا ان تأخذ او تستعمل كل ماء مختص بالحكومة في داخل العراق مما يقتضي لاعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية بشرط ان تدفع الشركة الرسوم الاعتيادية (متى كان ثمة رسوم مفروضة في هذا الصدد) وتحصل على موافقة

الحكومة على ان لا يضر ذلك بالري او الملاحة الراهنة ولا يحرم الاراضي او البيوت او موارد نفي المواشي الماء الكافي من حين الى آخر وعلى ان لا تمسك الحكومة عن هذه الموافقة ولا تؤخرها امساكا وتأخيرا غير معقولين .

المادة الثامنة والعشرون

يحق للشركة ان تستعمل لأعمالها المنصوص عليها في هذه الاتفاقية كل سكة حديدية او ترامواي او طريق او ترعة او نهر او طريق مائية او ميناء في العراق عند دفع الرسوم (اذا كان سمه رسوم تفرض عادة على المشروعات الصناعية الأخرى) عن استعمال هذه السكة الحديدية او الترامواي او الطريق او الترعة او النهر او الطريق المائية او الميناء على هذا النمط . وبحق للشركة ان تستعمل للأعمال التي تقوم بها وفقا لهذه الاتفاقية كل وسيلة نقل برية او مائية او جوية لنقل مستخدميها او موادها بشرط ان تراعي المراعاة المطلوبة القوانين والانظمة المرعية في استعمال هذه النقلية .

المادة التاسعة والعشرون

١ - تدفع الشركة في اول كانون الثاني ١٩٣٩ وفي اول كل شهر كانون ثانٍ يلي ذلك مبلغ الف ليرة انكليزية ذهبا على ان تتم الدفعة الأخيرة في اول كانون الثاني الذي يسبق توا تاريخ الشروع في الاصدار المنتظم .

وبعد ذلك على الشركة ان تدفع (فضلا عن الربح وفي خلال المدة المعينة لدفعه) مبلغا مبنيا على النفط الذي يستحق اخذ الربح عنه في السنة السابقة محسوبا على الوجه التالي على ان تتم الدفعة الاولى عن سنة الشروع في الاصدار المنتظم :-

١٥٠٠٠٠ ليرة انكليزية ذهبا عن كل مليون طن الى اربعة ملايين طن مع مراعاة هذه النسبة .

٢٠٠٠ ليرة انكليزية ذهباً عن كل مليون طن تال مبيع مراعاة هذه النسبة ومقابل هذه المدفوعات تعفي الشركة من جميع الضرائب (على اختلاف انواعها سواء اكانت اميرية ام بلدية) المستحقة في اليوم الاول من شهر نيسان سنة ثمانى وثلاثين وتسعمائة بعد الالف او بعد هذا التاريخ والترتبة على رأس مال الشركة وحفرها وآبارها ومعدات وآلاتها وابنتها (ما عدا البيوت والمكاتب في داخل حدود البلديات) وارباحها (ما عدا الارباح الناتجة من نقل النفط غير المستنبت من المنطقة المحدودة) وعلى المواد المنصوص عليها في المادة (١) من هذه الاتفاقية قبل نقلها من الارض او بعده وعلى العمليات الفنية المستعملة فيما يتعلق بالمواد الآتية الذكر على ان يراعى في ذلك الشرطان التاليان :-

(أ) لا تعفى الشركة من دفع المكس او رسم آخر على منتجات المواد الآتية الذكر التي تصفى في العراق ولكن لا تستعملها الشركة في اعمالها على انه يحق للشركة ان تسترد الرسم المفروض على المنتجات المذكورة التي تصدرها الشركة .

(ب) تعفى الشركة من الرسوم والضرائب على الخدمات المناسبة التي تشوؤها الشركة على نفقتها في داخل المناطق التي تتغلها مضاربها ورحاب احواضها ومراكز ضخها ومنازلها وغير ذلك من الابنية مما له علاقة بالتهذيب والحراسة والصحة والماء والنور والخدمات الاعتيادية الاخرى وما ينشأ من اجل هذه الامور جميعا التي تشوؤها عادة الحكومة المحلية . ولكن ليس في هذا ما يفرض على الشركة تعهدا ما بانشاء شيء من هذه الخدمات .

٢ - ان الضرائب او العوائد او الرسوم او الاجور او النفقات سواء اكانت اميرية ام بلدية ام مختصة بالموانيء مما لم تعف منه الشركة بمقتضى الشروط الآتفة الذكر يجب ان لا تختلف عما يعرض عادة من حين الى آخر على المشروعات الصناعية الاخرى او على ممتلكاتها او امتيازاتها او مستخدميها وان لا تزيد عليه .

المادة الثلاثون

لشركة الحق في ان تستورد الى العراق ما يلي دون ان تدفع عنه الرسوم الكمركية :-

١ - جميع المواد والآلات والمعدات والمذخرات المقتضاة لكشف المواد المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية واستخراجها وتصفيها وتخزينها ونقلها والمقتضاة لخبزن المواد والآلات والمعدات والمذخرات الآتفة الذكر ونقلها او المواد الحاصلة في العراق .

٢ - جميع المواد ومنها الاجهزة الكهربائية لانساء المكاتب والبيوت وذلك :-

(أ) في داخل المنطقة المحدودة مما يستورد في خلال عشر سنوات بعد الشروع في الحفر هناك و(ب) المجاورة والمقتضاة لكل مصفى او خط انابيب في داخل العراق مما تستورد في خلال عشر سنوات بعد الشروع في انشائها او انشائه .

والبضائع التي تستوردها الشركة معفاة من الرسوم لا يجوز ان يبيعها الشركة لتستعمل في العراق الا متى كان الشاري شركة فرعية مؤلفة وفقا للمادة ٦ او المادة ٣٥ من هذه الاتفاقية او لكل شخص نال او شركة نالت من الحكومة امتيازاً باعفاء امثال هذه البضائع من الرسوم الكمركية او

الرسوم الاخرى الا اذا كانت البضائع تليفه او سقطا وحينئذ
تؤخذ رسوم كمركية عن قيمتها المخزنة حين بيعها .

ويحق للشركة ان تصدر ما يلي دون ان تدفع عنه رسوما كمركية :-

- (أ) جميع المواد المنصوص عليها في المادة الاولى من هذه الاتفاقية .
(ب) البضائع المستوردة معفاة من الرسوم الكمركية .

وتجبي الرسوم الاعتيادية عن البضائع غير المعفاة من الرسوم وفقا
لهذه الاتفاقية وتسمح الحكومة بمرور المواد المقنطرة لانتشاء وصيانته
وتشغيل خطوط الانابيب عبر حدود العراق وتفتيش هذه المواد تفتيشا
كمركيا في نقاط تتفقها الشركة على ان تمهل الحكومة مدة مناسبة فيما
يتعلق بهذا الانتقاء . ولا يجوز ان تقطع المواد المذكورة الحدود الا
بمرورها بتلك النقاط او بالطرق التجارية المعروفة .

وعلى الحكومة ان تبقي المواقع الكمركية مفتوحة في كل منطقة
من هذه النقاط ليلا ونهارا وفي ايام العطلات الرسمية ما دامت الشركة
طالبة ذلك . وتعهد الشركة ببناء وصيانة جميع المباني الخاصة المقنطرة
لذلك وان تدفع الى الحكومة بالاتفاق مع الحكومة رواتب موظفي الكمارك
الاضافيين وغير ذلك من النفقات التي تكابدها الحكومة من جراء قيامها
بجهودها وفقا لاحكام هذه المادة .

المادة الحادية والثلاثون

يجب بقدر الاستطاعة ان يكون مستخدمو الشركة في العراق من
رعايا الحكومة ولكن يجوز للشركة ان تستقدم من خارج العراق المديرين
والمهندسين والكيمائيين والحفارين والملاحظين والآلين وغيرهم من اهل
الصناعة والكتبة متى لم تستطع الشركة العثور في العراق علي مستخدمين
كفاءة متوفرة فيهم هذه الاوصاف وبشرط ان تدرب الشركة بقدر الاستطاعة
وباسرع ما يمكن العراقيين على هذه الوظائف . وتسري قوانين المهاجرة
النافذة حينئذ الى جميع الاجانب الذين يدخلون العراق بشرط ان تلك

الفوانين لا تخل بحقوق الشركة الآتية الذكر . ويحق للشركة ان ترتب مناوبة عمالها بحيث يجري ما تقوم به الشركة وفقا لهذه الاتفاقية من الانشاء والصيانة والاعمال ليلا ونهارا وفي ايام العطلات الرسمية .

وفي اثناء القيام باعمال انشاء او ترميم بصورة خاصة اذ تدعو الحاجة الى انجاز مقادير كبيرة من العمل بصورة مؤقتة على الحكومة ان تمنح التسهيلات الخاصة لنقل مستخدمي الشركة وعجلانها وموادها بلا قيد ولا شرط ليلا ونهارا في نقاط حدود ينفق عليها . وتمنح الحكومة دائما هذه التسهيلات لنقل موظفي الشركة ومستخدميها وموادها في نقاط الحدود المتفق عليها كما انها تنظر بعين العطف الى وسائل المعاملة بالمثل في هذا الباب مما قد تتفق عليه الشركة مع حكومات البلدان المجاورة وعند الاستطاعة ان تتخذ الحكومة هذه الوسائل .

ويتم الاتفاق بين الحكومة وبين الشركة على النفقات الاضافية التي تكابدها الحكومة في تسهيل هذه الحركات في نقاط الحدود المتفق عليها وتتعهد الشركة بدفع تلك النفقات .

وتدفع الشركة الى الحكومة في اليوم الاول من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٩ وفي اليوم الاول من شهر كانون الثاني من كل سنة تالية قسي خلال العمل بهذه الاتفاقية مبلغا مقداره ثلاثة آلاف ليرة انكليزية لتعليم العراقيين وتدريبهم في انكلترا وفقا لاحكام هذه الاتفاقية ووفق مشروع يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والشركة .

المادة الثانية والثلاثون

تتخذ الشركة جميع الوسائل المعقولة لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية وترضي الارضاء المناسب وتعوض التعويض المعقول عن كل ضرر تلحقه الشركة او احد مستخدميها او وكلائها في ممارسة الامتيازات والحقوق الممنوحة وفقا لهذه الاتفاقية بممتلكات الاغيار وحقوقهم وان بقي الشركة

ايضا الحكومة دائما من كل ضرر وتصورها من جميع الدعاوي والمقاضاة والشكايات التي يرفعها اولئك الاغيار فيما يتعلق بهذا الضرر .

وكذلك على الحكومة ان تتخذ جميع التدابير المعقولة لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية وحماية ممتلكات الشركة ومستخدميها ووكلائها في العراق . ويشترط في هذا انه لا يحق للشركة مطالبة الحكومة بالتعويض عن الضرر الناتج من التقصير في مراعاة هذا التعهد . ومتى عقدت الحكومة اتفاقية او منحت اجازة او ابرمت امتيازاً غير هذه الاتفاقية عليها ان تصون نصون حقوق الشركة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

وليس في هذه الاتفاقية ما يمنع الحكومة من ممارسة حقها في منع كل شخص او اشخاص من مستخدمي الشركة من دخول كل بقعة او البقاء فيها وذلك مراعاة للامن العام .

وللشركة في خلال مدد الانشاء ان تتخذ بالاتفاق والتعاون مع الحكومة وسائل الحماية الخاصة التي ترى ضرورة اتخاذها .

وعلى الحكومة ان تمنع انشاء الابنية وضرب الخيام او غير ذلك من البيوت لسكنى الناس في المناطق التي قد تعلن الشركة انها مناطق خطيرة من جراء الاعمال التي تقوم بها وفقاً للمادة (١) من هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة والثلاثون

متى كانت الحرب ناشبة بين الحكومة وامة اخرى يحق للحكومة ان تستعمل سكك الشركة الحديدية ووسائل نقلها الاخرى وجسورها وارصفتها وتلغرافاتها وتلفوناتها في داخل العراق على ان يعوض عن ذلك تعويضا معتدلاً واذا طرأ طارئ على البلاد على الشركة ان تقدم الى الحكومة جميع التسهيلات لارسال عجلاتها على سكك الشركة الحديدية .

المادة الرابعة والثلاثون

الشركة شركة بريطانية وتظل بريطانية مسجلة في بريطانيا العظمى ومقر اغغالها في داخل ممتلكات صاحب الجلالة البريطانية ورئيسها دائماً

من الرعية البريطانية • وتودع وثيقة تأليف الشركة ونظامها الداخلي عند الحكومة العراقية على ان يتضمن نظامها الداخلي ما تريده الحكومة من أحكام هذه الاتفاقية •

المادة الخامسة والثلاثون

للشركة الخيار في تأليف شركة فرعية او اكثر تسيطر عليها لتنفيذ هذه الاتفاقية متى رأت ضرورة ذلك • وتمتع الشركة الفرعية بجميع الحقوق والامتيازات الممنوحة الشركة وفق هذه الاتفاقية وتحمل جميع العهود والتبعات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية مما ينطبق على اعمالها •

المادة السادسة والثلاثون

كلما عرضت الشركة على الجمهور اسهما للبيع تفتح قوائم الاكتساب في العراق في الوقت الذي تفتح فيه هذه القوائم في البلدان الاخرى عنه وبالنصوص والشروط التي تتضمنها تلك القوائم عنها ويفضل العراقيون المقيمون في العراق على غيرهم في الاكتساب بعشرين في المائة على الأقل من الاسهم المعروضة للبيع •

المادة السابعة والثلاثون

لا يجوز للشركة دون سابق موافقة الحكومة موافقة مكتوبة ان تنازل عن هذه الاتفاقية او عن قسم من المشروع المنصوص عليه في هذه الاتفاقية لشخص آخر لو شركة اخرى الا متى كان التنازل لشركة مؤلفة وفق احكام المادة ٦ و ٣٥ من هذه الاتفاقية ولكن لا يجوز الامساك عن هذه الموافقة امساكا غير معقول • فاذا اخلت الشركة بهذا الشرط فللحكومة ان تنذر الشركة بانتهاء هذه الاتفاقية وعند تسليم الانذار الى الشركة تسمي هذه الاتفاقية بكليتها لاغية باطله ويحق للحكومة حينئذ ان تأخذ مجانا جميع ممتلكات الشركة في العراق ومنها النفط المستبطل الموجود في احواض ادخار وفي غيرها •

٢ - لا تخل احكام الفقرة (١) من هذه المادة بحق الحكومة في اخذ ممتلكات الشركة بلا تمن متى حق ذلك للحكومة وفق احكام المادتين ١٧ و ٣٧ من هذه الاتفاقية قبل انقضاء مدة الانذار بالتخلي عن المشروع .

المادة الثامنة والثلاثون

يترتب على كل خرق في احكام هذه الاتفاقية عقوبة غرامة تعين بالاتفاق او وفقاً للمادة ٤١ من هذه الاتفاقية ويستثنى من ذلك ما يناقض هذه المادة من احكام المواد ٤ و ٥ و ١٧ و ٣٧ من هذه الاتفاقية .

المادة التاسعة والثلاثون

١ - يحق للشركة في خلال السنين الثلاثين الاولى ابتداء من تاريخ هذه الاتفاقية ان ترفض يدها من المشروع باعطائها انذارا سابقا مكتوباً مدته ثلاثة اشهر بشيء يجزمها على ذلك على ان لا يناخر تسليم هذا الانذار الى الحكومة عن اليوم الاخير من مدة الثلاثين سنة الآتية الذكر وعند انقضاء مدة الانذار تنتهي هذه الاتفاقية بصورة مطلقة . وعند انتهاء الاتفاقية تصبح جميع المباني الدائمة ملكاً مجاناً للحكومة ولكن يحق للشركة وفقاً لاحكام الفقرة (٢) من هذه المادة ان تنقل جميع ممتلكاتها الاخرى الموجودة في العراق وان تصدر هذه الممتلكات دون ان تدفع عنها رسوم اصدار بشرط انه عندما تنذر الحكومة الشركة بهذه الصورة متى شاءت في خلال مدة الانذار الآتية الذكر يجوز للحكومة ان تشري هذه الممتلكات او قسماً منها بسعر يساوي بدل مثلها في ذلك التاريخ بعد طرح الانذار على ان يتعين هذا السعر بالاتفاق او بالنحكيم وفق المادة ٤١ من هذه الاتفاقية ويشترط في هذا ايضا انه لا يجوز للشركة ان تنقل شيئاً من هذه الممتلكات او قبض شيئاً من ثمنها قبل ان تدفع جميع المبالغ المستحقة للحكومة الى تاريخ انتهاء الاتفاقية او قبل تسديد تلك المبالغ تسديداً تاماً بالسعر المذكور .

٣ - اذا نفضت الشركة يدها من المشروع في خلال غير المدة المذكورة في الفقرة (١) من هذه المادة وبغير الصورة المنصوص عليها في تلك الفقرة يحق حينئذ للحكومة ان تاخذ مجاناً جميع ممتلكات الشركة الموجودة في العراق ومنها النفط المستبطل الموجود في احواض الادخار وفي اماكن اخرى .

المادة الاربعون

كل اهمال او عجز يبدو من الشركة عن تنفيذ او انجاز شيء من احكام هذه الاتفاقية او عهدها او شروطها لا يجوز ان يترتب عليه طلب للحكومة من الشركة ولا يجوز اعتباره خرقاً في هذه الاتفاقية متى كان ذلك الاهمال او العجز من جراء قوة قاهرة ثم انه اذا تأخرت الشركة من جراء قوة قاهرة عن انجاز شيء من شروط هذه الاتفاقية تضاف حينئذ مدة هذا التأخير والمدة المقتضاة لاصلاح العطل الحاصل في خلال ذلك التأخير الى المدة المعينة في هذه الاتفاقية ويشترط في ذلك دائماً انه لا يجوز اضافة شيء الى المدة المعينة في المادة (٢) من هذه الاتفاقية ما لم يتوقف بالكلية استنباط الشركة للنفط واصداره مدة لا تقل عن ستن يوماً متعاقباً من جراء قوة قاهرة نشأت في داخل العراق .

المادة الحادية والاربعون

اذا نشأ في وقت ما في خلال مدة هذه الاتفاقية او بعدها شك او خلاف او نزاع بين الحكومة والشركة في تفسير هذه الاتفاقية او تنفيذها او في تفسير شيء منها او تنفيذه او فيما له علاقة بها او في حقوق احد الفريقين او تبعاته فعجز الفريقان عن الاتفاق على تسوية ذلك بطريقة اخرى تحال القضية حينئذ الى حكمين اثنين يختار كل فريق واحدا منهما وعلى وازع يختاره الحكمان قبل الشروع في التحكيم . ويعين كل فريق حكمه في خلال ثلاثين يوماً من تاريخ طلب الفريق الآخر ذلك طلباً مكتوباً . واذا عجز الحكمان عن الاتفاق على تعيين الوازع فعلى الحكومة

والشركة حينئذ ان تعينا بالاتفاق وازعا واذا عجزتا عن الاتفاق فيما بينهما عليهما ان تطلبا الى رئيس محكمة العدل الدولية الدائمة ان يعين وازعا .
ويعتبر حكم الحكيمين في القضية باتا . اما اذا لم يتفقا فيما بينهما فيعتبر حكم الوازع في القضية باتا . واما مكان التحكيم فيتفق عليه الفريقان واذا عجزا عن الاتفاق على ذلك فيكون مكان التحكيم بغداد .

المادة الثانية والاربعون

على الشركة خلال ثمانية اشهر بعد تاريخ هذه الاتفاقية ان تفتح مكنتا في العراق يتولى شؤونه شخص مفوض في انتجاز المعاملات مع الحكومة . فجميع الخرائط والبلاغات وغير ذلك من المراسلات المقتضى ارسالها الى الحكومة وفق هذه الاتفاقية ترسل الى الوزير او شخص آخر يعينه مجلس الوزراء لهذا الغرض من حين الى آخر وجميع المراسلات المقتضى ارسالها الى الشركة وفقا لهذه الاتفاقية يقتضى ارسالها الى مقر الشركة في العراق .

وكل خريطة او بلاغ او رسالة تعتبر مما قد تم تسليمه متى حصل المرسل (بكسر السين) من المرسل (بفتح السين) اليه ايصالا بذلك او متى تم تسليم ذلك بواسطة كاتب العدل .

المادة الثالثة والاربعون

كلما جاء في هذه الاتفاقية « انه يشترط في امر ما موافقة احد الفريقين عليه » لا يجوز الامساك عن تلك الموافقة امساكا غير معقول . ولا يجوز ان يتأخر البت في ذلك اكثر من ثلاثين يوما عندما لا تنص هذه الاتفاقية على عكس ذلك .

المادة الرابعة والأربعون

يحق للحكومة ان تعين مديرا في مجلس مديري الشركة على ان يتمتع هذا المدير بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها باقي المديرين عنها ويتناول من الشركة الرواتب التي يتناولها هؤلاء عنها .

المادة الخامسة والأربعون

كل عمل تقوم به الحكومة وفقا لهذه الاتفاقية يقتضي ان يقوم به وزير او شخص آخر يعينه مجلس الوزراء من حين الى آخر للقيام بذلك العمل .

المادة السادسة والأربعون

وضعت هذه الاتفاقية باللغتين العربية والانكليزية ويعتبر كلا النصين رسيا . اما اذا وقع تناقض في المعنى بين النص العربي والنص الانكليزي لهذه الاتفاقية فيرجع حينئذ الى النص الانكليزي .

المادة السابعة والأربعون

ليس في هذا التعاقد او الاتفاقية ما ينص على تقييد حق الحكومة بوجه من الوجوه في منح شخص او جماعة مهما كان من الاجازات او الامتيازات في خارج المنطقة المحدودة لاستنباط المواد المذكورة في المادة الاولى من هذه الاتفاقية او في منح الشركة اجازات او امتيازات من هذا القبيل .

المادة الثامنة والاربعون

لا تصبح هذه الاتفاقية نافذة قبل ابرامها وما لم تبرم بقانون خاص
على ان لا يتأخر اعلان هذا الابرام عن ١٥ كانون الاول سنة ١٩٣٨ وكل
شارة الى تاريخ هذه الاتفاقية تعتبر من تاريخ تنفيذ ذلك القانون الخاص .

باليابة عن الحكومة

(الامضاء) ابراهيم كمال
وكيل وزير الاقتصاد
والمعاملات

بحضور
ي. جي. هوك
مستشار مالي

باليابة عن الشركة

(الامضاء) ج. سكليروس

بحضور
بي. جي. الن

بمقتضى السلطة المخولة لي وفق المادة ٥٤ من قانون الطوابع
لعراقي لسنة ١٩٢٢ وتعديلاته اشهد اني قد قبلت نقدا مبلغا مفااره
-يناران وربع دينار وهو رسم الطابع المستحق عند امضاء هذه الاتفاقية .

(الامضاء) ابراهيم كمال
وزير المالية

وزارة الاقتصاد والمواصلات

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨

الرقم جي/١

حضرة المستر جون سكليروس المحترم

شركة النفط العراقية المحدودة - بغداد

الموضوع - مصفي الحكومة وسد حاجة العراق الى النفط

سيدي

اتشرف بطلب قبولكم نيابة عن الشركة ما يلي :-

١ - ان كل مكان ضمن نصف قطر ثلاثة (٣) اميال من محطة الضخ ك ٢ بالقرب من بيجي يعتبر ملاصقا السكة الحديدية وفي جوار كركوك » وذلك استيفاء لشروط الفقرة (٢) من المادة الرابعة عشرة من الاتفاقية المؤرخة ١٤ آذار سنة ١٩٣٥ المعدلة باتفاقات مؤرخة ٢٤ آذار ١٩٣١ .

٢ - ان الحكومة حرة في انشاء المصفي اذا لم ترد ان تسمح للشركة بانشاءه لحساب الحكومة .

٣ - حين تطبيق قاعدة حساب التمن في المادة المذكورة لا تحسب نفقة نقل النفط الخام من فم البئر الى المصفي .

٤ - ان النفط الخام المقتضي تقديمه يجب ان يكون النفط الذي يتم تسليمه في محطة الضخ ك ٢ للاصدار سواء اكان مثبتا ام غير مثبت وفقا لمقتضيات اعمال الشركة .

٥ - تسدد الحسابات تسديدا احتسابيا شهريا على قاعدة استثناء الربيع وتتم تسوية الحسابات تسوية نهائية في ختام السنة .

٦ - يتم تنظيم التسليمات بحيث يحتفظ على اقرب ما يستطيع بالنسبة المطلوبة بين النسبة المئوية المقتضى اخذها يوما فيوما ومجموع لكميات السبوبة التي تشتريها الحكومة من النفط الخام .

٧ - لا تنفذ التعهدات المذكورة اعلاه ما لم والى ان يوقع الفريقان لاتفاقية التي هي رهن المفاوضة الآن بين الحكومة وشركة نفط البصرة لمحدودة ويرمها مجلس الامة العراقي .

(الامضاء) ابراهيم كمال
وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨
لرقم بي/١

حضرة صاحب المعالي
وزير الاقتصاد والمواصلات المحترم
بغداد

الموضوع - مصفى الحكومة ومد حاجة العراق الى النفط

سيدي صاحب المعالي

جوابا عن كتابكم المرقم جي/١ والمورخ بتاريخ اليوم .
اتشرف بان اقبل نيابة عن الشركة النصوص والشروط التي يتضمنها
تدابكم المشار اليه .

(الامضاء) ج . سكليروس
باسم شركة النفط العراقية المحدودة
ونىابة عنها

وزارة الاقتصاد والمواصلات

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨

الرقم جي/٢

حضرة المستر جون سكليروس المحترم

شركة النفط العراقية المحدودة - بغداد

سيدي

اتشرف بالاستعلام من حضرتكم هل ترغب شركتكم في ان تشتري
من مصرفى الحكومة في ييجي كميات البنزين الزائدة على حاجة العراق .
ودمتم *

(الامضاء) ابراهيم كمال
وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨

الرقم جي/٢

حضرة صاحب المعالي

وزير الاقتصاد والمواصلات المحترم

بغداد

سيدي صاحب المعالي

جوابا عن كتابكم المؤرخ بتاريخ اليوم والمرقم جي/٢ اوافق
مبدئيا على ان تشتري الشركة من مصرفى الحكومة في ييجي كميات البنزين

الزائدة على حاجة العراق من منتوجات ذلك المصفى على ان يراعى في هذا النصوص والشروط المقبولة مما يتم الاتفاق عليه بين الحكومة والشركة من حين الى آخر مع الاخذ بنظر الاعتبار نوع البنزين والطلبات السائدة في الاسواق حيث وعلى ان يراعى تنظيم التسليم بحيث يحتفظ على اقرب ما استطاع بالنسبة المطلوبة بين النسبة المثوية المقتضى شراؤها يوما فيوما ومجموع الطنات السنوية المتعاقدة على اخذها من المصفى .

اما قبولي الشرطي لهذا الترتيب فيقيد ايضا بفحص التعريفات الكمركية المخصة بالاقطار التي تستورد النفط العراقي الخام وبعدم وقوع الشركة تحت طائلة التغريم بمقتضى هذا الترتيب من جراء مزج المنتوجات المصفاة بالنفط الخام الاصلي .

ولا ينفذ التعهد المذكور اعلاه ما لم يبرم مجلس الامة العراقي الاتفاقية المعقودة بين الحكومة وشركة نفط البصرة المحدودة والى ان يتم ذلك الابرام .

وبالختام اتسرف بتقديم فائق احترامي الى معاليكم .

باسم شركة النفط العراقية المحدودة
ونسابة عنها

(الامضاء) ج. سكليروس

مدير الادارة

بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨

الرقم بي/٣

حضرة صاحب المعالي

وزير الاقتصاد والمواصلات المحترم

بغداد

سيدي صاحب المعالي

اشارة الى دفع الشركة ثلاثة آلاف ليرة انكليزية في السنة وفق
المادة ٣١ من الاتفاقية المعقودة في هذا اليوم بين الحكومة والشركة
اعرض مقترحا التدابير التالية :-

« تدفع الشركة المبلغ لحساب اعتمادات مالية للجنة ويحق للشركة
ان ترشح عضوا واحدا من اعضاء هذه اللجنة وتعين الحكومة هذه اللجنة
التي تتولى ادارة هذا المشروع على ان تجتمع في لندن »

وللشركة الخيار في استخدام الطلبة والاشخاص المدربين (بفتح
الراء) من المتخرجين بموجب هذا المشروع والحاصلين على مؤهلات
وافية تؤهلهم للاستخدام في الشركة والراغبين منهم في الاستخدام فيها .

وتستعمل الشركة الوسائل المتخذة بموجب هذا المشروع لتدريب
مستخدميها العراقيين الذين تريد تدريبهم في انكلترا اما اذا وجدت اللجنة
نفسها عاجزة عن سد نفقات تدريبهم فتسد الشركة حينئذ على حدة نفقات
مرسيتها .

اما استخدام الطلبة الذين يتخرجون وفق هذا المشروع فامر
نوط بادارة الشركة مع الاخذ بنظر الاعتبار مقدرة الشركة على استخدام
لموظفين استخداما يتفق مع توفر المبدأ الرئيسي وهو المحافظة على
لكفاية العظمى في اعمال الشركة .

وهذا لا يعني الشركة من العهد الذي قطعه وفق احكام المادة ٣١
شأن استخدام العراقيين .

فارجو ان تفضلوا باعلامي بموافقة معاليكم على هذا التدبير .
ودمتم سيدي .

(الامضاء) ج . سكليروس
باسم شركة نفط البصرة المحدودة

وزارة الاقتصاد والمواصلات
بغداد في ٢٩ تموز ١٩٣٨
رقم جي/٣

جناب المنز سكليروس المحترم
شركة النفط العراقية المحدودة - بغداد
جوابا عن كتابكم المرقم بي/٣ بتاريخ اليوم .
اوئيد موافقتي على التدابير المقترحة ودمتم .

(الامضاء) ابراهيم كمال
وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧١ في ٣٠-١١-٣٨)

رقم (٦٩) لسنة ١٩٣٨

قانون

لمنح اكرامية الى عائلة حسن السيف الاستاذ في كلية
الحقوق العراقية سابقا

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - يمنح ورثة حسن السيف الاستاذ
في كلية الحقوق العراقية سابقا والمصري الجنسية اكرامية
تعادل رواتب اثني عشر شهرا من الراتب الذي كان
يتقاضاه من الحكومة العراقية لقاء خدمته لديها توزع
عليهم بمقتضى ارثهم عنه .

المادة الثانية - تعفى من ضريبة الدخل الاكرامية
الوارد ذكرها في المادة الاولى من هذا القانون .

المادة الثالثة - ينفذ هذا القانون اعتبارا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزيرى المالية والخارجية
تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر شوال سنة
١٣٥٧ واليوم الاول من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٨ .

غازي

ابراهيم كمال توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير المالية وزير الخارجية رئيس الوزراء

انشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٣ في ١٢-١٢-٣٨

رقم (٧٠) لسنة ١٩٣٨

قانون

تعديل قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة
رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦

نحن ملك العراق

بموافقة مجلسي الاعيان والنواب امرنا بوضع القانون
الآتي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة (١) من المادة الاولى
من قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤
لسنة ١٩٣٦ ويستعاض عنها بما يأتي :-

(١) فيما يتعلق بالبيع والايجار .

١ - الابنية والعروض المملوكة للحكومة والكائنة
داخل تخوم المدن والقرى والقصبات .

٢ - الابنية العائدة للحكومة والاراضي المشيدة عليها
هذه الابنية الكائنة خارج تخوم المدن والقرى
والقصبات .

٣ - الاراضي الخالية الواقعة خارج المدن والقرى
والقصبات والتي تؤجر او تباع لغير الاغراض
الزراعية .

المادة الثانية - تضاف الفقرات الاربعة التالية الى
آخر المادة السادسة وتكون فقرات (د) و(هـ) و(و) و(ز) لها .

د - في حالة ايجار المباني التي تشيدها الحكومة خصيصا لاسكان العمال والفقراء على ان يوضح المقصود بالعمال والفقراء وكيفية تقدير بدل الايجار في التعليمات التي تصدر بموجب المادة (١٢) من قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة .

هـ - عندما يراد ايجار المباني الحكومية الى البلديات وذلك لاتخاذها دوائر رسمية لها وحيتث يقدر بدل الايجار وفق الاسس التي تعين في التعليمات التي تصدرها بموجب المادة (١٢) من قانون بيع وايجار الاملاك العائدة للحكومة .

و - في حالة ايجار حوانيت الجيش الواقعة في الثكنات والمستودعات والمدارس والمستشفيات العسكرية وغيرها الى البائعين على ان يتم ذلك من قبل وزارة الدفاع مباشرة وبالشكل الذي تقرر حسب التعليمات التي تصدرها بهذا الشأن .

ز - في حالة ايجار الشواطئ الاميرية لاصحاب الاملاك المجاورة لها فيما اذا كان الشاطئ متصلا بالملك وغير منفصل عنه بطريق على ان يقدر بدل الايجار وفق الاسس المبينة بالتعليمات التي تصدر بهذا الشأن بموجب المادة (١٢) من هذا القانون .

المادة الثالثة - تصبح المادة السابعة فقرة (أ) ويضاف لها ما يأتي كفقرة (ب) .

ب - الا انه يجوز تجديد عقود ايجار الاراضي الموجهة للمشاريع الصناعية كمعامل الطابوق وغيرها التي يتكبد اصحابها مبالغ تتجاوز الحد المعين في قانون

تعديل قانون تشجيع المشاريع الصناعية رقم (٤٥) لسنة
١٩٣٠ بدون اجراء مزايدة علنية .

على ان لا يجدد العقد اكثر من ثلاث مرات ولا تزيد
مدته عن المدة الاصلية لكل مرة .

المادة الرابعة - ينفذ هذا القانون من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

كتب ببغداد في اليوم الثامن من شهر شوال سنة
١٣٥٧ واليوم الاول من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدعي
رئيس الوزراء

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٣ في ١٢-١٢-٣٨)

قرار

ديوان التفسير الخاص لتفسير النقاط الغامضة
من قانون الجنسية العراقية المرقم ٢-٣٧

ان مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص
قرر في جلسته المنعقدة في ١ كانون الاول سنة ١٩٣٧
احالة تفسير ثلاث مواد غامضة في قانون الجنسية العراقية
الى ديوان التفسير الخاص وهي :-

الاولى - ان الفقرة (هـ) من المادة الثانية من قانون
الجنسية لسنة ١٩٢٤ نصت (ان الساكن في العراق
عادة - تعبير يشمل كل من كان محل اقامته المعتاد في
العراق منذ اليوم الثالث والعشرين من آب سنة ١٩٢١
الخ ٠٠٠) فهل ان كلمة (يشمل) الواردة في هذه
الفقرة تفيد الحصر ام لا ؟ اي هل يجوز اعتبار الشخص
ساكنا في العراق اعادة ولو لم يكن له فيه محل اقامة
تأبئة منذ ٢٣ آب سنة ١٩٢١ .

الثانية - ان الفقرة (ب) من المادة الثامنة من
القانون المذكور نصت انه (يعتبر عراقيا كل من ولد في
العراق وبلغ سن الرشد ان كان والده مولودا في العراق
وكان مقيما به عادة حين ولادة ابنه ٠٠ الخ) وجاء في
المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٢ المنضافة
الى الفقرة (ب) الاثنية الذكر انه (لا تطبق هذه الفقرة
على الشخص الذي ولد قبل ٦ آب سنة ١٩٢٤ وكان في
تاريخ بلوغه سن الرشد من رعايا تركيا او اي دولة

انسلخت من تركيا بموجب معاهده لوزان المؤرخة في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ الخ (٥٠٠) فهل يقصد في تعبير (وبلغ سن الرشد الواردة في الفقرة (ب) ان يكون بلوغ سن الرشد في العراق حتما ام ان ذلك مطلق ؟

الثالثة - هل ان الاستثناء في تطبيق الفقرة (ب) من المادة الثامنة الوارد في المادة الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٢ يطبق بحق الشخص الذي بلغ سن الرشد قبل تنفيذ القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٢ ام مقيّد بان يكون بلوغ سن الرشد بعد نفاذ هذا القانون ؟

فتألف الديوان المذكور برئاسة المستر الكساندر رئيس محكمة التمييز وعضوية كل من عارف السويدي وعبدالعزیز المطير ومكي الاورفلي اعضاء محكمة التمييز وحسن رضا مدير الاوقاف العام وجعفر حمدي مدير العتائر العام وعمر نظمي مدير الواردات العام بتاريخ ٦ شباط سنة ١٩٣٨ وبعد المداولة في النقاط المذكورة وجد :-

بالتدقيق والمداولة حول النقاط الثلاث ان النقطة الاولى وهي :- هل ان كلمة (يشمل) الواردة في الفقرة (هـ) من المادة الثانية تفيد الحصر ام لا ؟ اي هل يجوز اعتبار الشخص ساكنا في العراق عادة ولو لم يكن له محل اقامة ثابت فيه منذ ٢٣ آب سنة ١٩٢١ .

فقد رأت اكرية الديوان ان كلمة (يشمل) وان لم تكن لغة ادات حصر الا انه بالنظر الى ان كلمة (منذ) الواردة في التاريخ تعتبر حدا فنفيد الحصر ولا

تتناول من لم يكن ساكنا في العراق عادة بعد هذا التاريخ
وعما يؤيد ذلك ان المشرع عندما اراد ابتناء الموظفين
الذين سكنوا العراق بعد ذلك التاريخ نص في المادة
الثامنة من قانون تعديل قانون الجنسية العراقية رقم ٦٦
لسنة ١٩٣٢ بانه يعتبر عراقيا كل من كان في اليوم
السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ من الجنسية العثمانية
وساكنا في العراق اذا كان مستخدما في الحكومة كموظف
عراقي في ذلك التاريخ او قبله وان لم تكن قد بلغت
المدة الواردة في الفقرة (أ) ٠٠٠ الخ . وبذلك اخرجت
غير الموظف الذي سكن بعد تاريخ ٢٣ آب سنة ١٩٢١
وبهذا يعتبر التاريخ المذكور شرطا اساسيا .

وأما النقطة الثانية وهي :- هل يقصد في تعبير
(وبلغ سن الرشد) الواردة في الفقرة (ب) من المادة
الثامنة ان يكون بلوغ سن الرشد في العراق حتما ام ان
ذلك مطلق ؟

فقد ارتأت الاكثرية بان بلوغ سن الرشد يجب ان
يكون في العراق حتما بدليل ان عبارة (وبلغ سن الرشد)
جاءت معطوفة على جملة (كل من ولد في العراق) ولذا
تعتبر كلمة في العراق مقصودة في الجملة الثانية حكما
اذ يظهر ان المشرع قصد بهذا اعتبار المولود في العراق
من والد اجنبي عراقيا متى بلغ سن الرشد في العراق
اذ ان الذهاب الى الاطلاق يحدث اختلافا في تعيين جنسية
شخص واحد .

واما النقطة الثالثة وهي :- (هل ان الاستثناء في تطبيق
الفقرة (ب) من المادة الثامنة الواردة في المادة الاولى

من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٣٢ يطبق بحق الشخص الذي بلغ سن الرشد قبل تنفيذ التعديل المذكور أم يقيد بأن يكون بلوغ سن الرشد بعد نفاذ قانون التعديل) .

فقد ارتأى الديوان بالاتفاق أن حكم التعديل المذكور لا يشمل ما قبله لعدم وجود صراحة بشموله والمادة الرابعة منه صرحت بلزوم تنفيذه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية المؤرخة في ٥ حزيران سنة ١٩٣٢ وأن المادة الرابعة من قانون نشر القوانين لسنة ١٩٢٦ نصت على لزوم تنفيذ القوانين بعد مضي خمسة عشر يوما اعتبارا من تاريخ نشره ما لم ينص فيه على خلاف تاريخ تنفيذه بصورة أخرى .

وصدر القرار بتاريخ ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٦ الموافق ٦ شباط سنة ١٩٣٨ .

الرئيس	العضو
المستر جي . الكساندر	مكي الاورفيلي
(مخالف)	

العضو	العضو	العضو
عارف السويدي	عبدالعزیز المطير	جعفر حمدي
		(مخالف)

العضو	العضو
عمر نظمي	حسن رضا

شرح قرار المخالفة

عن الفقرة الاولى

ان كلمة (يشمل) لا تفيد الحصر لغة وقد اراد بها القانون بيان الحالات الشاملة كما انه اوردها في الفقرة نفسها عن شمول التذكير التائيث وعدى ذلك ان هذه الفقرة ذات مساس بالمادة (٣٠) من معاهدة لوزان التي اشترطت الاقامة الدائمة فقط وعبرت عنها بكلمة (stable) دون قيد آخر هذا ولو اراد القانون الحصر حقيقة لاستعمل كلمة اخرى تدل عليه .

اما عن الفقرة الثانية

لقد تكررت في هذه الفقرة كلمة (العراق) عند تعيينها الشرائط دون ايرادها بعد كلمة (من الرشد) فلو كان المقصود اعتبار البلوغ في العراق شرطاً ايضاً لصرح القانون به وهو ضروري في هذا المقام كما صرح به في الحالات الاخرى هذا من جهة ومن جهة اخرى . لو اريد ذلك شرطاً لكان حكم الفقرة كلها غير مثمر وبدون غاية وعليه فالمفروض ان القانون اراد الاطلاق اي سواء كان البلوغ في العراق ام في خارجه .

نجف حمدي المستر جي . الكساندر

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٦ في ٢٨-١٢-٣٨)

قرار

ديوان التفسير الخاص المرقم (د ٠ ت/١/٣٨)
لتفسير الغموض الموجود في المادتين ٣٥ و ٣٦
من قانون التقاعد المدني

بناء على الغموض الموجود في المادتين (٣٥ و ٣٦)
من قانون التقاعد المدني المرقم بعدد ١٢ لسنة ١٩٣٠
والتأكد الحاصل في تطبيق المادتين المذكورتين واقتراح
الوزير المختص فان مجلس الوزراء قرر في جلسته
المنعقدة في يوم ٦ شباط سنة ١٩٣٨ تأليف ديوان التفسير
الخاص من الرئيس المستر الكساندر رئيس محكمة
التمييز وعضوية عارف السويدي وعبدالعزیز المطير
وصديق مظهر اعضاء محكمة التمييز وعمر نظمي مدير
الواردات العام وجعفر حمدي مدير العشائر العام
وطه الراوي مدير المعارف العام - لتفسير الغموض
المذكور حسبما جاء في كتاب وزارة المالية المرقم
م/٨٩ والمؤرخ في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٣٨ المتضمن
طلب تفسير الغموض وفق الاسس الآتية وهي :-

ان الفقرة (أ) من المادة (٣٥) من قانون التقاعد
المدني نصت على انه " يقسم راتب التقاعد العائلي الى
حقتن متساوية ما بين الاشخاص الذين يستحقونه على ان
لا يتناول احد منهم ما عدا الزوجة ارملة المتوفي اكثر
من مائة روبية في الشهر " ٠

ونصت المادة (٣٦) من القانون المذكور على انه «اذا توفي احد الاشخاص الذين يستحقون تقاعدا عائليا او اذا انقطع صرف حصته لسبب من الاسباب الواردة في هذا الفصل فيقطع نصف هذه الحصة ويوزع النصف الباقي على رواتب افراد العائلة الباقين » .

فالنقاط المطلوب تفسيرها هي :

اولا - هل ان راتب المائة روبية المحدد لافراد العائلة عدا الزوجة وفق الفقرة (أ) من المادة ٣٥ من قانون التقاعد المدني هو حد اعظمي لهم بصورة مطلقة ولا يضاف اليه شيء من الحصة المحلولة بموجب المادة (٣٦) من القانون ام ان تطبيق المادة (٣٥) يقتصر على توزيع الاستحقاق العائلي لأول مرة وليس له علاقة بالاضافات الواجب وقوعها عند انحلال حصة احد افراد العائلة بموجب المادة (٣٦) من القانون ؟

ثانيا - اذا قيل انه لا يجوز اضافة شيء من الحصة المحلولة الى الراتب الاعظمي المخصص بموجب المادة (٣٥) لاحد افراد العائلة عدا الزوجة فهل ان الحصة المحلولة الواجب اضافتها بموجب المادة (٣٦) من القانون تمنح للزوجة بكاملها باعتبارها الشخص الوحيد الذي يستحق الاضافة بموجب القانون ام ان الحصة المحلولة توزع مبدئيا على رؤوس افراد العائلة كلهم كما هو مقرر في المادة (٣٦) وتمنح الزوجة الجزء الذي

يصبها من ذلك التوزيع ويمتنع عن اضافة الاجزاء التي
تصيب بقية افراد العائلة باعتبار ان هناك مانعا قانونيا
لاستفادتهم من هذه الاضافة وهو بلوغ راتبهم الحد الاعظمي
قبل تلك الاضافة ؟

فاجتمع الديوان بتاريخ ٥ مارت سنة ١٩٣٨ وعند
المداولة في النقطتين المذكورتين قرر الديوان باتفاق
الآراء ان نصف الحصة المحلولة توزع على رؤوس
افراد العائلة اي يمنح كل فرد من افراد العائلة بما فيهم
الزوجة ما يصبه من ذلك التوزيع وان تجاوزت حصة
كل واحد منهم المائة روبية اذ ان المادة (٣٦) من القانون
صرحت بتوزيع النصف الباقي من الحصة المحلولة على
رواتب افراد العائلة الباقين بصورة مطلقة بدون ان تنقيد
بالمادة (٣٥) المذكورة وعليه فان تطبيق المادة (٣٥)
يقتصر على توزيع الاستحقاق العائلي لأول مرة وليس له
علاقة بالاضافات الواقعة عند انحلال حصة افراد العائلة
بموجب المادة (٣٦) من القانون المذكور وصدر القرار
بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٥٧ الموافق ٥ مارت سنة ١٩٣٨ .

الرئيس / المستر جي . الكساندر

الاعضاء

عبد العزيز المطير غارف السويدي جعفر خمندي
عمر نظمي صديق مظهر طه الراوي

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢١ في ٢٨-٣-٤٨)

قرار

ديوان التفسير الخاص المرقم ٩٣٨/٣ والنورخ
١٣-٧-١٩٣٨ حول تفسير مادتين من نظام
توجيه الجهات العثماني

ان مجلس الوزراء قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ
٣-٧-١٩٣٨ احوالة تفسير النقاط الغامضة في المادتين
١١ و ٢١ من نظام توجيه الجهات العثماني والميئة في
كتاب مديريةية الاوقاف العامة المرقم ٧٩٣١/٧٢٠٧
والمورخ في ٦ حزيران سنة ١٩٣٨ الى ديوان التفسير
الخاص لتعين ما اذا كان سن الخامسة عشرة يعتبر حدا
اقصى للصغر المقصود في المادة (١١) من النظام المذكور
عما اذا كان سلوك طريق التحصيل لا يعني غير الدوام
على تحصيل العلوم التي يشترط في مواد الفصل الثاني من
النظام عنه اداء الامتحان فيها او ان التحصيل المشروط
سلوك طريقة يشمل التحصيل في المدارس الحكومية
الابتدائية والثانوية . فتألف ديوان التفسير الخاص في
ديوان محكمة التمييز في ١٣ تموز سنة ١٩٣٨ برئاسة
المستر بريجارد وكيل رئيس محكمة التمييز وعضوية كل
من السادة عارف السويدي وعبدالحافظ نوري ومكي
الاوزفلي اعضاء محكمة التمييز والسيد عمر نظمي مدير
الواردات العام والسيد احمد زكي الخياط مدير البريد
والبرق العام والسيد طه الراوي مدير المعارف العام
ونظر في تفسير المادتين الحادية عشر والحادية والعشرين
من نظام توجيه الجهات لسنة ٣٢٩ وبعد المداولة قرر
بالاجماع ما يأتي :-

ان السن عينت بنص النظام حيث صرحت المادة الحادية والعشرون منه بان ينتهي السن لبعض الجهات عشرون ولبعضها خمس وعشرون ولبعضها ثلاثون سنة والخامسة عشرة تعتبر السن التي يعرف بها اتجاه الطالب الى التحصيل فاذا بلغ هذه السن ولم يسلك طريق التحصيل او تجاوز هذه السن ولم يكن له عذر مشروع في عدم دخول المسابقة او دخل ولم ينجح ترفع عنه الجهة . ونظرا لهذه تعتبر سن الخامسة عشرة الحد الاقصى للصغر الا انه اذا توفي صاحب الجهة وكان من يخلفه قد تجاوز هذه السن وهو في طريق التحصيل ينتظر الى بلوغه المدد المنو عنها في المادة الحادية والعشرين .

اما طريق التحصيل فقد ورد في النظام مطلقا ولم يرد في النظام ما يقيد صراحة والامل في المطلق ان يجري على اطلاقه ولما كان التحصيلان الابتدائي والثانوي مهيدين لتأهيل الصغير لهم المباحث المتعلقة في الجهات على العموم اعتبرا من متناول طريق التحصيل الوارد في المادة الحادية والعشرين وصدر القرار بالاتفاق بتاريخ ١٣ تموز سنة ١٩٣٨ الموافق جمادي الاول سنة ١٣٥٧ .

وكيل الرئيس	العضو	العضو
جي . بريجار	عارف السويدي	عبدالحافظ نوري
العضو	العضو	العضو
مكي الاورفلي	عمر نظمي	احمد زكي الخياط
	العضو	
	طه الراوي	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٠ في ١٨-٣٩)

قرار

ديوان التفسير الخاص المرقم د/ت/٣٨/٢ والمورخ
٢٦ ايار سنة ١٩٣٨ حول تفسير الفقرة (ج) من
المادة (١٩) من قانون التقاعد المدني

ان مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص
قرر في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩ ايار سنة ١٩٣٨
تأليف ديوان التفسير الخاص لتفسير النقط القانونية
الغامضة في الفقرة (ج) المعدلة من المادة (١٩) من
قانون التقاعد المدني والميئة في المذكرة الايضاحية
المرفقة بكتاب وزارة المالية المرقم م ٣٦٢ والمورخ
في ١٥ ايار سنة ١٩٣٨ التي تنص على ما يلي :-

(ج) « لا تسري احكام الفقرة (ب) من المادة
الرابعة الى عضو مجلس الامة ولكن بعد اكماله سن
الثالثة والستين لا تحسب خدمته كنائب او عين للتقاعد
ويجوز عند بلوغه سن الخامسة والخمسين او عند اكماله
ثلاثين سنة خدمة تقاعدية اذا كان موظف او عند بلوغه
الخمسين من العمر او اكماله خمس وعشرين سنة في
الخدمة اذا كان ضابط شرطة ان يأخذ راتباً تقاعدياً او
مكافأة من غير ان يؤثر ذلك في استمراره على محب
مخصصاته النياية مع مراعاة الاحكام المختصة بهذا
الشأن » .

وحيث ان الفقرة المتقدم ذكرها قد اقتضت على
البحث عن رواتب التقاعد التي تخصص بعد انتخاب
ذوي الهلافة نائباً او عيناً وانها قد جوزت جمع راتب

التقاعد المخصص على تلك الصورة مع سحب المخصصات
 النيابة وحيث ان هناك بعض النواب والاعيان ممن
 خصص اليهم راتب التقاعد قبل اكسابهم صفة نائب او عين
 كأن يكون ذوي العلاقة موظفا حكوميا والغيث وظيفته او
 اقصى عن الخدمة لسبب صحي فخصص اليه راتب التقاعد
 لمبلغ خدماته خمسة عشرة سنة وفق احكام احدى الفقرتين
 (ج و د) من المادة (٤) من القانون فهل يجب - قطع
 راتب تقاعد هؤلاء اذا ما انتخبوا. للنيابة او العينة بعد
 ذلك وتبين ان نصاب خدمتهم او عمرهم لم يبلغ الحدود
 المعينة في الفقرة المنو بها اعلاه ام ان نص الفقرة
 المذكورة لا يعتبر نصابا عاما لجميع المتقاعدين من النواب
 والاعيان وانما يقتصر على من خصص اليهم راتب التقاعد
 بموجبها فقط . اما الآخرين من المتقاعدين فان راتب
 تقاعدهم المخصص هو حق مكتسب لهم ولا يمكن ابطاله
 الا بنص صريح في القانون .

وفي اليوم المعين لانعقاد الديوان وهو ٢٦ مايس
 سنة ١٩٣٨ بناء على عدم حضور رئيس محكمة التمييز
 المستر الكساندر لسبب مرضه فوفقا للمادة الرابعة من
 قانون تشكيل ديوان التفسير الخاص اجتماع الديوان
 برئاسة نائب رئيس محكمة التمييز داود سمرة وعضوية
 كل من مكى الاورفيلي وعبدالجافظ نوري وحسن سامي
 التاتار اعضاء محكمة التمييز وجعفر حمندي مدير العشائر
 العام وابراهيم الكبير مدير المالية العام وطه الراوي مدير
 المعارف العام ولدى المداولة حول الموضوع - ظهر
 ان الفقرة (ج) من المادة (١٩) من قانون التقاعد المدني

المطلوب تفسيرها الغيت بالمادة العاشرة من قانون التعديل الرابع من قانون التقاعد المدني رقم (١٢) لسنة ١٩٣٠ المرقم (٤٣) لسنة ١٩٣٨ المنشور في جريدة الوقائع العراقية عدد (١٦٣١) بتاريخ ٢ مايس سنة ١٩٣٨ وحيث ان التفسير يجري على احكام القوانين المرعية ولان الفقرة القانونية المطلوب تفسيرها اصبحت غير فرعية بالنظر لالغائها فلا امكان والحالة هذه الى تفسيرها فقرر عدم التفسير وصدر القرار بالاكثرية بتاريخ ٢٦ ايار سنة ١٩٣٨ الموافقة ٢٦ ربيع الاول سنة ١٣٥٧ .

العضو	العضو	نائب الرئيس
مكي الاورفلي	حسن سامي التاتار	داود سمره
العضو	العضو	العضو
ابراهيم الكبير	جعفر حمدي	عبدالحافظ نوري
(مخالف)		(مخالف)

العضو

طه الراوي

شرح المخالفة

ان المادة الرابعة والثمانين من القانون الاساسي لا يشترط فيها تفسير القوانين المرعية ولما كان القانون المراد تفسيره يطبق في كل وقت على القضايا التي تشمل تاريخ نفاذه فنخالف الاكثرية في عدم امكان تفسيره ونرى تفسيره .

العضو	العضو
ابراهيم الكبير	عبدالحافظ نوري
(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٢ في ٢٢-٣٩)	

نظام

: اجور مدرسة اللغات المسائية

رقم (١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تستوفى اجور قدرها ديناران من طلاب مدرسة اللغات المسائية عن كل سنة دراسية تدفع عند التسجيل في بداية السنة الدراسية :

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة موقتة - يطبق هذا النظام على الطلاب الذين سبق فسجلوا هذه السنة ايضا .

المادة الثالثة - على وزير المعارف تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثالث من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .
غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء

وكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٠ في ١٧-١-٣٨)

نظام

تعديل نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل
رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ رقم (٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة (٢٩) من قانون الخدمة
المدينة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ وبناء على ما عرضه
وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع
النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة الثانية من المادة
الاولى من نظام تعديل نظام مخصصات السفر ومصروفات
النقل رقم ٩ لسنة ١٩٣٥ ويستعاض عنها بما يلي :-

الفقرة الثانية : مخصصات مضرية تعين على اساس
شهري تعطى في الحالات التي تتطلب واجبات الموظف
قضاء مدات طويلة في الحقول والبراري غير الآهلة
بالسكان حسب النسب التالية :-

(١) لا تتعدى (١٠ %) عشرة بالمائة من راتب الموظف
المختص ولا تقل عن دينارين شهريا عدا ما يمنح
الى موظفي لجان التسوية .

(٢) لا تتعدى المبالغ التي تمنح الى موظفي لجان
التسوية المقادير الميئة ادناه :

١٠ دنانير شهريا لرئيس التسوية .

٦ دنانير شهريا لمعاون رئيس التسوية .

٣ دنانير شهريا للكاتب في لجان التسوية .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا
النظام .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر ذي القعدة
سنة ١٣٥٦ واليوم الثاني عشر من شهر كانون الثاني
سنة ١٩٣٨ .

غيازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

توفيق السويدي

وزير الخارجية

مصطفى العمري

وزير الداخلية

ابراهيم كمال

وزير المالية

عباس مهدي

وزير العدلية

جلال بابان

وزير الاقتصاد والمواصلات

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١١ في ٢٤-١-٣٨)

نظام

كلية الصيدلة الملكية رقم (٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ال ٢٦ من القانون الاساسي والمادة ال ٢١ من قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - ان الغاية من كلية الصيدلة اعداد صيادلة كيمائيين لخدمة الحكومة والمجتمع .

المادة الثانية - تدار شؤون الكلية من قبل العميد ويساعده في ذلك مجلس الكلية الذي يجتمع بدعوة من العميد ويتألف المجلس من الاساتذة والمدرسين الدائمين برئاسة عميد الكلية وللمجلس ان يضم عددا لا يزيد على ثلاثة اعضاء من بين المتدربين للتدريس في الكلية او من غيرهم نظرا الى كفاية خاصة فيهم يستعان بها .

المادة الثالثة - أ - يعين من بين الاساتذة عميد يرشحه وزير الداخلية لمجلس الوزراء بعد اخذ رأي مجلس الكلية واذا غاب العميد يحل محله اقدم الاساتذة في الكلية .

ب - يرشح العميد اعضاء هيئة التدريس بالكلية بموافقة مجلس الكلية ومصادقة مديرية الصحة العامة .

المادة الرابعة - أ - تكون مدة الدراسة في الكلية اربع سنوات دراسية علاوة على دورات تدريبية لا يقل مجموعها عن تسعة اشهر - تقرر مواعيدها من قبل مجلس الكلية وتحسب هذه المدة مدة دراسة •

ب - السنة الدراسية مدتها ثمانية اشهر تنقسم الى فصلين تعطّل الدراسة بينهما مدة يحددها مجلس الكلية وتبدأ الدراسة في شهر تشرين الاول وتبدأ الامتحانات النهائية بعد انتهاء مدة الدراسة •

المادة الخامسة - يقرر مجلس الكلية بموافقة مديرية الصحة العامة العدد الذي يقبل من الطلاب في الكلية في كل سنة دراسية قبل ابتدائها بمدة كافية •

المادة السادسة - يشترط في الطالب ان يكون حائزاً على الشروط الآتية :-

- ١ - ذا جنسية عراقية او متجنس بها •
- ٢ - لا يقل عمره عن السابعة عشرة •
- ٣ - حسن السلوك والاخلاق •
- ٤ - سالماً من الامراض السارية بشهادة هيئة طبية وملقحاً ضد الجدري •
- ٥ - حائزاً على شهادة الدراسة الثانوية العراقية او ما يعادلها من الشهادات التي تعترف بها وزارة المعارف •
- ٦ - ان يوقع على عقد الخدمة المقرر من قبل مديرية الصحة العامة او يدفع ثلاثين ديناراً عن كل سنة دراسية ذلك عدا اجرة الدراسة •

المادة السابعة - اذا زاد عدد طالبي الدخول في الكلية المستوفين لشروط المادة السادسة عن العدد المقرر قبوله فيرجع حاملو شهادة القسم العلمي حسب درجاتهم ومؤهلاتهم ويجري الاقتراع فيما بينهم عند التساوي .

المادة الثامنة - تعين اوقات التدريس اليومية في الكلية من قبل مجلس الكلية وله ان يقرر تغييرها من وقت لآخر .

المادة التاسعة - يعين ويعدل منهج الدراسة من قبل مجلس الكلية بموافقة مديرية الصحة العامة على ان ترسل نسخة منه الى وزارة المعارف .

المادة العاشرة - لا يقبل طالب في الكلية بعد مضي اسبوع واحد من ابتداء السنة الدراسية الا بقرار مجلس الكلية .

المادة الحادية عشرة - أ - على كل طالب ان يحضر ما لا يقل عن خمس وسبعين بالمائة من عدد دروس كل مادة في كل فصل على ان يكون تغيبه في الخمسة وعشرين بالمائة بهذر شرعي .

ب - اذا تغيب الطالب عن حضور دروس اية مادة بصورة مخالفة لحكم الفقرة المتقدمة فلا يسمح له بالدخول في امتحان تلك المادة وتعتبر درجة امتحانه فيها صفراً .

المادة الثانية عشرة - تكون امتحانات الكلية على ثلاث صور (١) شفوية (٢) تحريرية (٣) عملية وللمجلس

الكلية ان يقرر اجراء امتحان كل مادة بصورها الثلاث
المتقدمة او قسم منها ويعلن هذا القرار الى الطلاب قبل
موعد الامتحان بمدة كافية .

المادة الثالثة عشرة - يقوم استاذ او مدرس كل مادة
باجراء فحوص تجريبية شهرية اثناء السنة الدراسية ويجمع
معدل درجات هذه الفحوص مع درجة الامتحان النهائي
ويقسم على اثنين ويكون الناتج الدرجة النهائية .

المادة الرابعة عشرة - أ - تكون الدرجة التامة
للفحص في كل مادة مائة درجة .

ب - تكون درجة النجاح لكل مادة خمسين على الا يقل
معدل المجموع لكل المواد عن (٦٥ بالمائة)
خلال السنة الدراسية .

ج - يقرر مجلس الكلية نسبة توزيع الدرجة التامة
لكل مادة على انواع الامتحان الذي يقرر .

المادة الخامسة عشرة - أ - يكون اكمالا كل طالب :-

١ - رتب في مادة او مادتين في الامتحان النهائي
وكان حاصلا على النهاية الصغرى للمجموع .

٢ - او نجح في كل المواد ولم يحصل على
النهاية الصغرى للمجموع .

٣ - او رتب في مادة واحدة ولم يحصل على
النهاية الصغرى للمجموع وكانت اعادة
امتحانه في المادة التي رتب فيها قد تساعده
على الحصول على النهاية الصغرى للمجموع .

ب - يعاد امتحانه قبل بدأ السنة الدراسية التالية في الموعد الذي يعينه مجلس الكلية وذلك في المادة او المادتين التي رسب فيها في الحالة الاولى وفي مادة او اكثر من المواد التي يختارها الطالب في الحالة الثانية وفي المادة التي رسب فيها في الحالة الثالثة واذا حصل بنتيجة هذا الامتحان على الدرجات التي تخوله النجاح يكون ناجحا والا فيعد راسبا .

المادة السادسة عشرة - كل طالب رسب ستين متواليتين في صف واحد لا يسمح له في الاستمرار على الدراسة في الكلية .

المادة السابعة عشرة - اذا رسب طالب في الصف الاول في اكثر من ثلاث مواد دراسية يفصل من الكلية .

المادة الثامنة عشرة - اذا لم يشترك الطالب في الامتحان النهائي لعذر مشروع يقره مجلس الكلية يجري امتحانه قبل بدء السنة الدراسية التالية ولا يعطى له مجال اعادة الامتحان المنصوص عليه في المادة الخامسة عشرة .

المادة التاسعة عشرة - كل طالب غش او حاول الغش في الامتحان باية طريقة كانت يعتبر راسبا في السنة التي هو فيها واذا تكرر ذلك منه يطرد من الكلية بقرار من مجلس الكلية .

المادة العشرون - ا^١ - يدفع كل طالب في الكلية اجرة دراسية قدرها ثلاثة دنانير سنويا تدفع على قسطين

احدهما في ابتداء الفصل الاول والآخر في ابتداء
 الفصل الثاني من كل سنة دراسية .

ب - يكلف كل طالب بوضع مبلغ دينارين في بدء كل
 سنة دراسية ليستقطع منه قيمة ما يتلفه من تجهيزات
 الكلية ويعاد اليه ما يبقى في نهاية السنة الدراسية
 وهذا لا يمنع من مطالبته بقيمة ما يتلفه من الاجهزة
 التي تزيد قيمتها على المبلغ المذكور .

المادة الحادية والعشرون - يكلف كل طالب بشراء
 الكتب الدراسية التي يقررها مجلس الكلية واقتناء سائر
 اللوازم المدرسية .

المادة الثانية والعشرون - يمنح الطلاب الذين
 يهون سني الدراسة في الكلية مع الدورات التدريبية
 بنجاح درجة صيدلي كيمياوي يوقع عليها كل من عميد
 الكلية ومدير الصحة العام ووزير الداخلية ويحق
 لحاملها ممارسة مهنة الصيدلة بفروعها في العراق وفق
 احكام القانون المختص . وتكون الدرجة ممتازة اذا
 كان حاملها حائزا على ما لا يقل عن (٩٠) بالمائة من
 معدل الدرجات خلال سني دراسته في الكلية .

المادة الثالثة والعشرون - على الطلبة اتباع النظم
 المقررة للكلية وتجنب كل امر من شأنه الاخلال بالنظام
 او الطمأنينة او حسن السمعة ولا يجوز لهم الامتناع
 المدير عن حضور الدروس والاعمال الدراسية الاخرى

كما لا يجوز لهم الاشتغال بالمسائل السياسية او الامور التي تمس المعتقدات الدينية داخل الكلية .

المادة الرابعة والعشرون - أ - يعاقب الطالب الذي يخالف احكام هذا النظام بالعقوبات الآتية :-

(١) الانذار (٢) التوبيخ العلني (٣) المنع عن حضور الدروس . على ان لا يتجاوز الحد الذي يؤدى حرمان الطالب من الاشتراك في الامتحان (٤) الطرد الموقت (٥) الطرد المؤبد (في حدود الفقرة (٢) من المادة السادسة من قانون المعارف) .

ب - تفرض العقوبات الاولى والثانية من قبل عميد الكلية وتفرض العقوبات الاخرى من قبل مجلس الكلية على ان تصادق مديرية الصحة العامة على فرض العقوبات الرابعة والخامسة .

المادة الخامسة والعشرون - اذا حدث اخلال خطير بنظام الكلية ولم يتعين الفاعل فلعميد الكلية بقرار من مجلس الكلية ان يعطل بصورة مؤقتة صفا واحدا او اكثر ويعرض الامر على مديرية الصحة العامة لتقرر ما يلزم .

المادة السادسة والعشرون - لمجلس الكلية ان يقرر ما يراه لازما لتأمين انتظام الادارة وسير التدريسات في الكلية .

المادة السابعة والعشرون - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة والعشرون - على وزير المعارف تنفيذ
هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الخامس عشر من شهر ذي القعدة
سنة ١٣٥٦ واليوم السابع عشر من شهر كانون الثاني سنة
١٩٣٨ . غازي

مستطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		
جلال بابان	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات	وزير العدلية	وزير المالية
محمد رضا الشيبلي		
وزير المعارف		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٤ في ٢٠-٢-٣٨)

نظام

مخصصات السكنى رقم ٤ لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية والاربعين (أ) من
قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧
وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه
مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يمنح رئيس اركان الجيش وقادة
الفرق وآمرو المناطق وآمرو الحاميات المعادلة وظائفهم

لوظائف آمري المناطق مخصصات سكنى وذلك عند عدم وجود مساكن للحكومة في مقر وظائفهم مناسبة مع مناصبهم لسكنائهم مجاناً فيها حسب النسب التالية :-

بغداد	١٢	بالمائة من راتب الرتبة
الموصل	١٢	بالمائة من راتب الرتبة
كركوك	١٢	بالمائة من راتب الرتبة
الحاميات	٨	بالمائة من راتب الرتبة

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ تنفيذ قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ .
المادة الثالثة - على وكيل وزير الدفاع تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم السابع عشر من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم التاسع عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
وكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمان
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٤ في ١٠-٢-٣٨)

نظام

مجلس الدفاع الاعلى رقم (٥) لسنة ١٩٣٥

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثامنة من قانون مجلس الدفاع الاعلى رقم ١٥ لسنة ١٩٣٧ وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - ان واجبات مجلس الدفاع الاعلى كما تلي :-

اولا - النظر في الخطط المتعلقة بالطرق والجسور والقناطر لجعلها ملائمة مع الغايات العسكرية .

ثانيا - النظر في القضايا التي تتعلق بمصالح النقل البري والبحري والنهري والجوي وذلك عند تأسيس مثل هذه المصالح او منح امتياز بها وازالة جميع التناقض التي من شأنها ان تعرقل سرعة النفي .

ثالثا - النظر في قضايا وسائل المخابرة الموجودة في الحال الحاضر والتي ستؤسس فيما بعد وكيفية الاستفادة منها في اوقات النفي .

رابعا - النظر في تشجيع القضايا التي تتعلق بتأسيس
الصناعات الخفيفة والثقيلة مما قد يكون له
فوائد للجيش .

خامسا - النظر في كيفية استفادة الجيش من المعادن عند
استخراجها .

سادسا - النظر في كيفية تنظيم مواد الاعاشة وطرق تخزينها
وتوزيعها وجعلها ملائمة لاستفادة الجيش منها
عند الاقتضاء .

سابعا - النظر في قضايا مد خطوط السكك الحديدية وانشاء
الجسور الثابتة لها مما قد يكون له تعلق في
السوقيات العسكرية .

ثامنا - النظر في طرق الوقاية من الهجوم الجوي .

تاسعا - النظر في قضايا تحسين سير التجنيد بغية الحصول
على اكبر عدد ممكن من المجندين .

عاشرا - النظر في الامور العامة المختصة بتسريع النفير
والتحشد .

المادة الثانية - ينظر مجلس الدفاع الاعلى في
جميع القضايا التي هي من واجباته والمحالة اليه من قبل
رئيس الوزراء .

المادة الثالثة - يجتمع المجلس بكامل اعضائه تحت
رئاسة رئيس الوزراء او من ينوب عنه وفي المحل الذي
ينسب للاجتماع ويبت في القضايا المرفوعة اليه باكثرية
الآراء .

المادة الرابعة - يقوم السكرتير بتزويد الاعضاء
بمنهاج الجلسات والمخابرات المتعلقة بالقضايا المطلوب
درساها في المجلس وبكافة الامور التحريرية المختصة
بالمجلس .

المادة الخامسة - لرئيس الوزراء ايداع القضايا
التي يرتأى ان النظر فيها من اختصاص مجلس الدفاع
الاعلى الى سكرتير المجلس لعرضها على المجلس
وكذلك لكل وزير ان يطلب الى رئيس الوزراء احوالة
القضايا التي يرتأى ضرورة النظر فيها من قبل
مجلس الدفاع الاعلى ولرئيس الوزراء ان يبت في
الطلب .

المادة السادسة - لمجلس الدفاع ان يوكل لجنا
فرعية اختصاصية لدرس القضايا التي يرى رئيس مجلس
الدفاع الاعلى فائدة من توديعها اياها قبل البت فيها
وتوكل هذه اللجان من اخصائين ومن موظفي وزارة
واحدة او اكثر على ان لا يقل عدد اعضاء كل لجنة عن
ثلاثة اشخاص .

المادة السابعة - تجتمع هذه اللجان برئاسة الشخص
الذي يعينه رئيس مجلس الدفاع الاعلى رئيسا لكل لجنة
وفي المحل والوقت الذي ينسبه الرئيس .

المادة الثامنة - تبدي اللجان الفرعية آراءها وتصدر
قراراتها باكثرية الآراء وتقدم التقارير المطلوبة عن
نتائج درساها مع شرح مخالفة الاعضاء المخالفين الى
سكرتير مجلس الدفاع الاعلى الذي يقدمه بدوره الى
رئيس المجلس الاعلى .

المادة التاسعة - يجوز للجان الفرعية او قسم من اعضائها القيام بالاستقصاء عند النظر في القضايا التي تتطلب الدرس والاستقصاء في خارج مراكز اعمالها .
ويتقاضى المسافرون من الاعضاء للاستقصاء مخصصات سفر ومصاريف نقل وفق انظمة مخصصات السفر .

المادة العاشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على كافة وزراء الدولة تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٤ في ١٠-٢-٣٨)

نظام

تعديل نظام تشريفات الدولة
رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ رقم (٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة ٢٦ من القانون الاساسي والفقرة (ب) من المادة الخامسة والثلاثين من قانون الخدمة المدنية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يلغى الملحقان رقم (١) و (٣) من نظام تشريفات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ ويستعاض عنهما بالملحقين رقم (١) و (٣) المرفقين بهذا النظام .
المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٣٥٦ واليوم الثلاثين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي
مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

نظام تشریفات الدولة

الملحق رقم (١)

١ - تقديم السفراء اوراق اعتمادهم الى صاحب
الجلالة :

أ - بعد اكمال الترتيبات المتعلقة بوصول رئيس البعثة
السياسية الاجنبية حسب التعليمات الموضوعة يتوجه في
اليوم المعين كل من مدير التشریفات ومعاونه الى
السفارة بسيارات ملكية حسب الحاجة .

ب - يركب السفير السيارة الاولى ومدير التشریفات
عن شماله ويركب اكبر موظف بمعية السفير بالسيارة
الثانية ومعاون مدير التشریفات عن شماله وكذلك
اركان السفارة الآخرون في السيارات الاخرى
ويرافق الموكب حرس ملكي .

ج - عند وصول السفير الى البلاط الملكي يستقبله رئيس
التشریفات والمرافق الاول لصاحب الجلالة
ويؤدي له التحية فصيلان من حرس الشرف
وتعزف الموسيقى العسكرية بالنشيد الوطني لدولته
وبعد تقشيره حرس الشرف يتوجه الى بهو السفراء
مع اركان سفارته حيث يكون بانتظاره وزير
الخارجية ورئيس الديوان الملكي وكبار موظفي
البلاط الاخرين وهناك يجري التعارف بين
الطرفين .

د - بعد فترة قصيرة يرافق رئيس التشريفات السفير الى
الحضرة الملكية حيث يقوم وزير الخارجية بتقديمه
الى صاحب الجلالة .

هـ - لدى المثل في الحضرة الملكية يقدم السفير
اوراق اعتماده الى صاحب الجلالة .

و - عند ختام المقابلة يحضر رئيس التشريفات ومعه
اركان السفارة فيقدمهم السفير الى جلالته .

ز - بعد انتهاء المقابلة يحضر السفير مرة ثانية في
البهو مع وزير الخارجية وقبل مغادرته البلاط
تعزف الموسيقى بالنشيد الوطني العراقي ويؤدي
له التحية نفس الحرس ويعود الموكب الى
السفارة كما اتى .

ح - يزور السفير وزير الخارجية عقب انتهاء مراسم
تقديم اوراق الاعتماد زيارة رسمية في ميعاد معين
ويرد وزير الخارجية الزيارة للسفير في دار
السفارة في اليوم نفسه .

ط - يزور السفير رئيس الوزراء رسميا في ديوان الرئاسة
وترد له الزيارة من قبل رئيس الوزراء في خلال
الاسبوع .

ي - يزور السفير رئيسي الاعيان والثواب في دائرتيهما
ويردان الزيارة في دار السفارة في اليوم نفسه .

ك - للسفير ان يترك بطاقات زيارة للوزراء الآخرين
في دوائرهم وعليهم ان يقابلوه بالمثل في دار
السفارة .

٢ - تقديم الوزراء المفوضين والوزراء المقيمين
اوراق اعتمادهم الى صاحب الجلالة :-

أ - بعد اكمال الترتيبات المتعلقة بوصول رئيس البعثة
السياسة الاجنبية حسب التعليمات الموضوعة يتوجه
في الموعد المعين مدير التشريفات الى المفوضية
بسيارات ملكية حسب الحاجة .

ب - يركب الوزير المفوض في السيارة الاولى ومدير
التشريفات عن شماله ويركب اركان المفوضية في
السيارات الاخرى حسب الحاجة .

ج - عند وصول الوزير الى البلاط الملكي يستقبله
المرافق الاول لصاحب الجلالة ويؤدي له التحية
فصيل واحد من حرس الشرف وتعزف الموسيقى
العسكرية بالنشيد الوطني لدولته وبعد تقشيره
حرس الشرف يستقبله في باب بهو السفراء
رئيس التشريفات ويكون في انتظاره في البهو
رئيس الديوان الملكي وكبار موظفي البلاط
الآخرين وهناك يجري تعارف الطرفين .

د - بعد فترة قصيرة يرافق رئيس التشريفات الوزير الى
الحضرة الملكية حيث يكون وزير الخارجية .

ج - لدى المثل يقدم الوزير اوراق اعتماده لصاحب
الجلالة .

و - عند ختام المقابلة يحضر رئيس التشرقيات ومعه
اركان المفوضية ويقدمهم الوزير الى جلالته .

ز - بعد انتهاء المقابلة يحضر الوزير مرة ثانية الى
البهو مع وزير الخارجية وقبل مغادرته البلاط
تعزف الموسيقى بالنشيد الوطني العراقي ويؤدي
له التحية نفس الحرس ويهود الموكب الى
المفوضية كما اتى .

ح - عقب ذلك يزور الوزير وزير الخارجية في معاد
معين ويعيد له وزير الخارجية الزيارة في دار
المفوضية .

ط - يزور الوزير رئيس الوزراء في ديوان الرئاسة
وترد له الزيارة بوضع الرئيس بطاقته في دار
المفوضية .

ي - يزور الوزير رئيسي مجلسي الاعيان والنواب ويردان
له الزيارة في دار المفوضية .

ك - للوزير ان يترك بطاقات زيارة الوزراء الآخرين
في دوائهم وعليهم ان يقابلوه بالمثل في دار
المفوضية .

٣ - تقديم القائمين بالاعمال اوراق اعتمادهم :-

أ - عند وصول القائم بالاعمال الاصيل العاصمة يخبر
وزير الخارجية بذلك كتابة ويطلب تعيين موعد
لتقديم اوراق اعتماده ويرفق الطلب بنسخة منها .

ب - يَبلغ وزير الخارجية القائم بالأعمال بموعد المقابلة
كتابة بواسطة التشريفات في الوزارة •

ج - يستقبل مدير التشريفات القائم بالأعمال في الموعد
المعين له ويقدمه الى وزير الخارجية •

٤ - كيفية مثل السفراء والوزراء المفوضين
والقائمين بالأعمال بين يدي صاحب الجلالة :-

اذا طلب احد السفراء المثل بين يدي جلالة الملك
او اقتضت الضرورة حضور احد الوزراء المفوضين او
القائمين بالأعمال للتشرف لدى صاحب الجلالة الملك فتتبع
المراسم الآتية :-

تراجع وزارة الخارجية لتعين موعد المثل مع
بيان اسبابه وبعد تعيين الموعد بواسطة وزارة الخارجية
يكون المثل في الوقت المعين بحضور وزير الخارجية
او من ينفيه عنه •

تتبع نفس الطريقة عند طلب مقابلة رئيس الوزراء
وعندما تقضي الضرورة بالحضور امامه •

لا تجري اي مراجعة او بحث عن امور رسمية من
قبل السفراء والوزراء المفوضين الا بواسطة وزارة
الخارجية •

لا يدعى السفراء او الوزراء المفوضون في الدعوات
والحفلات الرسمية الا بعد استشارة وزارة الخارجية
واستحصال موافقتها •

نظام تشريفات الدولة

الملحق رقم (٣)

فيما يلي قواعد التقدم والاسبقية بين اصحاب المراكز
والمناصب المذكورة ادناه عند وجودهم منفردين في
الحفلات والدعوات الرسمية .

- ١ - ولي عهد المملكة .
- ٢ - الامراء والملكيون حسبما يبينهم قانون خاص .
- ٣ - رئيس مجلس الوزراء .
- ٤ - رئيس مجلس الاعيان .
- ٥ - رئيس مجلس النواب .
- ٦ - رؤساء الوزارات السابقة - كل حسب قدمه في
التعيين للرئاسة (الا اذا كان الوزير بالفعل رئيس وزراء
سابق فتكون له الاسبقية حسب القدم في التعيين للرئاسة .
- ٧ - الوزراء :

- | | |
|--|--|
| ١ - وزير الخارجية
٢ - وزير الداخلية
٣ - وزير المالية
٤ - وزير العدلية
٥ - وزير الدفاع
٦ - وزير الاقتصاد
٧ - وزير المعارف | الا اذا كان احدهم رئيس
وزراء سابق فيتقدم على من ليس
مثله من زملائه واذا كان بينهم
اكثر من رئيس وزراء سابق
واحد فالتقدم بينهم يكون حسب
هذا الترتيب . |
|--|--|

- ٨ - مرافق الحسابات { يتقدم من كان منهما أقدم في
إنعام ورئيس الديوان الملكي { التعيين بوظيفته الحالية .
- ٩ - رئيس أركان الجيش العراقي وعمداء الجيش
العراقي بالفعل .
- ١٠ - الوزراء السابقون كل حسب قدمه في التعيين .
- ١١ - مستشارو الوزارات .
- ١٢ - رئيس محكمة التمييز .
- ١٣ - أمين العاصمة براتب ممتاز والموظفون الآخرون
برواتب ممتازة وضباط الجيش من رتبة فريق .
- ١٤ - الموظفون من الدرجة الأولى وضباط الجيش
من رتبة أمير لواء بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .
- ١٥ - أعضاء مجلس
الاعيان
١٦ - أعضاء مجلس
النواب
{ إلا إذا كانوا
ممن ذكر في
البندين السادس والعاشر .
- ١٧ - الموظفون من الدرجة الثانية وضباط الجيش
من رتبة زعيم بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .
- ١٨ - الموظفون من الدرجة الثالثة وسكرتير مجلس
الوزراء والمدراء العامون الذين هم دون الدرجة الثالثة
وضباط الجيش من رتبة عقيد بما فيهم ضباط الشرطة من
عين الدرجة .
- (نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٤ في ٢٠-٢١-٣٨)

نظام

تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم ٧١

لسنة ١٩٣٦ رقم (٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون تشكيل
الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه وزير
الاقتصاد والمواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة الاولى من النظام رقم
(٧١) لسنة ١٩٣٦ ويستعاض عنها بما يلي :-

تشتمل الوزارة على :-

- ١ - ديوان الوزارة .
- ٢ - مديرية البريد والبرق العامة .
- ٣ - مديرية الري العامة .
- ٤ - مديرية الاشغال العامة .
- ٥ - مديرية المساحة العامة .
- ٦ - مديرية امور الزراعة .
- ٧ - مديرية امور البيطرة .
- ٨ - مديرية مدرسة الهندسة .
- ٩ - مديرية السكك الحديدية .

المادة الثانية - تلغى المادة الرابعة من النظام المذكور ويستعاض عنها بما يلي :-

شعبة امور النفط - يقوم باعمالها مميز وتنحصر واجباتها في النظر في المسائل المتأثية من الامتيازات الممنوحة لاستثمار منابع النفط في العراق والاشراف على اعمال الشركات في الامور المتعلقة بامتيازاتها • وترتبط بها شعب كيل النفط •

المادة الثالثة - تحذف الفقرتان الثالثة والرابعة من المادة السابعة من النظام المذكور ويستعاض عنهما بما يلي :-

٣ - مميزة الامور الفنية - يتولى اعمالها مميز وتنحصر واجباتها في درس ما يرد الى الوزارة من الامور الفنية •

٤ - شعبة المباحث الصناعية - يتولى اعمالها اخصائي بالمباحث الصناعية ويساعده موظفون اخصائيون حسب الحاجة وتنحصر واجباتها في اجراء التحريات الصناعية وما يتفرع منها •

المادة الرابعة - تحذف المادة الثالثة عشرة من النظام المذكور •

المادة الخامسة - تحذف المادة الرابعة عشرة من النظام المذكور ويستعاض عنها بما يلي :-

مديرية المساحة العامة - يرأسها مدير عام ومن واجباتها القيام باحضار الخرائط اللازمة للبلاد العراقية

ومسح الاراضي على اصول القادسترو واخذ الخرائط
المفصلة لجميع انحاء القطر وسائر اعمال المسح وتشتمل
على مناطق مسح وشعبة للرسم . وعلى مدير الدائرة
تأمين سير معاملات دائرته بكل انتظام وطبقا للاوامر
والتعليمات المرعية وعليه ان يرفع الاقتراحات التي
يراهها لازمة لاصلاح او تحسين الاصول او الطريقة المتبعة
لتزويد كفاءة موظفي دائرته الفنية .

المادة السادسة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة السابعة - على وزير الاقتصاد والمواصلات
تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم التاسع عشر من شهر ذي الحجة
سنة ١٣٥٦ واليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبسي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٧ في ٧-٣-٣٨)

نظام

وزارة العدلية رقم (٨) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الاولى من قانون تشكيلات الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه وزير العدلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يعين هذا النظام التشكيلات وكيفية تقسيم الاعمال وادارتها في وزارة العدلية وفي الدوائر التابعة لها .

المادة الثانية - الوزير : هو الرئيس الاعلى للوزارة ومتولي شؤونها ومسؤول عن اعمالها وعن حسن قيام موظفيها بواجباتهم وتصدر جميع الاوامر والمقررات بأمره وتنفذ تحت اشرافه ومراقبته .

المادة الثالثة - المستشار : موظف استشاري يبدي اراءه في جميع الامور التي يحيلها اليه الوزير وله ان يطلب المعلومات التي لها اساس بتلك الامور من الدوائر التابعة للوزارة وله ايضا ان يتقدم الى الوزير باقتراحات في تحسين الادارة وتزويد كفاءتها او تساعد على تمشية الامور الادارية على وجه اتم .

المادة الرابعة - تتكون الوزارة من المديريات
والشعب الآتية :-

- ١ - ديوان التدوين القانوني .
- ٢ - مديرية الطابو العامة .
- ٣ - مديرية العدلية العامة .
- ٤ - التفتيش العدلي .
- ٥ - الادعاء العام .

المادة الخامسة - يقوم ديوان التدوين القانوني
بوظائفه طبقاً لنصوص قانون ديوان التدوين رقم ٤٩ لسنة
١٩٣٣ وترتبط به مميزة التدوين وشعبة الترجمة والمكتب
العامة ويقوم ايضاً في اصدار مجموعة القوانين والانظمة
وتوزع الاعمال بين موظفيه حسب تنسيب رئيسه .

المادة السادسة - تقوم مميزة التدوين بالاشراف
على الاعمال القلمية لشعب المحاكمات والتقنين والاستشارة
ومراقبة كتابها وتسير الاعمال بدون تأخير . ومن وظائفها
تقديم التقارير الى الرئيس عن الشؤون المتأخرة وما
يرتاؤه من المقترحات التي تستوجب تنظيم الاعمال .

المادة السابعة - شعبة الترجمة : تقوم بترجمة
الاوراق والوثائق على اختلاف انواعها العائدة للوزارة .

المادة الثامنة - مديرية الطابو العامة : يرأسها مدير
عام مسؤول امام الوزير عن حسن انجاز المعاملات وفق
القوانين والانظمة ويراقب اعمال دائرته والفروع التابعة
لها . ويتخذ التدابير اللازمة لحسن تمشية اعمالها باسرع

وقت وان يقدم الى الوزير المعلومات والايضاحات التي يطلبها فيما يتعلق بسير اعمال دائرته وفروعها وكيفية قيام الموظفين باعمالهم وان يستشيرهم تحريراً في القضايا المهمة وفي الاحوال التي يعينها له الوزير بامر خاص او عام وان يعرض عليه كل ما يستوضحه من الامور المتعلقة بمديرته وعليه ايضا ان يقدم الى الوزير تقريراً سنوياً يبين فيه سير الاعمال مع مقترحاته بشأن الاصلاحات والتحسينات التي يراها ضرورية لاعمال دائرته .

المادة التاسعة - مديرية العدلية العامة : يرأسها مدير عام يعاون الوزير في تدوير الشؤون الداخلية والادارية للوزارة والدوائر التابعة لها ويقوم بالاعمال حسبما يعينه له الوزير ويوقع على المخبرات بالنيابة عنه وبأذن منه . وهو مسؤول عن كافة الاعمال التي يودعها اليه الوزير واهمها ما يأتي :-

- أ - اجراء المخبرات مع الوزارات والدوائر المرتبطة بها في الامور التي يعينها الوزير .
- ب - مراسلة الحكام في الشؤون الادارية .
- ج - المخاطبة مع الدوائر المرتبطة مع الوزارة .
- د - مراقبة وتنظيم الاعمال في شعب ديوان الوزارة وتعيين قيام موظفيها بواجباتهم المختلفة .
- هـ - تقديم التقارير الى الوزير في الشؤون التي يراها ضرورية لاصلاح الشؤون الادارية او القضائية .
- و - المصادقة على امور الصرف ومراقبة الامور المالية الخاصة في الوزارة .

وترتبط في المديرية العامة الشعب الآتية :-

١ - شعبة الحسابات : تقوم بجميع الاعمال الحسابية وتنظيم ميزانية الوزارة وتقدم الى المدير العام التقارير التي تراها ضرورية فيما يمس تحسين الاعمال وعدم اعطاء مجال لصرف مبالغ تزيد على ما هو مقرر في الميزانية *

٢ - شعبة الذاتية : تقوم بكافة الاعمال المتعلقة بالامور الذاتية العائدة لجميع الحكام وموظفي العدلية من تنظيم سجلاتهم وترتيب الاوامر المختصة بترفيعاتهم واجازاتهم وعدا ذلك تقوم بالشؤون الآتية :-

آ - فتح اضبارات خاصة بجميع الموظفين تحتوي على ما يتعلق بهم من الاوامر ايا كانت على ان تحتوي على جدول يبين مدد الاجازات التي يستحقها كل موظف ومدد الاجازات المستعملة من مرضية واعتيادية *

ب - تهية جداول خاصة بالوظائف الشاغرة وتقديمها الى المدير العام في نهاية كل شهر *

ج - تقديم تقارير عن الموظفين الذين ستهي مدة تجربتهم قبل ختام مدة التجربة بأسبوع على الأقل *

د - تنظيم سجلات خاصة عن الاشخاص الممنوحين
سلطات شرعية او جزائية او حقوقية او كتابة
عدل على ان تحتوي هذه السجلات على اسم
الموظف الممنوحة له السلطة وتاريخ صدور
الامر ونوع السلطة .

٣ - شعبة الاوراق : تكون مسؤولة عن حفظ وتنظيم
جميع الاوراق والاضبارات وتقديم الوارد من
المراسلات غير السرية والمستدعيات الى المدير
العام وعن ترتيبها وارسل الصادر منها وارسلها
الى من تخصهم يوميا .

اما المراسلات السرية فتقدم الى المدير العام
وتفتح من قبله مباشرة مالم يأمر الوزير بخلاف
ذلك .

٤ - شعبة التحرير والرسائل : تقوم باعمال التحرير
والانشاء ومن واجب هذه الشعبة ان تحتفظ بصورة
من التعاميم التي تصدر من الوزارة باضبارات خاصة
كل حسب موضوعه . وهي مسؤولة عن شؤون
الطابعة .

٥ - شعبة الاحصاء : تقوم بتدقيق جميع قوائم الاحصاء
التي تنظمها المحاكم والدوائر العدلية حسب
التعليمات التي يصدرها الوزير وتوحد هذه
القوائم سنويا وتبين نتائجها ومن واجب هذه الشعبة
ايضا بيان ازدياد الاعمال او قلتها بالنظر الى معدل
ثلاث سنوات وتحري الاسباب التي توصلها الى
معرفة سبب تكاثر بعض الجرائم او قلتها على ان

تنظم الجداول من قبل المحاكم على اساس يكفل
تأمين هذا الغرض .

٦ - المكتب الخاص : يكون مرتبطا بالوزير مباشرة
ويقوم بالاعمال المودعة اليه من قبله .

المادة العاشرة - التفتيش العدلي : يعين لهذه الدائرة
مفتش او اكثر يرتبط بالوزير او من يخوله ويقوم
بواجبه حسب اوامره العامة او الخاصة .

المادة الحادية عشرة - الادعام العام : يرأسه موظف
يقوم بواجبه ضمن نطاق القانون ويكون له نواب في
بغداد والالوية حسب الحاجة ومن وجائب المدعي العام
تقديم التقارير والمقترحات الآتية الى الوزير :-

أ - تقرير يقدم في خلال كل ثلاثة اشهر يتضمن عدد
الاشخاص الموقوفين وفقا لقانون استرداد المجرمين
والمدة التي مضت على توقيفهم مع بيان الاسباب
التي اوجبت تمادي التوقيف .

ب - تقرير سنوي يتضمن عدد القضايا المقدمة من قبله
الى المحاكم ومعلومات عامة عن سير دوائر
التحقيق .

ج - المقترحات التي يرتأىها ضرورة لحسن قيام هيئة
الادعاء العام بواجبها .

المادة الثانية عشرة - يكون لكل شعبة من الشعب
المتقدمة العدد الكافي من الكتاب لتدوير شؤونها .

المادة الثالثة عشرة - يلغى نظام وزارة العدلية رقم
٨ لسنة ١٩٣٠ وتعديله المرقم ١٢ لسنة ١٩٣١ .

المادة الرابعة عشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
المادة الخامسة عشرة - على وزير العدلية تنفيذ
هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر ذي الحجة
سنة ١٣٥٦ واليوم الحادي والعشرين من شهر شباط سنة
١٩٣٨ . غازي

مستطفي العمري	توفيق السويدي	جميل المديعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		
عباس مهدي	ابراهيم كمال	
وزير العدلية	وزير المالية	
محمد رضا الشبيبي	جلال بابان	
وزير المعارف	وزير الاقتصاد والمواصلات	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٧ في ٧-٣-٣٨)

نظام

وزارة الدفاع رقم (٩) لسنة ١٩٣٨
رقم (٩) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون تشكيلات
الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه وكيل
وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع
النظام التالي :-

المادة الاولى - الوزير - المرجع الاول في الوزارة وهو مسؤول عن ادارة شؤونها وعن حسن قيام جميع الضباط والموظفين المدنيين التابعين لها بواجباتهم .
وتصدر بامضائه او بامضاء من يخوله جميع الامور المتعلقة بسياسة الدفاع العامة والاوامر والمقررات التي لها صفة اجرائية يعاونه على القيام بذلك مجلس الدفاع الذي يخول اعضاؤه من قبل الوزير سلطة العمل نيابة عنه وذلك في الشؤون التي لا يحتفظ بها الوزير لنفسه وفقا لاحكام هذا النظام .

المادة الثانية - ١ - ديوان الوزارة :

يتألف ديوان الوزارة من :

أ - رئاسة ديوان الوزارة - يقوم بها موظف مسؤول تجاه الوزير عن انجاز كافة المعاملات السرية وملاحظة جميع الامور التحريرية المختصة بديوان الوزارة . ويقوم كذلك بجميع الاعمال التي يأمر بها الوزير مما لها تعلق بالديوان . كما انه يقوم بسكرتيرية مجلس الدفاع الاعلى .

ب - مكتب المرافق - يقوم به ضابط مسؤول ومن واجباته درس وتقديم جميع المعروضات والشكايات والشؤون العسكرية المطلوب عرضها على الوزير وتنفيذ اوامره بشأنها .

٢ - مجلس الدفاع :

أ - يتألف على الوجه الآتي :

الرئيس :

رئيس اركان الجيش .

الأعضاء الاصليون :

- معاون رئيس اركان الجيش
- مدير الادارة
- مدير الميرة والتموين

الأعضاء الاضافيون :

- بعض قادة الفرق وامراء المناطق والفادة
- او بعض المتقاعدين الخبيرين يستخبون
- من قبل الرئيس على صورة خاصة
- مدير الحسابات العسكرية العام

السكرتير :

- رئيس ديوان وزارة الدفاع - ويقوم باعداد ما يقتضي للجلسات وضبط المقررات وكتابتها واحضارها وامدارها وتبليغ هيئة المجلس او الوزير بصدها على ان لا يكون له رأي في المجلس

ب - يقوم المجلس بمساعدة الوزير وذلك في ادارة شؤون الوزارة والتوفيق بين الاعمال التي يقوم بها رؤساء الدوائر العسكريون والمدنيون في اوقات السلم والحرب • ويعهد اليه بتهيئة جميع لوائح القوانين والانظمة والوصايا المتعلقة بالدفاع وتدقيقها ويقترح عند الحاجة الوصايا المختصة بالسلطات التي تخول من قبل الوزير لرؤساء الدوائر وبكيفية ممارسة تلك السلطات •

ج - تعقد جلسات مجلس الدفاع برئاسة رئيس اركان الجيش وينوب عنه اقدم اعضاء المجلس عند غيابه •

د - يجتمع مجلس الدفاع من حين الى آخر بدعوة من الرئيس لاتخاذ المقررات في المسائل المودعة اليه .

هـ - تعرض وصايا المجلس على الوزير لبت فيها .

المادة الثالثة - يقوم مدراء الادارة والميرة والتموين والمحاسبات العسكرية بواجباتهم المينة في المواد الخامسة والسادسة والسابعة التالية ويكونون مسؤولين عنها امام الوزير .

المادة الرابعة - رئاسة اركان الجيش :

يقوم بها رئيس اركان الجيش ويكون مسؤولاً عن ادارة الاركان العامة وهو المرجع الاستشاري العسكري الاعلى في وزارة الدفاع ويساعده معاون رئيس اركان الجيش وتنحصر واجباته بالنظر في الامور التي يودعها اليه رئيس اركان الجيش ويخول التوقيع من قبله على بعض الامور . وترتبط برئاسة اركان الجيش دائرة الاركان العامة والامريات الآتية :-

١ - دائرة الاركان العامة - ويرأسها مدير الحركات وتنظر في الشؤون التالية :-

- أ - توزيع الوحدات في حالة السلم .
- ب - الخطط العسكرية وسوق الجيش .
- ج - امداء المشورة فيما يتعلق بالحركات الحربية والوامر الصادرة بشأنها .
- د - الاستخبارات العسكرية .

- ٥ - الرقابة على المطبوعات والنشرات واتخاذ الوسائل المقننة لكتم الاسرار العسكرية .
- و - ملاحظة احكام القانون الدولي وما يتعلق من ذلك بالقوات العسكرية .
- ز - ملاحظة التدريب والتهذيب والمناورات .
- ح - تنظيم الملاكات ومراقبتها .
- ط - النظر في امور المواصلات .
- ي - تفتيش الوحدات والمؤسسات العسكرية .
- ك - اعداد وترشيح الضباط لخدمات الركن .
- ل - تأليف الكتب العسكرية وترجمتها وملاحظة طبعها .
- م - السيطرة على شؤون التجنيد والنفير .

وتقسم دائرة الاركان العامة من حيث الواجبات المذكورة الى النعب التالية :-

- شعبة الحركات
 - شعبة التدريب
 - شعبة الاستخبارات
 - شعبة الترجمة
 - شعبة الخريطة
- ٢ - امرية القوة الجوية الملكية وترتبط بها :-
- أ - مديرية الطيران المدني .
 - ب - مديرية مصلحة الانواء .
- ٣ - امرية الخيالة .

- ٤ - أمرية المدفعية .
 - ٥ - أمرية الهندسة .
 - ٦ - أمرية المخابرة .
 - ٧ - أمرية التقلية الآلية
 - ٨ - مديرية الطبابة .
 - ٩ - مديرية السيطرة .
- ماعداء الامور الفنية والادارية

المادة الخامسة - مديرية الادارة :

- يرأسها مدير الادارة وتنظر في الشؤون التالية :-
- أ - الامور الادارية المتعلقة بالتجنيد والتسريح والنفير .
- ب - الضبط والمجالس العسكرية وقانون العقوبات العسكرية .
- ج - التدابير الادارية المتعلقة بالتدريب والتهديب .
- د - اسرى الحرب .
- هـ - المسائل الذاتية والمسائل المتعلقة بالمراسم والاحتفالات .
- و - الاوسمة والانواط الحربية .
- ز - اللجان .
- ح - انظمة الجيش واوامره .
- ط - استخدام الضباط وترقيتهم وتقاعدهم .
- ي - الاكرام والمكافأة .
- ك - ادارة القسم الطبي .
- ل - حفظ القيود والسجلات .
- م - ترشيح الضباط لشعبة الادارة .

وتقسم مديرية الادارة من حيث الواجبات الآتية
ذكرها الى الشعب التالية ويساعد مدير الادارة معاونون
على ادارة شؤونها :

- شعبة الادارة
- شعبة التجنيد
- شعبة الاحكام

المادة السادسة - مديرية الميرة والتموين :

يرأسها مدير الميرة والتموين وتنظر في الشؤون
التالية :-

- أ - الاشغال العسكرية .
- ب - البيطرة (من الوجهة الادارية) .
- ج - الركائب .
- د - النقلية الآلية .
- هـ - الاسكان .
- و - التنقل .
- ز - ادارة اموال الوحدات والحوانيت والمؤسسات .
- ح - ادارة المباني المختصة بوزارة الدفاع وصيانتها .
- ط - شؤون البريد في الحرب .
- ي - مواد الاعاشة من ارزاق وعلف وتعين مقاديرها
وتوزيعها على المقرات .
- ك - الملابس والتجهيزات والمدخرات .
- ل - المواد الحربية والاسلحة والعتاد .

م - وسائل النقل من سيارات وعجلات وحيوانات وغير ذلك .

ن - تجهيزات التفير واحتياط الحرب .

س - العقود والمقاولات .

ع - العينة .

ف - ترشيح الضباط لدائرة الميرة والتموين .

وتقسم مديرية الميرة والتموين الى الشعب التالية :-

• شعبة الميرة

• شعبة التموين

• شعبة البيطرة

• شعبة الركائب

• شعبة العينة

• شعبة الاشغال العسكرية

• شعبة العقود

• شعبة المبايعات

• شعبة الحقل الحيواني

المادة السابعة - مديرية الحسابات العسكرية العامة :

يرأسها مدير الحسابات العسكرية العام وتنظر في

الشؤون التالية :-

أ - اداء المشورة المالية الى مجلس الدفاع .

ب - ادارة مالية قوات الدفاع ومراقبة صحة تنفيذ القوانين والانظمة المرعية بشأنها .

ج - اداء المشورة بواسطة مدقي الحسابات الى امري
الوحدات والمؤسسات .

د - اعداد تخمينات ميزانية الدفاع .

هـ - تعيين الخطة والقيام بالاشراف على الشؤون المالية .

و - تدقيق الحسابات كافة .

ز - الموافقة على النفقات قبل صرفها .

ح - تهئة معاملات الشطب .

ط - النظر في العرائض وتقديم التوصيات المتعلقة
بالرواتب والمخصصات .

ي - اعداد التعليمات والوصايا والمقترحات المالية .

المادة الثامنة - يكون اعضاء مجلس الدفاع الوارد
ذكرهم في المادة الثالثة على اتصال برئيس اركان الجيش
لاخذ ملحوظاته في القضايا المتعلقة بشؤون الضباط
كالتعيين والنقل والاجازة وما اشبهها وبخطط الحركات
وتجهيز الجيش والحصول على الاسلحة وغير ذلك قبل
عرضها على الوزير .

المادة التاسعة - تجري معاملة الترقية والتعيين
والنقل والتقاعد للضباط من المقدم فما فوق باقتراح من
رئيس اركان الجيش الى مجلس الدفاع الذي يرفع
ما يقرره الى وزير الدفاع للبت فيه ويجب ترشيح ضعف
العدد المطلوب من قادة الفرق وامراء المناطق وروساء
الدوائر لغرض التعيين .

المادة العاشرة - تؤلف في وزارة الدفاع اللجان التالية :

١ - لجنة الانتخاب : وتقوم بانتخاب الضباط للترقية واحالتهم على التقاعد بما فيهم الرئيس الاول على ان ترفع مقترحاتها في ذلك الى رئيس اركان الجيش الذي يرفعها الى الوزير للبت فيها وتؤلف لجنة الانتخاب كما يلي :-

الرئيس :-

• اقدم قائدي الفرق الحاضرين •

الاعضاء :

• قائدو الفرق •

• معاون رئيس اركان الجيش •

• مدير الحركات •

• مدير الادارة •

• مدير الميرة والتموين •

آمر القوة الجوية

آمر الخيالة

آمر المدفعية

آمر الهندسة

آمر المخابرة

آمر النقلية الآلية

مدير الامور الطبية

مدير السيطرة

يحضر كل منهم المذاكرة المتعلقة بضباطهم •

٢ - لجنة العقود : وتقوم بعقود وزارة الدفاع كافة وتفحص العطاءات وترفع مقترحاتها الى رئيس

اركان الجيش لابداء ملحوظاته فيها ثم تعرض
على الوزير للبت فيها وتتألف كما يلي :-

الرئيس :

مدير الميرة والتموين او من ينوب عنه بأمر
من الوزير .

الاعضاء :

معاون مدير التموين .

مدير العينة .

مدير الحسابات العسكرية العام .

٣ - لجنة المبيعات وتقوم بشراء المواد التي يقرر
الوزير ضرورة شرائها من الاسواق المحلية فورا
دون وضعها في المناقصة وتتألف كما يلي :-

الرئيس :

رئيس شعبة المبيعات .

الاعضاء :

ضابطان يعينهما الوزير على ان يكون احدهما
ممن له خبرة بالمواد المقتضي شراؤها .

المادة الحادية عشرة - البعثة الاستشارية البريطانية :

١ - أ - تتألف البعثة الاستشارية البريطانية من

الضباط البريطانيين الذين تستخدمهم
الحكومة العراقية وفقا لعقود خاصة .

ب - واجبات البعثة استشارية وتفتيشية فقط وليس
لضباط البعثة سلطة تنفيذية .

ج - يرأس البعثة المفتش العام ويكون مسؤولاً عن تعيين واجبات جميع ضباط البعثة وتنحصر وظيفته في ابداء الرأي فقط في المسائل التي يحيلها اليه الوزير وله ان يقترح على الوزير او رئيس اركان الجيش ما يراه ضروريا لسير شؤون التدريب سيرا مرضيا وان يرفع مقترحاته في الشؤون المتعلقة بتدريب جميع القوات العسكرية العراقية التدريب المطلوب ولبلوغ هذه الغاية يخول حق القيام بالتفتيش الذي يراه ضروريا .

٢ - تقسم البعثة الى القسمين التاليين :-

أ - قسم من ضباط الركن للاشتغال في الوزارة بمنزلة مساعدين للمفتش العام ولهم سلطة تفتيشية قيد اوامره .

ب - القسم الباقي يخدمون في الجيش والقوة الجوية بمنزلة مفتشين او معلمين على الوجه التالي :-

اولا - في المؤسسات التهذيبية .

ثانيا - في الوحدات الفنية .

ويمنع هؤلاء الضباط سلطة تفتيشية للقيام بواجباتهم التي تنحصر في ابداء المشورة فقط وذلك في الشؤون المتعلقة بمناصبهم المتنوعة .

المادة الثانية عشرة - يلغى نظام وزارة الدفاع رقم

المادة الثالثة عشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة عشرة - على وكيل وزير الدفاع تنفيذ
هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الخامس والعشرين من شهر
ذي الحجة سنة ١٣٥٦ واليوم السادس والعشرين من شهر
شباط سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المذفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
وكيل وزير الدفاع

عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير العدلية وزير المالية
محمد رضا الشيبلي جلال بابان
وزير المعارف وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٧ في ٧-٣-٣٨)

نظام

مدرسة الهندسة رقم (١٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السابعة من قانون المعارف
العام رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه وزير
المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام
الآتي :-

الفصل الاول

احكام عامة

المادة الاولى - الغرض من مدرسة الهندسة اعداد
الملتحقين بها لمزاولة الوظائف الفنية في الدوائر
الحكومية والبلديات وغيرها من المؤسسات الفنية .

المادة الثانية - مدة الدراسة للحصول على شهادة
المدرسة (الدبلوم) اربع سنوات الستان الاوليتان منها دورة
عامة لجميع الفروع والستان الاخيرتان للتخصص حسب
حاجة الدوائر الفنية .

المادة الثالثة - على وزارة الاقتصاد والمواصلات ان
تلتحق قسما داخليا في هذه المدرسة لتسهيل الدراسة
والمعيشة على الطلاب الذين ليس لهم اهل او مسكن في
بغداد .

الفصل الثاني

شروط القبول

المادة الرابعة - يشترط في طالب الدخول ان يكون:

أ - عراقيا وقد اتم الخامسة عشرة من عمره على الاقل
(ويجوز قبول غير العراقيين بقرار من مجلس الوزراء) .

ب - حسن السلوك وغير محكوم عليه بجنحة مخلة
بالشرف او بجناية عدا السياسية منها .

ج - سالما من الامراض المعدية والعااهات البدنية .

د - قد اكمل الدراسة المتوسطة وحاز شهادتها أو ما يعادلها وذلك بقرار من وزارة المعارف .

المادة الخامسة - على طالب الالتحاق بالمدرسة ان يقدم لمديرها طلبا تحريريا مصحوبا بالاوراق الآتية وذلك في التاريخ الذي يعلنه مدير المدرسة :-
١ - دفتر النفوس .

ب - شهادة تلقى ضد الجدي .

ج - شهادة السلامة من الأمراض معطاة من لجنة الفحص الطبي في بغداد أو من لجان الفحص الطبي في مراكز الولاية .

د - شهادة بحسن السلوك مصدقة من دوائر الشرطة في لواء سكنى الطالب ومن مدير المدرسة التي تخرج منها .
هـ - شهادة الدراسة ووثيقة تبين قائمة الدروس مع درجة كل منها مصدقة من مديري مناطق المعارف وثلاث صور شمسية .

المادة السادسة - يحدد عدد الطلبة الذين يقبلون بقرار من وزارة الاقتصاد والمواصلات كل سنة من بين من تتوفر فيهم الشروط الميئة في المادتين ٤ و ٥ وذلك بحسب ترتيب درجاتهم التي حصلوا عليها في الامتحان النهائي للدراسة المتوسطة على ان يراعى في الانتخاب توزيع النسبة بين الولاية واذا زاد عددهم عن المطلوب فيكون القبول الى السنة الاولى بامتحان مسابقة في المواد التي درست في المدارس المتوسطة ولها مساس بفرع الهندسة .

الفصل الثالث

مدة الدراسة والعطلات

المادة السابعة - تبديء السنة الدراسية في المدرسة خلال النصف الأول من تشرين الأول وتنتهي في آخر حزيران .

المادة الثامنة - تكون عطل المدرسة كما يلي اضافة الى العطلات الرسمية :-

أ - اسبوعين في منتصف السنة الدراسية .

ب - ثلاثة اشهر في الصيف تبديء من اول تموز بعد الامتحانات النهائية ولمدير المدرسة ان يشغل الطلاب في المعامل او الدوائر الفنية بقصد التطبيقات اثناء العطلة الصيفية .

الفصل الرابع

الامتحانات

المادة التاسعة - تكون الامتحانات على ثلاثة انواع :-

أ - امتحانات اجمالية عند انتهاء كل بحث من الابحاث .

ب - امتحان نصف السنة خلال شهر شباط .

ج - الامتحان السنوي او النهائي خلال شهر حزيران .

المادة العاشرة - تحسب الدرجة النهائية الكاملة

لامتحانات اي فرع من الفروع على الوجه التالي :-

أ - يعتبر معدل درجات الامتحانات الاجمالية للموضوع

ربعا من الدرجة النهائية .

ب - تعتبر درجة امتحان نصف السنة ربعاً من الدرجة النهائية .

ج - تعتبر درجة الامتحان النهائي في آخر السنة نصف الدرجة النهائية ومن لم يدخل الامتحان في ميعاده المعين او اثناء اعادته يوضع له صفر الا في حالة مرض مانع ثابت بشهادة طبية رسمية او معذرة ثابتة مقنعة ويشترط في كلتا الحالتين ان تبرز ورقة الالباب عقب زوال المعذرة فوراً .

المادة الحادية عشرة - لوزير الاقتصاد والمعاملات ان يقرر اجراء الامتحان السنوي من قبل لجان خاصة مؤلفة من المدرسين والاختصاصيين مع اشتراك المدرس المختص .

المادة الثانية عشرة - يجري الامتحان في جميع الدروس بصورة تحريرية ولوزير الاقتصاد والمعاملات تقرير اجراء امتحان شفهي وعملي للدروس المقررة .

المادة الثالثة عشرة - ينجح الطالب في الدروس العملية اذا حصل على ٦٠ بالمائة على الأقل من الدرجة العظمى المقررة لها .

المادة الرابعة عشرة - الدرجة العظمى لكل درس (١٠٠) واجتياز الصف يتوقف على احراز الطالب ٥٠ بالمائة على الأقل من كل درس و ٦٠ بالمائة من مجموع درجات الدروس .

المادة الخامسة عشرة - اذا حصل الطالب من درس واحد على اقل من الدرجة المطلوبة للنجاح يعاد امتحانه

في ذلك الدرس عند افتتاح المدرسة على شرط ان تكون الدرجات المطلوبة لاكمال النصاب لا تزيد عن ال (١٠٠) والا يمتحن بدرسين وفق المادة ١٧ .

المادة السادسة عشرة - اذا حصل الطالب على اقل من ٥٠ بالمائة في درسين يعاد امتحانه فيهما على شرط ان يكون قد حصل على ثلثي مجموع الدرجات للدروس الاخرى .

المادة السابعة عشرة - اذا كانت درجات الطالب فوق ال ٥٠ بالمائة في كل درس على حدة ومجموع درجاته اقل من الثلثين يسمح له باعادة امتحانه بموضوعين فقط يختارهما بنفسه بشرط ان تكون الدرجات الناقصة من النصاب لا تزيد على (٢٠٠) درجة بعد طرح درجات الموضوعين اللذين يختارهما الطالب لاعادة الامتحان .

المادة الثامنة عشرة - ان امتحان الاكمال هو آخر فرصة تعطى للراشدين من الطلاب او الغائبين عن الامتحان الاصلي لعذر مشروع وفق احكام المادة (٢٤) من هذا النظام ولا يجوز اجراء اي امتحان آخر بعده . فالطلاب الذين يرسبون في احد مواضيعه او الذين لم يتمكنوا من اكمال النصاب للنجاح والذين يتغيبون عنه يعتبرون راشدين في صفوفهم مهما كانت معاذيرهم واسباب غيابهم .

المادة التاسعة عشرة - لا يبقى الطالب في صفه اكثر من سنة واحدة على نفقة الحكومة ويجوز ان يعود الى صفه على نفقته الخاصة وذلك فيما عدا الصف الاول والطالب الذي يرسب متين في صف واحد بفصل من المدرسة نهائيا .

المادة العشرون - يمنح الطالب الناجح شهادة الامتياز اذا حصل على ٦٠ بالمائة من الدرجة العظمى لكل مادة على الأقل و ٩٠ بالمائة من مجموع الدرجات .

المادة الحادية والعشرون - اذا تعذر على الطالب القيام بالتطبيقات والتمارين العملية كلها او جزء منها بسبب قهري مقبول لدى مديرية المدرسة كالمرض وغيره فعليه تأديتها بعد الامتحان السنوي ولا تمنح له الشهادة الا اذا استوفى هذه الشروط .

المادة الثانية والعشرون - يمنح كل طالب نجح في الامتحان النهائي بعد اكمال المدة المقررة شهادة (دبلوم) مدرسة الهندسة ويذكر فيها القسم والفرع اللذان تخرج منهما .

المادة الثالثة والعشرون - يعتبر راسبا من غش او حاول الغش او ساعد على الغش في تلك السنة .

المادة الرابعة والعشرون - لا يقبل الطالب في الامتحان السنوي او النهائي اذا تغيب اكثر من ٢٠ بالمائة من مجموع ساعات التدريس المقررة للصف مهما كان سبب غيابه .

المادة الخامسة والعشرون - اذا تغيب الطالب شهرا كاملا بدون معذرة مقبولة ينذر ولي امره بارجاعه للمدرسة في ظرف اسبوع من تاريخ الانذار فاذا لم يحضر الطالب بعدئذ ويواظب بصورة منتظمة يحرم من الامتحان النهائي .

الفصل الخامس

الادارة

المادة السادسة والعشرون - تتألف هيئة ادارة المدرسة من مدير ومدرسين ومحاضرين عند الحاجة ومراقب للقسم الداخلي وعدد كاف من الكتبة .

المادة السابعة والعشرون - يعين المدير بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الاقتصاد والمواصلات على ان تتوفر فيه الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٤ من هذا النظام .

المادة الثامنة والعشرون - المدير مسؤول عن شؤون المدرسة الادارية والعلمية من حيث انتظامها وتأمين رقيها ومراقبة سلوك طلابها والموافقة على مصروفاتها في حدود ميزانيتها وله حق المخابرة مع الدوائر الرسمية ويرأس مجلس المدرسين ولجتي الانضباط والمبايعات .

المادة التاسعة والعشرون - الكاتب مسؤول امام المدير عن تنظيم سجلات المدرسة وطبع كل ما يلزم من محاضرات واوراق ادارية وهو مسؤول عن كتب المكتبة وعن محتوياتها وعن المختبرات وكافة لوازمها واثاتها .

المادة الثلاثون - مراقب القسم الداخلي مسؤول امام المدير عن تنظيم المعيشة الداخلية ونظافة جميع اقسام المدرسة وعن ترتيب غرف النوم والطعام وعن محافظة جميع اثاث القسم الداخلي وسائر لوازمه وضبط

حساباته ويوكل اليه في الدرجة الاولى امر مراقبة الخدم والطباخين والغسالين وحسن استخدامهم .

المادة الحادية والثلاثون - تعيين وزارة الاقتصاد والمواصلات المدرسين او المحاضرين المتوفرة فيهم شروط النادة ٣٤ من هذا النظام بعد اخذ رأي مدير المدرسة في هذا الشأن .

المادة الثانية والثلاثون - المدرسون مسؤولون عن الدروس الموكولة اليهم لقاء اجور معينة بحساب الساعات .

المادة الثالثة والثلاثون - تتراوح اجرة المحاضرة الواحدة بين الربع دينار والثلاثة ارباع الدينار حسب درجة المحاضر العلمية او راتبه .

المادة الرابعة والثلاثون - يشترط في المدرس او المحاضر :-

أ - ان يكون مجازا من مدرسة عالية معترف بها ومتخصصا في الفرع الذي يعهد تدريسه اليه .

ب - ان تتوفر فيه الشروط المطلوبة في قانون الخدمة المدنية .

المادة الخامسة والثلاثون - على اعضاء هيئة المدرسة ان يكونوا قدوة حسنة للطلاب في سلوكهم وفي مراعاة النظام والقيام بالواجب .

المادة السادسة والثلاثون - على المدرس او المحاضر ان يسير في تدريسه وفق المنهج التفصيلي الذي يقرره مجلس ادارة المدرسة ومن واجبه ان يقترح التعديلات

التي تمشي مع التقدم العلمي فيه وعلى المدير ان يعرض هذه التعديلات على مجلس ادارة المدرسة للنظر فيها قبل ابتداء كل سنة دراسية .

المادة السابعة والثلاثون - على المدرس او المحاضر اذا تعذر عليه اداء وظيفته ان يخبر بذلك الادارة فوراً .

المادة الثامنة والثلاثون - محظور على المدير والمدرسين تدريس طلاب مدرستهم دروساً خصوصية .

الفصل السادس الهيأت الادارية

المادة التاسعة والثلاثون - يتألف في المدرسة (١) مجلس للمدرسين و(٢) لجنة الانضباط و(٣) لجنة المبيعات .

المادة الاربعون - يتألف مجلس المدرسين برئاسة المدير او من ينوب عنه وتنحصر واجباته بالمداولة في شؤون المدرسة العامة والبحث في وسائل تقدمها وتقرير مناهجها والمداولة في المسائل التي تحيلها مديرية المدرسة او الوزارة اليه وينظر في مقررات لجنة الانضباط التي تعرض عليه ويقترح عقوبة الفصل النهائي عن المدرسة والحرمان من دخول الامتحان النهائي او السنوي عند الاقتضاء .

المادة الحادية والاربعون - يجتمع مجلس المدرسين مرة واحدة في الشهر وينعقد بحضور اكثرية المدرسين

ويتخذ المقررات بأكثرية الآراء وإذا تساوت يرجح الجانب الذي فيه المدير .

المادة الثانية والأربعون - تتألف لجنة الانضباط من المدير ومن مدرسين اثنين يعينهما الوزير بناء على اقتراح المدير عند ابتداء كل سنة دراسية وتنظر في الأمور المتعلقة بانضباط المدرسة وتجري التحقيقات الابتدائية اللازمة عن مخالفات الطلاب وتقرر العقوبات المناسبة .

المادة الثالثة والأربعون - تتألف لجنة المبيعات برئاسة المدير وعضوية الكاتب ومراقب القسم الداخلي وهي مسؤولة عن شراء الأشياء وعن فحص ما يسلم للمدرسة من قبل المتعهدين .

الفصل السابع

الانضباط

المادة الرابعة والأربعون - على الطلاب ان يمثلوا أوامر الإدارة ويحافظوا على النظام في المدرسة ويتجنبوا كل ما من شأنه الاخلال به أو يشوؤن التدريس .

المادة الخامسة والأربعون - لا يسوغ للطلاب الاشتغال بالسياسة ويمنعون من تأسيس الأحزاب والجمعيات السياسية والاشتراك بها .

المادة السادسة والأربعون - (١) تتعقد لجنة الانضباط بدعوة من المدير للنظر في الشكايات المتعلقة بسلوك الطلاب .

(٢) تفرض العقوبات على طلبة المدرسة على الوجه الآتي :-

- أ - الانذار .
- ب - التوبيخ المسجل .
- ج - التوبيخ العلني .
- د - الفصل الموقت لمدة لا تتجاوز الاسبوع .
- هـ - الحرمان من دخول الامتحان النهائي لتلك السنة .
- و - الفصل النهائي .

المادة السابعة والاربعون - للمدير ان يفرض مباشرة احدى العقوبات الثلاث (أ . ب . ج) المينة في المادة السابقة . اما العقوبات الاخرى فتفرض بقرار من لجنة الانضباط بطلب من المدير على ان لا تغذ عقوبة الحرمان من دخول الامتحان النهائي والفصل النهائي من المدرسة الا بعد قرار من مجلس المدرسين وموافقة وزير الاقتصاد والمعاملات .

المادة الثامنة والاربعون - تعتبر الدرجة الثامنة لسلوك الطالب (١٠٠) وتنزل خمس درجات عن كل توبيخ مسجل وعشر درجات عن التوبيخ العلني والطالب الذي ينزل من درجة سلوكه عشرون درجة خلال سنة دراسية واحدة يعاقب بالفصل الموقت لمدة اسبوع واحد واذا تكررت هذه العقوبة مرتين فيعاقب الطالب بالحرمان من الامتحان النهائي في تلك السنة من غير حاجة لتصديق الوزير .

المادة التاسعة والأربعون - إذا اعتاد الطالب الكسل والخمول وعدم اتباع النظام والطاعة أو سلك مسلكا لا يتفق والأوصاف التي يجب أن يتحلى بها الطالب ينذر من قبل المدير بوجود اصلاح احواله تحريريا واذا لم يصلح احواله فينذر نهائيا لمدة شهر واحد بقرار لجنة الانضباط ويبلغ الطالب او وليه وجميع المدرسين بذلك وعند انتهاء الانذار يت في امر الطالب من قبل مجلس المدرسين .

المادة الخمسون - اذا غاب الطالب عن المدرسة اسبوعا او اكثر بسبب مرض فللمدير ان لا يسمح له بالعودة الى المدرسة الا اذا تأكد ان مرضه لم يكن معديا وله ان يحيل الطالب الى هيئة طبية .

المادة الحادية والخمسون - اذا اختل نظام المدرسة ولم يتعين الفاعل فللمدير ان يعطل اي صف منها مؤقتا بموافقة وزير الاقتصاد والمواصلات .

الفصل الثامن

التدريس

المادة الثانية والخمسون - يخصص لمواد التعليم ساعات لا تقل من الاربعة والعشرين ساعة في الاسبوع وتوزع هذه الساعات على الفروع المختلفة وتعين المناهج التفصيلية لكل فرع بتعليمات خاصة .

المادة الثالثة والخمسون - تخصص خلال السنة الدراسية والعطل مدة يقوم فيها الطلاب بالتدريب العملي

وبرحلات علمية لمشاهدة الاعمال الهندسية المفيدة او
التمرين عليها •

المادة الرابعة والخمسون - تدرس الفروع الآتية
في مدرسة الهندسة •

الرياضيات : الهندسة المجسمة • الهندسة الوصفية •
الجبر • المثلثات • الهندسة التحليلية • حساب التفاضل
والتكامل • الطبيعيات : الكيمياء • الفيزياء • الجيولوجيا •
مواد الانشاء • الميكانيكا : النظرية والتطبيقية • مقاومة
المواد • حساب الانشاءات •

الطرق • الجسور • السكك الحديدية • الصلب
(الكونكريت) الاسس والركائز • التخمين والمواصفات •
المائيات (الهيدروليكا) • الري • الهندسة الصحية •
الآلات الحرارية • الهندسة الكهربائية • انشاء المباني
والهندسة المعمارية • الرسم • المساحة • اللغة
الانكليزية •

قانون الاشغال وادارتها :

اشغال المعامل • الحدادة • النجارة • البرادة •
الكهرباء •

المادة الخامسة والخمسون - يجوز اضافة دروس
من شأنها توسيع معارف الطلبة يقررها مجلس المدرسين
على ان يوافق عليها وزير الاقتصاد والمواضلات •

الفصل التاسع

مواد متفرقة

المادة السادسة والخمسون - يجوز اخذ اجرة مدرسية ورسم شهادات من الطلاب تعين مقاديرها وطريقة استيفائها من قبل وزارة الاقتصاد والمواصلات على ان لا تزيد تلك الاجور على التسعة دنائير في السنة •

المادة السابعة والخمسون - يكلف الطالب بتعويض ما يتلف او يعطل من قبله من تجهيزات المدرسة وممتلكاتها اذا قررت لجنة الانضباط ان ذلك كان ناجما عن تفصير منه •

المادة الثامنة والخمسون - تجهز الكتب الدراسية والقرطاسية الخاصة بالرسم وادواته من قبل المدرسة •

المادة التاسعة والخمسون - لوزارة الاقتصاد والمواصلات ان تصدر تعليمات وزارية تسهلا لتنفيذ هذا النظام •

المادة الستون - لا تسري احكام المادة الثانية من هذا النظام على الطلبة الموجودين في المدرسة قبل تنفيذه على ان تطبق بحقهم النصوص المتعلقة بمدة الدراسة من مقاولاتهم •

المادة الحادية والستون - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية •

المادة الثانية والستون - على وزيري المعارف والاقتصاد
والمواصلات تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثاني عشر من شهر محرم سنة ١٣٥٧
واليوم الرابع عشر من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غـازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية
محمد رضا الشيبني	جلال بابان
وزير المعارف	وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢١ في ٢٨-٣-٣٨)

نظام

صادر بموجب قانون استرداد المكس
المدفوع على التبغ المصدر من العراق رقم ٤
لسنة ١٩٣٨ رقم (١١) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من قانون استرداد
المكس المدفوع على التبغ المصدر من العراق رقم ٤

لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يمنع رد المكوس على «التوتون» و«التباك» اللذين هما من منتجات العراق والمصدرين الى الكويت بعد تنفيذ هذا النظام .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم الثامن والعشرين من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٤ في ١٨-٤-٣٨)

نظام

تعديل نظام وزارة المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥
رقم (١٢) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي العراقي والمادة الاولى من قانون تشكيلات الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة الاولى من المادة الرابعة من نظام وزارة المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥ ويحل محلها ما يأتي :-

١ - هيئة تفتيش وتآلف وفق احكام قانون التفتيش المالي ويرأسها مدير المالية العام قائما باعمال المفتش المالي العام علاوة على اعمال وظيفته الاصلية .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر محرم سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي والثلاثين من شهر مارت سنة ١٩٣٨ .

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشبي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٣ في ٣١-٣-٣٨)

نظام

التعديل الثاني لنظام ادارة الميتم الاسلامي رقم ٨

لسنة ١٩٣٢ رقم (١٣) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية من قانون ادارة الاوقاف رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ والمادة الاولى من قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الاتي :-

المادة الاولى - تعتبر المادة التاسعة من نظام ادارة الميتم الاسلامي رقم ٨ لسنة ١٩٣٢ المادة العاشرة بدلا عن الملغاة بنظام رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٧ وتكون المادة التاسعة كما يأتي :-

المادة التاسعة - لمديرية الاوقاف العامة ان تنفق مع الجمعية الخيرية الاسلامية الممولة في بغداد على تأسيس معامل ومصانع في الميتم لتعليم الحرف والصناعات .

المادة الثانية - يتخذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

المادة الثالثة - على رئيس الوزراء تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر مفر سنة ١٣٥٧
واليوم الثاني من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المنفي
وزير المباحلة	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ويكيل وزير الدفاع		

جلال باهان	عيسى مهدي	ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والاملاط	وزير المالية	وزير المالية
محمد رضا الشبيبي		
وزير المعارف		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٦ في ١٨-٤-٣٨)

نظام

تعديل نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١
لسنة ١٩٣٥ رقم (١٤) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الرابعة من قانون صندوق ضمان الموظفين رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الاتي :-

المادة الاولى - تضاف جملة « يتداول فعلا بالتقود او الذي في حيازته اموال الدولة » بعد عبارة « مهندس ومعاون مهندس » الواردة في جدول (أ) تحت عنوان مديرية الري العامة .

المادة الثانية - تضاف جملة « المكلف بالاشراف الفعلي » بعد كل من تعيري « مهندس منطقة » الوارد في الجدول (ب) تحت عنوان مديرية الاشغال العامة المنشور في البيان المرقم ٢١ والمؤرخ في ٣٠-١-١٩٣٧ و « مهندس المناطق » الوارد في الجدول (ب) تحت عنوان مديرية الري العامة المنشور في البيان الثالث رقم ٤٥٥١ وتاريخ ٢٦-٣-١٩٣٦ .

المادة الثالثة - تحذف جملة « مديرو ومديرات المدارس المتوسطة » و « مديرية مدرسة ثانوية الموصل »

للبنات» المؤازرتان في الجدول (أ) تحت عنوان وزارة المعارف المنشورتان في اليانين الثاني والثالث المرقمين ٩٣٦-٢٢٥٩ و٤٥٥١٥ والمؤرخين في ١٠-٢-١٩٣٦ و٣-٣-١٩٣٦ ويعتبر هذا التعديل نافذاً من تاريخ نشر نظام تعديل نظام المدارس الثانوية الرسمية رقم (٤٣) لسنة ١٩٣٧ المنشور في الوقائع العراقية المؤرخة في ٩-١-١٩٣٧ .

المادة الرابعة - تحذف من الجدول (أ) تحت عنوان وزارة الاقتصاد والمواصلات جملة «مهندس كيل النفط» ويستعاض عنها «بمفتش قائم بإدارة شعبة» .

المادة الخامسة - تحذف من الجدول (أ) تحت عنوان وزارة الخارجية جملتا «محاسب ديوان الوزارة» و «محاسب مفوضية لندن» ويستعاض عنهما بتعيري «مميز حسابات الوزارة» و «السكرتير المالي في المفوضية العراقية بلندن» .

المادة السادسة - تحذف من الجدول (أ) تحت عنوان وزارة العدلية جملة «محاسب مديرية الطابو العامة» ويستعاض عنها بتعير «مميز حسابات مديرية الطابو العامة» .

المادة السابعة - تحذف جملة «ومأمور مخزن» من كل من الفقرات الأربع التالية المدرجة تحت عنوان مديرية امور الزراعة من الجدول (أ) :-

- ١ - كاتب اول ومأمور مخزن مزرعة بكرميجو
- ٢ - كاتب ومأمور مخزن مزرعة الرسمية .
- ٣ - كاتب ومأمور مخزن شعبة السياطين في الزعفرانة .
- ٤ - كاتب ومأمور مخزن شعبة الجبوب

المادة الثامنة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا النظام .
كتب بغداد في اليوم الثاني عشر من شهر صفر سنة
١٣٥٧ واليوم الثالث عشر من شهر نيسان سنة ١٩٣٨ .
غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كماله
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية
مجيد رضا البشبي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٧ في ٢٥-٤-٣٨)

نظام

تعديل نظام وزارة المالية رقم ١٩ لسنة ١٩٣٥
رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي العراقي والمادة الاولى
من قانون تشكيلات الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء

على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء
أمرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الأولى - تلغى المادة الأولى من نظام تعديل
نظام وزارة المالية رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨ ويحل محلها
ما يأتي :-

١ - هيئة تفتيش وتتألف وفق احكام قانون تفتيش
الامور المالية وتكون برئاسة مفتش مالي عام
مسؤول امام الوزير ويقوم مدير المالية العنم
باعمال المفتش المالي العنم علاوة على اعمال
وظيفته الامنية .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من
١٩٣٨-٤-١٠

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ربيع الاول سنة
١٣٥٧ واليوم الاول من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع
جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية
محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٤ في ٩-٥-١٩٣٨)

نظام

التعديل الثالث لنظام الطرق والابنية رقم ٤٤
لسنة ١٩٣٥ رقم (١٦) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي واستنادا الى الفقرة الثانية من المادة العاشرة من قانون تعديل قانون ادارة البلديات رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تضاف العبارة التالية الى آخر الفقرة (أ) من المادة الثانية والخمسين من نظام الطرق والابنية :-

وان لا يكون عرض العرصة اقل من ١٥ مترا في المنطقة الثالثة و ٢٠ مترا في المنطقة الرابعة و ٢٥ مترا في المنطقة الممتازة » .

المادة الثانية - تضاف جملة (او عرض) بعد جملة (اذا كانت مساحات) الواردة في اول المادة ال ٦٠ من النظام المذكور وتحذف جملة (في عرصة بالنظر لقلّة عرضها) الواردة بعد جملة (من الوجهة الفنية) الواردة في المادة المذكورة .

المادة الثالثة - تضاف المادة التالية الى النظام المذكور وتكون المادة الثانية والستين :-

٦٢ - اذا قررت البلدية جواز استعمال الفضاء الكائن فوق ارصفة الطرق التي لا يقل عرضها عن ١٢ مترا في المنطقتين الاولى والثانية فقط لغرض انشاء طابق ثان فما فوق عليها تحسب المساحات التي تسقف من الارصفة المذكورة ويضمن ثمن المتر المربع منها من قبل المجلس البلدي ويبيع الى اصحاب الاملاك الراغبين في استعمال الفضاء المذكور على ان يجري التسقيف والبناء وفقا للشروط الميمنة ادناه :-

١ - ان تنشأ اعمدة من الحديد والاسمنت او من المرمر او الحلان او اية مادة صخرية قوية توافق عليها البلدية ويجري التسقيف بين هذه الاعمدة والجدار المحاذي للرصيف بالحديد والطابوق او الصخر او بالكونكريت المسلح .

٢ - ان لا تزيد ابعاد قاعدة العمود على الخمسين مترا .

٣ - ان يكون عرض التسقيف (عدا الطنف (الجرصونات) والتبوتات مترين ونصف في الشوارع التي عرضها اثنا عشر مترا فما فوق وثلاثة امتار في الشوارع التي عرضها ١٥ مترا فما فوق واربعة امتار في الشوارع والبيادين التي عرضها خمسة وعشرون مترا فما فوق .

٤ - يجوز انشاء الطنف (الجرصونات) والتبوتات اعتبارا من الخط المحاذي للشارع من الرصيف المسقف على ان تتبع في ذلك الشروط الواردة في المادة الخامسة والعشرين من النظام .

٥ - يعتبر الزميف المسقف جزء من الطريق الا انه
يجوز تسجيل الطابق الثاني فما فوق باسم صاحب
الملك .

المادة الرابعة - تعتبر المادتان الثانية والستون
والثالثة والستون من النظام المذكور المادتين الثالثة
والستين والرابعة والستين على التوالي .

المادة الخامسة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا
النظام .

كتب بغداد في اليوم الثاني من شهر ربيع الاول سنة
١٣٥٧ واليوم الثاني من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

جلال بابان عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير الاقتصاد والمواصلات وزير العدلية وزير المالية

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٣ في ٩-٥-٣٨)

نظام

تشكيلات ادارة الاوقاف رقم (١٧) لسنة ١٩٣٨

تحتن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثانية عشرة من قانون ادارة الاوقاف رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه رئيس الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تتألف ادارة الاوقاف من ادارة مركزية ومديريات ومأموريات في مراكز اللوية وملحقاتها حسب الحاجة ويطلق على الادارة المركزية اسم المديرية العامة وتكون المديريات والمأموريات مربوطة بها بصورة تكفل المراقبة الدائمة .

المادة الثانية - تتألف المديرية العامة من :-

- أ - شعبة الاملاك والحقوق .
- ب - شعبة الادارة .
- ج - شعبة الحسابات .
- د - شعبة المعابد والمعاهد الدينية الاسلامية .
- هـ - شعبة الهندسة .

المادة الثالثة - يعين موظفو المديرية العامة والمديريات والمأموريات المربوطة بها بموجب ملاك يصادق عليه ضمن الميزانية سنويا .

المادة الرابعة - يقوم المدير العام نيابة عن الوزير المسؤول وتحت اشرافه وبموجب تعليماته الخاصة او العامة بادارة الاوقاف المضبوطة صحيحة كانت او غير صحيحة واوقاف الحرمين والاوقاف الاخرى التي تنحل توليها لاي سبب كان الى ان يعين لها متول مع مراقبة الاوقاف الملحقة ومحاسبة متوليها وبادارة شؤون المعابد والمدارس وغيرها من المؤسسات الدينية والعلمية والخيرية وفقا لاحكام القوانين والانظمة المرعية .

المادة الخامسة - تقوم شعبة الاملاك والحقوق بتسجيل كافة المعاملات المتعلقة باملاك الاوقاف وتجميع المستمسكات التي لها مساس باثبات عائدتها لجهة الاوقاف وتهيء سجلا شاملا لجميع الاملاك الوقفية يحتوي على الخرائط والتفاصيل المطلوبة لكل ملك وتحفظ الوقفيات وسندات العائدية وما يماثلها من الوثائق في خزانات خاصة وتهيء الخطط والمشاريع لحسن استثمار الاملاك واستغلالها بالاتفاق مع شعبة الهندسة وتقوم كذلك بمعاملات الدعاوي والشؤون القضائية وتحقيقها وتقديم المشورة القانونية لسائر شعب المديرية وملحقاتها .

المادة السادسة - تقوم شعبة الادارة بالامور التحريرية المنفرقة للمديرية العامة ويحفظ الاوراق ويقيدها وتنظيم سجلات خاصة بالمعاملات التحريرية كما تقوم بملاحظة دوام وسلوك موظفي ومستخدمي الشعب بمركز المديرية العامة . ويكون من ضمنها قلم الذاتية الذي يعنى بامور ذاتية الموظفين وتنظيم سجلات لهم واضبارات خاصة بهم .

المستلزمة الحاجة - تقوم شعبة الحسابات باعداد الميزانية وتطبيقها وتنظيم الحساب القطعي عنها لكل سنة وتبقيط حساب الموارد والمصروفات وغيرها من الامور والمعاملات الحسابية متبعة في ذلك على قدر الامكان الاسس المتبعة في الحسابات العامة واتخاذ سجلات لكل من الاوقاف المضبوطة والنبوية والملحقة التي تدار بالامانة واعداد سجل للاموال الموقوفة من نفوذ وغيرها وتقوم بكافة الامور المودعة اليها وفقا للقوانين والانظمة والتعليمات المرعية . مع تعقيب معاملات الجباية والتخصيلات وتدقيق الحسابات الخاصة بالمرکز والملحقات مع حسابات المتولين .

المادة الثامنة - تقوم شعبة المعابد والمعاهد الدينية الإسلامية بالامور التحريرية لمجلس الشورى وتدوين الوثائق لأصحاب الجهات وبمعاملات تأليف المجالس العلمية كما انها تقوم بالمعاملات الخاصة بشؤون المعابد والمعاهد مهما كان نوعها مع القيام بمراقبتها والتفتيش عليها بين آونة واخرى وفقا للتعليمات التي يضعها المدير العام لهذه الغاية .

المادة التاسعة - تقوم شعبة الهندسة بتنظيم الكشوف الاولى والتصاميم للاعمال الانشائية وتفتيش التعميرات ومراقبتها وتنظيم الكشوف الثانوية عند تمامها وتدقيق الكشوف التي تنظم في المديرية والمأموريات وتصحيحها وتضديقها وتقوم عند الاقتضاء بوضع التصاميم وتنظيم الكشوف الاولى والثانوية وتفتيش التعميرات في المديرية والمأموريات .

المادة العاشرة - يتألف مجلس الشورى برئاسة المدير العام من احد كبار موظفي الدولة يعينه رئيس الوزراء ومقتني بغداد ومميز حسابات الاوقاف واحد محاميها واذا غاب احد الاعضاء يكمل النصاب باحد محامي الاوقاف .

المادة الحادية عشرة - يدقق مجلس الشورى مقررات المجالس العلمية فيصدقها او ينقضها او يعدلها او يأمر باعادة النظر فيها وتكون مقرراته واجبة الاتباع لدى المجالس العلمية وينظر في امر رفع الجهات عن اصحابها وينظر في امر صرف ما يتجاوز (٣٠٠) دينار من المصاريف غير المقتنة وفي ما يحيله اليه المدير العام مما يرى لزوم عرضه عليه وللوزير ان يطلب الى المجلس اعادة النظر في مقرراته مرة واحدة اذا لم تكن مصدقة من قبله قبل ذلك وتكون المقررات المتعلقة برفع الجهات والمصاريف غير المقتنة تابعة لتصديق الوزير .

المادة الثانية عشرة - تقوم المديريات باشراف المديرية العامة وضمن اوامرها وتعليماتها بادارة الاوقاف الواقعة داخل مناطقها صحيحة كانت او غير صحيحة واوقاف الحرمين والاوقاف الاخرى التي تنحل توليتها لاي سبب كان الى ان يعين لها متول مع مراقبة الاوقاف الملحقة ومحاسبة متوليها وادارة شؤون المعابد والمؤسسات الدينية والخيرية والعلمية وهي كذلك مكلفة :-

١ - بحفظ الاوراق وقيدها واعداد مجلات لكافة الاوقاف والمؤسسات ولسائر الاموال الموقوفة من نقود وغيرها مع المحافظة عليها وعلى متمسكاتها

واتخاذ اذيات خامة بها وبالمعاملات القلمية
للدائرة ولللمجلس العلمى .

ب - باعداد الجداول اللازمة لاحضار الميزانية والقيام
بتطبيق القسم المختص بها من الواردات والمصروفات
من الميزانية مع تنظيم حسابات الواردات والمصروفات
واتخاذ مجالات لكل من الاوقاف المضبوطة والنبوية
والمصلحة الني تدار بالامانة .

ج - بتنظيم الكشف الاولى والتاميم واعدادها
للانشاءات وارسالها الى المديرية العامة للتدقيق
قبل الشروع في التعمير ومراقبة التعميرات وتنظيم
الكشف الثانية عند ختامها وارسالها الى المديرية
العامة للتدقيق والتدقيق .

المادة الثالثة عشرة - للمدريات ان تصرف من
المصاريف غير المقتنة ما لا يتجاوز الثمانية دنانير وان
تخير المديرية العامة بذلك بدون تأخير .

المادة الرابعة عشرة - تقوم المأموريات بما تقوم
به المديريات من الواجبات وهي خاضعة لما تخضع له
تلك من اوامر وتعليمات ويجوز ان يربط بعضها
بالمديريات القريبة منها فتكون تلك المديرية واسطة
بينها وبين المديرية العامة .

المادة الخامسة عشرة - للمأموريات ان تصرف من
المصاريف غير المقتنة ما لا يتجاوز الاربعة دنانير على
شرط ان تعلم المديرية العامة بالمصرف بدون تأخير .

المادة السادسة عشرة - يؤلف في مراكز المديريات والمأموريات مجلس علمي من القاضي رئيسا والمدير او المأمور وثلاثة من العلماء اعضاء للنظر في امر توجيه الجهات واختيار الوكلاء الذين يعينون للقيام بها وفق النظام الخاص بذلك .

المادة السابعة عشرة - يترشح من المندوب او المأمور وتصديق المديرية العامة لمدة سنتين ويجوز تجديد انتخابهم واذا غاب احد العلماء يكمل النصاب بحال غيره بعينه القاضي واذا لم يحضر لأحد العلماء ثلاث جلسات متوالية يعتبر استقلا ويتجرب غيره بالطريقة المشهورة .

المادة السابعة عشرة - للمدير العلم ان يصدر من الاوامر ما يراه كافلا لادارة شؤون الاوقاف بالصورة التي يراها ضمن للمنفعة وعليه ان ينفذ القوانين والانظمة المختصة بادارته وان يطبق احكام التعليمات العامة التي تصدر اليه من الوزير المسؤول وعليه ان يزود الوزير بتقارير عن سير الاعمال والمهام المناطة به وعن كيفية قيام الموظفين باعمالهم وعن الاقتراحات التي يراها ضرورة لحسن تمشية ادارة الاوقاف في الاوقات التي يحددها الوزير .

المادة الثامنة عشرة - لا تجري الاحالات القطعية لاجارات الاملاك التي لا تبلغ مقاديرها السابعة ما لم تستأذن المديرية العامة بشأنها وكذلك الاجارات التي تتجاوز الاربعين دينارا سنويا .

المادة التاسعة عشرة - تجري المزايدات والمناقصات
وفق القوانين والأنظمة التي تصدرها الحكومة من وقت
إلى آخره .

المادة العشرون - ليس للمدريات والمأموريات
أن تعقد المغارمات والمقاولات على الاراضي بدون
استيذان من المديرية العامة .

المادة الحادية والعشرون - يلغى نظام تشكيلات
ادارة الاوقاف رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٧ وتعديله .

المادة الثانية والعشرون - ينفذ هذا النظام من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة والعشرون - على الوزير المسؤول
(رئيس الوزراء) تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشيبلي عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير المعارف وزير العدلية وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٨ في ٢٣-٥-٣٨)

رقم (١٨) لسنة ١٩٣٨

نظام تعديل النظام رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٧

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة التاسعة من قانون الباسپورت (جوازات السفر) رقم ٦٥ لسنة ١٩٣٢ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعدل المادة الثانية من النظام رقم ٧٩ لسنة ١٩٣٧ بحذف القسم (٢) من الفقرة (١) منها واستبداله بما يأتي :-

٢ - المطار المدني في البغداد .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير الداخلية والعدل تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع
الاول سنة ١٣٥٧ واليوم السابع عشر من شهر مايس
سنة ١٩٣٨ . غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشبيبي عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير المعارف وزير العدلية وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٩ في ٣٠-٥-٣٨)

رقم (١٩) لسنة ١٩٣٨

نظام تعديل نظام اجازات وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة ١٩٣٦

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثامنة من قانون
شركات التأمين رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦ وبناء على ما عرضه
وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع
النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة (٢) من المادة الاولى
من نظام اجازات وكلاء شركات التأمين رقم ٢٥ لسنة
١٩٣٦ وتحل محلها الفقرة التالية :-

٢ - ان يكون الوكيل :-

أ - شخصا حكيميا معترفا بشخصيته الحكيمية
بمقتضى القوانين العراقية النافذة ومسجلا
في غرفة التجارة .

ب - شخصا حقيقيا بالغاً ٢١ سنة من العمر ،
ومعروفا بالاستقامة وحسن السلوك ، وغير
محكوم عليه بجناية او جنحة مخلة بالشرف
ولا بالافلاس الا اذا استعاد اعتباره ، ومسجلا
في غرفة التجارة .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع
الاول سنة ١٣٥٧ واليوم السابع عشر من شهر مايس
سنة ١٩٣٨ .
غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشيباني عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير المعارف وزير العدلية وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٩ في ٣٠-٥-٣٨)

نظام

تعديل النظام الكمركي رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦

رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي وعلى قانون التعديل الثاني لقانون التعريف الكمركية رقم ١١ لسنة ١٩٣٣ رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى الفقرة (ب) من المادة الرابعة من النظام الكمركي رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٦ ويستعاض عنها بما يلي :-

ب - قيمة المتوجات العراقية المصدرة تكون قيمة تلك المتوجات واصل على ظهر الباخرة في البصرة ويتوصل الى هذه القيمة بالطريقتين التاليتين :-

١ - تؤخذ القيمة المعينة لاغراض استيفاء رسم الاستهلاك السائدة في البصرة يوم تقديم تصريحه الاخراج ويضاف اليها المصاريف والاجور المنفقة لايصال تلك المتوجات على ظهر الباخرة في البصرة .

٢ - وفي حالة المتوجعات التي ليس لها سعر
استهلاك تؤخذ اسعار بيعها بالجملة نقدا
ويضاف اليها المصاريف والاجور المنفقة
لايصالها على ظهر الباخرة في البصرة .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم السابع عشر من شهر ربيع الاول
سنة ١٣٥٧ واليوم السابع عشر من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشيبني	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير المعارف	وزير العدلية	وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٨ في ٢٣-٥-٣٨)

رقم (٢١) لسنة ١٩٣٨

نظام بمنح اللزمة

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي واستنادا الى الفقرة (١) من المادة (١١) من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعتبر اراضي حاوي السفيط التابعة لقضاء الخالص المعلنة تسويتها ضمن منطقة تسوية بلد بموجب بيان وزير المالية المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ١٦١٨ والمؤرخة في ١٤-٣-١٩٣٨ منطقة لغرض منح اللزمة المصرح بها في القانون المرقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ الى الاشخاص الحائزين الشروط الواردة في المادة (١١) من قانون تسوية حقوق الاراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من تاريخ

نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر
ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي والعشرين من شهر
مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

محمد رضا الشيبلي	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير المعارف	وزير العدلية	وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد		
والمواصلات		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٠ في ٦-٦-٣٨)

رقم (٢٢) لسنة ١٩٣٨

نظام تعديل نظام وزارة الداخلية

رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥

نحن ملك العراق

استنادا الى الفقرة الاولى من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي والمادة الاولى من قانون
تشكيل انوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه

وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعدل المادة الرابعة من نظام وزارة الداخلية رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥ :-

١ - بحذف الفقرتين (هـ) و (ح) من القسم الثاني منها .

٢ - بالغاء الفقرة (د) واحلال الفقرة الآتية محلها .

د - شعبة الادارة والرسائل - يراقب اعمالها ملاحظ وتقوم بما يودع اليها من الاعمال الخارجة عن اختصاص الشعب الاخرى ومراقبة اعمال المترجمين وكتب الطابعة .

٣ - باضافة الفقرة الآتية الى القسم الثاني منها بعد الفقرة (د) .

هـ - مميزة العمال - يتولى اعمالها مميز ويكون من واجباتها اتخاذ التدابير التشريعية والادارية لتنظيم العمل وحسن تدوير شؤون العمال بمراقبة نقابات العمال وجمعياتهم وتأمين وسائل الامعاف مع الاشراف على حسن تطبيق التشريع المتعلق بهم وتهيئة الاحصائيات عن عدد العمال والمستخدمين لدى الشركات الاجنبية من عراقيين واجانب والسعي لاحضار الوسائل الفعالة لاحلال العراقيين محل الاجانب في جميع الحرف والمهن التي تعاطى في المدن والقصبات .

المادة الثانية - تعدل المادة ٥ من النظام المذكور :-

١ - باضافة الجملة الآتية الى آخر الفقرة ٢ (أ) :-
(وتقوم باحضار الخرائط والسجلات والاحصائيات
اللازمة) .

٢ - بحذف عبارة (كاحضار الخرائط والسجلات
والاحصائيات) الواردة في الفقرة ٢ (ج) .

المادة الثالثة - تحذف عبارة (وامور العمال) الواردة
في القسم الاول من المادة الاولى من النظام رقم ١٤
لسنة ١٩٣٧ والفقرة (هـ) من القسم الثاني من المادة نفسها .
المادة الرابعة - تنفذ احكام هذا النظام من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا
النظام .

كتب ببغداد في اليوم السادس والعشرين من شهر
ربيع الاول سنة ١٣٥٧ واليوم السادس والعشرين من
شهر مايس سنة ١٩٣٨ .
غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشيبني عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير المعارف وزير العدلية وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمعاملات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٩ في ٣٠-٣٨-٣٨)

رقم (٢٣) لسنة ١٩٣٨

نظام الطوابع البريدية العراقية

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والفقرة الاولى من المادة الخامسة عشرة من قانون البريد رقم ٦ لسنة ١٩٣٠ وبناء على ما عرضه وزير الاقتصاد والمواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - ابتداء من التاريخ الذي يعلنه وزير الاقتصاد والمواصلات في الجريدة الرسمية يوضع قيد الاستعمال طابع بريدي اعتيادي وطابع بريدي رسمي يتضمنان الاوصاف التالية :-

- القيمة - ا فلس
- الحجم - $\frac{1}{2} \times 2$ سنتمرا
- الشكل - مستطيل
- اللون - بنفسجي غامق

الرسم - في الوسط صورة نصفية لصاحب الجلالة الملك غازي المعظم باللباس العسكري وفي الجهة اليمنى كلمة البريد بالعربية وفي الجهة اليسرى كلمة

(Postage) بالانكليزية وفي الزاوية العليا اليمنى كلمة العراق بالعربية وفي الزاوية العليا اليسرى كلمة (Iraq) بالانكليزية وفي الزاوية السفلى اليمنى قيمة الطابع كتابة ورقما بالعربية وفي الزاوية السفلى اليسرى قيمة الطابع كتابة ورقما بالانكليزية .

المادة الثانية - تنفيذ احكام هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير الاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الاول من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي والثلاثين من شهر مايس سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

محمد رضا الشيبني	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير المعارف	وزير العدلية	وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد والمواصلات		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٠ في ٦-٦-٣٨)

رقم (٢٤) لسنة ١٩٣٨

ادارة مصلحة نقل الركاب في العاصمة

تحت ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي واستادا الى المادة الرابعة من قانون مصلحة الركاب في العاصمة رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تقوم هيئة الادارة باعداد ميزانية المصلحة للسنة الاولى التي تؤسس المصلحة فلانها وتراعى في اعداد الميزانية احكام المادة السابعة من القانون .

المادة الثانية - تجتمع هيئة ادارة المصلحة مرة كل اسبوع وكلما يدعوها مدير الادارة للنظر في القيام بتأسيس المشروع وادارته وفق احكام ميزانيته المصادق عليها .

المادة الثالثة - تجتمع هيئة الادارة برئاسة مدير الادارة او نائبه وحضور نصف اعضاء الهيئة على الاقل وتصدر قراراتها بالاكثرية وعند تساوي الآراء يرجع الطرف الذي فيه الرئيس .

المادة الرابعة - تدون قرارات جلسات هيئة الادارة
في سجل خاص ويوقع عليها رئيس الجلسة واعضاؤها.
المادة الخامسة - ترمل في نهاية كل شهر خلاصة
قرارات هيئة الادارة لذلك الشهر الى وزير الداخلية
للاطلاع على سير اعمال الهيئة.

المادة السادسة - يقوم المدير :-

١ - بادارة اعمال المشروع بوجه عام وله ان يصادق
على صرف ما لا يزيد على المائة دينار على ان
يقدم معلومات اسبوعية لهيئة الادارة عن هذه
المصروفات .

٢ - باجراء ما يلزم لتنفيذ العقود التي تعقد بموافقة
هيئة الادارة .

٣ - بتنفيذ القرارات الاخرى التي تصدرها هيئة الادارة .

المادة السابعة - ١ - تقوم هيئة الادارة بتقرير
اعمال المشروع التي تستلزم الصرف اكثر من مائة دينار
ولا تنفذ قراراتها التي تستلزم صرف اكثر من خمسة
عشر الف دينار الا بعد عرضها على مجلس الوزراء من
قبل وزير الداخلية وموافقة المجلس عليها .

٢ - بتقرير تعرفه اجور النقل وتبديلها كلما مست
الحاجة على ان تستحصل مصادقة الوزير .

المادة الثامنة - لهيئة الادارة حق تدقيق كافة معاملات الصرف .

المادة التاسعة - يقوم نائب المدير بالاعمال التي يودعها اليه المدير ووفق اوامره ويقوم مقامه في غيابه .

المادة العاشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة ١٣٥٧ واليوم الثاني من شهر حزيران سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري توفيق السويدي جميل المدفعي
وزير الداخلية وزير الخارجية رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

محمد رضا الشيبني عباس مهدي ابراهيم كمال
وزير المعارف وزير العدلية وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤١ في ١٣-٦-٣٨)

رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٨

نظام مخصصات الايفاد والتدريب العسكري

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثانية والاربعين (أ) بدلالة المادة الاولى من قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تسري احكام هذا النظام على ضباط الجيش والضباط الاجانب المستخدمين بعقود ومفاولات خاصة ونواب الضباط وضباط الصف والجنود المستخدمين فيه .

المادة الثانية - يجوز الايفاد الى بلد اجنبي مجاور للعراق بموافقة وزير الدفاع اذا لم يكن من المحتمل ان تتعدى مدة الايفاد (خارج العراق) ٢١ يوما . اما الايفاد او الارسال بمهمة رسمية لاي بلد اجنبي غير مجاور للعراق مهما كانت مدته وكذلك الايفاد للبلد الاجنبي المجاور للعراق الذي تتجاوز مدته ال ٢١ يوما فيطلب التصديق من مجلس الوزراء .

يستثنى من هذه المادة الضباط ونواب الضباط وضباط الصف والجنود الموفدون الى البلاد الاجنبية للتدريب او لتلقي بعض العلوم ويحق لوزير الدفاع ان يصادق على ايقادهم مهما بلغت مدة تدريبهم .

المادة الثالثة - يقسم التابعون لهذا النظام الى ثلاثة اصناف :-

الصف الاول - الضباط الامراء والقادة والضباط البريطانيون المستخدمون في الجيش وضباط الصف البريطانيون الذين يتناولون رواتب (٦٠) دينارا شهريا او اكثر .

الصف الثاني - الضباط الاعوان وضباط الصف البريطانيون الذين يتناولون رواتب تقل عن (٦٠) دينارا شهريا .

الصف الثالث - نواب الضباط وضباط الصف والجنود .

المادة الرابعة - ١- يسمح بالمصروفات التالية عند السفر بالايقاد :-

أ - عن السفر من محل الوظيفة الى المحل المقصود اليه نهائيا في البلد الاجنبي وعن السفرة الاياوية ايضا تغطي النفقات الحقيقية للسفر بالباخرة واجور السيارات عبر الصحراء واجور السفر بالقطار بما في ذلك اجور الامتعة الزائدة لقاء مقدار معقول منها .

ب - عن النفقات الاكتمالية للقسم الذي يتم من
السفرة داخل العراق وفق احكام المادة
السابعة عشرة من نظام مخصصات السفر
ومصروفات النقل العسكري رقم ٣٩ لسنة
١٩٣٧ .

ج - مخصصات ليلية حسب المقياس الموضوع في
المادة (٣١) من النظام المذكور في الفقرة
اعلاه في خلال مدة السفر من محل الوظيفة
في العراق الى محل الايفاد على شرط ان
لا يدفع للقسم الذي يتم من السفارة بحرا
ما يزيد على ثلاثة دناتير للصف الاول
ودينارين للصف الثاني ودينارا واحدا
للصف الثالث .

د - مخصصات ليلية خلال السفارة الايباية للعراق
وذلك حسب احكام الفقرة (ج) من هذه المادة .

هـ - مخصصات ايفاد حسب المقياس الموضوع
في المادة السادسة عوضا عن المخصصات
اليلية المسموح بها بموجب الفقرتين (ج)
و(د) من هذه المادة وذلك في خلال التعويق
الاضطراري في اي ميناء او بلدة سواء اكان
ذلك ذهابا ام ايابا .

و - مخصصات ايفاد حسب المقياس الموضوع في
المادة السادسة وذلك خلال كل ليلة من
البقاء في المحل الموقد اليه .

ز - النفقات الحقيقية المنفقة في خلال مدة البقاء في المحل الموقد اليه على السفر او الانتقال الضروري المتعلق بواجبات الايفاد بشرط ان يقتنع وزير الدفاع من ان المصروفات المطالب بها على هذه الصورة معقولة وصحيحة .

٢ - ان المخصصات الليلية المسموح بها للسفرة كما نص على ذلك في الفقرات (ج) و (د) و (هـ) اعلاه تشمل ايضا النفقات العرضية المنفقة في السفر بما في ذلك اجرة كراء سيارات او عربات واجور الحمالين والمكافأة وغير ذلك . ولا يدفع شيء من لقاء امثال هذه النفقات على حدة .

المادة الخامسة - ١ - يحق للضابط او نائب الضابط وضابط الصف والجندي الموند السفر في القطار او في السيارة او في الباخرة او بوسائل اخرى حسب المقياس التالي :-

الصف	بحرا	برا (بالقطار او السيارة)
الاول	الدرجة الاولى	الدرجة الاولى
الثاني	الدرجة الثانية	الدرجة الاولى
الثالث	الدرجة الثالثة	الدرجة الثالثة

٢ - يحق لضباط الصف الثاني الموقدين الى الهند السفر في الدرجة الاولى بالباخرة .

٣ - يحق لوزير الدفاع ان يصادق على دفع نفقات نقل في الطائرة في ظروف استثنائية ومستعجلة جدا واذا تم السفر بالطيارة بدون تخويل خاص من الوزير فتدفع الاجرة المسموح بها لتلك السفرة بطرق النقل الاخرى المعينة في هذا النظام .
ويحق له ايضا ان يصادق على السفر في الطريق غير الطريق الاقصر في الحالات التي تقتضي ذلك .

المادة السادسة - يكون مقياس مخصصات الايفاد

كالآتي :-

<u>مقياس المخصصات</u>	<u>١ - الصنف الاول :</u>
<u>فلس دينار</u>	<u>بلد او مدينة الايفاد</u>
١ ٦٥٠	المملكة المتحدة
١ ٢٥٠	بائر بلدان اوروبية
١ ٥٠٠	مصر
	الاستانة وانقرة وطهران والشام
	والبلدان الاخرى غير البلدان
١ ٢٠٠	الاوروية

٢ - الصنف الثاني :

ثلثي المخصصات المذكورة في اعلاه .

٣ - الصنف الثالث :

ثلث المخصصات المذكورة في اعلاه .

٤ - الضباط البريطانيون الموفدون الى المملكة المتحدة .

	فلس	دينار	فلس	دينار	
الضباط البريطانيون	٢٥٠	١	٩٠٠	-	الضباط البريطانيون
الذين يتقاضون راتب					الذين يتقاضون راتب
مقداره ٦٠ ديناراً فما					مقداره ٦٠ ديناراً فما
فوق .					فوق .

الضباط الذين يتقاضون	٧٥٠	-	٦٠٠	-	الضباط الذين يتقاضون
راتباً يقل عن ٦٠					راتباً يقل عن ٦٠
ديناراً .					ديناراً .

المادة السابعة - لوزير المالية بعد موافقة مجلس الوزراء ان يصادق على منح :-

١ - رئيس البعثة العسكرية مخصصات ليلية لا تتجاوز اربعة دنائير عن الليلة الواحدة (بما فيها المقادير الميئة في المادة السادسة اعلاه) واجرة سيارة ومخصصات ضيافة اذا اقتضى الامر .

٢ - عضو البعثة من رتبة زعيم فما فوق مخصصات ليلية لا تتجاوز الدينارين عن الليلة الواحدة (بما فيها المقادير الميئة في المادة السادسة اعلاه) .

٣ - اجرة محل قدرها دينار واحد للضباط المذكورين في الفقرة (٢) اعلاه .

المادة الثامنة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية ان يصادق على مخصصات ضيافة بمقدار يقرره المجلس المذكور ليعطى لرئيس البعثة العسكرية .

المادة التاسعة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير المالية ان يصادق على اعتبار ضباط الصف الثالث ضباطا من الصف الثاني وضباط الصف الثاني ضباطا من الصف الاول عندما تقضي المهمة الموفدين من اجلها مفرهم ومكونهم في الدرجات والمحلات المسموح بها للضباط الذين هم اعلى منهم صفا ومنحهم مخصصات الايفاد على المقياس الذي يستحقه اولئك الضباط .

المادة العاشرة - ١ - يتناول ضباط الصف الاول والصف الثاني الموفدون الى بلاد الهند للتدريب او لتلقي بعض العلوم او لحضور دورات او مناورات مخصصات شهرية محدودة مقدارها (٢٦/٢٥٠) دينار علاوة على راتب رتبته ابتداء من تاريخ دخولهم الهند الى غاية تاريخ خروجهم منها عائدين الى العراق .

٢ - يتناول الضابط من الصف الاول والثاني الموند للتدريب الى انكلترة مخصصات شهرية معينة حسب المقياس ادناه علاوة على راتب رتبته ابتداء من تاريخ وصوله الى انكلترة الى غاية مبارحته اياها عائدا الى العراق :-

الملازم الثاني والاول والرئيس ٢٥ دينارا شهريا .

الرئيس الاول ٣٠ دينارا شهريا .

المقدم ٣٥ دينارا شهريا .

العقيد وما فوق ٤٠ دينارا شهريا .

تدريبه ومقادراته المؤسسية او المدرسية وذلك الى غاية تاريخ مباحثته انكثرة عائدا الى العراق .
 - يمنح نواب الضباط وضباط الصف والجنود المؤهلين الى الممالك الاجنبية للتدريب المخصص الشهريه التالية علاوة على راتب رتبهم :-

٣ - لا يمنح الضباط الذي يسكن في مؤسسة عسكرية او مدرسة المخصصات المذكورة في الفقرة (٢) اعلاه طالما كانت معيشته وسكنه مؤمنة على نفقة الحكومة وانما يمنح بدلا عنها مبلغا مقداره دينار واحد عن كل يوم من مدة العطلات الرسمية فقط .
 ويصبح مستحقا المخصصات المذكورة بعد اكمال

٢٠

في الهند		في مصر		في انكثرة		الرتبة
دينار	فلس	دينار	فلس	دينار	فلس	
٧	-	١٠	-	١٧	-	ثاني الناياب وضابط الصف الى رتبة عريف
٥	-	٧	-	١٠	-	ضابط الصف دون رتبة عريف والجنود

٥ - يمنح الجنود الذين يعينون لخدمة الضباط في الهند او لاسدارات خيلهم مخصصات شهرية مقدارها مكوّنهم في تلك البلاد .

المادة الحادية عشرة - لا تسري احكام الفقرات (ب) و (ج) و (د) و (هـ) من المادة الرابعة من هذا النظام على الضباط ونواب الضباط وضباط الصف والجنود الوارد ذكرهم في المادة العاشرة اعلاه ويمتحنون بدلا عنها مخصصات مقطوعة ونفا للمقياس التالي :-

٦ - يدفع الى الضباط وضباط الصف والجنود الموفدين الى الممالك الاجنبية للتدريب عندما يضطرون في بعض الحالات الى ترك محلاتهم الدائمة والسيت في محلات اخرى انتقلت الحقيقية التي يكابدونها عن المعينة والسكنى وذلك علاوة على المخصصات الشهرية التي تمنح اليهم *

٢٠

العنف		الى المتد أو منها	الى المتد أو منها	الى مصر أو منها	دينار
فلس	دينار	فلس	فلس	فلس	دينار
الاول	٥٠٠	٥	٧٥٠	-	-
الثاني	-	٤	٥٠٠	-	-
الثالث	-	٣	-	-	٢

المادة الثانية عشرة - اذا اصيب ضابط او ضابط صف او جندي في أثناء ايفاده للقيام بمهام رسمية او في أثناء مدة تدريبه في البلاد الاجنبية بمرض تقطع عنه مخصصات

من ضرورة معالجته ومن ان مرضه غير ناتج عن تقصير
منه .

المادة الثالثة عشرة - يعامل الضباط الذين اوفدوا
قبل صدور هذا النظام بمقتضى الفصل الخاص بالايضاد
من نظام مخصصات السفر العسكري رقم ١٣ لسنة ١٩٣١ .

المادة الرابعة عشرة - على وزيرى المالية والدفاع
تنفيذ هذا النظام ولوزير المالية تطبيق احكام المادة ٤٩
من نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل العسكري
رقم ٣٩ لسنة ١٩٣٧ لمقاصد هذا النظام .

المادة الخامسة عشرة - ينفذ هذا النظام اعتبارا من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

كتب ببغداد في اليوم الثامن والعشرين من شهر
جمادي الاولى سنة ١٣٥٧ واليوم السادس والعشرين
من شهر تموز سنة ١٩٣٨ . غاوي

جميل المدنعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري

وزير الداخلية

توفيق السويدي

وزير الخارجية

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

عباس مهدي

وزير العدلية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥١ في ١٥-٨-٣٨)

رقم (٢٦) لسنة ١٩٣٨

نظام استفتاء رجال الدين والموظفين المدنيين من الخدمة العسكرية

نحى ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثامنة عشرة من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يراد في هذا النظام بالتعابير التالية المعاني الميئة ازاءها ما لم ينص فيه على خلاف ذلك :-

أ - امام الجامع او المسجد : كل شخص متول جهة امامه في احد الجوامع او المساجد وقائم بتلك الجهة بالفعل سواء اكان الجامع او المسجد مضبوطا ام ملحقا وكذلك ائمة الجوامع التي تقام فيها الصلاة الجامعة .

ب - المدرس الديني : كل شخص متول جهة تدريس في احد المعاهد الدينية وقائم بتلك الجهة بالفعل سواء اكان المعهد مضبوطا ام ملحقا ام تقام فيها صلاة الجامعة .

- ج - العالم : كل شخص مجاز في العلوم الدينية ولا مهنة اخرى له غير العلم .
- د - المجتهد : كل عالم توصل الى درجة الاجتهاد حسب الاحكام الشرعية .
- هـ - البطريرك : كل عالم روحاني من المسيحيين يكون رئيس اساقفة ولا مهنة اخرى له .
- و - رئيس الحاخامين : كل حاخام انتخب رئيسا للحاخامين وفق قانون الطائفة ونظامها .
- ز - المطران : كل عالم روحاني انتخب رئيسا لطائفة مسيحية في منطقة معينة .
- ح - القس : كل عالم روحاني مسيحي لا مهنة اخرى له غير العلم .
- ط - الراهب : كل روحاني لا مهنة له غير الانتفاع للعبادة في احدى الاديرة .
- ي - الشماس : كل من يتولى خدمة معبد مسيحي ويعنى بجميع شؤونه ولا حرفة اخرى له .
- ك - الحاخام : كل اسرائيلي اكمل دراسة العلوم الدينية واجازة المجلس الروحاني في تعليم الامور الدينية ولا مهنة اخرى له .
- ل - رئيس الطائفة : كل شخص ديني عينه الحكومة رئيسا دينيا لطائفة معترف بها او انتخبته طائفته رئيسا دينيا وابرمت الحكومة انتخابه .

م - الموظفون المدنيون : الاشخاص الذين ينطبق عليهم تعبير (الموظف) الوارد في الفقرة الاولى من المادة الثانية من قانون الخدمة المدنية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ والمذكورون في هذا النظام .

المادة الثانية - تثبت هياة التجنيد في الفحص الابتدائي من كون الاشخاص الوارد ذكرهم في المادة السابقة هم من رجال الدين ولا مهنة اخرى لهم وتسير الى ذلك في السجلات الخاصة وفي دفتر خدمتهم .

المادة الثالثة - يحضر رجال الدين المكلفون بالفحص النهائي امام لجنة التجنيد حاملين الوثائق الرسمية التي تبين بكونهم من رجال الدين وبعد ان تتأكد اللجنة من ذلك تشير في السجلات الخاصة وفي دفتر خدمتهم الى كونهم معفيين من الخدمة .

المادة الرابعة - يعفى الاشخاص المذكورون في المادة الاولى ما داموا مواظبين على وظائفهم في الجوامع والمساجد والمعابد وعند تخليهم عن وظائفهم او عند عدم قيامهم بها بذاتهم يصبحون مكلفين بالخدمة وتجري بشأنهم المعاملات القانونية .

المادة الخامسة - لا يجوز اعفاء اكثر من شخص واحد من رجال الدين لكل وظيفة في جامع او مسجد او معبد .

المادة السادسة - لا يعفى رجال الدين الموظفون في الجوامع والمساجد او المعابد التي لا تنام فيها عادة الشائير الدينية .

المادة السابعة - يعفى من الخدمة العسكرية الموظفون
المدنيون التالون :-

أ - السفراء والوزراء المفوضون والقائمون بالأعمال
ورئيس الديوان الملكي والمديرون العامون
والقناصل العامون ورئيس التشريفات في البلاط
الملكي ومكرتير مجلس الوزراء •

ب - وزارة الخارجية : مستشارو السفارات والمفوضيات
ومكرتيروها الاولون والقناصل •

ج - وزارة الداخلية : المتصرفون والمفتشون الاداريون
والقائمقامون ومعاون مدير الشرطة العام ومديرو
الشرطة ومفتشوها ورؤساء دوائر مديرية الشرطة
العامه ومعاونو مديري الشرطة والمفوضون ومعاونو
المفوضين ورؤساء الصحة ومفتشوها والاطباء
والصيدالة في المستشفيات الرسمية وامين العاصمة •

د - وزارة المالية : مراقب الحسابات العام •

هـ - وزارة العدلية :

رئيس ديوان التدوين القانوني

رئيس التفتيش العدلي

المدعون العامون

رئيس محكمة التمييز واعضاؤها

رئيسا مجلسي التمييز الشرعي المدني والجعفري
واعضاؤهما •

و - وزارة الاقتصاد والمواصلات :

مدير البيطرة والبيطرة المستخدمون في المستشفيات
البيطرية الرسمية •

المادة الثامنة - يعفى من خدمة الاحتياط الاول
والثاني في حالة النفيـر الموظفون المدنيون التالون :-

١ - معاون رئيس الديوان الملكي
سكرتيرا مجلسي الاعيان والنواب
مساعد رئيس التـشريفات في البلاط الملكي •

ب - وزارة الخارجية : معاونو القناصل •

ج - وزارة المالية : مديرو اقسام وزارة المالية
والمميزون والمفتشون الماليون والمحاسبون ومديرو
الكمارك ومعاونو مديري الكمارك وجميع موظفي
ادارة الميناء •

د - وزارة العدلية : المدونون القانونيون والمفتشون
العدليون والحكام والقضاة ومعاونو المدعين
العامين •

هـ - وزارة الدفاع : جميع موظفي وزارة الدفاع •

و - وزارة الاقتصاد والمواصلات : مديرو مناطق الاشغال
والري والمهندسون وجميع موظفي دوائر البرق
والبريد والتلفون وجميع موظفي ادارة السكك
الحديدية •

٢ - وزارة الداخلية : مديرو النواحي والمضمدون في
المستشفيات الرسمية .

المادة التاسعة - لمجلس الوزراء بناء على اقتراح
وزارة الدفاع ان يقرر اعفاء شاغلي بعض الوظائف التي
تحدث بعد صدور هذا النظام من الخدمة العسكرية وفقا
لاحدى المادتين السابقتين .

المادة العاشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الحادية عشرة - على وزراء الدولة تنفيذ هذا
النظام .

كتب ببغداد في اليوم الخامس من شهر جمادي الآخرة
سنة ١٣٥٧ واليوم الثاني من شهر آب سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	توفيق السويدي	جميل المدفعي
وزير الداخلية	وزير الخارجية	رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع		

محمد رضا الشيبلي	عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير المعارف	وزير العدلية	وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد		
والمواصلات		

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥١ في ١٥-١٨-٣٨)

رقم (٢٧) لسنة ١٩٣٨

نظام دعوة جنود الاحتياط

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثامنة عشرة من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ وعلى المادة الرابعة من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - مكلف الاحتياط : هو ضابط الصف او الجندي المكلف الذي اكمل مدة خدمة العلم وكل عراقي دخل صنف الاحتياط ولم يكمل التسعة والثلاثين من عمره .

وتعد خدمة التطوع في الجيش بعد اكمال خدمة العلم من خدمة الاحتياط .

المادة الثانية - متطوع الاحتياط : هو ضابط الصف او الجندي المتطوع الذي اكمل مدة خدمة العلم وبقى في خدمة الجيش .

تسجيل جنود الاحتياط

المادة الثالثة - على جميع آمري الوحدات والمؤسسات ان ينظموا كتي الأشخاص الذين يسرحون من الجيش لارسالها الى لجان تجنيدهم الاجلية في خلال مدة لا تزيد على خمسة ايام بعد تسريحهم وعلى لجان

التجنيد ان تنقل هؤلاء الى محلاتها الخاصة وعلى أمري
الوحدات والمؤسسات ان يحتفظوا بوثيقة مكتوبة تدل
على وصول هذه الكتي الى لجانها الخاصة وفي الوقت
عينه على هؤلاء الأمرين ان يعنوا بتدوين تاريخ تسريح
الجندي في دفتر خدمته وان ينهوا هؤلاء الجنود على
مراجعة لجان تجنيدهم في خلال مدة لا تزيد على شهر
واحد يبينون فيه عناوينهم وان ينشوا هذه اللجان كتابة
بعناوينهم ومحلات اقامتهم الأخيرة .

المادة الرابعة - تسجل لجان التجنيد جميع جنود
الاحتياط المتطوعين والمكلفين المسرحين من الجيش
قبل صدور هذا النظام في داخل مناطقهم في دفاتر خاصة
تدون فيها محلات اقامتهم وصنوفهم العسكرية واعذارهم .

المادة الخامسة - يفحص في كل سنة جنود الاحتياط
في اثناء الفحص الابتدائي لذلك يجب :-

اولا - على جميع لجان التجنيد ان تهيب الجداول
المطلوبة حسب الانموذج المعطى من قبل
مديرية التجنيد العامة والذي يحتوي على جميع
اسماء جنود الاحتياط ورتبهم وصنوفهم وتبلغ هذه
الجداول الى كل قرية او محلة على حدة مع
الاشعار بوجوب حضورهم لجان التجنيد لاثبات
وجودهم .

اما الذين لا تتمكن لجان التجنيد من تبليغهم
او احضارهم فتعلن اسماعهم بالتومائل الملائمة
لتأكد من وجودهم او عدمه او محل السكنى
الموجودين فيه واسباب عدم حضورهم .

ثانياً - على جنود الاحتياط ان يخبروا دوائر تجنيدهم شفها او تحريريا (عندما يكونون في خارج منطقة تجنيدهم) بمحلات سكناهم الدائمة او بمعذرتهن الصحية مع اصل التقارير الطبية او صورتها المؤيدة صحتها وجناوينهم وذلك في مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما ابتداء من اعلان اسمائهم ومن يخالف ذلك يعاقب وفق المادة الثالثة والعشرين من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ .

وعلى الجنود المراجعين مراجعة تحريرية ان يحتفظوا بوثيقة رسمية تثبت مراجعتهم التحريرية .

ثالثاً - على جنود الاحتياط الذين يتركون محلاتهم ويسافرون الى محلات اخرى ان يخبروا لجان تجنيدهم الاصلية بجناوينهم ومحلات سكناهم الجديدة وذلك في مدة لا تزيد على الشهر الواحد .

واذا كانت مدة غيابهم عن لجان تجنيدهم اقل من شهر واحد فلا حاجة الى مراجعتهم لتسجيل محلاتهم الجديدة .

على الاشخاص الذين هم في خارج القطر العراقي الساكنين في بلاد اجنبية ان يراجعوا اقرب تميلية او مفوضية عراقية او من يقوم

بأعمالها لتسجيل وثائقهم وايضا على هذه
المفوضيات او القنصليات ان تخبر مديرية
التجنيد العامة في وزارة الدفاع بمعاملات
التسجيل .

المادة السادسة - لتعين موجود قوة الاحتياط الحقيقية
وتسهيل ترتيب مناهج التدريب لهؤلاء الاشخاص يجب
على مديرية التجنيد العامة ان تضع منهاجا عاما لفحص
جميع الاسنان الاحتياطية ممن لم يؤدوا خدمة العنم
وتعين القوة الناتجة من هذا الفحص وتثبيتها خلال مدة
لا تزيد على اربع سنوات .

وعلى مديرية النفوس العامة ان تتخذ التدابير
المقتضاة لارسال كنى الاشخاص من جميع التولدات
الاحتياطية ممن لم يؤدوا خدمة العلم الى لجان التجنيد
حسب التعليمات والاسس التي تصدرها مديرية التجنيد
العامة .

الفحص الطبي

المادة السابعة - تفحص اللجان الطبية الموجودة
في لجان الفحص النهائي او المستشفيات العسكرية فحصا
طبيا المراجعين من جنود الاحتياط او ذويهم الذين يدعون
بمرض او عاهة في خلال شهري ايلول وتشرين الاوّل
من كل سنة وتدون نتائج الفحص الطبي في سجلاتهم .

المادة الثامنة - لا يجوز قبول طلبات الأشخاص الذين يدعون بمرض او عاهة حين التفير العام او الخاص او عند الدعوة الى الخدمة في ابان السلم الا بعد التحاقهم بوحداتهم ويستثنى من هؤلاء الأشخاص الذين يرفعون التقارير الطبية التي تنبئ بانهم مصابون بعاهة او بضعف كلي لا يساعدهم على القيام بواجباتهم على ان تؤيد لجنة عسكرية هذه التقارير الطبية .

الالتحاق بالخدمة

المادة التاسعة - على جنود الاحتياط ان يتحركوا للالتحاق بالخدمة بعد تبليغهم وجوب الالتحاق بارجحة وعشرين ساعة .

المادة العاشرة - على لجان التجنيد ان تحضر وتنظم في وقت السلم الجداول المطلوبة المحتوية على قوات الصنوف المختلفة لكل سن ولكل قرية او محلة على حدة وتكتب هذه الجداول في نسختين وعند وجوب الالتحاق تبلغ الى المحلات المطلوبة بواسطة الحكومة المحلية وتعاد نسخة منها الى لجان التجنيد بعد ان يمضيها المختارون او عمد القرى .

وعلى المختارين وعمد القرى ان يبلغوا حسب هذه الجداول الأشخاص الذين يجب التحاقهم بالخدمة وعدم

عدم وجودهم يبلغ ذلك الى آبائهم او ذويهم ليخبروهم
بالامر وفي الوقت عينه تدون المعلومات المأخوذة من
آبائهم او ذويهم في سجلاتهم . ويجب تبليغ الذين لم
يسجلوا وهم يقيمون في مناطقهم وتشملهم الدعوة . يعين
لهؤلاء الجنود محل الاجتماع وتاريخه وساعته ويراثمهم
المختار او العمدة للذهاب بهم الى لجنة التجنيد .

المادة الحادية عشرة - يتناول ضابط صف الاحتياط او
جندي الاحتياط راتب رتبته طيلة مدة خدمته .

المادة الثانية عشرة - وعند دعوة الموظف الى خدمة
الاحتياط في التمارين العسكرية يعتبر مجازا طول مدة
الخدمة براتب او بلا راتب حسب استحقاقه .

المادة الثالثة عشرة - عند انتهاء التمارين او التغير
يسرح ضباط الصف الاحتياط وجنوده من الجيش وفقا
لما جاء في المادة الثالثة من هذا النظام وذلك بان يمضي
في دفاتر خدمتهم آمر الوحدات او المؤسسات التي
مضوا فيها مدة التمارين او التغير ثم يرسلون على نفقة
الحكومة الى محل اقامتهم .

المادة الرابعة عشرة - لوزير الدفاع اصدار
التعليمات المقتضاة لهذا النظام عند الحاجة .

المادة الخامسة عشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة عشرة - على وزير الدفاع تنفيذ
هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر
جمادي الآخرة سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي والعشرين
من شهر آب سنة ١٩٣٨ . غازي

مصطفى العمري
وزير الداخلية
جميل المدفعي
رئيس الوزراء
ووكيل وزير الدفاع

عباس مهدي
وزير العدلية
ابراهيم كمال
وزير المالية
ووكيل وزير الخارجية
ووكيل وزير الاقتصاد
والمعاملات

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٣ في ٢٩-٨-٣٨)

رقم (٢٨) لسنة ١٩٣٨

نظام رواتب الجنود وضباط الصف

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الرابعة والثلاثين من قانون
الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه

وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - تكون رواتب الجنود وضباط الصف
(غير المتطوعين) في صنوف الجيش وخدماته في اثناء
قيامهم بخدمة العلم وخدمتي الاحتياط على الوجه التالي:

صنف المشاة

المراتب الشهرية

جنسدي	٤٠٠	اربعمائة فلس
نائب عريف	٥٥٠	خمسمائة وخمسون فلسا
عريف	٧٠٠	سبعمائة فلس
عزيز اعاشة سرية	٧٠٠	سبعمائة فلس
رأس عرفاء سرية	١/٠٠٠	دينار واحد

صنف الخيالة والمدفعية وخدمة نقلية الجيش
والصنوف والخدمات الفنية

المراتب الشهرية

٥٠٠	خمسمائة فلس
٧٠٠	سبعمائة فلس
٨٥٠	ثمانمائة وخمسون فلسا
٨٥٠	ثمانمائة وخمسون فلسا
١/١٥٠	دينار واحد ومائة وخمسون فلسا

المادة الثانية - يصدر وزير الدفاع بعد الاتفاق مع
وزير المالية تعليمات خاصة من حين الى آخر لتعيين

رواتب الجنود وضباط الصف المتطوعين واختصاصهم على
ان لا يتجاوز خمسة عشر دينارا شهريا للفرد الواحد وان
تكون متاسبة مع درجاتهم واختصاصهم .

المادة الثالثة - يحتفظ الجنود وضباط الصف
المتطوعون الحاليون في الجيش بالرواتب المخصصة لهم
في الوقت الحاضر .

المادة الرابعة - ينفذ هذا النظام اعتبارا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الخامسة - على وزير الدفاع تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر
جمادي الاخرة سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من
شهر آب سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري

وزير الداخلية

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمعاملات

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٤ في ٣١-٨-٣٨)

رقم (٢٩) لسنة ١٩٣٨

نظام التطوع في الجيش

بحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يراد بالتطوع من يرغب في اتخاذ الجندية مهنة له لمدة معينة وذلك من :-

أ - غير المكلفين .

ب - المكلفين الذين اكملوا خدمة العلم .

المادة الثانية - يقبل التطوع في الجيش اذا توفرت به الشروط التالية :-

أ - ان لا يقل عمره عند تطوعه لاول مرة عن ١٨ سنة ولا يزيد على ٣٥ سنة . وللمرات الاخرى يجوز قبول تطوعه بعد السن الخامسة والثلاثين حسب التعليمات التي يصدرها وزير الدفاع .

ب - ان يكون حسن السلوك والسمعة وغير محكوم عليه بجناية ما عدا الجنايات السياسية او بجنحة مخلة

بالشرف كالسرقة والاختلاس والتزوير والاحتيال
وما شاكلها .

- ج - ان يكون ذا مقدرة وكفاءة بدنية وعقلية .
د - ان يكون سالما من الامراض والعيامات وصالحا
للخدمة المسلحة .

المادة الثالثة - يراجع الراغب في التطوع اقرب
دائرة تجنيد او اقرب وحدة عسكرية او الوحدة العسكرية
المنتسب اليها فيتعهد تحريريا بالتطوع لخدمة الجيش
لمدة لا تقل عن ستين في صنف المشاة ولا تقل عن اربع
سنوات في الصنوف الراكبة والفنيين وارباب الحرف .
المادة الرابعة - لا يجوز للمتطوع ترك الخدمة في
الجيش او النكول عن التطوع قبل انتهاء المدة التي
تعهد بها .

المادة الخامسة - يخضع المتطوع للقوانين والانظمة
والاوامر المرعية في الجيش طيلة مدة خدمته . وعند
انتهائها يسرح من الجيش وينقل الى خدمة الاحتياط
حتى يبلغ التاسعة والثلاثين من العمر .

المادة السادسة - يجوز للمتطوع ان يجدد مدة
خدمته في الجيش بمقدود اخرى اذا شهد آمر وحدته ان
خدمته مفيدة للجيش . وتكون مدة تجديد الخدمة
للسنوف الراكبة والفنية اربع سنوات وللسنوف المشاة

ستين فقط ويمكن فسخ هذه العقود متى شامت وزارة
الدفاع ويسرح المتطوع او يحال الى التقاعد عند بلوغه
السن المقرر حسب التعليمات التي يصدرها وزير الدفاع .
المادة السابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة - على وزير الدفاع تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر
جمادي الآخرة سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من
شهر آب سنة ١٩٣٨ .

غاري

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

مصطفى العمري

وزير الداخلية

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوثائق العراقية عدد ١٦٥٤ في ٣١-٨-٣٨)

رقم (٣٠) لسنة ١٩٣٨

نظام دعوة المكلفين والحاقهم بخدمة العمل

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الخامسة والثلاثين من قانون
الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه
وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يراد بالالفاظ والتعابير التالية المعاني
المقابل لها :-

١ - المدعو : كل عراقي ذكر اكمل الثامنة عشرة من
عمره بالتقويم الشمسي .

٢ - الفحص : التحقيق الذي يجري لمعرفة هل ان
المدعو للخدمة حي او ميت سالم او عليل امي او
متعلم معيل او غير معيل ولمعرفة مهنته ومحل اقامته
وهل ثمة اسباب تقضي بتأجيل خدمته .

٣ - لجنة التجنيد :-

أ - لجنة تجنيد للفحص الابتدائي : اللجنة
المؤلفة من ضابط التجنيد والنائب الضابط
الكاتب ومأموري النفوس ويحضر مختار
المحلة او عمدة القرية لتزويد اللجنة

بالمعلومات المقتضية على ان لا يكون له
اي رأي في اللجنة .

ب - لجنة تجنيد للفحص النهائي : اللجنة
المؤلفة برأمة اكبر موظف اداري او من
ينوب عنه ومن ضابط التجنيد وطبيب عسكري
ان امكن والا فمن طبيب مدني ويحضر مع
اللجنة كل من مأمور النفوس ومختار
المنحلة او عمدة القرية على ان لا يكون
لهما رأي في اللجنة .

٤ - سجل المكلفين :-

يؤلف من جدولين :

أ - الجدول الاول : وهو النموذج رقم ٣٦٨
الذي تدون فيه لجان التجنيد اسماء المكلفين
بعد فحصهم الابتدائي والنهائي وتدون في
حقوله جميع المعلومات المطلوب تحقيقها
كما جاء في الفقرة (٢) السابقة .

ب - الجدول الثاني : وهو النموذج رقم ٣٦٩
الذي تدون فيه اسماء المعلولين والمعللين
والمؤجلين والمعفيين استادا الى الفحص
النهائي .

٥ - دفتر الخدمة : هو النموذج رقم ٣٦٧ الذي يعطى
لكل مدعو بعد فحصه الابتدائي وتدون فيه
المعاملات العسكرية المختصة بالمدعو الى حين
دخوله خدمة العلم :

الفصل الأول الفحص الابتدائي

المادة الثانية - يجري فحص المدعويين الابتدائي ابتداء من اول يوم شهر نيسان من كل سنة في المحلات المقيم فيها المدعويين لاجل الوقوف على معرفة الاشخاص وذويهم واعذارهم بصورة حقيقية وينتهي في آخر شهر حزيران من السنة عنها . وتكون مدة الفحص الابتدائي ثلاثة اشهر فقط .

المادة الثالثة - تمهيدا للفحص الابتدائي تجري الامور التالية بمعرفة لجان التجنيد في المناطق التابعة لها على الوجه التالي :-

أ - ينظم موظفو النفوس استنادا الى سجلات النفوس العامة نسختين من دفاتر مختصة بالذكر الذين اكملوا الثامنة عشرة من عمرهم يدونون فيها اسماء اقصيتهم ونواحيهم ومحلثهم او قريرتهم وارقام مساكنهم واسمائهم واسماء آبائهم وشهرتهم واعمازهم وتدون اسماء اهل كل محلة او قرية او ناحية او قضاء على حدة ويرسلون نسخة من تلك الجداول الى لجان التجنيد مباشرة قبل الفحص الابتدائي بثلاثة اشهر . وكذلك ترسل مديرية النفوس العامة دفاتر موحدة عنهم باسم كل لواء الى مديرية التجنيد العامة قبل الفحص الابتدائي بشهرين على الاقل .

ب - بعد ان تأخذ لجان التجنيد الدفاتر المذكورة في
الفقرة (أ) السابقة يحق لها ان تدقق سجلات
النفوس للتأكد من صحتها ثم تقوم هذه اللجان
بتنظيم الجدول الاول وفق النموذج رقم ٢٦٨
وتهيئه للاستعمال ولتدوين المعلومات الواردة في
الفقرة (ج) من هذه المادة .

ج - تنظم لجان التجنيد جداول باسماء المدعويين
وفقا للمحلات والقرى وذلك استنادا الى دفاتر
النفوس الواردة اليها وترمل جداول باسماء
المدعويين قبل الشروع في الفحص الابتدائي
بشهر واحد الى محلات المدعويين او قراهم بواسطة
الحكومة المحلية بنسختين يعلق احدهما بمعرفة
المختارين او العمدة في اماكن بارزة ليطلع
الجمهور على محتوياتها وهذا التعليق يعد تبليغا
رسميا لهم وتبقى النسخة الثانية لدى المختار او
العمدة لزيادة تأمين اطلاع من يخصهم الامر على
محتوياتها وعلى لجان التجنيد تدوين الملحوظات
التالية في اسفل الجداول التي يعلقها المختارون
والعمدة في القرى والمحلات .

١ - تاريخ اجتماع لجان التجنيد للقيام بالفحص
الابتدائي .

٢ - محل حضور المدعويين المدونة اسمائهم
في الجداول المذكورة وموعد الحضور .

٣ - وجوب حضور جميع المدعويين الذين لم
تدون اسماءهم في الجدول .

المادة الرابعة - أ - كل مدعو لم يذكر اسمه خطأً في الجداول المذكورة في الفقرة (ج) من المادة الثالثة عليه ان يخبر فوراً لجان التجنيد بالذات او بالواسطة لتدوين اسمه في الجدول وعلى مختاري المحلات او عمد القرى عند وقوفهم على كذا خطأ ان يخبروا لجان التجنيد وعليهم ايضاً ان يزودوا اللجان المذكورة بالمعلومات التي تطلب منهم الاجابة عنها في اثناء الفحص الابتدائي .

ب - من يخالف من المدعويين والمختارين وعمد القرى ما يتحتم عليه القيام به وفق الفقرة (أ) من هذه المادة يعاقب بموجب المادة الثانية والثلاثين من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ اما موظفو النفوس الذين اهملوا اخراج اسماء بعض المدعويين للفحص الابتدائي من سجلات النفوس ولم يدونوها في الجداول المرسلة الى لجان التجنيد فيعاقبون وفق قانون انضباط موظفي الدولة .

ج - لضابط التجنيد سلطة جلب من يشبه بهم لغرض تقدير اعمارهم من قبل اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من القانون ان كانوا غير مسجلين وتصحيح اعمارهم من قبل اللجنة نفسها ان اشبه بها مدير التجنيد ان كانوا مسجلين استناداً الى المادة الثالثة من القانون .

المادة الخامسة - يبدأ بفحص المدعويين الابتدائي في التاريخ والموعد والمحل المعينة بحضور لجان التجنيد وتدون نتائج الفحص في الجدول الاول ويفحص

ايضا المكلفون المؤجلون من السنة السابقة وتدون اسماؤهم والمعلومات المقتضية بشأنهم في الجدول الثاني النموذج رقم ٢٦٩ ويربط هذا الجدول بالجدول الاول وتقوم لجان التجنيد ايضا بفحص جنود الاحتياط للدورين الاول والثاني وبعد تثبيت اعذار المدعويين او المؤجلين او جنود الاحتياط في الجداول المختصة بها على مأموري النفوس ومختاري المحلات او عمد القرى ان يصادقوا على صحتها . ان مصادقة مأموري النفوس يجب ان تضمن صحة مطابقة اعذار المدعويين على سجلات النفوس واما مصادقة المختارين وعمد القرى فتضمن صحة مطابقة اعذارهم .

المادة السادسة - في اثناء الفحص الابتدائي اذا ادعى احد المدعويين بالجنسية الاجنبية فيؤثر ذلك في سجله . على ان يثبت ذلك المدعو بشهادة من وزير الداخلية او من ينوب عنه بانه غير عراقي في المدة المتخللة بين الفحصين الابتدائي والنهائي وان يبرزها عند حضوره امام لجنة تجنيد الفحص النهائي للاشارة على سجله . اما الذي لم يتمكن من اثبات جنسيته الاجنبية في هذه المدة فيبقى مكلفا ويساق الى الخدمة . وعلى لجنة التجنيد ان تفهمهم في اثناء الفحص الابتدائي لزوم اكمال معاملاتهم المتعلقة بابرار الشهادة المطلوب استحصالها . واذا تمكن الشخص الذي ادعى بالجنسية الاجنبية بعد سوقه الى الخدمة من اثبات عدم عراقيته فحينذاك يسرح من الجيش . واذا لم يدع المدعو بالجنسية الاجنبية سواء في الفحص الابتدائي او النهائي ومن ثم

ابرز شهادة رسمية تثبت بانه غير عراقي او ادعى بانه من
التاجية الاجنية وابرز تلك الشهادة بعد دخوله الخدمة
لمدة ما واذا كان تاريخ الشهادة المبرزة اقدم من تاريخ
دعوته الى الفحص او ما بين الفحصين يودع الى المجالس
العسكرية لاجراء محاكمته .

المادة السابعة - كل مدعو يدعي بالزواج او الطلاق
في اثناء الفحص الابتدائي عليه ان يبرز وثائق رسمية
مصدقة من الدوائر والجهات المختصة المذكورة في
المادة السابعة والعشرين من قانون الدفاع الوطني .
وعلى وزارة الداخلية ان تصدر الاوامر الى المأمورين
الاداريين لفتح دفاتر خاصة حسب النموذج الذي تقترحه
في مراكز الالوية والاقضية والنواحي لتسجيل الزواج او
الطلاق في الدفاتر المذكورة على ان يجري ذلك التسجيل
خلال شهر واحد من تاريخ وقوع الزواج او الطلاق .

المادة الثامنة - على لجان التجنيد ان تنظم سجلات
المكلفين اي الجدول الاول والثاني وفقا للتعليمات التي
تصدرها وزارة الدفاع وعليها ان تحتفظ لتلا يكون فيها
شطب او حك ما .

المادة التاسعة - يعطى كل مدعو الى الخدمة بعد
الفحص الابتدائي (دفتر الخدمة) مباشرة ليرزعه عند
الفحص النهائي وتبلغ لجان التجنيد المدعويين بوجوب
المحافظة عليها وبوجوب حضورهم في الفحص النهائي
مستحيين هذه الدفاتر .

المادة العاشرة - بعد انتهاء الفحص الابتدائي تؤيد لجان التجنيد صحة السجلات المذكورة بالتوقيع عليها وتستنسخ لجان التجنيد نسخة من نتائج الفحص الابتدائي وتؤيد صحتها بالتوقيع عليها وترسلها الى مديري مناطق التجنيد لاجل تدقيقها ومطابقتها مع القوانين والانظمة واذا ظهرت فيها نواقص فتعاد الى لجان التجنيد قبل البدأ بالفحص النهائي بمدة شهر على الاقل لاكمالها .

المادة الحادية عشرة - ان المفحوصين فحصا ابتدائيا من المدعويين الذين لم يبرزوا دفتر الخدمة والذين تم فحصهم فحصا نهائيا فدعوا الى خدمة العلم في تلك السنة واجلوا الى سنة اخرى او اعفوا من الخدمة ولم يكن ذلك مدونا في دفتر خدمتهم محظور عليهم الانتقال من محل الى آخر ولا يجوز استخدامهم في وظائف الحكومة او في كل مؤسسة اخرى ما لم يدون ذلك في دفتر الخدمة . ويقتضي تسليمهم الى اقرب لجنة تجنيد لاكمال معاملاتهم القانونية .

وعلى طلاب المدارس الذين تشملهم احكام الفقرة (ب) من المادة ١٤ من قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ عند حضورهم الفحص الابتدائي ان يبرزوا وثائق رسمية مصدقة من قبل مديري مناطق المعارف تثبت استمرارهم على الدراسة سواء اكانت ليلية او نهائية .

المادة الثانية عشرة - تخبر لجان التجنيد مراجعها بانتهاء المعاملات المتعلقة بالفحص الابتدائي عند انجازها .

الفصل الثاني

الفحص النهائي

المادة الثالثة عشرة - أ - يبدأ الفحص النهائي في اول شهر ايلول من كل سنة وينتهي في آخر شهر تشرين الاول من السنة عنها .

ب - تقوم لجان الفحص النهائي بالفحص النهائي من بعد صدور الارادة الملكية بهذا الشأن وذلك بحضور المدعويين او من ينوب عنهم اذا لم يستطيعوا الحضور بنفسهم لمعذرة مشروعة .

ج - تصدر الارادة الملكية بالقيام بالفحص النهائي قبل موعد الفحص بمدة كافية فتبلغ الى مديري مناطق التجنيد والموظفين الاداريين ذوي الشأن . ويخاير مديرو مناطق التجنيد او ضباطه ضباط لجان التجنيد - حسب الحال اكبر موظف اداري في المراكز التي هم فيها للقيام بالفحص النهائي في الوقت المعين من كل عام حيث تتلى الارادة الملكية علنا امام الموظفين المحليين ووجوه البلدة وبمراسم خاصة .

المادة الرابعة عشرة - يرأس لجنة الفحص النهائي اكبر موظف اداري في مركز منطقة وذلك مدة اجراء الفحص النهائي فقط ويكون مدير تجنيد المنطقة او احد ضباطه معاوناً للرئيس الموما اليه . ويجوز دعوة من يقتضي من ضباط التجنيد الآخرين الى لجنة الفحص

للاستفادة من معلوماتهم على ان لا يكون لهم رأي بل يوضحون للجنة ما ترغب في معرفته من الامور المتعلقة باعمالهم بمساعدة مختاري المحلات وعمد القرى .

المادة الخامسة عشرة - يقوم مديرو التجنيد او صباطه - حسب الحال - بمخابرة اكبر موظف اداري في مراكزهم لتقرير ايام اجتماع لجنة الفحص وتعيينها فيهيئون الاعلانات المقترضة لاحضار المدعويين والمؤجلين من السنة السابقة في ذلك الاجتماع وترسل تلك الاعلانات بواسطة اكبر موظف اداري لتوزيعها على مختاري المحلات او عمد القرى لقاء وصل وعلى المختارين او العمدة الذين يتسلمون الاعلانات ان يلصقوها في محلات بارزة وان يبلغوا المدعويين المؤجلين الحضور بنفسهم في محل الفحص النهائي وفي موعده (بموجب ورقة التبليغ وفق النموذج رقم ٣٧٧ الذي يرسل اليهم من دوائر التجنيد) . اما الذين ليسوا في محلاتهم او قراهم فعلى المختارين او العمدة ان يبلغوا آبائهم او ذويهم بورقة التبليغ الآتية الذكر على ان يخبروا المدعويين بوجوب حضورهم امام لجان الفحص في المحل والموعدة المعينين مع تزويدهم بالاعلانات الموزعة وان يحققوا الامور التالية المتعلقة بالمدعويين والمؤجلين ليخبروا تلك اللجان بها :-

آ - الغائبون عن محلاتهم او قراهم ومحل اقامتهم والاعمال التي يمارسونها .

ب - المرضى او العجزة الذين لا يستطيعون الحضور امام لجان الفحص .

ج - المسجونين واسباب مجنهم والمدة المحكوم بها عليهم .

د - المسمون الى المدارس العالية والثانوية والمدة التي يقضونها فيها .

المادة السادسة عشرة - على مديري التجنيد وضباطه ان يتخذوا بالتعاون مع السلطة المحلية التدابير والترتيبات المقتضية قبل الشروع في الفحص النهائي لاحضار المدعويين الذين يقضي فحصهم النهائي مع الاشخاص الذين لهم علاقة بقضايا الفحص كاثبات المعيلين وغيرهم . وعليهم ان يحضروا ذوي الشأن من المعلولين الذين يطلبون مع من يتعلق بهم من المدعويين ويستثنى من هؤلاء المعلولين الذين ثبت عجزهم عن الحضور بشهادة مختاري محلتهم او عمدة قريتهم . اما الذين يتخلفون عن الحضور يوم الفحص النهائي بداعي المرض فعلى لجنة الفحص ان تدون اسماءهم في سجل خاص وترسلهم بعد ختام الفحص الى اللجنة الطبية لفحصهم . ويدون التقرير الطبي المرفوع بشأنهم في الحقل المختص بذلك في سجلهم .

المادة السابعة عشرة - تدقق لجان الفحص النهائي سجلات الفحص الابتدائي وتثبت من صحة تنظيمها وفقا للاصول والاوامر . ثم تلو علنا اسماء المدعويين في حضور عمدة كل قرية او مختار كل محلة وتحقق هوياتهم في السجل على اسماء الحاضرين والغائبين وتفحص دفاتر الخدمة لمقابلتها بشروح الجداول الاول وتساأل المطلوب مرة ثانية عن هويته وتشرح ذلك في السجل بعد التصحيح اذا اقتضى الامر للتصحيح او الاضافة ثم يعرض المدعو

للفحص الطبي من قبل اللجنة لتعين درجة قابليته للخدمة العسكرية (بموجب وصايا اللياقة البدنية بالخدمة العسكرية رقم ١٦ لسنة ١٩٣٥) ومن ثم يتخذ القرار النهائي اما بأخذه لخدمة العلم او تأجيله او اعفائه من الخدمة وتبلغه اللجنة نتيجة فحصه فتؤشر النتيجة على اسمه في الحقول الخاصة في السجل وفي دفتر الخدمة .

المادة الثامنة عشرة - تتخذ اللجنة مقرراتها بأكثرية الآراء اما المخالفون فعليهم ان يشرحوا اعتراضاتهم في جداول الفحص . واذا ادعى احد بان الفحص الابتدائي لم يتم على الاصول فعلى لجنة الفحص النهائي حينئذ ان تستقصى الادعاء وتقرر ما تراه بشأنه .

المادة التاسعة عشرة - يجري الفحص الطبي على المدعويين من قبل لجنة طبية تؤلف من طبيين عسكريين او طبيب عسكري وآخر مدني او طبيين مدنيين حسب الامكان وتقوم هذه اللجنة بفحص كل مدعو او ذويه - الذي يدعي العجز - فحصا دقيقا وذلك لمعرفة هل هو عليل او صالح للخدمة العسكرية ولمعرفة المادة التي تنطبق عليها حالته الصحية من وصايا اللياقة البدنية اثار ذكرها في المادة الخامسة عشرة . فيؤشر ذلك في الجداول الاولى وفي دفتر الخدمة المعطى للمكلف ويوقعون عليهما فوراً .

المادة العشرون - يقسم المدعوون الذين تم فحصهم الطبي الى الاقسام التالية بالنظر الى قابليتهم البدنية وهي:

١ - ذوو القابلية لخدمة العلم .

- ٢ - ذوو القابلية للخدمة غير المسلحة .
- ٣ - المؤجلون الى السنة التالية .
- ٤ - المعفوون الذين ليست لهم قابلية للخدمة .

وتؤثر قابلية المدعوين في سجل فحصهم النهائي ازاء اسم كل منهم باشارات خاصة وهي (مسلح) للمسلحين (غير مسلح) لغير المسلحين (مؤجل) للمؤجلين (معفو) المعفوون . فيؤخذ المكلفون من درجة (مسلح) و (غير مسلح) لخدمة العلم ويؤجل الباقيون . اما الذين لم يصدر بشأنهم قرارا قطعيا بنتيجة الفحص النهائي فيؤجلون الى ان يبت في امرهم . ويعفى من الخدمة كل ذي مرض او عاهة تمنعه من القيام بها .

المادة الحادية والعشرون - اذا كان المدعوون للفحص النهائي ساكنين في قرية او محلة غير تابعة لدائرة تجنيدهم عليهم حينئذ ان يراجعوا لجنة تجنيد الدائرة التي هم فيها لاختذ اعذارهم واجراء المعاملة المتعلقة بهم وعلى ان ترسل تلك الاعذار الى لجنة التجنيد المنسوب اليها المدعوون ويطلب من لجنة التجنيد الاصلية المنسوب اليها المدعوون مطابقة اعذارهم مع سجلات النفوس ومع المعلومات التي تأخذها من المختارين او من عمد القرى .

اما المدعوون الساكنون في بلاد اجنية فعليهم مراجعة السفارات او المفوضيات او القنصليات العراقية او من ينوب عنها بمستحجين وثائقهم لاجراء معاملاتهم العسكرية . ويجب على تلك المقامات ان تسجل اسماء الاشخاص

وكنية الداخلين في سن المكلفة العسكرية وترسل هذه السجلات مباشرة الى مديرية التجنيد العامة وعلى وزارة الخارجية ان تتخذ التدابير اللازمة بهذا الشأن . اما من كان في المدارس في خارج العراق فعليه ان يحضر بنفسه في السفارات والمفوضيات او القنصليات آنفة الذكر مستصحباً وثائق تثبت دراسته فيها مع ذكر الصف الذي ينتمي اليه ودرجة دراسته وهذه السفارات والمفوضيات او القنصليات بدورها تخبر مديرية التجنيد العامة بواسطة المراجع المختصة للاشارة على سجلاتهم . اما الذين في الخارج من المرضى والمعلولين او الذين في المدارس (ثانوية كانت او عالية) ولم يكملوا دراستهم فيها فعليهم ان يرسلوا الى مديرية التجنيد العامة تقارير طبية تؤيد مرضهم او شهادة مدرسية مؤيدة من قبل مدارسهم او من مأموري المعارف او من موظفي الخارجية العراقية القريبة منهم (سفارات او مفوضيات او قنصليات) او من ينوب عنهم يشنون فيها معذرتهم المشروعة . وسواء اخبرت السفارات او المفوضيات او القنصليات مديرية التجنيد العامة هؤلاء ام لم تخبرها على لجان التجنيد ان تحقق تلك الامور بواسطة عمد قراهم او مختاري محلاتهم او من لهم علاقة بهم او تحققها بواسطة الموظفين الذين لهم او الدوائر التي لها علاقة بها وتبني قراراتها على ذلك اما الذين يراجعون وتجري معاملتهم في خارج مراكز لجانهم بواسطة السفارات او المفوضيات او القنصليات فعليهم ان يخبروا بذلك مديرية التجنيد العامة بأسرع ما يكون ويرسلوا اليها الاوراق المختصة بهم . واما المسجونون والموقوفون في خارج العراق فعليهم ان يبينوا اسباب

توقيفهم وسجنهم بواسطة السفارات او المفوضيات او القنصليات وتجري معاملاتهم وفقا للمخبرات التجارية بهذا الشأن .
ويجب على وزارة المعارف ان تزود مديرية التجنيد العامة في كل سنة باسماء وكنى الذين يرسلون الى البعثات ومحل دراستهم ومدتها وفي الوقت نفسه تخبر عن الذين اكملوا الدراسة او تركوها وعلى مديرية التجنيد العامة ان تخبر لجان تجنيدهم بذلك للاشارة على سجلاتهم .

المادة الثانية والعشرون - يعتبر متخلفين وتدون اسماءوهم فيدفاتر خاصة (دفاتر المتخلفين) وتجري المعاملة المقتضية بشأنهم وفق نصوص قانون الدفاع الوطني المدعوون الاتون :-

أ - المدعوون الذين تتلى اسماءوهم علنا في اثناء الفحص النهائي ولا يحضرون بل يبقون في خارج مراكز لجانهم .

ب - المدعوون الذين لا يراجعون لجانهم او اللجان التي يسكنون في دائرة عملها ولا يخبرونها عن صحتهم ودرجة دراستهم .

ج - المدعوون المجهول محل اقامتهم الذين لا يمكن التحقيق بشأنهم لهذا السبب او الموجودون في مراكز تجنيد اخرى او في ممالك اجنبية ولم يراجعوا حين الفحص النهائي لجان التجنيد او السفارات او المفوضيات او القنصليات العراقية او من ينوب عنها في المحل الذي هم فيه ولم يبينوا اسباب تخلفهم في خلال خمسة عشر يوما

إذا كانوا داخل العراق وستين يوما إذا كانوا خارجة وتراجع لجان التجنيد محتويات هذه الدفاتر في كل سنة عند القيام بالفحص النهائي .

المادة الثالثة والعشرون - إذا حصل تناقض في معاملة احد المدعوين بالنظر الى سجل النفوس وسجل الفحص النهائي على لجنة التجنيد حيث ان تحقق ذلك وتشرحه في السجل بعد التعديل . وإذا حصل تباين في هوية احد المكلفين لا تعتبر الاعذار ما لم تثبت هويته .

المادة الرابعة والعشرون - بعد انتهاء الفحص النهائي توقع لجنة الفحص على السجلات الواجب تنظيمها في نسختين ترسل احدهما الى مديري مناطق التجنيد والاخرى تبقى لدى لجان التجنيد اذا دعت الحاجة لاستعمال دفاتر مسودة من قبل لجان التجنيد من جراء عدم وصول الجدول الاول اليها في الوقت المعين فعلى لجان التجنيد التي استعملت دفاتر المسودة بعد انتهاء الفحص ان تجري في المسودة كافة المعاملات التي تمت في الدفاتر الاصلية وتأخذ تواريخ المسوولين عن صحتها وبعد ورود الجدول الاول يجب ان تنقل محتويات الدفاتر المسودة الى الجدول المذكور مؤيدة صحتها من قبل لجان التجنيد بالتوقيع عليها على ان تحفظ دفاتر المسودة . وإذا حصل شطب ما في دفتر المسودة او الجدول الاول فعلى لجنة التجنيد ان توقع على ذلك الشطب .

المادة الخامسة والعشرون - المدعون الذين يكونون في خارج مراكز لجانهم ويراجعون لجان تجنيد المحل

الذي هم فيه او السفارات او المعروضات او القنصليات العراقية او من ينوب عنها في اثناء الفحص النهائي والذين مثل عن احوالهم من مراكز لجان تجنيد المثل الذي هم فيه وفهمت من تلك اللجان احوالهم وصحتهم ودرجة دراستهم (اذا كانوا في الدراسة) بعد اجراء الفحص النهائي فان اخبار معاملاتهم هذه تربط بالجدول الاول وتجري التصحيحات والمعاملات المقتضية في سجلات اللجان والنفوس وفقا للمعلومات الموثوق بها الواردة بشأنهم .

الفصل الثالث

سوق المكلفين الى الخدمة وتأجيل من اكمل
مدة التدريب بالاقتراع

المادة السادسة والعشرون - اذا اقتضى جلب المكلفين الذين يثبت بالفحص النهائي صلاحهم للخدمة تصدر وزارة الدفاع الاوامر المقتضية لسوق اولئك المكلفين الى المراكز العسكرية ليقضوا مدة التدريب فيها .

المادة السابعة والعشرون - على لجان التجنيد ان تتخذ التدابير اللازمة لسوق المكلفين الى المستودعات ومراكز التدريب بوجبات كثيرة لامكان تدريبهم فيها ولسهولة تطبيق مناهج التعليم بحققهم . وان تنتهي السوقيات في خلال شهر واحد من تاريخ صدور امر السوق اليها .

المادة الثامنة والعشرون - بعد انتهاء مدة التدريب اذا كانت الوجبة اكثر من الطلبة تتألف لجان اقتراع في المراكز العسكرية المذكورة برئاسة اكبر موظف اداري او من ينوب عنه وعضوية كل من مدير التجنيد او ضابطه وأمر الموقع العسكري ومأمور النفوس وعضو من المجلس الاداري وعضو من المجلس البلدي والقاضي او المفتي (عند وجوده) للاقتراع ابتغاء التفريق بين الذين يجب التحاقهم بخدمة العلم وبين الذين يؤجلون الى وقت آخر .

المادة التاسعة والعشرون - تعين وزارة الدفاع عدد الطلبة الواجب التحاقها بخدمة العلم . وتقوم لجان الاقتراع في المراكز العسكرية المختلفة باعداد ارقام القرعة استنادا الى نسبة الطلبة بالنظر الى مجموع عدد الوجبة وتخصص ارقام تسمى (الارقام الاولى) بعدد المكلفين الذين يجب ان يلتحقوا بخدمة العلم ويخصص باقي الارقام لعدد المكلفين الذين تؤجل خدمتهم العسكرية الى وقت آخر تسمى (الارقام الثانية) وتفيد هذه الارقام في جدول خاص على حدة .

مثال ذلك : اذا كان مجموع الوجبة من المكلفين الذين قضوا مدة التدريب في المراكز العسكرية (٦٠٠٠) مكلف وكان عدد الطلبة (٣٠٠٠) مكلف ووجد في مركز عسكري (٦٠٠) مكلف اكمل مدة التدريب يلتحق منهم (٣٠٠) مكلف بخدمة العلم ويؤجل الباقيون . ففي هذا المثال تسمى الارقام لغاية ٣٠٠ (الارقام الاولى) التي يلتحق من يسحبها في الاقتراع بخدمة العلم .

ويسمى باقي الارقام من ٣٠١ لغاية ٦٠٠ (الارقام الثانية) التي تؤجل خدمة من يسحبها في الاقتراع الى وقت آخر . اما الباقي من خارج القسمة فيؤخذون الى خدمة العلم .

المادة الثلاثون - تجري القرعة على الوجه التالي :
يوضع جميع الارقام في داخل انابيب وتوضع الانابيب في كيس يمسكه احد الاعضاء ثم يدعى المكلفون الى السحب بعد فتح ايديهم وفحص ما بين اصابعهم . ويشرف اكبر موظف اداري مع المفتي او القاضي (عند وجودهما) على الاقتراع وبعد ان يسحب المكلف انبوبا من الكيس يخرج احد الاعضاء الرقم من الانبوب يتلوه علنا ثم تسجله اللجنة ازاء اسم الساحب في سجل خاص . اما المكلفون الذين لا يستطيعون حضور الاقتراع بنفهم فينوب عنهم في السحب احد اعضاء لجنة الاقتراع .

المادة الحادية والثلاثون - ان الذين يجب احقاquem بخدمة العلم عقابا لمخالفتهم احكام قانون الدفاع الوطني والنظامات المتعلقة به لا يشملهم الاقتراع بل يساقون الى خدمة العلم وفقا لاحكام قانون الدفاع الوطني على ان يدخلوا ضمن عدد الطلبة .

المادة الثانية والثلاثون - عند الاقتراع تدون اسماء المقترعين في الجدول الرابع وتصادق لجنة الاقتراع على صحته وترسل نسخ من الجدول المذكور الى لجان التجنيد ذات الشأن لربطها بالجدول الاول والى مديرية

التجديد العامة ونسخة اخرى الى مركز التدريب ذي
 الشأن . وتبقى النسخة الاصلية لدى مدير التجديد او
 خابطه العضو في لجنة الاقتراع .

المادة الثالثة والثلاثون - بعد انتهاء القرعة يتلو
 احد اعضاء لجنة الاقتراع اسماء الذين سحبوا الارقام
 الاولى والثانية فيجري توزيع ساحبي الارقام الاولى
 على الوحدات وتسريح ساحبي الارقام الثانية من قبل
 مركز التدريب .

المادة الرابعة والثلاثون - ان كل مدعو يدعى باعالة
 احد اقاربه المحتاجين للاعالة عليه ان يثبت ذلك الادعاء
 قبل سوجه الى التدريب ومن ثم لا يقبل منه اي طلب بهذا
 الشأن . الا اذا احدثت الاعالة بعد سوجه .

المادة الخامسة والثلاثون - يجوز اعادة الفحص
 النهائي او الطبي على اي مكلف كان او ذويه الذين
 تم فحصهم سابقا وحصل الاشتباه منه للتأكد من صحة
 فحوصه السابقة وذلك بعد اخذ موافقة وزير الدفاع او
 من يخوله ذلك .

المادة السادسة والثلاثون - كل عراقي بلغ الخامسة
 عشرة وحتى يكمل التاسعة والثلاثين من عمره طالب
 مدرسة كان او غير طالب يرغب في الذهاب الى خارج
 القطر لاي مقصد كان يجب ان يأخذ موافقة مديرية
 التجديد العامة وتراعى الشروط الآتية :-

آ - تقديم كفالة شخصية قوية قدرها (٧٥) ديناراً يقتنع منها مدير التجنيد على ان لا يجوز لشخص واحد ان يكون كفيلاً لأكثر من مكلف واحد ما عدا الاولياء فيجوز ان يكفلوا أكثر من شخص واحد ممن هم تحت ولايتهم . وتؤخذ الكفالات من قبل الدائرة المختصة في الشرطة لتأمين حضور المكفولين امام لجان تجنيدهم حين الطلب ويستثنى من ذلك طلاب البعثات الحكومية او طلاب المدارس الذين دخلوا دورة ضباط الاحتياط واكملوا الدورة وحصلوا على شهادات ضباط احتياط وكذلك الموظفين الحكوميين المعفوين من الخدمة العسكرية حسب نظام اعفاء رجال الدين والموظفين .

ب - ويجوز قبول كفالة نقدية قدرها (٧٥) ديناراً عوض الكفالة الشخصية .

المادة السابعة والثلاثون - ان وصايا اللياقة بالخدمة العسكرية رقم ١٦ لسنة ١٩٣٥ تبقى معمول بها .

المادة الثامنة والثلاثون - تقبل البدلات النقدية من المكلفين لمدة ثلاثة اشهر من تاريخ التحاقهم الى المستودعات ومراكز التدريب ومن بعد هذه المدة لا تقبل البدلات واما المكلفون الذين يدخلون صنوف الراكبة والفنية تقبل البدلات منهم داخل شهر واحد فقط من تاريخ التحاقهم الى المستودعات ومراكز التدريب .

المادة التاسعة والثلاثون - عند دعوة الاطباء واطباء
الاسنان والصيدلة والبيطرة وغيرهم من ذوي الاختصاص
والصناعات الذين يحتاج اليهم الجيش للخدمة العسكرية
فيستخدمون ونقا للنظام التابع لقانون خدمة الاحتياط في
الجيش رقم (٥٨) لسنة ١٩٣٨ .

المادة الاربعون - ينفذ هذا النظام من تاريخ تنفيذ
قانون الدفاع الوطني رقم ٤٠ لسنة ١٩٣٨ .

المادة الحادية والاربعون - على وزراء الدولة تنفيذ
هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٥٧
واليوم الثامن والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدعي
رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال
وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

مصطفى العمري
وزير الداخلية

عباس مهدي
وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٤ في ٣١-٨-٣٨)

رقم (٣١) لسنة ١٩٣٨

نظام المكافية النسبية

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السابعة والثلاثين من قانون الدفاع الوطني رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - تطبق المكافية النسبية بحق العشائر التي لم يتم احصاؤها على ان تعين هذه العشائر يكون بقرار من مجلس الوزراء .

المادة الثانية - تقدر النسبة المئوية على هذه العشائر من قبل لجنة تؤلف برئاسة اكبر موظف اداري وعضوية مدير تجنيد المنطقة ومأمور العشائر - ان وجد - ومأمور النفوس واثنين من رؤساء العشائر يتخهما اكبر موظف اداري .

المادة الثالثة - تقدر كل لجنة من اللجان الوارد ذكرها في المادة السابقة نفوس قسم العشيرة التي لم يتم احصاؤها والقاطنة في منطقة اللجنة .

المادة الرابعة - تقوم اللجان بتقدير عدد نفوس تلك العشائر وبعد ان تثبتها على قوائم بصورة صحيحة

حسب الامكان تقدم نسخة من هذه القوائم الى لجان التجنيد ونسخة الى مديرية التجنيد العامة وعلى هذه المديرية ان تعين النسبة المئوية بعد اخذ موافقة وزارة الداخلية حسب الوجبات المأخوذة في تلك السنة ومن ثم تصدر اوامر الى اللجان بلزوم اخبار رؤساء العشائر بالمقدار الذي يجب اخذه الى الخدمة • وتجمع اللجان المكلفين في اول يوم شهر مارت من كل سنة وتنتهي معاملاتها في اواسط الشهر المذكور • وعلى مديرية التجنيد العامة ان تبلغ مقدار النسبة المئوية الواجب اخذها قبل تاريخ المباشرة في الفحص الابتدائي •

المادة الخامسة - تقدر النسبة المئوية على الوجه

التالي : مثلاً

اذا كان مجموع الوجبة في الجهات التي تم الاحصاء فيها في القضاء او اللواء بالنظر الى السجلات الواردة الى لجان التجنيد (٢٠٠) وكان مجموع النفوس في تلك الجهات (٢٤٠٠٠) فتكون النسبة ١ - ١٢٠ وعلى هذا الاساس اذا قدرت اللجنة نفوس الجهة التي لم يتم احصاؤها بالف ومائتين (١٢٠٠) فتكون مقدار المكلفة النسبية (١٠) مكلفين •

المادة السادسة - آ - توزع اللجنة مقدار المكلفة

النسبية على القبيلة او القبائل او القرى في الجهة وتبلغ

العدد الى الشيوخ او عمد القرى وتطلب انتقامهم من
الذكور البالغين من المكلفة والصالحين بدنا لخدمة
العلم .

ب - اذا ظهر اثناء الفحص الطبي ان من امابته المكلفة
النسبة غير اهل لخدمة العلم فيكلف الشيخ او
عميد القرية باتقاء غيره حسب الفقرة السابقة .

المادة السابعة - ترمل اسماء المكلفين المنتخبين
وفقا للمادة السابقة الى اقرب لجنة تجنيد وهذه بدورها
تخبر اللجنة التابعة لها .

المادة الثامنة - تبلغ لجان التجنيد المكلفين من
تلك العشيرة بواسطة رؤسائهم وقت فحص المكلفين
النهائي ومحلله .

المادة التاسعة - تخبر اللجنة الشيخ او العمدة
بوجوب احضار الناجحين في الفحص في اقرب لجنة
تجنيد في الوقت الذي تعينه اللجنة .

المادة العاشرة - ترمل لجان التجنيد وجبة المكلفين
الى اقرب مركز عسكري على نفقة الحكومة .

المادة الحادية عشرة - ينفذ هذا النظام اعتبارا من
تاريخ تنفيذ قانون الدفاع الوطني رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨ .

المادة الثانية عشرة - على كافة وزراء الدولة تنفيذ
هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثاني من شهر رجب سنة ١٣٥٧
واليوم الثامن والعشرين من شهر آب سنة ١٩٣٨ .

غزالي

مصطفى العفري
وزير الداخلية

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

عباس مهدي
وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية
ابراهيم كمال
وزير المالية
ووكيل وزير الاقتصاد
والمواصلات

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٤ في ٣١-٨-٣٨)

رقم (٣٢) لسنة ١٩٣٨

نظام تسجيل العمال

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي والفقرة الاولى من المادة

الثانية عشرة من قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - على العامل ان يحضر امام اكبر موظف اداري في منطقة عمله او من يخوله لاعطاء المعلومات اللازمة لتسجيله على الوجه التالي :-

- ١ - رقم تسلسل التسجيل وتاريخه .
 - ٢ - اسم العامل الكامل .
 - ٣ - عمره وفق ما هو مسجل في دفتر النفوس .
 - ٤ - محل اقامته وعنوانه .
 - ٥ - نوع عمله .
 - ٦ - اسم مستخدمه وعنوانه الكامل وتاريخ مبدا استخدامه عنده .
 - ٧ - مقدار اجرتة .
 - ٨ - اذا كان قد اجرى عليه فحصا طبيا فتسجل بتيجته الاخيرة .
 - ٩ - بصمة ابهام العامل او توقيعہ .
 - ١٠ - توقيع الموظف المسجل .
- المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا النظام -

كتب ببغداد في اليوم التاسع من شهر رجب سنة ١٣٥٧
واليوم الرابع من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير الداخلية	رئيس الوزراء
	ووكيل وزير الدفاع
عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية
ووكيل وزير الخارجية	ووكيل وزير الاقتصاد
	والمواصلات

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٧ قى ١٣-٩-٣٨)

رقم (٣٣) لسنة ١٩٣٨

نظام نوط الطيران

نحى ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة
والعشرين من القانون الاساسي والمادة الاولى من قانون
نوط الطيران رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٧ وبناء على ما عرضه

وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء الامرنا
بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - يكون نوط الطيران على الشكل
الآتى :-

كوكب من فضة بسبعة اشعة وبسمك مليمترا واحدا
وقطر ثلاثة سنتمترات وفي وسطه جناحا نسر مجموع
طولهما خمسة سنتمترات وسمكهما مليمترا واحدا واكبر
بعدي عرضهما ستة مليمترات معمولان من ذهب ويفصل
الجناحين مثلث متساوي الاضلاع سمكه مليمترا واحدا
سطحه ازرق طول كل ضلع منه سنتمتر واحد يرتكز على
مركز الكوكب ويوضع من داخل المثلث حروف
(ق - ج - م) بلون اصفر ويخط كوفي وتوزع هذه
الحروف في داخل المثلث متجهة رؤسها الى اعلا
ويوضع حرف (ج) في الوسط وعلى جانبه الايمن حرف
(ق) وعلى يساره حرف (م) من وجهة الناظر وتدل هذه
الحروف على عنوان القوة الجوية الملكية وتحيط قاعدة
المثلث سعتان بلون اسود فيهما انحناء وطول كل سعفة
من رؤسها الى اسفلها سنتمتر ونصف سنتمتر ورأسهما الى
اعلا ونقطة التقاطع تكون تحت مسافة ما يترك ثلثي طول
السعفة وعرض السعفة ثلاثة مليمترات رأسهما يتصلان
بالجناحين وقبضتهما تتقاطعان مرسومين على الكوكب
خطيا وفوق جناحي النسر تاج ذهبي ارتفاعه احد عشر

ميلمترا من قاعدته وسمكه ميلمترا واحد يثبت على الشعاع
الرأسي من الكوكب وقاعدته ستة ميلمترات وعرضه
ستمترا واحد ويركز فوق منتصف الجناحين ويبعد عن
الزاوية العليا للمثلث الوسطي ستمترا واحد وفي خلف
التاج حلقة ذهبية متحركة قطر فراغها تسعة ميلمترات
وسمك محيطها ميلمترا واحد تعلق داخل فتحه على شكل
نصف دائرة ملحومة وراء التاج مباشرة خلف قاعدة السهم
الكائن بفتحة التاج النصفى ويكتب على الوجه الخلفي
من النوط بالاسود (غازي الاول ملك العراق) بشكل مقوس
تحت اسم ورتبة الضابط المهدي اليه النوط مع تاريخ
احداث النوط بالتقويم الهجري والغريغوري بالارقام
بالخط العربي الثلثي ويكون شريط النوط كما يلي :-

شريط من الحرير بلون سمائي متموج عرضه ثلاثة
ستيمترات وطوله ستة ستيمترات بطبقتين واذا تكرر منح
النوط لشخص واحد يوضع فوق الشريط في وسطه بصورة
افقية قضيب من ذهب عرضه نصف ستيمترا وسمكه ميلمترا
واحد يكتب عليه خفرا بالخط الرقعي اسم الواقعة
وتاريخها واذا تكرر يزداد قضيب آخر بنفس الحجم على
ان تكون الفرجة بين القضيبين ستيمترا واحدا .

المادة الثانية - يمنح هذا النوط بارادة ملكية بناء
على اقتراح وزير الدفاع لضباط القوة الجوية الملكية
الممتازين بالامور التي تهم الطيران والذين يقومون
بخدمات جليلة للقوة الجوية الملكية عدا الحركات
الفعليّة .

المادة الثالثة - يعلق نوط الطيران على الصدر في جانبه الايسر بعد الأوسمة العراقية والأنواط العراقية الأخرى حسب تواريخها .

المادة الرابعة - لصاحب النوط ان يتقلده في الاعياد والاحتفالات الرسمية والعامّة .

المادة الخامسة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة السادسة - على وزير الدفاع تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الحادي عشر من شهر رجب سنة ١٣٥٧ واليوم السادس من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي	مصطفى العمري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية
ووكيل وزير الدفاع	
ابراهيم كمال	عباس مهدي
وزير المالية	وزير العدلية
ووكيل وزير الاقتصاد	ووكيل وزير
والمواصلات	الخارجية

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوثائق العراقية عدد ١٦٥٨ في ١٩-٩-٣٨)

رقم (٥٤) لسنة ١٩٣٨

نظام دار العلوم

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية عشرة من قانون ادارة
الاعوقاف رقم ٢٧ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه رئيس
الوزراء ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام
الآتي :-

المادة الاولى - الغرض من تأسيس دار العلوم
تخريج علماء مثقفين بالثقافة الدينية ومجهزين بالعلوم
والفنون قادرين على القيام بنشر مبادئ الدين الاسلامي
وبث حقائقه السامية باساليب تلائم روح العصر ومتطلعين
بعلوم اللغة والادب .

المادة الثانية - ينقسم التعليم في دار العلوم الى
دورتين ثانوية وعالية ومدة الدراسة في الاولى ثلاث سنوات
وفي الثانية ثلاث .

المادة الثالثة - ا - تدرس في الدورة الثانوية
العلوم الآتية :-

القرآن الكريم : تجويده وتفسيره .

الحديث واصوله .

الفقه : العبادات - المناكحات - الوصايا -

الفرائض .

المقائد :

- علم الاخلاق
- تاريخ الاسلام والتمدن الاسلامي
- تاريخ العرب قبل الاسلام
- علم النفس واصول التربية والتعليم
- المنطق وآداب المناظرة
- علوم اللغة العربية
- اللغة الانكليزية
- الخطابة
- الخط

ويكلف الطالب بحفظ بعض اجزاء القرآن الكريم .

ب - تدرس في الدورة العالية العلوم الآتية :-

- القرآن الكريم : تفسيره وقرأته وتاريخ التفسير
- الحديث : تاريخه وعلومه
- الفقه : المعاملات - العقوبات - الاوقاف
- اصول الفقه
- تاريخ التشريع وحكمة التشريع
- تاريخ الاديان
- تاريخ علم الكلام
- الفلسفة الاسلامية
- علم الاجتماع
- البلاغة وتاريخ الآداب العربية
- اللغة الانكليزية
- الخطابة

المادة الرابعة - تقوم دائرة الاوقاف بنفقة الطعام والسكنى والكسوة والمداواة وكتب الدراسة لطلاب هذه المؤسسة وتدفع لكل طالب في الدورة الثانوية ثلثمائة فلس وفي الدورة العالية خمسمائة فلس في الشهر .

المادة الخامسة - تتبع دار العلوم انظمة المدارس الرسمية المماثلة في الادارة والقسم الداخلي وضبط الطلاب وعقوباتهم ومواعيد بداية الدراسة وانتهائها ومواعيد الامتحانات وكيفيةها ونصاب النجاح والاكمال والرسوب والدرجات على ان لا يقل نصاب النجاح في العلوم العربية والدينية عن ثلثي الدرجة الكاملة مع مراعاة احكام هذا النظام .

شروط قبول الطلاب

المادة السادسة - لا يقبل في الدورة الثانوية الا من يحمل شهادة متوسطة مع مراعاة الشروط الآتية :-

- ١ - ان يجتاز الفحص الطبي .
- ٢ - ان يكون معروفًا بالاخلاق الحسنة ويرجع الاكثر حفظًا للقرآن الكريم .
- ٣ - ان يتعهد وليه او كفيل غيره بدفع مبلغ معين عن كل سنة او جزء منها الى دائرة الوقف لقاء النفقة اذا ترك دار العلوم قبل اكماله التحصيل العالي بدون عذر مقبول .

وعند عدم الحصول على المقدار الكافي من حاملي شهادة المتوسطة يجوز قبول من ثبت كفاءته بالامتحان من دروس المتوسطة حسب الاصول

المتبعة في وزارة المعارف بشرط ان يكون من حاملي الشهادة الابتدائية الذين مضت على حصولهم على الشهادة المذكورة ثلاث سنوات على الأقل وذلك لاكمال المقدار المطلوب •

المادة السابعة - لا يقبل في الدورة العالية الا خريجو الدورة الثانوية من دار العلوم •

المادة الثامنة - يرتدي الطلاب داخل المدرسة وخارجها كسوة خاصة يعينها مجلس المدرسين •

المادة التاسعة - يجري قبول الطلاب بمعرفة لجنة مؤلفة من اساتذة دار العلوم ينتخبهم العميد •

المادة العاشرة - اذا تغيب الطالب عن الدرس بدون عذر مشروع يقطع منه قسط اليوم من المخصصات الشهرية •

المادة الحادية عشرة - تقطع نسبة الطالب من المدرسة :-

أ - اذا رسب في الصف الاول من الدورة الثانوية سنة واحدة •

ب - اذا رسب في احد الصفوف الاخرى متين •

المستمعون

المادة الثانية عشرة - يسمح بالدوام لمن اراد ان يكون مستمعا لمجرد الاستفادة من تدريسات الدورة العالية

على ان لا يطالب بحق من حقوق الطلاب الاصليين مع
مراعاة الشروط الآتية :-

- أ - ان يجتاز الفحص الطبي .
- ب - ان يكون معروفا بالاخلاق الحسنة .
- ج - ان يراعي نظام دار العلوم ولا يخل بالتدريسات .
- د - ان يسجل اسمه في سجل خاص مع ذكر الصف الذي
يود حضور دروسه او الدرس الذي يرغب في
استماعه .

الادارة

المادة الثالثة عشرة - يعين لدار العلوم عميد بارادة
ملكية ويختار من ذوي المقدرة الممتازة والاخلاق
العالية .

المادة الرابعة عشرة - يعين لدار العلوم مدير
داخلي وكاتب .

المادة الخامسة عشرة - العميد مسؤول عن سير
التعليم وتطبيق النظام ويقوم بالمراسلة مع المراجع
المختصة والمدير الداخلي مكلف بمراقبة الطلاب ليلا
ونهارا وملاحظة سلوكهم داخل المدرسة وخارجها وتنفيذ
التعليمات الداخلية . والكاتب يقوم بضبط القيود والسجلات
وحفظ اوراق المخابرة والامور الحسابة .

المدرسون

المادة السادسة عشرة - يدرس في دار العلوم اساتذة ومدرسون دائمون ويجوز تعيين محاضرين عند الحاجة ويشترط ان يكون المدرس والمحاضر من ذوي الاختصاص التام في العلم الذي يجهد اليه .

مجلس المدرسين

المادة السابعة عشرة - ١ - يتألف مجلس المدرسين برئاسة العميد وعضوية الاساتذة والمدرسين وعدد المحاضرين يختارهم العميد .

٢ - يعقد المجلس عند الحاجة بدعوة من العميد .

٣ - ينظر المجلس :-

أ - في تقرير مباحث العلوم وتوزيعها على الصفوف وتقدير ماعاتها .

ب - في البحث في تقدم هذه المؤسسة .

ج - في ترشيح الاساتذة والمدرسين والمحاضرين او فصلهم ان بدر منهم ما يستوجب ذلك .

د - في وضع لوائح الانظمة للدار .

هـ - في الامور التي تحال عليه من قبل العميد .

و - في الامور الانضباطية طبقا لانظمة المدارس الرسمية المماثلة .

٤ - ترمل نسخة من كل قرار يقرره المجلس الى مديرية الاوقاف العامة للعلم ولتصديق ما يحتاج الى التصديق طبقا لانتظمة المدارس الرسمية المماثلة .

حقوق المتخرجين

المادة الثامنة عشرة - يعطى المتخرج من دار العلوم شهادة تسمى (شهادة العالمية) مختومة بختم المدرسة وموتعا عليها بتوقيع العميد وتصدق من مدير الاوقاف العام ورئيس الوزراء .

المادة التاسعة عشرة - يرجع حاملو هذه الشهادة على غيرهم في وظائف الاوقاف العلمية والادارية والوعظ والارشاد ووظائف المحاكم الشرعية ويعينون لتدريس العلوم الدينية والعربية في مدارس المعارف فيما اذا ارتأت ذلك وزارة المعارف .

مادة موقته - أ - يعتبر طلاب الصف الخامس الحالي طلابا للصف الثاني الثانوي .

ب - يستمر طلاب الصفين الثاني والثالث الحاليين على الدراسة حسب منهج المتوسطة على نفقة الاوقاف .

ج - يشترط للفقرتين الاتفتين ان يتعهد الطالب بالاستمرار على الدراسة في دار العلوم بدورتها الثانوية والعالية حسب الفقرة الثالثة من المادة السادسة من هذا النظام .

المادة العشرون - يلغى بهذا النظام نظام دار العلوم
الدينية والعربية رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٤ .

المادة الحادية والعشرون - ينفذ هذا النظام من
تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثانية والعشرون - على رئيس الوزراء تنفيذ
هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم العاشر من شهر رجب سنة
١٣٥٧ واليوم الخامس من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غاضي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء .

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

مصطفى العمري

وزير الداخلية

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٧ في ١٣-٩-٣٨)

رقم (٣٥) لسنة ١٩٣٨

نظام المخصصات المحلية العسكرية

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والمادة الثانية والاربعين من قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - يمنح الضباط القائمون باعمال وظائفهم بصورة دائمة في افواج الحدود المراقبة في المواقع التي تعينها وزارة الدفاع بتعليمات تصدرها من وقت الى آخر ومن يشغل بصورة دائمة في تلك المواقع من الضباط الآخرين مخصصات محلية بنسبة (١٥) بالمائة من رواتب رتبهم .

المادة الثانية - يمنح الضباط الذين يعينون لمناصب الملحقين العسكريين ومساعدتهم في الخارج مخصصات محلية خارجية علاوة على رواتب رتبهم الشهرية حسب المقياس التالي :-

١٧ ديناراً	ملازم ثان
٢١ ديناراً	ملازم اول

رئيس ٢٥ ديناراً

رئيس اول ٣٠ ديناراً

مقدم ٣٥ ديناراً

عقيد وما فوق ٤٠ ديناراً

المادة الثالثة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزيرى الدفاع والمالية تنفيذ
هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الخامس عشر من شهر رجب
سنة ١٣٥٧ واليوم العاشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

عازي

جميل المدفعي	مصطفى العمري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية
ووكيل وزير الدفاع	

ابراهيم كمال	عباس مهدي
وزير المالية	وزير العدلية
ووكيل وزير الاقتصاد	ووكيل وزير
والمواصلات	الخارجية

محمد رضا الشبيبي
وزير المعارف

(نشر في الوثائق العراقية عدد ١٦٥٨ في ١٩-٩-٣٨)

رقم (٣٦) لسنة ١٩٣٨

نظام دعوة ضباط الاحتياط

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادتين السابعة عشرة والثامنة عشرة من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

الفصل الاول

في تهيئة ضباط الاحتياط

المادة الاولى - يهيا ضباط الاحتياط على الوجه التالي :

اولا - من الضباط المحالين على التقاعد من الصنف الاول وهم :-

أ - الضباط الذين استخدموا في الجيش العراقي فاحيلوا على التقاعد .

ب - الضباط الذين كانوا مستخدمين في الجيش العثماني سواء نظاميا او احتياطيا وتسجلوا ولم يستخدموا في الجيش العراقي فاحيلوا على التقاعد .

ج - الضباط المتمون الى اسرة عراقية كانت متوطنة في العراق قبل آب ١٩١٤ الذين استخدموا في الجيش العثماني سواء نظاميا او احتياطيا واحيلوا

فيه على التقاعد وتجنسوا بعد ذلك بالجنسية العراقية •

د - الضباط الذين استخدموا في الجيش العثماني نظاميا او احتياطيا سواء تسجلوا ام لم يتسجلوا واصبحوا عراقيين بالتجنس او استخدموا في خدمات الحكومة او لم يستخدموا •

هـ - الضباط النظاميون او الاحتياطيون المتمنون الى اسرة عراقية الذين بقوا خارج العراق في الممالك الاجنبية ثم عادوا الى العراق بعد صدور هذا النظام وتجنسوا بالجنسية العراقية •

ثانيا - من الصنف الثاني وهم :-

آ - من خريجي المدارس الثانوية وما يعادلها (على ان لا تقل اعمارهم عن ١٨ سنة) والعالية التي تعترف بها وزارة المعارف •

ب - من الاطباء واطباء الاسنان والصيدلة والبيطرة •

ج - من ذوي المهن الفنية والصناعات وهم :-

١ - المتخصصون في البرق •

٢ - الميكانيكيون •

٣ - المهندسون •

على ان يكونوا حائزين على شهادات رسمية وان يتخرجوا من دورة خاصة تنظمها وزارة الدفاع لمدة مناسبة •

ثالثا - من الصنف الثالث وهم :-

نواب الضباط وضباط الصف الذين يشهد أمرو
وحداتهم انهم لائقون ليكونوا ضباط احتياط بعد اكمالهم
خدمة العلم على ان ينجحوا بدورة تدريبية خاصة تقوم
بها وزارة الدفاع .

المادة الثانية - يستخدم ضباط الاحتياط حين دعوتهم
للخدمة برتبهم العسكرية التي كانوا حائزين عليها .

المادة الثالثة - تسجيل ضباط الاحتياط :

أ - على كل ضابط احتياط تابع الى خدمة الاحتياط
حسب قانون خدمة الاحتياط رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨
من اي صنف كان ان يسجل اسمه شخصيا في لجنة
التجنيد التي يسكن ضمن حدودها . وعلى لجان
التجنيد ان ينظموا دفاتر خاصة لتسجيل هؤلاء
الضباط ويجب على مديرية التجنيد العامة ان تنظم
الانموذج اللازم وتوزعه على كافة اللجان ويذكر
في هذا السجل « تاريخ الولادة » و « تاريخ
التقاعد » و « الصنف المنتمي اليه قبل التقاعد »
و « الرتبة » وقابليته البدنية حسب الكشف الطبية
مع رقم وتاريخ الكشف .

ب - تسجل هذه المعلومات لأول مرة حسب الوثائق
الرسمية المبرزة من قبل الضباط .

ج - على لجان التجنيد ان تقدم في شهر كانون
الثاني من كل سنة صورة مصدقة من نماذج السجل
المذكورة اعلاه الى مديرية التجنيد العامة وهذه

بدورها توحيدها وتقدمها في اول اسبوع من شهر
ضباط من كل سنة الى مديرية الادارة في وزارة
الدفاع .

المادة الرابعة - يجري الفحص في كل سنة على
ضباط الاحتياط في اثناء الفحص الابتدائي ويراعى في
ذلك ما يأتي :-

أ - على جميع لجان التجنيد ان تهيم الجداول اللازمة
حسب النموذج المعطى من قبل مديرية التجنيد
العامة الذي يحتوي على اسماء ورتب وهويات جميع
ضباط الاحتياط وتبلغ كلا منهم بلزوم حضوره الى
لجان التجنيد لاثبات وجوده .

اما الذين لم تتمكن لجان التجنيد من تبليغهم
او احضارهم فتعلن اسمائهم بالوسائل المناسبة
للتأكد من وجودهم او عدمه ومحل سكنى الموجودين
منهم واسباب عدم حضورهم .

ب - على ضباط الاحتياط ان يخبروا دوائر تجنيدهم
شفها او تحريريا عن محلات سكنهم الدائمة او
معذرتهم الصحية مع اصل او صورة مصدقة من
الكشوف الطبية وعن عناوينهم وذلك بمدة لا تزيد
على شهر واحد اعتبارا من التبليغ او اعلان
اسمائهم . ومن يخالف ذلك يعاقب حسب المادة
٢٣ من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨
لسنة ١٩٣٨ .

ج - على ضباط الاحتياط المراجعين بصورة تحريرية ان يحتفظوا بوثيقة رسمية تثبت مراجعتهم التحريرية .

د - على ضباط الاحتياط الذين يتركون محلاتهم ويسافرون الى محلات اخرى لمدة تزيد عن شهر ان يخبروا لجان تجنيدهم بعنوانهم ومحلات سكناهم الجديدة وذلك بمدة لا تزيد على الشهر الواحد .

هـ - على الاشخاص الذين هم خارج القطر الساكنين في بلاد اجنبية ان يراجعوا اقرب قنصلية او مفوضية لتسجيل وثائقهم . ويجب على هذه المفوضيات والقنصليات ان تخبر وزارة الدفاع عن معاملات التسجيل .

المادة الخامسة - على لجان التجنيد ان تدقق محلات ضباط الاحتياط المسجلين في دفاترها ولم يوجدوا في منطقتهم في اثناء الفحص والتجري عنهم ومعرفة المحلات الاخرى التي انتقلوا اليها للتأثير على سجلاتهم .

المادة السادسة - الفحص الطبي :

تجري المعاينة الطبية على ضباط الاحتياط غير المستخدمين في الجيش الوارد ذكرهم في المادة الاولى خلال شهري ايلول وتشرين الاول من كل سنة من قبل الاطباء في لجان التجنيد والمستشفيات العسكرية على ان تثبت نتائج فحصهم في كشوف خاصة ونفا للنموذج رقم (١٨٦) وتنظم هذه الكشوف على نسختين ترسل الاولى

منها الى مديرية الادارة في وزارة الدفاع وترسل الثانية الى مديرية التجنيد العامة للاشارة على سجلهم .

المادة السابعة - يؤجل من خدمة الاحتياط الضباط الذين يثبت في الفحص الطبي انهم مصابون بمرض يمنعون منعاً مؤقتاً من الخدمة في تلك السنة . اما الذين يثبت انهم مصابون بعاقة لا يمكن الاستفادة من خدماتهم من جراحتها فيعفون من الخدمة .

المادة الثامنة - لا يجوز قبول طلبات الاشخاص الذين يدعون المعلولة في وقت النفي العام والخاص او في الدعوة للخدمات في وقت السلم الا بعد التحاقهم بوحداتهم ويستثنى من ذلك الاشخاص الذين يقدمون الكشف الطبية الميمنة على انهم مصابون بعاقة او بضعف كلي لا يساعدهم على اجراء واجباتهم على ان تؤيد هذه الكشف الطبية من قبل لجنة طبية عسكرية .

المادة التاسعة - الالتحاق بالخدمة :

يجب على ضباط الاحتياط ان يتحركوا للالتحاق بوظائفهم بعد تبليغهم بشماني واربعين ساعة .

المادة العاشرة - على مديرية الادارة في وزارة الدفاع ان تنظم ورقة التبليغ وتدرج فيها الواجب الذي يطلب من ضباط الاحتياط المدعويين لكل ضابط على حدة بصورة سرية . وترسل هذه الظروف الى لجان التجنيد بشرط ان تبلغ الى هؤلاء الضباط حين اعلان النفي .

وان الدعوة لاجل التمارين ايضا تجري بواسطة
لجان التجنيد وذلك حسب التعليمات التي تصدرها وزارة
الدفاع .

الفصل الثاني في ترقية ضباط الاحتياط

المادة الحادية عشرة - لا يجوز ترقية ضباط الاحتياط
الا اذا توفرت فيهم الشروط التالية :-

اولا - ضباط الاحتياط من الصنف الاول والمستخدمون
في الجيش .

آ - اكمالهم المدة الاصغرية الواردة في المادة ١٣ من
قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة
١٩٣٧ .

ب - شهادة آمرهم .

ج - ان يكونوا من ذوي المقدرة والكفاءة التي تثبت
باختبار تعين مواضعه وشروطه من قبل دائرة
الاركان العامة في وزارة الدفاع .

د - مساعدة الملاك .

ثانيا - يجوز ترقية ضباط الاحتياط من الصنف الثاني
في وقت السلم حسب الشروط التالية :-

آ - ان يقضي الملازم الثاني دورة تدريبية واحدة من
بعد ترخيصه من الجيش ومنحه رتبة ملازم ثان .

- ب - ان يقضي الملازم الاول دورتين تدريبيتين .
- ج - ان يقضي الرئيس ثلاث دورات تدريبية .

ان الدورات التدريبية المار ذكرها اعلاه هي المنصوص عليها في الفقرة (ب) من المادة الرابعة من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ .

د - على الضباط المذكورين اعلاه ان يستحصلوا على شهادات كفاءة من امرائهم في اثناء الدورات التدريبية وان يخدموا في الجيش فعليا لمدة لا تقل عن ربع المدة المعينة للترقية في قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ .

هـ - على الرئيس الاول الطالب الترقية الى رتبة مقدم ان يتبع جميع الشروط والقيود المدونة في قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ .

و - على وزارة الدفاع ان تعلن اسماء المرشحين للترقية والتحاقهم بالخدمة وذلك حسب الشواغر والاحتياجات الاخرى .

ز - على طالبي الترقية من الصنف الثاني ان يقدموا طلبا الى وزارة الدفاع لقبول دعوتهم للاشتراك في الخدمة لاكمال المدة المطلوبة للترقية وذلك عند دعوة صفهم .

ثالثا - تجري ترقية ضباط الاحتياط من الصنف الثاني المستخدمين في الجيش وكذلك ترقية ضباط الاحتياط

من الصنف الثالث غير المستخدمين في الجيش في وقت السلم حسب شروط الصنف الاول .

رابعا - تجري ترقية ضباط الاحتياط من الصنف الثالث المستخدمين في الجيش حسب شروط ترقية الضباط في قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ .

خامسا - آ - يجوز ترقية ضباط الاحتياط للصنف الثلاثة في الحركات الفعلية او في الحرب حسب المادة السابعة عشرة من قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ .

ب - لا يجوز ترقية ضباط الاحتياط الذين احيلوا على التقاعد لسوء سلوكهم المتحقق باحكام المجالس العسكرية .

المادة الثانية عشرة - يعطى الى ضباط الاحتياط من الصنف الثاني عند دعوتهم للخدمة في الجيش اثناء النفي العام او النفي الخاص بزة عسكرية كاملة لمرة واحدة .

الفصل الثالث

في تهئة وترقية الاطباء واطباء الاسنان والبيطرة وغيرهم من ذوي المهن والصناعات الاحتياطيين

المادة الثالثة عشرة - على وزارة الدفاع ان تنظم دورات تدريبية وتطبيقية الى الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة وغيرهم من ذوي المهن والصناعات التابعين الى خدمة الاحتياط وذلك على الوجه التالي :-

آ - المتخرجون من المدارس الطبية والبيطرة والصيدلة
والاسنان ومدارس الصناعات الذين لم يدخلوا في
دورات ضباط الاحتياط المينة في المادة الثامنة
من قانون خدمة الاحتياط رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨
يجلبون الى الخدمة للاشتراك في الدورة التدريبية
حسب المناهج التي تنظم من قبل شعبة التدريب في
دائرة الاركان العامة على ان لا تزيد مدة التدريب
عن ستة اشهر اربعة اشهر منها في الدورة وشهران
في الوحدات او المستشفيات ولاصحاب المهن
والصناعات اربعة اشهر ايضا في الدورة وشهران
في المعامل والانشاءات العسكرية والوحدات
الفنية .

ب - الذين تدربوا وتخرجوا ضباط احتياط قبل اتسابهم
لمهنتهم المذكورة اعلاء يجلبون الى الخدمة
ويدربون لمدة شهرين في دورة تدريبية خاصة
واصحاب المهن والصناعات يستخدمون في المعامل
والانشاءات العسكرية والوحدات الفنية .

المادة الرابعة عشرة - تطبق على هؤلاء احكام
المادتين ١١ و ١٢ من هذا النظام .

الفصل الرابع

في اعادة ضباط الاحتياط على التقاعد
والاستغناء عن خدماتهم

المادة الخامسة عشرة - يجوز اعادة ضباط الاحتياط
من الصنف الاول الى التقاعد بأمر وزير الدفاع وذلك

لعدم الحاجة الى خدماتهم او لعدم كفايتهم بدنا او علما
او لسوء سلوكهم او لبلوغهم السن القانونية وفقا لاحكام
المادة (١٥) من قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم
٥٨ لسنة ١٩٣٨ .

المادة السادسة عشرة - يحال على التقاعد بارادة
ملكية ضباط الاحتياط من الصنفين الثاني والثالث
المستخدمين في الجيش للاسباب التالية :-

آ - عدم الحاجة الى استخدامهم .

ب - عدم كفايتهم بدنا او علما .

ج - سوء سلوكهم .

د - بلوغهم السن القانونية وفقا لاحكام المادة (١٥) من
قانون خدمة الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة
١٩٣٨ .

ويجوز اعادتهم الى التقاعد للاسباب عينها
بأمر من وزير الدفاع اذا كان قد سبق ان احيلوا
الى التقاعد بارادة ملكية واعيدوا الى الخدمة
بموجب احكام المادة (١١) من قانون خدمة
الاحتياط في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ .

المادة السابعة عشرة - آ - لوزير الدفاع مع مراعاة
احكام المادة الثالثة من قانون التقاعد العسكري رقم ٣٢
لسنة ١٩٣٧ احالة ضباط الاحتياط من الصنفين الثاني

والثالث الى قائمة نصف الراتب للاسباب السواردة في
 الفصل الثامن من قانون خدمة الضباط في الجيش رسمه
 ٣١ لسنة ١٩٣٧ .

ب - تطبق احكام الفصل الثامن من قانون خدمة الضباط
 في الجيش رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٨ على ضباط الاحتياط
 من الصنفين الثاني والثالث .

المادة الثامنة عشرة - ينفذ هذا النظام من تاريخ
 نشره في الجريدة الرسمية .

المادة التاسعة عشرة - على وزير الدفاع تنفيذ هذا
 النظام .

كتب ببغداد في اليوم الثامن عشر من شهر رجب سنة
 ١٣٥٧ واليوم الثالث عشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غ-اذي

جميل المدنعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

مصطفى العمري

وزير الداخلية

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٩ في ٢١-٩-٣٨)

رقم (٣٧) لسنة ١٩٣٨

نظام تعديل نظام كلية الحقوق

رقم ٨ لسنة ١٩٣٦

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من قانون
المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه
وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع
النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعدل المادة الثالثة والعشرين من
نظام كلية الحقوق كما يأتي :-

يقوم بادارة الكلية عميد يعين بارادة ملكية بناء
على اقتراح وزير المعارف وقرار مجلس الوزراء على
ان يكون متخرجاً من مدرسة عالية حقوقية او سياسية او
ادارية .

مادة وقتية

المادة الثانية - يمارس وزير المعارف السلطات
الممنوحة لمجلس الكلية بمقتضى نظامها الى ان يتم
تأليف المجلس حسب النظام .

المادة الثالثة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في

الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير المعارف تنفيذ هذا

النظام .

كتب ببغداد في اليوم العشرين من شهر رجب سنة

١٣٥٧ واليوم الخامس عشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري

وزير الداخلية

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبني

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٩ في ٢١-٩-٣٨)

رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨

نظام صادر وفق القانون للصدق اللفاف (باندربول)
على البضائع رقم ١٤ لسنة ١٩٣٧

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الاولى من القانون للصدق
اللفاف (باندربول) على البضائع رقم ١٤ لسنة ١٩٣٧
وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس
الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى - لا يجوز اخراج البضائع التالية
من حوزة الكمرك ما لم يصدق عليها لفاق (باندربول)
بالكيفية التالية :-

نوع البضائع	كيفية لصدق اللفاف
١- الشخاط	يلصق اللفاف على علب الشخاط التي تحتوي على العيدان اي ما هو معروف «علبة النقاب» او الشخاطة اما في حالة الشخاط المحفوظ في شكل دفتر فيلصق اللفاف على كل دفتر .

٢ - ورق اللاب . يعلق اللفاف على كل شدة .

٣ - ورق السيكاير : عندما
 يكون مقطوعاً بانتظام
 وعفواً بشكل دفتر . يعلق اللفاف على كل دفتر .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتباراً من ١ تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي
 رئيس الوزراء
 ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري
 وزير الداخلية

ابراهيم كمال
 وزير المالية
 ووكيل وزير الاقتصاد
 والمواصلات

عباس مهدي
 وزير العدلية
 ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشيبلي
 وزير المعارف

نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠ - ١٠ - ١٩٣٨

رقم (٣٩) لسنة ١٩٣٨

نظام الاكتتابات العامة

نحن ملك العراق

استنادا الى الفقرة الاولى من المادة السادسة والعشرين من القانون الاساسي والفقرة الثالثة من المادة السادسة من قانون اليانصيب والاكتتابات العامة رقم ٤٢ لسنة ١٩٣٤ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - على السلطة ذات الاختصاص ان تعين في البيان الذي تصدره في الموافقة على اجراء اكتساب عام :-

أ - مقدار النقود او مقدار نوع البضائع المأذون بجمعها .

ب - المدة التي يجوز القيام بعملية الاكتتاب العام خلالها .

ج - المنطقة التي يجوز القيام فيها بعملية الاكتتاب العام .

المادة الثانية - تكون صلاحية السلطة ذات الاختصاص المخولة من قبل وزير الداخلية لغرض الاكتتابات العامة مقيدة في :-

أ - الاذن بجميع الاكتتابات العامة الى حد لا يزيد عن (١٠٠) دينار او ما يعادلها من البضائع في العاصمة

ومراكز الالوية الاخرى ولا يزيد عن ٢٥١١ ديناراً
او بما يعادلها من البضائع في غير هذه الاماكن .
ان هذا التحديد يجري في الاكتابات العامة التي
تكون طريقة الاكتاب العام فيها مساعدة له .

ب - عدم تجاوز منطقة اجراء الاكتاب العام منطقة وظيفة
الموظف المخول صلاحية السلطة ذات الاختصاص .

المادة الثالثة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا
النظام .

كتب ببغداد في اليوم الرابع والعشرين من شهر رجب
سنة ١٣٥٧ واليوم التاسع عشر من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	جنيل المدفعي
وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عباس مهدي	وكيل وزير الدفاع
وزير العدلية	ابراهيم كمال
وكيل وزير الخارجية	وزير المالية
	وكيل وزير الاقتصاد
	والمواصلات

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

{نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦١ في ٣-١٠-٣٨}

رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٨

صادر بموجب الفقرة (ب) من المادة السابعة من
قانون الصيد رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

استنادا الى الفقرة (ب) من المادة السابعة من قانون الصيد رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٨ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الاتي :-
المادة الاولى - يمنع صيد الطيور الميئة اذناه في التواريخ المحررة حذاتها :-

الاصناف	نوع الطيور	مدة منع صيدها
صنف (أ)	القطا	من اول آذار الى غاية تموز .
صنف (ب)	الحجل	من اول آذار الى ١٥ تشرين الاول (عدا لواء السليمانية
	الدراج	واقضية رواندوز وكويسنجق وراية التابعة للواء اربيل
	الحجابه	واقضية زاخو . عمادية . زيبار . عقرة . دهوك التابعة
	الكركي	لواء الموصل التي يبدأ منع صيدها من اول نيسان لغاية
	حمام البري	اللول (يدل)
	الغصني	

صف (ج) القيج (الكلمات) { من اول نيسان الى غاية ايلول .
العريعي

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من ١ نيسان سنة ١٩٣٩ .
المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر ايلول سنة ١٩٣٨ .
غازي

جميل المدفعي
رئيس الوزراء
مصطفى العمري
وزير الداخلية

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال
وزير المالية
عباس مهدي
وزير العدلية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمعاملات

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عند العدد ١٦٩٢ في ١٠-١-٣٨)

رقم (٤١) لسنة ١٩٣٨

تعديل نظام ادارة المستشفيات والمعاهد الصحية

الحكومية رقم ٥ لسنة ١٩٣٣

نحن ملك العراق

استنادا الى الفقرة الثامنة والعشرين من المادة الثانية من قانون وقاية الصحة العامة رقم ٦ لسنة ١٩٢٩ وبناء على ما عرضه وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تضاف الفقرة الآتية الى المادة الرابعة من نظام رقم ٨ لسنة ١٩٣٣ :-

ن - يعتبر مستخدمو السكك الحديدية العراقية العراقيين موظفين لغرض احكام هذا النظام الى ان يتم تعيين الموظفين والمستخدمين منهم بموجب احكام قانون الخدمة المدنية .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم التاسع والعشرين من شهر رجب
سنة ١٣٥٧ واليوم الرابع والعشرين من شهر ايلول سنة
١٩٣٨ . غاوي

مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير الداخلية	رئيس الوزراء
عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية
	والمواصلات

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠-١٠-٣٨)

رقم (٤٢) لسنة ١٩٣٨

صادر بموجب المادة (١٣) من قانون ضريبة
استهلاك المواشي ومنتجاتها رقم (٦٣)
لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

استنادا الى المادة (١٣) من قانون ضريبة استهلاك
المواشي ومنتجاتها رقم ٦٣ لسنة ١٩٣٨ وبناء على
ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام الآتي :-

المادة الأولى - تعتبر الإقضية الآتية للغرض التي
تطلبه المادة القانونية الآتية الذكر :-

- | | | |
|------------|---|-------------------------|
| قضاء تلغفر | { | التابعين للواء الموصل . |
| قضاء سنجار | | |
| قضاء عنه | | التابع للواء الدليم . |

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من ١ نيسان
سنة ١٩٣٩ .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم الثاني من شهر شعبان سنة
١٣٥٧ واليوم السابع والعشرين من شهر ايلول سنة
١٩٣٨ .

غازي

مصطفى العمري	جميل المدفعي
وزير الداخلية	رئيس الوزراء
	ووكيل وزير الدفاع

عباس مهدي	ابراهيم كمال
وزير العدلية	وزير المالية
ووكيل وزير الخارجية	ووكيل وزير الاقتصاد
	والمواصلات

محمد رضا الشيبني
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠-١٠-٣٨)

(رقم ٤٣) لسنة ١٩٣٨ نظام بيطري

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون ذيل قانون
امراض الحيوانات العفنة رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٨ وبناء على
ماعرضه وكيل وزير الاقتصاد والمواصلات ووافق عليه
مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى- آ - لا يدفع التعويض عن الحيوانات
المتلفة بمقتضى الذيل رقم ٦٢ لسنة ١٩٣٨ الا بعد
الوقوف على تقرير الطبيب البيطري وتقرير اللجنة
المؤلفة وفق المادة (١١) من القانون رقم ٦٨ لسنة
١٩٣٦ وتصديق مديرية امور البيطرة .

ب - على مديرية امور البيطرة ان تصدر مذكرة اذن دفع
بالمبلغ باسم صاحب الحيوان .

المادة الثانية - آ - يجري تقدير مبلغ التعويض من
قبل اللجنة المختصة بعد الوقوف على حالة الحيوان
الصحية ومعمره في السوق وقت الكشف .

ب - يمنح صاحب الحيوانات التعويضات بالنسبة المعينة
في المادة الاولى من الذيل المذكور وبمقتضى
المعلومات الفنية المتيسرة عند فتح الجثة .

المادة الثالثة - يكون تقدير اللجنة لمبلغ التعويض نهائيا ولصاحب الحيوان حق مراجعة المحاكم ان لم يقنع بالمبلغ المقدر .

المادة الرابعة - يشمل التعويض الحيوانات التي ترتفع درجة حرارتها وتتلف من جراء تطعيمها بالمصل او اللقاح الخاص بمرض الوباء البقري .

المادة الخامسة - تدفع ثلاثة ارباع القيمة المقدرة للحيوانات المهلكة التي لم يثبت فيها الملين والتوبركولين بوضوح ولم يتحقق وجود الاتفات التشريحية او المعاينة المجهرية فيها عند فتح الجثة والابقار التي تهلك من اثر تطعيمها باحدى مواد لقاح الوباء البقري على ان تسجل هذه المعلومات بتقرير الطبيب البيطري .

المادة السادسة - يجري التقاص بين قيمة اللحوم التي يسمح الطبيب البيطري باستهلاكها من اثر اصابة الحيوان بمرض السل من مبلغ التعويض .

المادة السابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثامنة - على وزراء الداخلية والمالية والاقتصاد والمواصلات تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السادس عشر من شهر شعبان
سنة ١٣٥٧ واليوم الحادي عشر من شهر تشرين الاول
سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المنفي	مصطفى العسري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية
ووكيل وزير الدفاع	

ابراهيم كمال	عباس مهدي
وزير المالية	وزير العدلية
ووكيل وزير الاقتصاد	ووكيل وزير الخارجية
والمواصلات	

محمد رضا الشيبلي
وزير المعارف

نشر في الوقائع العراقية عدد (١٦٦٤) في ٢٤-١٠-٣٨

رقم (٤٤) لسنة ١٩٣٨

نظام بيع المستحضرات الطبية لتحديد النسل

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية من قانون الانتاجار
بالاجزاء الطبية رقم ٤٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه

وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :

المادة الاولى - لا يجوز بيع المستحضرات الطبية
وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع
النظام الآتي :-

لتحديد النسل الا بموجب وصفة طبية من طبيب مأذون
بممارسة الطب في العراق .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا النظام .
كتب ببغداد في اليوم الثاني والعشرين من شهر شعبان
سنة ١٣٥٧ واليوم السابع عشر من شهر تشرين الاول
سنة ١٩٣٨ .

غاضي

جميل المنفي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

مصطفى العمري

وزير الداخلية

عباس مهدي

وزير العدلية

ووكيل وزير الخارجية

محمد رضا الشبيبي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٥ في ٣١-١٠-٣٨)

رقم (٤٥) لسنة ١٩٣٨

نظام

منح جوائز لاتقان اللغات الاجنبية

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الثانية والاربعين (ب) من
قانون خدمة الضباط في الجيش رقم ٣١ لسنة ١٩٣٧ وبناء
على ما عرضه وكيل وزير الدفاع ووافق عليه مجلس
الوزراء امرنا بوضع النظام التالي :-

المادة الاولى- يستحق الضابط الذي يشب بالامتحان
انه يتقن لغة او لغات اجنبية جائزة تمنح له حسب النسب
التالية :-

اللغة الانكليزية	٣٠ ديناراً
اللغة الفرنسية	٢٥ ديناراً
اللغة الالمانية	٢٠ ديناراً

المادة الثانية - يجري الامتحان مرة في السنة في
الموضوعات التالية ويشترط للنجاح الحصول على ٨٠ في
المائة من مجموع العلامات :-

القسم الأول - الامتحان الشفهي

العلامة

٦٠

١ - المكالمة

٢ - قراءة المخطوطات - قراءة تقارير قصيرة

مخطوطة والرقع والبرقيات وغير ذلك

٢٠

واملاء الاجوبة عنها

٣ - المصطلحات الفنية - معرفة المصطلحات

الفنية العسكرية والمحلية (والقاب

الموظفين المحليين واصول المجاملة عند

معاملتهم) والمصطلحات المستعملة في

السفر والاستكشاف وواجبات القلبة

واخذ الارزاق وغير ذلك والعلامات

المصطلح عليها والاختصارات التي

تستعمل في الخرائط الرسمية للدولة

الجاري الامتحان بلغتها ويختبر الطالب

في هذه الموضوعات بالقاء الاسئلة عليه

رأساً او بترجمة نبذ من كتاب تدريس

عربي او باللغة الجاري الامتحان فيها

٢٠

ترجمة شفوية

القسم الثاني - الامتحان المكتوب

٤ - الترجمة - ترجمة نبذ من اللغة

الجاري الامتحان فيها الى العربية لم

٢٠

ينبغي للطالب الاطلاع عليها

العلامة

- ٥ - الانشاء - ترجمة نبذ من العربية الى اللغة الجاري الامتحان فيها لم يسبق للطلاب الاطلاع عليها ٣٠
- ٦ - الاملاء ١٠
- ٧ - ترجمة مخطوطات - ترجمة مخابرات مخطوطة رسمية او خاصة الى العربية ١٠
- ٨ - الرسائل - كتابة رسالة رسمية او خاصة باللغة الجاري الامتحان فيها بعد ايراد خلاصتها ٢٠
- ٩ - الترجمة الارتجالية - تتلى على الطالب باللغة الجاري الامتحان فيها نبذة اعتيادية من الانشاء المستعمل في كل يوم بصوت عال ويطلب منه ترجمتها الى العربية ترجمة مكتوبة ١٠
- ١٠ - الانشاء الارتجالي - تتلى على الطالب نبذة عربية من الانشاء المستعمل في كل يوم بصوت عال ويطلب منه ترجمتها الى اللغة الجاري الامتحان فيها ٢٠
- ٢٢٠ مجموع العلامة
- درجة الكفاية - يعد الضابط مترجما من الدرجة الاولى اذا حصل على ٨٠ في المائة من مجموع العلامات الكلية ويعد الضابط مترجما من الدرجة الثانية

إذا زاد مجموع العلامات الحاصل عليها
على ٦٠ في المائة وأقل من ٨٠ من المائة
من مجموع العلامات الكلية .

المادة الثالثة - يعين تاريخ الامتحان وطريقة وضع
الاسئلة واجراء الامتحان وتدقيق الاوراق الامتحانية
وتعيين الدرجات بتعليمات يصدرها وزير الدفاع بعد
استشارة وزارة المعارف .

المادة الرابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .
المادة الخامسة - على وزير الدفاع تنفيذ هذا
النظام .

كتب بغداد في اليوم السابع والعشرين من شهر
شعبان سنة ١٣٥٧ واليوم الثاني والعشرين من شهر
تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي	مصطفى العمري
رئيس الوزراء	وزير الداخلية
ووكيل وزير الدفاع	عباس مهدي
ابراهيم كمال	وزير العدلية
وزير المالية	ووكيل وزير الخارجية
ووكيل وزير الاقتصاد	
والمواصلات	

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عند ١٦٦٦ في ١١-١٢-٣٨)

رقم (٤٦) لسنة ١٩٣٨

نظام

تعديل نظام مخصصات السفر ومصروفات النقل

رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة التاسعة والعشرين من قانون الخدمة المدنية رقم ١٠٣ لسنة ١٩٣١ وبناء على ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة الاولى من نظام تعديل نظم مخصصات السفر ومصروفات النقل رقم ٢ لسنة ١٩٣٨ ويستعاض عنها بما يلي :-

المفقرة الثانية : (١) مخصصات مصرية تعين على اساس شهري تعطى في الحالات التي تتطلب واجبات الموظف قضاء مدة طويلة في الحقول والبراري غير الاهلة بالسكان على ان لا تتعدى (١٠ %) عشرة بالمائة من راتب الموظف المختص ولا تقل عن دينارين شهريا عدا موظفي لجان التسوية والمساحين الذين يرافقون اللجان المذكورة .

(٢) يمنح موظفو لجان التسوية والمساحون الذين يرافقون اللجان المذكورة مخصصات مصرية حسب المقادير المينة أدناه عند بقائهم مدة طويلة خارج مقر وظائفهم بداعي الاعمال الرسمية :-

٣/- دناير شهريا للكتابة والمساكين من الدرجة
الخامسة عشرة الى الدرجة الثانية عشرة .

٤/- دناير شهريا للكتابة والمساكين من الدرجة
الحادية عشرة فما فوق .

٨/- دناير لمعاوني رؤساء لجان التسوية .

١١/- دينار لرؤساء لجان التسوية .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - على وزير المالية تنفيذ هذا النظام .

كتب بغداد في اليوم الثامن من شهر رمضان سنة
١٣٥٧ واليوم الاول من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

وكيل وزير الداخلية

ابراهيم كمال

وزير المالية

صبيح نجيب

وزير الدفاع

توفيق السويدي

وزير الخارجية

مصطفى العمري

وزير العدلية

عباس مهدي

وزير الاقتصاد والمواصلات

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٧ في ١٤-١١-٣٨)

رقم (٤٧) لسنة ١٩٣٨

نظام

تعديل نظام الكلية الطبية رقم ١٥ لسنة ١٩٣٢

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الحادية والعشرين من
قانون المعارف العامة رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩ وبناء على
ما عرضه وزير المعارف ووافق عليه مجلس الوزراء
امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تشطب عبارة (والذي يتعهد به
بخدمة الحكومة العراقية لمدة اربع سنوات في الوظيفة
او الوظائف التي تعينه فيها مديرية الصحة العامة) الواردة
في المادة السادسة والعشرين من النظام رقم ١٥ لسنة
١٩٣٢ .

المادة الثانية - تحذف المادتان التاسعة والعشرون

والثلاثون من النظام المذكور .

المادة الثالثة - تلغى صورة العقد الملحقه بالنظام
المذكور والمثار اليها في المادة السادسة والعشرين منه
ويستعاض عنها بصورة العقد الملحقه بهذا النظام .

المادة الرابعة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره
في الجريدة الرسمية .

الماده الخامسة - على وزيرى المعارف والداخلية
تنفيذ هذا النظام .

كتب ببغداد في اليوم السادس من شهر رمضان سنة
١٣٥٧ واليوم الثلاثين من شهر تشرين الاول سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

ووكيل وزير الدفاع

مصطفى العمري

وزير الداخلية

توفيق السويدي

وزير الخارجية

ابراهيم كمال

وزير المالية

ووكيل وزير الاقتصاد

والمواصلات

عباس مهدي

وزير العدلية

محمد رضا الشيبلي

وزير المعارف

صورة العقد

اني الموقع ادناه بن من سكنة محلة

اتعهد بان اكمل الدراسة في الكلية الطبية واخدم الحكومة العراقية بعد تخرجي منها بصفة طبيب لمدة اربع سنوات في احدى المؤسسات الصحية الحكومية العسكرية او المدنية حسب رغبة مديرية الصحة العامة بالراتب والدرجة او الرتبة المقررة للاطباء والمعمول بها في ملاك مديرية الصحة العامة او في ملاك الطبابة العسكرية في وزارة الدفاع وان اخضع اني كافة القوانين والانظمة والتعليمات المختصة على ان تبدأ مدة الخدمة من التاريخ الذي يؤذن لي فيه بممارسة الطب .

واذا خالفت هذا التعهد او ارتكبت عملاً ادى الى طردني من الكلية او فصلني من الخدمة فانا ملزم بدفع مبلغ مائتي دينار الى الحكومة العراقية بدون حاجة لانتذار بواسطة كاتب العدل .

توقيع عفيف الكلية الطبية الملكية	توقيع الطالب
اني	اكفل الطالب
بن	بدفع المبلغ
بن	

الذي يترتب عليه بمقتضى هذا العقد .

التوقيع
مدير الصحة العام

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٧ في ١٤-١١-٣٨)

رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٨ نظام

صادر بموجب المادة ١١ (أ) من قانون تسوية
حقوق الأراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

استنادا الى الفقرة (أ) من المادة (١١) من قانون
تسوية حقوق الأراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ وبناء على
ما عرضه وزير المالية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تعتبر اراضي حصن جعفر وضيعة
الاميرية المعلنة منطقة تسوية بموجب بيان وزير المالية
المنشور في الوقائع العراقية المرقمة ١٦٠٦ والمورخة
٢٧-١٢-١٩٣٧ منطقة لغرض منح اللزمة المصرح بها
في القانون المرقم ٥١ لسنة ١٩٣٢ الى الاشخاص
الحائزي الشروط الواردة في المادة ١١ من قانون تسوية
حقوق الأراضي رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ .

المادة الثانية - ينفذ هذا النظام اعتبارا من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

المادة الثالثة - علي وزير المالية تنفيذ هذا النظام .
 كتب بغداد في اليوم العاشر من شهر رمضان سنة
 ١٣٥٧ واليوم الثالث من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .
 غازي

جميل المدفعي	توفيق السويدي
رئيس الوزراء	وزير الخارجية
وكيل وزير الداخلية	
ابراهيم كمال	مصطفى العمري
وزير المالية	وزير العدلية
صبيح نجيب	عباس مهدي
وزير الدفاع	وزير الاقتصاد والمواصلات
محمد رضا الشيبلي	
وزير المعارف	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٧ في ١٤-١١-٣٨)

رقم (٤٩) لسنة ١٩٣٨

نظام

التعديل الرابع لنظام الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة السادسة والعشرين من
 القانون الاساسي واستنادا الى الفقرة الثانية من المادة
 العاشرة من قانون تعديل قانون ادارة البلديات رقم ٨٤

سنة ١٩٣١ رقم ٢٤ لسنة ١٩٣٤ وبناء على ما عرضه وكيل وزير الداخلية ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة الحادية عشرة من نظام الطرق والابنية رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٥ ويحل محلها ما يلي :-

المادة الحادية عشرة - لغرض تدقيق الاعتراضات التي تقدم حسب المادة العاشرة تؤلف هيئة برئاسة امين العاصمة او من ينييه في العاصمة ورئيس البلدية او من ينييه في البلديات الاخرى ومن عضو ينتخبه المجلس البلدي وعضوين ينتخبهما المعارض وعضو ينتخبه مجلس الادارة او اكبر موظف اداري في منطقة البلدية عند عدم وجود مجلس ادارة فيها وتصدر الهيئة قرارها النهائي بشأن الاعتراض .

المادة الثانية - تحذف جملة (برئاسة احد اعضاء المجلس وعضوية اثنين على الاقل ينتخبون بالمناصفة من قبل المعارض والمجلس ويكون تقدير هذه اللجنة نهائيا) الواردة في آخر المادة الرابعة عشرة من النظام المذكور ويحل محلها ما يلي :-

(تؤلف برئاسة امين العاصمة او رئيس البلدية او من ينييه وعضو ينتخبه المعارض وآخر ينتخبه مجلس الادارة او اكبر موظف اداري في منطقة البلدية عند عدم وجود مجلس ادارة فيها ويكون تقدير هذه اللجنة نهائيا) .

المادة الثالثة - ينفذ هذا النظام من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة الرابعة - على وزير الداخلية تنفيذ هذا
النظام .

كتب ببغداد في اليوم السابع من شهر شوال سنة ١٣٥٧
واليوم الثلاثين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٣٨ .

غازي

جميل المدفعي	توفيق السويدي
رئيس الوزراء	وزير الخارجية
ووكيل وزير الداخلية	

ابراهيم كمال	مصطفى العمري
وزير المالية	وزير العدلية

صبيح نجيب	عباس مهدي
وزير الدفاع	وزير الاقتصاد
	والمواضلات

محمد رضا التبيسي
وزير المعارف

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٢ في ١٢-١٢-٣٨)

القسم الثالث

البيانات

بيان رقم (١)

ان كافة الوظائف الوارد ذكرها في البيان التاسع عشر (رقم ٢٨) يقصد اضافتها الى الجدول (أ) وليس الى الجدولين (أ) و (ب) .

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١١ في ٢٤-١-٣٨)

بلاغ رسمي

نعلن بهذا ان المرسوم الصادر لافادة مبلغ السي ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٧ قد تأيد حكمه من مجلسي الاعيان والنواب .

بغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة سنة ١٩٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني سنة ١٩٣٨ .

جميل المدفعي

رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٢ في ٣١-١-٣٨)

بلاغ رسمي

نعلن بهذا ان المرسوم الصادر لتزويل واضافة مبالغ
الى ميزانية السنة ١٩٣٧ المالية رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٧ قد
تأيد حكمه من مجلسي الاعيان والنواب .

بغداد في اليوم الحادي والعشرين من شهر ذي القعدة
سنة ١٩٥٦ واليوم الثالث والعشرين من شهر كانون الثاني
سنة ١٩٣٨ .

جميل المدفعي
رئيس الوزراء

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٢ في ٣١-١-٣٨)

بيان رقم (٢)

استادا الى الصلاحية المخولة لي في المادة الثالثة
من النظام المرقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررت اعتبار الوظائف
التالية مشمولة بالضمان الذي نص عليه قانون صندوق
ضمان الموظفين المرقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ ويعتبر شاغلوها

خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء الوظائف المدرجة
ادناه :-

الوظيفة التي تضاف الى الجدول (١)	مبلغ الضمان دينار
لجنة اسالة الماء	
كاتب وامين صندوق لجنة اسالة الماء في كويسنجق	١٥٠
وزارة المعارف	
مأمور مخزن المتحف	١٠٠
مأمورو المعادن في متصرفية لواء الدليم	٢٠٠
مديرية امور الزراعة	
كاتب شعبة التبغ	٧٥
وزير المالية	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٣ في ٧-٢-٣٨)

بيان رقم (٤)

استنادا الى الصلاحية المخولة بنا في المادة الثالثة
من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة
١٩٣٥ والمادة الثانية من النظام المرقم ٣٥ لسنة ١٩٣٦
قررنا اضافة الوظائف التالية الى الجدولين (أ) و(ب)

الملحقين بالنظامين المذكورين ويعتبر شاعلوها خاضعين
للمضمان بالمبالغ الميئة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

مبلغ الضمان	الوظائف التي تضاف الى جدول (أ)
دينار	وزارة المعارف
٢٠٠	محاسب معاونة منطقة المعارف
١٥٠	مأمور مخزن منطقة او معاونة منطقة
١٠٠	مراقب اشغال هندسة وزارة المعارف مديرية امور الزراعة
١٥٠	مأمور مخزن
	المصرف الزراعي الصناعي
٩٠٠	امين صندوق المصرف الزراعي الصناعي

مبلغ الضمان	الوظائف التي تضاف الى جدول (ب)
دينار	
١٥٠	محاسب المصرف الزراعي الصناعي

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٧ في ٣٠-٣-٣٨)

بيان الكمارك

رقم ١ لسنة ١٩٣٨

تلغى الفقرة (ب) من المادة (٥) من بيان الكمارك رقم ٦ لسنة ١٩٣٧ ويستعاض عنها بما يلي :-

(ب) شهادة سلطات الكمارك اليابانية عن كمية البضاعة من تلك المدرجة في ورقة التحميل المختصة بالكمارك العراقية التي اخرجت في اليابان للاستهلاك المحلي بعد دفع رسم الوارد الكمركي الياباني عليها (ان وجد) . غير انه في حالة الحنطة يجوز قبول شهادة سلطات الكمارك اليابانية التي تؤيد نقل الحنطة النسي من اجلها صدرت الشهادة من حوزة الكمرك الى مستودعات المعامل الرسمية Bonded Manufacturing Warehouses او الي المعامل الخصوصية وفق انظمة الكمارك اليابانية بغية طحنها .

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

بيان رقم (٦)

استنادا الى الاجلجية المخولة لنا في المادة الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الي الجدولين (أ) (ب)

و (ب) الملحقين بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
-------------------------------------	----------------------

مديرية البريد والبرق العامة	
محاسب دائرة التلغونات المركزية ببغداد	٢٠٠
مديرية امور المساحة	

معاون محاسب	١٢٠
-------------	-----

الوظائف التي تضاف الى الجدول (ب)	مبلغ الضمان دينار
-------------------------------------	----------------------

مدير مركز تلغونات بغداد	٢٠٠
-------------------------	-----

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٠ في ٢٢-٣-٣٨)

البيان رقم (٧)

استنادا الى الملاحية المخولة لنا بموجب المادة الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الى الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بالنظام المذكور ويعتبر

خاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المينة ازاء وظائفهم
المدرجة ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
مديرية امور المساحة	
معاون محاسب	١٢٠
مديرية الاشغال العامة	
موزع الاجور	٥٠٠
وزارة العدلية	
مراقب المكتبة	١٥٠
مديرية امور الزراعة	
كاتب شعبة مربي الاقطان	٧٥
كاتب بلدية قضاء الهاشمية	٧٥
الوظائف التي تضاف الى الجدول (ب)	مبلغ الضمان دينار

وزارة الاقتصاد والمعاملات

١٥٠

أخصائي بالمباحث الصناعية

وزير المالية

٢١ ٢١

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٤ في ١٨-٤-٣٨)

الميات رقم (٨)

إشارة الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من نظام
مخصصات السفر ومصروفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ .

١ - يعتبر مدققو مديرية المحاسبات العامة الذين
هم من موظفي الصنف السادس من موظفي الصنف الرابع
وذلك فيما يتعلق بمخصصات السفر الليلية التي يستحقونها
وفق احكام المادة (٢٢) من نظام مخصصات السفر
ومصروفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ .

٢ - يعتبر مدققو الدائرة المذكورة الذين هم من
موظفي الصنف السادس من موظفي الصنف الخامس
وذلك فيما يتعلق باستعمالهم وسائل النقل وفقا للمقياس
المقرر بموجب المادة (١٧) من النظام عند قيامهم
بمهام رسمية .
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٤ في ١٨-٤-٣٨)

بيانات

عملا بما ورد في المادة الاولى (ب) من قانون
الطرق العامة رقم (١١) لسنة ١٩٣٨ لقد حولنا مدير
الاشغال العام ممارسة صلاحية « سلطة الطرق » المنصوص
عليها في القانون المذكور .

وزير الاقتصاد والمواصلات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٤ في ١٨-٤-٣٨)

البيان رقم (١٩)

استنادا الى الصلاحية المخولة اليها في المادة الثالثة من نظام الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الي الجدول (أ) الملحق بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة تجاه وظائفهم المدرجة ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
-------------------------------------	----------------------

وزارة العدلية

كاتب اول محكمة استئناف تموية حقوق
الأراضي

١٠٠

وكيل كاتب اول المحاكم

١٥٠

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٢٦ في ١٨-٤-٣٨)

البيان العاشر

استنادا الى الصلاحية المخولة اليها في المادة الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الي الجدول (أ)

الملحق بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

المبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-	الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
	وزارة المعارف	
١٥٠	مأمور مكتبة الديوان	
	مديرية امور البيطرة	
٧٥	مأمور الزراعة	
٧٥	معاون مدير المختبر البيطري	

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٠ في ٢-٥-٣٨)

بيان رقم ١١

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثانية من نظام الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٦ قررنا اضافة الوظائف التالية الى الجدول (أ) الملحق بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها

خاضعين للضمان بالمبالغ الميئة ازاء وظائفهم المدرجة
ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
-------------------------------------	----------------------

مأمور مخزن في لجنة اسالة الماء والكهرباء

١٠٠

في اربيل

١٥٠

كاتب لجنة اسالة الماء في خاتقين

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٦ في ١٦-٥-٣٨)

بيان رقم ١٢

استادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة
الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم
٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الى
الجدول (أ) الملحق بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها
خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة
ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
-------------------------------------	----------------------

مديرية الصحة العامة

٧٥

مأمور المكتبة في الكلية الطبية

مديرية الكمارك والمكوس العامة

١٠٠

مأمور مستودع شرطة الكمارك والمكوس

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٦ في ١٦-٥-٣٨)

بيان

(لقد تم تبادل كتب الاتفاق التجاري الموقت بين
المملكة العراقية والمملكة المصرية بتاريخ ١٦ ايار
١٩٣٨ بين فخامة وزير الخارجية ومعالي وزير مصر
المفوض في بغداد وذلك في ديوان وزارة الخارجية) •
(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٩ في ٣٠-٣٨-٣٨)

بيان

(لقد تم التوقيع على الاتفاقيتين الاتيتين بين فخامة
وزير الخارجية ومعالي الشيخ يوسف الياسين ممثل جلالة
ملك المملكة العربية السعودية وذلك بتاريخ ١٩ ايار
١٩٣٨ في ديوان وزارة الخارجية :

١ - الاتفاق الخاص بادارة المنطقة المحاذية بين
العراق والمملكة العربية السعودية •

٢ - اتفاق تنظيم شؤون الرعي وورد المياه بين العراق
والمملكة العربية السعودية) •

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٣٩ في ٣٠-٣٨-٣٨)

بيانات

لقد تم التوقيع على المعاهدة المتعلقة بتاجية العثائر بين العراق والمملكة العربية السعودية بين نخامة وريبر الخارجية ومعاللي الشيخ يوسف يامين ممثل جلالة ملك المملكة العربية السعودية وذلك بتاريخ ٢٤ ايار ١٩٣٨ في ديوان وزارة الخارجية .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٠ في ٦-٦-٣٨)

بيان الكمارك

رقم (٦) لسنة ١٩٣٨

١ - عملا بالسلطة المخولة لي في المادة ١٥٩ من قانون الكمارك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ انوضي بهذا موظفي اداة الكمارك والمكوس المذكورين ادناء ممارسة السلطات المينة ازاء كل منهم .

(١) ملاحظو الكمرك والمكوس وبأهمورو الكمرك والمكوس : عندما يقومون بالعمل مستقلا في مركز ما من مراكز الكمرك بموجب الفقرة (٤) من المادة المذكورة .

(٢) مراقبو الكمرك والمكوس الذين لا تقل رواتبهم الشهرية عن ١٠ دنانير عندما يقومون بالعمل مستقلا في مراكز الكمرك بموجب الفقرة (٥) من المادة المذكورة .

٢ - يلغى بيان الكمارك رقم ٧ لسنة ١٩٣٥ وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٠ في ٦-٦-٣٨)

بيان رقم (١٦)

استادا الى الفقرة الثانية من المادة الثالثة من نظام
مخصصات السفر ومصروفات النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ .
يعتبر معاونا مفتشي حسابات البلديات اللذان هما
من موظفي الصنف الخامس من الصنف الرابع فيما
يتعلق بمخصصات السفر الليلية التي يستحقانها وفق
احكام المادة ٢٢ من نظام مخصصات السفر ومصروفات
النقل رقم ١٨ لسنة ١٩٣٣ .

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٠ في ٦-٦-٣٨)

بيان رقم (١٩)

استادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثانية
من النظام المرقم ٣٥ لسنة ١٩٣٦ قررنا اعتبار الوظائف
التالية مشمولة بالضمان الذي نص عليه قانون صندوق
ضمان الموظفين رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٥ ويعتبر شاغلوها

خاضعين للضمان بالمبالغ الميئة ازاء وظائفهم المدرجة
ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (١)	مبلغ الضمان دينار
<u>مديرية البلديات والتنظيم العامة</u>	
مأمور مخزن بلدية الناصرية	١٠٠
كاتب لجنة اسالة الماء والكهرباء في الكوت	١٥٠
<u>مديرية السكك الحديدية العامة</u>	
الطباخون	٢٠

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٢ في ٢٠-٦-٣٨)

بيان رقم (١٨)

عملا باحكام قانون مراقبة المصارف رقم ٦١ لسنة ١٩٣٨ ، على كافة المصارف وفروعها وجميع الاشخاص الذين يتعاملون الاعمال المصرفية التي عرفها القانون (١) بقبول الودائع واجراء التسليف على اختلاف انواعها وما يتعلق بذلك من الاعمال (ب) وبيع وشراء وتساطي الحوالات والاوراق التجارية على اختلاف انواعها

والقيام بما يخلق بذلك من الاعمال ، ان يبادروا بشية
الحصول على الاجازة التي تخولهم تعاطي الاعمال
المذكورة في العراق الى تزويد هذه الوزارة بالبيان
الذي نصت عليه المادة الرابعة من القانون على ان يتضمن
هذا البيان (أ) عنوان المصرف والمملكة التي تأسس
فيها والمحل الذي يوجد فيه مركزه الرئيسي (ب) تاريخ
تأسيس المصرف (ج) رأس مال المصرف مع المقدار
غير المدفوع منه والمبالغ الاحتياطية مع اختلاف انواعها
(د) البلدة او البلدان التي له فروع فيها من تاريخ فتحها .
(هـ) رأس المال المخصص لفروعه او نرعه في العراق
(و) نوع المعاملات التي يتعاطاها في العراق وذلك في
ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ ذلك القانون المصادف
٢٣-٥-١٩٣٨ وعلى المصارف والاشخاص المذكورين
ان يقوموا باخبار الوزارة بكل تغيير يحدث بعد ذلك
في الامور التي صرحوها في ذلك البيان على ان يتم
الاخبار خلال مدة لا تزيد على عشرة ايام من وقوع
التغيير .
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٢ في ٢٠-٦-٣٨)

بيان

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الرابعة
من نظام ادارة المستشفيات والمعاهد الصحية الحكومية
رقم (٨) لسنة ١٩٣٣ المعدلة بالمادة الاولى من نظام

التعديل رقم (٢٠) لسنة ١٩٣٣ وبموافقة وزارة الداخلية
نشر البيان التالي :-

١ - لا تطلب شهادات الفقر من المرضى المرسلين من
المستوصفات ودوائر المرضى الخارجيين الحكومية
الى المعاهد الطبية في قضايا الفحوص البكتريولوجية
للمنوجات المطلوبة لتشخيص المرضى .

٢ - ينفذ هذا البيان اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة
الرسمية .
مدير الصحة العام

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٣ في ٢٧-٦-٣٨)

بيانات وزارة الخارجية

رقم ٣٩٣٢

لقد تم تبادل وثائق ابرام معاهدة الحدود مع
البروتوكول المنعقدة في طهران في ٤ تموز ١٩٣٧ بين
المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية في ديوان
وزارة الخارجية في ٢٠ حزيران ١٩٣٨ .

رقم ١٩٣١

لقد تم تبادل وثائق ابرام معاهدة حل الاختلافات
بالطرق السلمية المنعقدة في طهران في ٢٤ تموز ١٩٣٧
بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية في ديوان
وزارة الخارجية في ٢٠ حزيران ١٩٣٨ .

رقم ١٩٣٠

لقد تم تبادل وثائق ابرام معاهدة الصداقة المنعقدة
في طهران في ١٨ تموز ١٩٣٧ بين المملكة العراقية
والامبراطورية الايرانية في ديوان وزارة الخارجية في
٢٠ حزيران ١٩٣٨ .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٤ في ٤-٧-٣٨)

بيانات

اودعت الحكومة العراقية وثائق ابرام معاهدة عدم
التعدي المسماة بميثاق سعد آباد الموقع عليها في طهران
في ٨ تموز ١٩٣٧ بين كل من الحكومات الافغانية
والتركية والايرانية والعراقية الى الحكومة الايرانية

الامبراطورية وقد تم في ٢٥ حزيران ١٩٣٨ في طهران
 الاستلام الرسمي للميثاق المذكور من قبل وزارة الخارجية
 للامبراطورية الايرانية .
 وزير الخارجية .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٥ في ١١-٧-٣٨)

بيان الكمارك

رقم ٩ لسنة ١٩٣٨

يلغى بهذا بيان الكمارك رقم ١٠ لسنة ١٩٣٧ وعليه
 فبعد هذا التاريخ تودع المنسوجات من كافة الانواع التي
 تستورد الى بغداد عن طريق الرمادي في مستودع دائرة
 القطار في غربي بغداد .
 مدير الكمارك والمكوس العام

بغداد في ١١ جمادي الاول ١٣٥٧

٩ تموز سنة ١٩٣٨

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٦ في ١٨-٧-٣٨)

بيان الكمارك

رقم ١٠ لسنة ١٩٣٨

يخضع مخزن الاستيداع المعين مستودعا عاما لخزن
البضائع الخاضعة للرسوم في الموصل لنفس اجور الارضية
المعينة في بيان الكمارك رقم ٨ لسنة ١٩٣٤ والمفروضة
على البضائع المودعة في مخزني الاستيداع ببغداد
المعروفين بالتبليخانة وكلبنيكيان وذلك اعتبارا من
تاريخ فتحه .

التوقيع : صالح جبر
مدير الكمارك والمكوس العام

بغداد ٢٥ جمادي الاول ١٣٥٧

٢٣ تموز ١٩٣٨

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٨ في ١٨-٣٨)

بيان رقم (٢٠)

امتدادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثالثة
من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان المرقم ٦١
لسنة ١٩٣٥ والمادة الثانية من النظام المرقم ٣٥ لسنة
١٩٣٦ قررنا اضافة الوظائف التالية الى الجدول (أ)
السلحق بنظم الوظائف الخاضعة للضمان ويختبر ثاغلوها

خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة. ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى الجدول (١)	مبلغ الضمان دينار
وزارة الاقتصاد والمعاملات	
معاون جيولوجي	٧٥
وزارة المعارف	
كاتب مدرسة صناعة بغداد	٧٥
مأمور مخزن مدرسة صناعة بغداد	١٥٠
مديرية البلديات والتنظيم العامة	
مأمور مستودع لجنة اسالة الماء والكهرباء في بعقوبة	٥٠
وزير المالية	
(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٨ في ١٣٨٨)	

بيان

بمقتضى الصلاحية المخولة لي في المادة الاولى من نظام الطوابع البريدية العراقية رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٨ اعلن بهذا بانه اعتبارا من تاريخ ١٩٣٨-٧ يوضع قيد الاستعمال الطابع البريدي الاعتيادي والطابع البريدي الرسمي ذواتة الفلس الواحد المينة اوصافهما في النظام الاتف الذكر .
ابراهيم كمال
وكيل وزير الاقتصاد والمعاملات

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٩ في ١٣٨٨)

بيان رقم (٢١)

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ والمادة الثانية من نظام الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٣٥ لسنة ١٩٣٦ قررنا اضافة الوظائف التالية الى الجدولين (أ) و (ب) الملحقين بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

الوظيفة التي تضاف الى الجدول (أ)	مبلغ الضمان دينار
مديرية البلديات والتنظيم العامة	
كاتب لجنة كهرباء قضاء كفري	١٠٠
كاتب لجنة امالة الماء والكهرباء في قضاء زاخو	٥٠
الوظيفة التي تضاف الى الجدول (ب)	مبلغ الضمان دينار

مديرية المساحة العامة	
رئيس المساحين	٤٠٠
وزير المالية	

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٥٢ في ٢٢-٧-٣٨)

بيان رقم (٢٢)

استادا الى الصلاحية المخولة لنا في المادة الثالثة من نظام تعيين الوظائف الخاضعة للضمان رقم ٦١ لسنة ١٩٣٥ قررنا اضافة الوظائف التالية الجدول (أ) الملحق بالنظام المذكور ويعتبر شاغلوها خاضعين للضمان بالمبالغ المدونة ازاء وظائفهم المدرجة ادناه :-

الوظائف التي تضاف الى	مبلغ الضمان
الجدول (أ)	دينار

مديرية الري العامة

٢٢٥	معاون ملاحظ ترسيم قائم باعمال مأثور مخزن
٥٠	بواب قائم باعمال حارس مخزن
١٢٠	مراقب تنقيب قائم باعمال معاون ملاحظ فني
١٢٠	معاون ملاحظ ترسيم قائم باعمال معاون ملاحظ فني
٢٢٥	ملاحظ فني قائم باعمال مهندس منطقة
٥٠	بواب قائم باعمال حارس مخزن
٥٠	كاروخ قائم باعمال حارس مخزن
١٢٠	مراقب مياه قائم باعمال معاون ملاحظ فني
٢٢٥	معاون ملاحظ ترسيم قائم بوظيفة مأثور مخزن
٥٠	كاروخ قائم باعمال حارس مخزن
١٢٠	معاون ملاحظ ترسيم قائم باعمال مسجل خرائط

٨ - مرافق الحسابات { يتقدم من كان منهما اقدم في
انعام ورئيس الديوان الملكي } التعيين بوظيفته الحالية .

٩ - رئيس اركان الجيش العراقي وعمداء الجيش
العراقي بالفعل .

١٠ - الوزراء السابقون كل حسب قدمه في التعيين .

١١ - مستشارو الوزارات .

١٢ - رئيس محكمة التمييز .

١٣ - امين العاصمة براتب ممتاز والموظفون الآخرون
برواتب متتازة وضباط الجيش من رتبة فريق .

١٤ - الموظفون من الدرجة الاولى وضباط الجيش
من رتبة امير لواء بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .

١٥ - اعضاء مجلس الاعيان ١٦ - اعضاء مجلس النواب	{ الا اذا كانوا ممن ذكر في البندين السادس والعاشر . }

١٧ - الموظفون من الدرجة الثانية وضباط الجيش
من رتبة زعيم بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .

١٨ - الموظفون من الدرجة الثالثة وسكرتير مجلس
الوزراء والمدراء العامون الذين هم دون الدرجة الثالثة
وضباط الجيش من رتبة عقيد بما فيهم ضباط الشرطة من
عين الدرجة .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٤ في ٢٠-٢-٣٨)

نظام

تعديل نظام وزارة الاقتصاد والمواصلات رقم ٧١
لسنة ١٩٣٦ رقم (٧) لسنة ١٩٣٨

نحن ملك العراق

بعد الاطلاع على المادة الاولى من قانون تشكيل
الوزارات رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ وبناء على ما عرضه وزير
الاقتصاد والمواصلات ووافق عليه مجلس الوزراء امرنا
بوضع النظام الآتي :-

المادة الاولى - تلغى المادة الاولى من النظام رقم
(٧١) لسنة ١٩٣٦ ويستعاض عنها بما يلي :-

تشتمل الوزارة على :-

- ١ - ديوان الوزارة .
- ٢ - مديرية البريد والبرق العامة .
- ٣ - مديرية الري العامة .
- ٤ - مديرية الاشغال العامة .
- ٥ - مديرية المساحة العامة .
- ٦ - مديرية امور الزراعة .
- ٧ - مديرية امور السيطرة .
- ٨ - مديرية مدرسة الهندسة .
- ٩ - مديرية السكك الحديدية .

(١٤) لسنة ١٩٣٧ اعين بهذا لون ونموذج ونوع اللفاف المراد لصقه على التضاعف المعينة بموجب النظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨ وكيفية لصق هذا اللفاف والوقت والمحل اللذين يجري ذلك فيهما .

١ - لون ونموذج ونوع اللفاف :

أ - الشخاط -

اللفاف المراد لصقه على العلب التي تحتوي على:-

(١) عيدان لا تتجاوز الثلاثين - لون الورق قهوائي غامق والكتابة بيضاء طوله ٩٩ مليمترا وعرضه ١٥ مليمترا .

(٢) ٣١ الى ٦٠ عودة - لون الورق ابيض والكتابة حمراء طوله ١١٠ مليمترات وعرضه ١٥ مليمترا .

(٣) ٦١ الى ٨٠ عودة - لون الورق ابيض والكتابة خضراء طوله ١١٠ مليمترات وعرضه ١٥ مليمترا .

(٤) اكثر من ٨٠ عودة - لون الورق ابيض والكتابة قهوائي طوله ١١٠ مليمترات وعرضه ١٥ مليمترا .

ب - ورق السيكايير -

لون الورق والكتابة ازرق - طوله ٧٠ مليمترا وعرضه ١٥ مليمترا .

ج - ورق اللعب -

لون الورق قهوائي كاشف والكتابة بيضاء - طوله ١٥٦ مليمترا وعرضه ١٥ مليمترا .

٢ - تحتوي كافة انواع هذه اللقافات على الكلمات التالية :-

(١) (ادارة الكمارك والمكوس العراقية)
باللغتين العربية والانكليزية .

(٢) نوع البضائع باللغتين العربية والانكليزية .

(٣) فيما يتعلق بالشحاط عند العيدان التي تحتوي عليها العلة المراد لصق اللقاف عليها .

٣ - يلصق اللقاف على اصناف البضائع المعينة في النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٣٨ على الوجه التالي :-

(١) في المحلات التي يعينها مدير الكمارك والمكوس العام في بغداد والبصرة والموصل وذلك بعد دفع الرسوم الكمركية عنها ولكن قبل اخراجها من حوزة الكمرك .

او

(٢) في المعامل في البلاد الاجنبية التي تصنع فيها البضائع .

٤ - تجهز اللقافات المقتضية من قبل ادارة الكمارك والمكوس بدون ثمن وذلك بعد دفع الرسوم الكمركية على البضائع عندما يراد لصق اللقافات في العراق اما اذا اريد لصق اللقافات في المعامل التي تصنع فيها البضائع وذلك قبل ادخالها العراق فتسج بشأنها

الطريقة المعينة في المادة (٥) من هذا البيان وفي كلتا الحالتين يتحمل صاحب البضائع كلفة لصق اللقافات على بضائجه .

٥ - يقوم الشخص الذي يود استيراد البضائع المعينة في النظام المذكور والذي يريد الحصول على اللقافات المقتضية لها بغية وضعها عليها في المعامل التي تصنع فيها طلبا الى مديرية كمرك ومكوس بغداد او البصرة (كما يكون الحال) يبين فيها التفاصيل التالية:-

(١) نوع البضائع المراد استيرادها .

(٢) كمية تلك البضائع .

(٣) اسم وعنوان المعمل او المعامل المطلوبة منها البضائع والتي فيها يراد لصق اللقافات . ويصحب طلبه هذا بكفالة يتعهد فيها بدفع رسم الوارد الكمركي على البضائع في حالة عدم استيراده اياها واخراجها من حوزة الكمرك بظرف ستة اشهر من تاريخ تقديم الكفالة على انه بإمكانه وضعها في المستودعات الكمركية في العراق بدلا من اخراجها من حوزة الكمرك ويجب ان تكون هذه الكفالة مضمونة من قبل احد المصارف في العراق . ويجوز لمدير الكمرك والمكوس في حالات استثنائية تمديد هذه المدة بثلاثة اشهر اخرى .

٦ - اذا ادخلت بضائع (ملصوق اللقاف عليها) وفق المادة المتقدمة الى احد المستودعات الكمركية فلا يجوز اخراجها من المستودع سوى للاستهلاك المحلي .

٧ - وعند استكمال الشروط الواردة في المادة (٥) اعلاه يقوم مدير الكمرك والمكوس المختص بتزويد المستدعي بتحويل على متعهد صنع اللقافات في لندن بكميات اللقافات المطلوبة .

ان متعهد صنع اللقافات في لندن مستعد ان يرسل اللقافات هذه في رزم بريدية الى اي عنوان يرغب المستدعي ارسالها اليه على ان يكون المستدعي مكلفا بدفع الاجور البريدية والمصاريف الاخرى المنفقة لهذا الغرض .

٨ - يكون المستدعي مسؤولا عن اللقافات منذ استلامه اياها بنفسه او من قبل وكيله من متعهد صنع اللقافات في لندن وفي حالة قيام المتعهد بارسالها بالبريد بناء على طلب المستدعي فيعد المستدعي مسؤولا عنها منذ قيام المتعهد بابرادها .

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠-١٠-٣٨)

بيان الكمرك

رقم ١٢ لسنة ١٩٣٨

١ - بالنظر لصدور النظام رقم (٣٨) لسنة ١٩٣٨ الذي بموجبه لا يجوز اخراج الشخاط وورق اللعب وورق السيكاير (عندما يكون مقطعا بانتظام ومحفوظا بشكل دفتر) من حوزة الكمرك اعتبارا من ١ تشرين

الثاني ١٩٣٨ ما لم يلصق عليها لفاف (باندربول) نلت
انتظار كل من يتعاطى بيع وشراء هذه المواد الى المادة
الرابعة من قانون للصق اللفاف (باندربول) على
البضائع رقم ١٤ لسنة ١٩٣٧ التي نصت على ما يلي :-

المادة الرابعة - «على كل من يتعاطى البيع والشراء
ولديه بضائع مشمولة بالنظام الصادر بموجب هذا القانون
ان يقدم خلال شهر منذ التاريخ المعين لتنفيذ النظام
طلبا الى مدير الكمرك والمكوس للحصول على العدد
الذي يحتاجه من اللفاف وعلى المدير عند اقتناعه من
ان كافة الرسوم المقتضاة قد تم دفعها على تلك البضائع
ان يصدر العدد المطلوب من اللفاف للصفة على البضائع
اما في المحلات الكمركية او في امكنة اخرى حسبما
يرتأيه »

٢ - فعلى كل من يتعاطى بيع وشراء البضائع المنوم
عنها في المادة المتقدمة ويوجد لديه كمية منها في ١
تشرين الثاني ١٩٣٨ ان يقدم طلبا الى اقرب دائرة
كمرك ومكوس مبينا فيه كمية وانواع البضائع المنوم
عنها الموجودة لديه ويطلب فيه الحصول على العدد
اللازم من اللفاف للصفة عليها وقبل ان يصدر موظف
الكمرك المختص العدد المطلوب من اللفاف له ان
يطلب من المستعصي ان يبرهن على ان رسم الوارد
الكمركي دفع عن البضائع التي يشأها قدم الطلب »

٣ - ان اللفاف يجهز من قبل ادارة الكمارك
والمكوس بدون عوض غير ان صاحب البضائع يكون
مكلفا بلفه تحت اشراف موظفي الكمرك والمكوس

ويجري ذلك في الدوائر الكمركية او في محلات اصحاب تلك البضائع كما يرتأيه موظف الكمرك والمكوس المختص .

٤ - اذا عثر في او بعد ١ كانون الثاني ١٩٣٩ على اية بضائع من النوع الوارد ذكره في المادة الاولى من هذا البيان بدون لفاف ملصق عليها ولم يكن قد قدم بشأنها طلب الى احدى دوائر الكمرك والمكوس حسبما نصت المادة (٢) من هذا البيان تعتبر تلك البضائع غير مدفوع عنها الرسوم الكمركية وتطبق بشأنها احكام قانون الكمرك والمكوس رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ .

ابراهيم كمال

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠-١٠-٣٨)

بيان الكمرك

رقم (١٣) لسنة ١٩٣٨

١ - عملا باحكام المادة ٩ (٢) من قانون الكمرك رقم ٥٦ لسنة ١٩٣١ نعين بهذا المخزن الخاص المتخذ في بناية رصيف كمرك ليكون مستودعا عاما تستودع فيه البضائع الخاضعة للرسوم بدون دفع الرسوم عليها عند استيرادها الاول .

٢ - يخضع هذا المخزن لنفس اجور الارضية المعينة في بيان الكمرك رقم ٨ لسنة ١٩٣٤ والمفروضة على

البضائع المودعة مخزني الاستيداع ببغداد المعروفين
 بالتبليخانة وكلبنكيان وذلك اعتبارا من تاريخ فتحه .
 ١٠ رمضان ١٣٥٧

٣ تشرين الثاني ١٩٣٨

صالح جبر
 مدير الكمارك والمكوس العام

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٠ في ٢٨-١١-٣٨)

بيان الكمارك

رقم ١٤ لسنة ١٩٣٨

يعدل بيان الكمارك رقم ٣ لسنة ١٩٣٥ المعدل
 بالبيانات المرقمة ٨ لسنة ١٩٣٥ و ١١ و ١٦ و ٢٨ لسنة
 ١٩٣٦ على الوجه التالي :

١ - تحذف الفقرة ٦ (ج) منه ويعتاض عنها بما يأتي :

(ج) قلعة دزة - كويسنجق - اربيل - موصل .

(د) قلعة دزة - دوكان - سليمانية - كركوك .

بغداد في ٢٧ رمضان ١٣٥٧

٢٠ تشرين الثاني ١٩٣٨

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٣ في ١٢-١٢-٣٨)

بيان الكمارك

رقم (١٥) لسنة ١٩٣٨

نلفت نظر كل من يطلب من مديرية كمرك ومكوس بغداد او البصرة تزويده بتحاويل على مجهزي اللقافات في لندن للحصول على اللقافات التي يحتاجها بغية لصق هذه اللقافات على البضائع في المعامل التي تصنع فيها وذلك وفق المادة (٥) من بيان الكمارك رقم ١١ لسنة ١٩٣٨ الى ان ادارة الكمارك والمكوس لا تقوم بتأمين مثل هذه اللقافات اثناء نقلها بين محل مجهزي اللقافات في لندن والمعامل التي يطلبون تجهيزها اليها وعليه فعلى من يهمه الامر ليتخذ مايراه مناسباً لتأمين ارساليات مثل هذه اللقافات اذا ما رغب في ذلك ولكي يكون المستوردون على بينة من الاخطار التي يجب التأمين عليها نعلن بهذا ان ادارة الكمارك والمكوس سوف لا تطالب المستوردين برسم الوارد الكمركي المترتب دفعه عن البضائع المراد الصاق اللقافات عليها في حالة تقديم مستندات تثبت بصورة قطعية لا تقبل الشك تلف اللقافات بكاملها من جراء غرق او احتراق الباخرة المتقولة فيها وما شابه ذلك من العوارض .

وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٧٥ في ٢٦-١٢-٣٨)

القسم الرابع

التعليقات

تعليمات

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة
الـ ١٥ من قانون الاقامة لسنة ١٩٢٣ قررنا اصدار
التعليمات الآتية :

يعفى الرعايا السويسريون من حكم الفقرة الاولى
من المادة الخامسة من القانون المذكور في لزوم حصولهم
على سمة لدخول العراق ويجوز دخولهم العراق بدون
سمة بشرط ان يكونوا حائزين على جوازات سفر نظامية.

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٠٧ في ٣-١-٣٨)

تعليمات الامتحانات

في سلك الخدمة الخارجية

بعد الاطلاع على احكام قانون سلك الخدمة
الخارجية رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤ بشأن امتحانات الدخول
في سلك الخدمة الخارجية والتشيت والترفع في الخدمة
المذكورة ونظرا الى الامر الوزاري المرقم ١٢٧٩٧
والمؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني سنة ١٩٣٧ بشأن
تأليف لجنة خاصة لهذه الامتحانات لقد قررنا بان تجري
الامتحانات المذكورة وفقا للتعليمات التالية :-

امتحان الدخول

١ - يجري هذا الامتحان لوظيفة ملحق وعلى اساس المسابقة .

٢ - تجري الامتحانات حسب حاجة الخدمة وكما تراه اللجنة لازما وذلك في تواريخ تعلن في الجرائد المحلية وتكون عادة مرة واحدة في السنة في الاسبوع الاول من شهر تشرين الثاني .

٣ - (أ) يجب ان تتوفر في المستدعين شروط التوظيف الواردة في قانون الخدمة المدنية .

(ب) وان يكونوا عراقيين من ابوين عراقيين .

(ج) وان يكونوا قد بلغوا الحادية والعشرين من العمر ولم يبلغوا الثامنة والعشرين في اليوم الاول من شهر تشرين الثاني من السنة التي يجري فيها الامتحان .

(د) وان يكونوا غير متزوجين .

(هـ) وان يكونوا من خريجي احدى المدارس العالية في العراق او احدى المدارس العالية او الجامعات الاجنبية المعترف بها وفقا لاحكام قانون المعارف العامة وان يكونوا قد تخرجوا في فرع دراسي ذي علاقة بواجباتهم مباشرة .

(و) يجب ان تقتنع اللجنة من حالة المستدعي الصحية وتقرر هذه اللياقة البدنية من قبل لجنة طبية رسمية (تكون لها صفة استشارية في اللجنة

المتحنة) وفقا للمقاييس التي تضعها اللجنة
المتحنة • ولا يسمح للمستدعي بدخول الامتحان
التحريري مالم تكن قد صدرت بحقه شهادة باللياقة
البدنية • ويخبر المستدعون عن تاريخ ومحل
الفحص الطبي المذكور •

٤ - على كل من المستدعين ان يقدم الى وزارة
الخارجية طلبا بالدخول للامتحان قبل الموعد المبين
في الاعلان بشأن اجراء الامتحان •

٥ - تجري جميع الامتحانات في العاصمة •

٦ - تكون الامتحانات تحريرية وشفوية •

٧ - يتألف الامتحان التحريري من المواضيع
التالية وتعتبر الدرجة الكاملة في كل موضوع كما هو
مبين ازاؤه ويكون هذا الامتحان على قسمين (أ) و(ب) •
القسم (أ)

يحتج على المستدعين ان يمتحنوا في كافة المواضيع
التالية :-

١ - انشاء مقالة باللغة العربية في موضوع من

١٠٠ خمسة مواضيع

٢ - اللغة العربية ١٠٠

٣ - اللغة الانكليزية او الافرنسية ٢٥٠

٤ - معلومات عامة عن الاحوال الحاضرة ١٠٠

٥ - مبادئ علم الاقتصاد بما في ذلك الموارد

الطبيعية والصناعية والتجارية في العراق ١٠٠

٦ - حقوق الدول العامة والخاصة ١٠٠

٧ - مبادئ الحقوق المدنية والتجارية برية

وبحرية ١٠٠

القسم (ب)

- على المستدعين ان يمتحنوا في ثلاثة مواد من
المواضيع التالية بما في ذلك لغة واحدة فقط :-
- ١ - اللغة الافرنسية اذا كانت اللغة الانكليزية
٢٥٠ قد اختيرت في القسم (أ) وبالعكس
 - ٢ - اللغة التركية
٢٠٠
 - ٣ - اللغة الالمانية
١٥٠
 - ٤ - اللغة الفارسية
٢٠٠
 - ٥ - اللغة الايطالية
١٥٠
 - ٦ - اية لغة اخرى حية توافق عليها اللجنة
المتحنة
١٠٠
 - ٧ - الجغرافية السياسية والاقتصادية
٢٠٠
 - ٨ - التاريخ الحديث (منذ السنة ١٨٠٠)
٢٠٠
 - ٩ - تاريخ الشرق الادنى والاوسط
٢٠٠
 - ١٠ - حقوق الرومان
١٠٠
 - ١١ - القانون المدني (المجلة)
١٠٠
 - ١٢ - قانون الاحوال الشخصية
١٠٠
 - ١٣ - قانون العقوبات
١٠٠
 - ١٤ - قانون التجارة
١٠٠
 - ١٥ - الحقوق الدستورية
١٠٠
 - ١٦ - الحقوق الادارية
١٠٠
 - ١٧ - العلوم السياسية
١٠٠
 - ١٨ - القواعد المالية العامة
١٠٠
 - ١٩ - تاريخ المذاهب الاقتصادية
١٠٠
 - ٢٠ - تاريخ الشرق الاقصى (منذ السنة ١٨٥٠)
١٠٠
 - ٢١ - الادب العربي
١٠٠

على المستدعين ان يبينوا في طلباتهم ما اذا كانوا سيختارون الامتحان في اللغة الانكليزية او الافرسيية في القسم (أ) وما هي مواضيع القسم (ب) التي يختارون الامتحان فيها .

٨ - تؤخذ بنظر الاعتبار درجة اتقان المستدعين للغة العربية والانشاء والقواعد والتهجي والخط كما تظهر في اجوبتهم في الامتحان التحريري . وتخصص الدرجات منهم اذا اظهروا نقصا في هذه الامور . وتلاحظ رداءة الخط بصورة خاصة .

٩ - للجنة الممتحنة الصلاحية بتعين اشخاص لاجراء الامتحانات في اي موضوع من مواضيع الامتحان التحريري وتقديم نتائج تلك الامتحانات اليها .

١٠ - لا يسمح للمستدعين بالدخول الى الامتحان الشفهي الا اذا حازوا على الأقل ٦٠ بالمائة من مجموع الدرجات الواجب الحصول عليها في المواضيع التي يختارونها في الامتحان التحريري .

١١ - يجري الامتحان الشفهي من قبل اللجنة الممتحنة عقب الامتحان التحريري في يوم معين يبلغ للمستدعين .

يستهدف هذا الامتحان التحقق من مؤهلات المستدعين البدنية والعقلية والنفسية للقيام بواجبات واعمال الخدمة الخارجية على الوجه الاكمل وكذلك التحقق من اخلاقهم ومقدرتهم ولباقتهم وقوة ادراكهم وتعليمهم العام وثقافتهم ومعلوماتهم عن الاحوال الحاضرة واختباراتهم ومقدرتهم

الادارية • وتقوم اللجنة الممتحنة بمحادثة المستدعي وتطرح عليه في خلالها اسئلة حول مسائل عامة • تعير اللجنة اهمية خاصة لذكائه وسرعة خاطره ونشاطه ومتانة اخلاقه وصفات التميز فيه • ولا بأس من اختبار المستدعي في هذا الامتحان في اللغات التي اختارها في الامتحان التحريري •

ان مجموع الارقام التي يحصل عليها المستدعي في الامتحان الشفهي ٦٠٠ ولأجل نجاحه في هذا الامتحان يتحتم عليه ان يحصل على ما لا يقل عن ٦٠ بالمائة من المجموع المذكور •

١٢ - المستدعون الذين يحصلون على ما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من المجموع العام للارقام الواجب الحصول عليها في الامتحانات التحريري والشفهي يكونون اهلا للتعين كملحقين في سلك الخدمة الخارجية وذلك حسب ترتيب درجاتهم بالنظر الى النتائج المشتركة للامتحانين المذكورين اي التحريري والشفهي وتقدم اسماءهم مع نتائج امتحاناتهم الى وزير الخارجية حسب الترتيب المذكور •

امتحان التثبيت

١ - على طالبي التثبيت ان يقدموا امتحانا تحريريا وآخر شفها في ختام مدة التجربة البالغة سنة واحدة من تاريخ دخولهم الخدمة والبالغة ١٨ شهرا في الحالات التي تكون فيها مدة التجربة قد مدت •

٢ - يشتمل الامتحان التحريري على المواضيع التالية وتكون الدرجة الكاملة في كل منها ١٠٠ درجة :-

- ١ - التعامل الدبلوماسي .
- ٢ - الاعمال القنصلية والتعامل القنصلي .
- ٣ - اللغة الاجنبية التي اختبرت في القسم (أ) من امتحان الدخول للخدمة .
- ٤ - الكتابة على الآلة الطابعة بالعربية وبالاحروف اللاتينية .
- ٥ - المحاسبة الادارية .

٣ - للجنة الممتحنة الصلاحية بتعيين اشخاص لاجراء الامتحانات في اي موضوع من مواضيع الامتحان التحريري وتقديم نتائج تلك الامتحانات اليها وفي هذا الامتحان يطلب من الممتحن ان يحصل في اللغة الاجنبية التي اختارها في القسم (أ) من امتحان الدخول للخدمة على مقياس اعلى مما حصل عليه في امتحان الدخول .

٤ - لا يسمح بدخول الامتحان الشفهي للذين لا يحوزون على الاقل ٧٠ بالمائة من المجموع العام الواجب الحصول عليه في المواضيع التي يختارونها في الامتحان التحريري .

٥ - يجري الامتحان الشفهي من قبل اللجنة الممتحنة وتطلع هذه اللجنة على نتائج الامتحان التحريري العائد لطالبي التثبيت وكذلك على التقارير التي يقدمها رؤسائهم عن سلوكهم وكفاءتهم ولياقهم من وجهة عامة لسلك الخدمة الخارجية . وتغير اللجنة اهمية لعناية الطالب بالالعب الرياضية ومقدرته فيها

وكذلك لما هو عليه من لباقة ومعرفة في آداب المعاشرة
(انيكيت) •

٦ - ان الطالبين الذين حصلوا على العدد المطلوب
من الدرجات في الامتحان التحريري واقتنت اللجنة من
لياقتهم في الامتحان الشفهي تقدم اسماؤهم الى وزير
الخارجية حسب ترتيب درجاتهم باعتبارهم اهلا للتثبيت •

امتحان الترفيع

١ - على موظفي السلك الخارجي الذين ينص
القانون على وجوب نجاحهم في امتحان الترفيع ان يقدموا
الى اللجنة الممتحنة اطروحة عن موضوع سبق ان وافقت
عليه • وعليهم ايضا ان يقدموا امتحانا تحريريا وآخر
شفهيا بصورة ترضي اللجنة الممتحنة كما هو منصوص
عليه في هذه التعليمات •

٢ - تجري الامتحانات في العاصمة ويمكن دخولها
في اي وقت تقرره اللجنة بعد ختام خدمة ستين في
درجة ما من الدرجات •

٣ - ان الحد الاعلى للدرجات التي يمكن الحصول
عليها عن (الاطروحة) هو ٦٠٠ • وتقدم الاطروحة
في خمس نسخ على الاقل وذلك قبل شهر واحد من تاريخ
الامتحان التحريري •

٤ - يكون الامتحان التحريري عبارة عن كتابة
مقالات في المواضيع التالية وتكون الدرجة الكاملة التي

يحوز عليها الممتحن في كل منها ١٠٠ درجة :-

- (١) التعامل الدبلوماسي والقنصلي .
- (٢) تاريخ المعاهدات والمؤتمرات .
- (٣) لغة اجنبية حية توافق عليها اللجنة غير اللغة التي اختيرت في القسم (١) من امتحان الدخول للخدمة .

يتحتم ان تكون الاجوبة على الاسئلة الواردة في البند (١) و (٢) اعلاه اما باللغة الاجنبية التي اختيرت في القسم (١) من امتحان الدخول او بآية لغة اخرى اختيرت في ذلك الامتحان او باللغة التي يختارها الممتحن بمقتضى البند (٣) اعلاه .

٥ - للجنة الممتحنة الصلاحية بتعيين اشخاص لاجراء الامتحانات في اي موضوع من مواضيع الامتحان التحريري وتقديم نتائج تلك الامتحانات الى اللجنة .

٦ - يجري الامتحان الشفهي من قبل اللجنة الممتحنة عقب الامتحان التحريري في يوم يعين ويبلغ للممتحنين وفي هذا الامتحان تطلع اللجنة على التقرير الذي يقدم عن اطروحة الممتحن وعلى نتائج امتحانه التحريري وسجل خدماته وكذلك على التقارير المقدمة من قبل رؤسائه عن سلوكه وكفاءته ولياقته للترقية .

٧ - لا يسمح للممتحن الذي حصل على اقل من ٦٠ بالمائة من الحد الاعلى للدرجات الواجب الحصول عليها عن الاطروحة او الامتحان التحريري بالدخول الى الامتحان الشفهي . اما الممتحنون الذين حصلوا

على ما لا يقل عن ٧٠ بالمائة من المجموع العام للارفاق
الواجب الحصول عليها عن الاطروحة والامتحان
التحريري واقتعت اللجنة من لياقتهم في الامتحان
الشفهي فقدم اسماءهم ونتائجهم الامتحانية الى وزير
الخارجية باعتبار كونهم لائقين للترقية وذلك حسب
ترتيب درجاتهم بالنظر الى النتائج المشتركة للاطروحة
وللامتحان التحريري والشفهي .

التاريخ ٢٩-١٢-١٩٣٧ توفيق السويدي
وزير الخارجية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٠٨ في ٦-١-٣٨)

تعليمات بشأن الجوائز والمآتم

صادرة بموجب المادة الثانية من نظام تشريفات الدولة
رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٦

يكون الاحتفال بالجوائز بصورة رسمية على شكلين :-

- ١ - احتفال وطني .
- ٢ - احتفال رسمي .

يكون الاحتفال وطنيا بجائزة الملك او الملكة
او ولي العهد او رئيس الوزراء بالفعل .

احتفال وطني ١٠ ١٠ .

١ - عند وفاة الملك او الملكة تطلق المدافع في
العاصمة طلقات متساوية العدد مع عمر المتوفي وتنكس

الاعلام على جميع دور الحكومة وعلى البلاط الملكي
سبعة ايام ويعلن البلاط الحداد اربعين يوما على الأقل
من تاريخ الدفن وفي اثناء الحداد لاتقام الاحتفالات
الرسمية والمآدب في البلاط الملكي ولا تقام او تقبل
من قبل وزراء الدولة او ممثلي الحكومة العراقية في
الخارج .

٢ - وعند وفاة ولي العهد تنكس الاعلام على دور
الحكومة وعلى البلاط الملكي ثلاثة ايام ويعلن البلاط
الحداد لسبعة ايام على الأقل من تاريخ الدفن .

وفي هاتين الحالتين يلف النعش بالعلم الوطني
ويوضع على عجلة مدفع تجرها ستة خيول وتشارك قوة
عسكرية لاتقل عن ثلاثة افواج مشاة مع موسيقاها وعن
كثيرة من الخيالة وبطريتين من مدافع الصحراء ومائتين
شرطي ويحضر موظفو الحكومة من الدرجات الممتازة
والاولى والثانية والثالثة والرابعة والهيئات المذكورة
في الملحق رقم (٢) من هذا النظام وضباط الجيش
والشرطة وممن ورد ذكرهم في الملحق رقم (٣) وروثاء
واعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومن يقرر وزير
الداخلية حضوره وفق المادة (٨) من هذا النظام لتنظيم
وسير موكب الجنازة بالاتفاق مع وزارة الدفاع والدوائر
الاخرى المختصة . وتطلق مائة طلقة وطلقة للملك
والملكة وواحد وعشرين طلقة لولي العهد عند مواراة
جثمانهم في التراب .

احتفال وطني • ب •

١ - عند وفاة رئيس الوزراء بالفعل تنكس الاعلام على دور الحكومة ثلاثة ايام وتعلن الحكومة الحداد لثلاثة ايام فقط من يوم الوفاة •

وفي هذه الحالة يلف النعش بالعلم الوطني ويوضع على عجلة مدفع تجرها اربعة خيول وتشارك قوة عسكرية من فوجين مشاة مع موسيقاها ومن كتيبة من الخيالة وبطرية واحدة من مدافع الصحراء ومائة شرطي ويحضر موظفو الحكومة من الدرجات الممتازة والاولى والثانية والثالثة والهيئات المذكورة في الملحق رقم (٢) من هذا النظام وضباط الجيش والشرطة ممن ورد ذكرهم في الملحق رقم (٣) وروساء واعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومن يقرر وزير الداخلية حضوره وفق المادة (٨) من هذا النظام لتنظيم وسير موكب الجنازة بالاتفاق مع وزارة الدفاع والدوائر الاخرى المختصة • وتطلق ثلاثة عشر طلقة عند موازنة الجثمان في التراب •

يكون الاحتفال رسميا :

١ - بجنازة رؤساء الوزارات السابقين ورئيسي مجلسي الاعيان والنواب والوزراء بالفعل وكذلك من يقرر مجلس الوزراء بموافقة جلالة الملك انه قد استحق ثناء الوطن بخدماته الجليلة واعماله الباهرة التي تقابلها البلاد بتكريم جثمانه رسميا • وفي هذه الحالة يلف النعش بالعلم الوطني وتشارك قوة عسكرية لا تقل عن فصيلين من المشاة مع قوة من الشرطة لا تقل عن مئة شرطي ويحضر

هذا الاحتفال موظفو الحكومة من الدرجات الممتازة والاولى والثانية ومن يقرر وزير الداخلية حضوره وفق المادة (٨) من هذا النظام لتنظيم وسير موكب الجنازة بالاتفاق مع وزارة الدفاع والدوائر الاخرى المختصة .

٢ - بجنازة احد السفراء المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة العراقية وفي هذه الحالة يلف النعش بالعلم الوطني للمتوفي ويوضع على عجلة مدفع تجرها اربعة خيول وتشترك قوة عسكرية لاتقل عن فوج واحد من المشاة مع موسيقاها وفصيل من الخيالة وبطرية واحدة من مدافع الصحراء وخمسين شرطي ويحضر موظفو الحكومة من الدرجات الممتازة والاولى والثانية والثالثة وكافة رؤساء واعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومن يقرر وزير الداخلية حضوره وفق المادة (٨) من هذا النظام بالاتفاق مع وزارتي الخارجية والدفاع والدوائر الاخرى المختصة لتنظيم وسير موكب الجنازة . وتطلق احدى عشر طلقة مدفع عند مواراة الجثمان بالتراب .

٣ - بجنازة احد الوزراء المفوضين او المقربين وفي هذه الحالة يلف النعش بالعلم الوطني للمتوفي ويوضع على عجلة مدفع تجرها اربعة خيول وتشترك قوة عسكرية لا تقل عن فصيلين من المشاة مع موسيقاها وفصيل من الخيالة وخمسين شرطي ويحضر موظفو الحكومة من الدرجات الممتازة والاولى والثانية والثالثة وكافة رؤساء واعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنبية ومن يقرر وزير الداخلية حضوره وفق المادة (٨) من هذا النظام

بالاتفاق مع وزارتي الخارجية والدفاع والدوائر
الآخري المختصة لتنظيم وسير موكب الجنازة .

٤ - بجنازة رئيس بعثة سياسية اجنية بدرجة قائم
بأعمال وفي هذه الحالة يلف النعش بالعلم الوطني
للمتوفي ويوضع على سيارة وتشترك قوة عسكرية لا تقل
عن فصل واحد من المشاة مع موسيقاها وخمسين شرطي
ويحضر موظفو الحكومة من الدرجات الاولى والثانية
وأعضاء الهيئات الدبلوماسية الاجنية .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٠٨ في ٦-١-٣٨)

تعليمات رقم (٣)

بالإشارة الى التعليمات رقم (١) بتاريخ ٢٠-٣-٣٧ .
تعتبر درجة الحجاز (المملكة العربية السعودية)
ثانية من ١-١-١٩٣٨ لغرض المادة الثانية عشرة من
نظام مخصصات موظفي وزارة الخارجية رقم (٣) لسنة
١٩٣٧ .

وزير الخارجية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٠ في ١٧-١-٣٨)

تعليّات

معدلة للتعليمات المؤرخة في ١٤-٢-٣٥ الصادرة
بمقتضى المادة ال (٢) من قانون
جواز سفر السيارات

استادا الى السلطة التي خولتني اياها المادة ال (٢)
من قانون جواز سفر السيارات لسنة ١٩٣٤ قررت
بهذا تعديل المادة ال (٣) المعدلة من التعليمات الصادرة
في جريدة الوقائع العراقية المرقمة ١٣٩٩ والمؤرخة
في ١٤-١٢-١٩٣٥ كما يلي :-

تسير السيارات مجتمعة بشكل قافلة مؤلفة مما لا يقل
عن خمس سيارات كراء ولا يزيد عن ٣٠ سيارة كراء
ومما لا يزيد عن ١٥ سيارة خصوصية .

تنفذ هذه التعليمات من تاريخ نشرها في الجريدة
الرسمية .

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٠ في ١٧-١-٣٨)

تعليّات

استادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة
ال ١٥ من قانون الاقامة لسنة ١٩٢٣ قررنا اصدار
التعليمات الآتية :-

يعفى الرعايا اليونانيون من حكم الفقرة الاولى من المادة الخامسة في القانون المذكور في لزوم حصولهم على سمة الدخول الى العراق لكل دخول بشرط ان يحصلوا على سمة تكون صالحة لأي عدد من السفرات تقع خلال سنة من تاريخ اصدارها .

تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ١-١-١٩٣٨ .

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٠ في ١٧-١-٣٨)

تعليمات مالية عدد ١- لسنة ١٩٣٨

الموضوع - شراء قرطاسية محليا

تلقى بهذا التعليمات المالية المرقمة ٦ لسنة ١٩٣٦

ويستعاض عنها بما يلي :-

(١) للوزير ذي الشأن المصادقة على شراء القرطاسية محليا لحد مبلغ (٥) خمسة دنانير في كل مرة واحدة على ان يستحصل تأكيد رسمي من مديرية المالية العامة (شعبة المطبعة) ينسب بهدم وجود النوع المطلوب في المخزن .

(٢) يربط التأكيد الرسمي المتوخ عنه في (١) اعلاه بورقة اذن الصرف .

- (٣) ينبغي ارسال نسخة من هذه المصادقة التي يجب ان تتضمن مفصلا انواع القرطاسية وكميتها وقيامها الى مديرية المحاسبات العامة .
- (٤) ينبغي استحصل مصادقة هذه الوزارة عندما تتجاوز القيمة (٥) خمسة دنانير بعد تعزيز الطلب بالتاكيد الرسمي الآنف الذكر على ان يتم ذلك قبل الاقدام على الشراء محليا .
- (٥) يلفت النظر بصورة خاصة الى الفقرة (٣) من التعليمات المالية عدد ١١ لسنة ١٩٣٥ القاضية باجتنب المصروفات غير الاعتيادية التي لا يصح قبولها في حسابات الحكومة ويرجى مراعاتها بكل دقة في الاحوال التي تنطبق عليها الفقرة (١) اعلاه .

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٧ في ٧-٣-٣٨)

تعليمات رقم (١)

صادرة بمقتضى المادة (٧) من نظام تشريفات الدولة
رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٦

في مأذبة رسمية تقام من جانب عراقي يحضرها
اعضاء الهيئات السياسية الاجنبية والقنصلية في العراق مع
اصحاب المناصب المذكورين في الملحق رقم (٣) من
نظام تعديل نظام تشريفات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦

رقم (٦) لسنة ١٩٣٨ يكون التقدم والاسبقية على الوجه الآتي :-

- ١ - السفراء - بحضور الملك .
- ٢ - رئيس الوزراء .
- ٣ - وزير الخارجية .
- ٤ - السفراء - عند عدم حضور الملك .
- ٥ - الوزراء المفوضون والوزراء المقيمون الاجانب .
- ٦ - رئيس مجلس الاعيان .
- ٧ - رئيس مجلس النواب .
- ٨ - رؤساء الوزارات السابقة كن حسب قدمه في التعيين للرئاسة . (واذا كان احد الوزراء الموجودين بالفعل في هيئة الوزارة (Cabinet) رئيس وزراء سابق فتكون له الاسبقية حسب القدم في التعيين للرئاسة) .
- ٩ - الوزراء :

١ - وزير الداخلية	الا اذا كان احدهم رئيس وزراء سابق فيقدم على من ليس مثله من رملانه
ب - وزير المالية	واذا كان بينهم اكثر من رئيس وزراء سابق واحد
ج - وزير العدلية	فالتقدم بينهم يكون حسب هذا الترتيب ويعمل بهذا الترتيب
د - وزير الدفاع	عند علم وجود رؤساء وزارات سابقة من غير اعضاء
هـ - وزير الاقتصاد والمواصلات	هيئة الوزارة (Cabinet)
و - وزير المعارف	

- ١٠ - قائد القوات الجوية البريطانية في العراق .
(الا اذا كان السفير البريطاني غائبا فيكون قدمه
فورا بعد القائم باعمال السفارة البريطانية) .
- ١١ - الوزراء المفوضون العراقيون من رؤساء الوزارات
السابقة وذلك كل حسب قدمه في التعيين لرئاسة
الوزارة .
- ١٢ - مراقب الحسابات العام ورئيس الديوان الملكي .
(يتقدم من كان منهما اقدم في التعيين بوظيفته
الحالية) .
- ١٣ - رئيس اركان الجيش العراقي وعمداء الجيش
العراقي بالفعل .
- ١٤ - الوزراء السابقون كل حسب قدمه في التعيين .
- ١٥ - الوزراء المفوضون العراقيون من غير رؤساء
الوزارات السابقة وذلك كل حسب قدمه في
التعيين للوظيفة الحالية .
- ١٦ - القائمون باعمال السفارات - وقائد القوات
الجوية البريطانية في العراق (في غياب السفير
البريطاني) والقائمون باعمال المفوضيات الاصلية
ومستشارو السفارات الاجنبية .
- ١٧ - مستشارو الوزارات .
- ١٨ - رئيس محكمة التمييز .
- ١٩ - امين العاصمة براتب ممتاز والموظفون الآخرون
برواتب ممتازة وضباط الجيش من رتبة فريق .

٢٠ - الموظفون من الدرجة الاولى وضباط الجيش من

رتبة امير لواء بما فيهم ضباط الشرطة من عين

الدرجة .

٢١ - القائمون باعمال المفوضيات بالوكالة .

٢٢ - مشاورو المفوضيات الاجنية والقناصل العامون

الاجانب .

الا اذا كانوا ممن ذكر

في البندين (٨) الثامن

و(١٤) الرابع عشر من هذه

التعليمات رقم (١) فيعاملوا

بمقتضاها .

٢٣ - اعضاء مجلس الاعيان

٢٤ - اعضاء مجلس النواب

٢٥ - الموظفون العراقيون من الدرجة الثانية وضباط

الجيش من رتبة زعيم بما فيهم ضباط الشرطة من

عين الدرجة .

٢٦ - السكرتيرون الاولون من اعضاء الهيئات السياسية

الاجنية والقناصل الاجانب .

٢٧ - الموظفون العراقيون من الدرجة الثالثة وسكرتير

مجلس الوزراء والمدراء العامون الذين هم

ما دون الدرجة الثالثة وضباط الجيش من رتبة

عقيد بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .

٢٨ - السكرتيرون الثانون من اعضاء الهيئات السياسية

الاجنية .

٢٩ - الموظفون العراقيون من الدرجة الرابعة .

- ٣٠ - السكرتيرون الثالثون من اعضاء الهيئات السياسية
الاجنبية ونواب القناصل الاجانب .
- ٣١ - الموظفون العراقيون من الدرجة الخامسة .
- (نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

تعليقات رقم (٢)

صادرة بمقتضى المادة (٧) من نظام تشريفات الدولة
رقم (٤٨) لسنة ١٩٣٦

في مأدبة رسمية تقام من جانب اجنبي يحضرها اعضاء
البعثات السياسية الاجنبية والقنصلية في العراق مع اصحاب
المناصب المذكورين في الملحق رقم (٣) من نظام تعديل
نظام تشريفات الدولة رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ رقم (٦) لسنة
١٩٣٨ يكون التقدم والاسبقية على الوجه الآتي :-

- ١ - رئيس الوزراء .
- ٢ - وزير الخارجية .
- ٣ - السفراء .
- ٤ - رئيس مجلس الاعيان .
- ٥ - رئيس مجلس النواب .
- ٦ - رؤساء الوزارات السابقة كل حسب قدمه في التعيين
للمرئاسة . (واذا كان احد الوزراء الموجودين
بالفعل في هيئة الوزارة (Cabinet) رئيس وزراء
سابق فتكون له الاسبقية حسب القدم في التعيين
للمرئاسة) .

٧ - الوزراء :

١ - وزير الداخلية	الا اذا كان احدهم
ب - وزير المالية	رئيس وزراء سابق فيقدم على
ج - وزير العدلية	من ليس مثله من رملاته
د - وزير الدفاع	واذا كان بينهم اكثر من
هـ - وزير الاقتصاد	رئيس وزراء سابق واحد
و - وزير المعارف	فالقلم بينهم يكون حسب هذا
	الترتيب ويعمل بهذا الترتيب
	عند عدم وجود رؤساء
	وزارات سابقة من غير اعضاء
	هيئة الوزارة (Cabinet)

٨ - الوزراء المفوضون والوزراء المقيمون الاجانب •

٩ - الوزراء المفوضون العراقيون من رؤساء الوزارات السابقة وذلك كل حسب قدمه في التعيين لرئاسة الوزارة •

١٠ - مراقب الحسابات العام ورئيس الديوان الملكي (يتقدم من كان منهما اقدم في التعيين بوظيفته الحالية) •

١١ - رئيس اركان الجيش العراقي وعمداء الجيش العراقي بالفعل •

١٢ - قائد القوات الجوية البريطانية في العراق •
الا اذا كان السفير البريطاني غائبا فيكون قدمه فورا بعد القائم باعمال السفارة البريطانية) •

١٣ - الوزراء السابقون كل حسب قدمه في التعيين •

١٤ - الوزراء المفوضون العراقيون من غير رؤساء
الوزارات السابقة وذلك كل حسب قدمه في التعيين
للوظيفة الحالية .

١٥ - القائمون باعمال السفارات وقائد القوات الجوية
البريطانية في العراق (في غياب السفير البريطاني) .

١٦ - مستشارو الوزارات .

١٧ - رئيس محكمة التمييز .

١٨ - امين العاصمة براتب ممتاز والموظفون الآخرون
برواتب ممتازة وضباط الجيش من رتبة فريق .

١٩ - القائمون باعمال المفوضيات الاصليون ومستشارو
السفارات الاجنبية .

٢٠ - الموظفون من الدرجة الاولى وضباط الجيش من
رتبة امير لواء بما فيهم ضباط الشرطة من عين
الدرجة .

الا اذا كانوا ممن ذكر	}
في البندين (٦) السادس	
و (١٣) الثالث عشر من هذه	
التعليمات رقم (٢) فيعاملوا بمقتضاها .	

٢٣ - الموظفون من الدرجة الثانية وضباط الجيش من
رتبة زعيم بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .

٢٤ - القائمون باعمال المفوضيات بالوكالة .

٢٥ - مشاورو المفوضيات الاجنية والقناصل العامون
الاجانب .

٢٦ - الموظفون العراقيون من الدرجة الثالثة وسكرتير
مجلس الوزراء والمدراء العامون الذين هم
ما دون الدرجة الثالثة وضباط الجيش من رتبة
عقيد بما فيهم ضباط الشرطة من عين الدرجة .

٢٧ - السكرتيرون الاولون من اعضاء الهيئات السياسية
الاجنية والقناصل الاجانب .

٢٨ - الموظفون العراقيون من الدرجة الرابعة .

٢٩ - السكرتيرون الثانون من اعضاء الهيئات السياسية
الاجنية .

٣٠ - الموظفون العراقيون من الدرجة الخامسة .

٣١ - السكرتيرون الثالثون من اعضاء الهيئات السياسية
الاجنية ونواب القناصل الاجانب .

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦١٨ في ١٤-٣-٣٨)

تعليمات تعيين واجبات مدير الصحة العام

وتشكيلات مديرية الصحة العامة

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة
ال (٨) من نظام وزارة الداخلية المرقم ٢٢ لسنة ١٩٣٥
قررنا اصدار التعليمات الآتية :-

يقوم مدير الصحة العام بواجباته وفق التشكيلات
والصلاحيات الآتية :-

تتألف مديرية الصحة العامة من الدوائر الآتية :-

١ - المقر العام في مديرية الصحة العامة ويتألف من
الشعب الآتية :-

١ - شعبة المعاهد الصحية - يرأسها طبيب لا تقل
خدمته عن عشر سنوات وتختص الشعبة في ادارة المعاهد
والمؤسسات الصحية الحكومية ودرس طرق اصلاحها ورفع
مستواها والاشراف على المؤسسات الصحية الخصوصية
وفق احكام القوانين والانظمة المرعية وكذلك المعهد
الطبي العراقي وملحقاته ومعهد الطب العدلي طالما
هذان المعهدان مربوطان بمديرية الصحة العامة وتؤدي
هذه الشعبة واجباتها بمقتضى تعليمات المديرية العامة
المصادق عليها من قبل الوزارة .

٢ - شعبة الوقاية - يرأسها طبيب خبير في الامراض
العنفية بصورة عامة وتنحصر اعمالها اولا في درس
الامراض الخاصة بالعراق من اجتماعية ومستوطنة ووبائية
ووضع المناهج والتدابير لمكافحةها واستئصالها وعرضها
على اللجنة الصحية الاستشارية لاستحصال موافقة المديرية
العامة وتضيق الوزارة عليها لاجل تنفيذها . وثانيا في
كيفية تنفيذ الخطط الملائمة في كافة مستشفيات التجريد
والمباني والنوُسات الصحية العائدة لها وكذلك النظر
في القضايا المتعلقة بالاتفاقيات الصحية الدولية ومكتب
الصحة الدولي وبالحج والحجاج ونقل الجناثر

وبالمحاجر وكافة الشؤون الصحية المتعلقة بالميناء
والسكك الحديدية والمطارات المدنية والمحاجر وإدارة
شؤون صحة البلديات والقضايا المتعلقة بإحصاء الولادات
والوفيات والأمراض العفنة والمختلفة وكافة شؤون
تسجيل ممارسي الفروع الطبية .

٣ - شعبة المحاسبة - يرأسها مميز وتقوم بالشؤون
الحسابية بمقتضى القوانين والأنظمة والتعليمات المالية
المرعية .

٤ - شعبة الذاتية - يرأسها ملاحظ وتقوم بالشؤون
الذاتية المتعلقة بكافة موظفي إدارة مديرية الصحة العامة
ومستخدميها بحسب التعليمات التي يصدرها المدير العام .

٥ - شعبة الرسائل - يرأسها ملاحظ وتقوم بما
يودع إليها من الأعمال الكتابية بمقتضى التعليمات التي
يصدرها المدير العام .

٦ - اللجنة الصحية الاستشارية - تتألف اللجنة
من أربعة أعضاء دائمين برئاسة المدير العام وهم المفتش
إنعام وروساء شعب المعاهد والوقاية ويضاف إليهم عند
الحاجة أعضاء موقتون كروساء المعاهد ويجوز أن يحضر
اجتماعات اللجنة ممثلون عن مديريات الأشغال العامة
والري والمساحة والبلديات والشرطة والزراعة والبيطرة
والأوقاف والسجون والمعارف ومدير الحقوق في وزارة
الداخلية كل بالنظر إلى علاقة الموضوع المطروح على
اللجنة بدائرته .

يكون من اختصاص اللجنة النظر في ما يأتي :

- (أ) تنسيق الموظفين للوظائف الطبية من الدرجة السادسة فما فوق .
- (ب) تقديم التوصيات الى المدير العام فيما يتعلق بنقل الاطباء والصيدلة واطباء الاسنان والموظفين (في غير الظروف المستعجلة) .
- (ج) تقديم التوصية الى المدير العام بترقية الاطباء واطباء الاسنان والصيدلة .
- (د) احضار لائحة ميزانية مديرية الصحة العامة .
- (هـ) احضار اللوائح القانونية والنظامية والتعليمات .
- (و) درس مناهج المكافحات المختلفة التي تهينها شعبة الوقاية وبيان كيفية تطبيقها .
- (ز) اجراء المباحثات المختلفة في داخل القطر وفي الخارج بقدر ما تسمح به القوانين المختصة .
- (ح) درس طرق استقدام الموظفين الاجانب وتقديم التوصيات بذلك الى المدير العام .
- (ط) تمحيص التهم الموجهة الى الموظفين من الاطباء واطباء الاسنان والصيدلة قبل احوالها على مجلس الصحي العالي او على لجان الانضباط او مجلس الانضباط العام .
- (ي) تدقيق التقارير الطبية المختلفة التي تحال على المديرية العامة للتصديق عليها وذلك عندما تحيلها اليها المديرية المذكورة .

- (ك) درس وبيان كيفية توزيع الامعافات الطبية في انحاء القطر .
- (ل) ترشح اعضاء البعثات الطبية وتعين شهادات الاختصاص التي ينبغي الحصول عليها بعد اخذ درجة الاحتياج اليها بنظر الاعتبار وتدقيق التقارير والشهادات المعطاة بحقهم في اثناء الدورة الدراسية .
- (م) درس تصاميم الابنية التي تحتاج اليها ادارة الصحة العامة وبيان المواقع التي توصي بانشائها فيها او توسيع الابنية الموجودة .
- (ن) درس الاراضي المستنقعة والايضاء بردمها او تجفيفها .
- (س) بيان التدابير الواجب اتخاذها في نقل المصابين بامراض وبائية وملاسيهم من منطقة الى اخرى .
- (ع) درس طرق اصلاح الوضع الصحي في السجون والمواقف ومركز الشرطة والمجتمعات الاخرى الحكومية والخصوصية .
- (ف) تقديم التوصيات اللازمة على ضوء احكام القوانين والانظمة المختصة في تحديد بعض الزراعات التي لها علاقة ببعض الامراض .
- (ص) درس طرق وقاية الانسان من الامراض قابلة الانتقال اليه من الحيوان .
- (ق) بيان كيفية مراقبة سواحل الانهر والجداول والمبازل من ناحية عدوى الامراض قابلة الانتقال الى الانسان بواسطة المياه .

(د) توحيد المساعي بين الصحة والبيطرة لمراقبة
المنجاز وما يتفرع عنها على ضوء التشريع
المختص .

(هـ) درس مقترحات رؤساء المعاهد الصحية ورؤساء
الصحة في الأولوية المتضمنة الشؤون الصحية
المختلفة وتقديم التقرير اللازم عنها الى المدير
العام .

(ت) تقديم التوصيات حول احداث المستشفيات القائمة
والسيارة في انحاء القطر .

(ث) احضار تقرير عام سنوي يتضمن مقتضب اعمال
الصحة عن كل سنة مالية .

(غ) اية قضية يرى المدير العام احوالها الى اللجنة .
تجتمع اللجنة الاستشارية مرة على الاقل في
الاسبوع وللمدير العام ان يطلب اجتماعها كلما
نسب ذلك ويقوم بلاحظ الرسائل بوظيفة سكرتير
اللجنة وعليه تدوين مقررات اللجنة مع ملحوظات
اعضاءها البارزة وحفظ السجل وتنظيم محاضر
الاجتماع .

ب - ادارة صحة الالوية :

١ - يقسم العراق من حيث الادارة الصحية الى
اربعة عشرة منطقة صحية اي على قدر الالوية الموجودة
في العراق ويعين لكل لواء رئيس صحة ويكون هذا
الرئيس مسؤولاً عن لوائه امام المدير العام وهكذا
بالتسلسل يكون اطباء اللواء وموظفوه مسؤولين امام

رئيس الصحة في اللواء وكذلك يعتبر هذا الرئيس مرجعا مباشرا لكافة موظفي الصحة ولسائر ممارسي الفروع الطبية غير الموظفين في ذلك اللواء وهو الوسيط بينهم وبين المديرية العامة .

٢ - تتألف في مركز كل لواء لجنة بعنوان « لجنة الكشف الطبي » من طبيب او اكثر تحت رئاسة رئيس اللواء وبأمر من مديرية الصحة العامة وذلك للقيام بواجب اللجان الطبية المنصوص عليها في القوانين والانظمة المرعية .

ج - إدارة المعاهد :

يعين لكل من المعاهد طبيب اختصاصي بعنوان مدير المعهد يكون مسؤولا ازاء المديرية العامة عن كافة شؤون المعهد الفنية والادارية والمالية بمقتضى القوانين والانظمة والتعليمات المرعية ويعتبر مدير المعهد مستشارا للمديرية العامة في القضايا المتعلقة مباشرة بمعهد وله حق تقديم المقترحات اليها بجهة رفع مستوى المعهد وتوسيع اعماله بنسبة الحاجة المحلية وتنظيم ملاكه الثابت .

د - إدارة المستشفيات والمستوصفات :

١ - تدار المستشفيات والمستوصفات وفق احكام القوانين والانظمة المختصة .

٢ - يعين لكل مستشفى لا يقل عدد اسرته عن المئة طبيب بعنوان « مدير المستشفى » ويقوم بواجباته بمقتضى التعليمات التي تصدرها مديرية الصحة العامة وتصادق الوزارة .

٨ - ادارة المحاجر وصيانة الحدود :

تقوم هذه الادارة بادارة المحاجر ورسم الخطط الملائمة لمكافحة الامراض قابلة العدوى والانتقال من خارج الحدود الى داخل القطر وفق احكام القوانين والانظمة المختصة وتعين واجبات موظفيها وطرز ادارتها بتعليمات تصدرها مديرية الصحة العامة بموافقة الوزارة .

و - ادارة صحة المطارات المدنية :

تقوم هذه الادارة بالاشراف على الشؤون الصحية في المطارات المدنية ويجري ذلك من قبل السلطة الصحية المحلية للمنطقة التي يكون فيها المطار المدني او من جهد اليه ذلك بمقتضى التعليمات التي تصدرها المديرية العامة بموافقة الوزارة المختصة .

مصطفى العزبي

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٤٣ في ٢٧-٦-٣٨)

تعليمات مالية عدد ٢ - لسنة ١٩٣٨

الموضوع - تقدير بدلات ايجار مباني الحكومة

التي تشغل لسكنى الموظفين

بناء على ما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (٦) من قانون بيع وايجار الأملاك العائدة للحكومة رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦ تقرر اتباع التعليمات الآتية في تقدير بدلات ايجار المباني التي تخصص لسكنى الموظفين والمستخدمين العراقيين والاجانب :-

المادة الاولى - تؤدي التعابير الآتية الواردة في هذه التعليمات المعاني المبينة ازامها :-

(البناية) - هي اية بناية تملكها الحكومة او مستأجرة من قبلها .

(البناية الرسمية) - هي اي قسم من بناية حكومية مستعملة للسكنى بما في ذلك دور الاستراحة عندما يقطنها موظفو الحكومة بصورة دائمية او لمدة تزيد على خمسة عشر يوما متوالية .

(الموظف) - الشخص الذي عهدت اليه وظيفة دائمية لقاء راتب يتقاضاه بموجب الميزانية العامة او ميزانية خاصة وله خدمة تقاعدية .

(المستخدم) - الشخص الذي عهدت اليه وظيفة
وقية لقاء راتب يتقاضاه بموجب الميزانية العامة او ميزانية
خاصة وليست له خدمة تقاعدية .

المادة الثانية - (أ) يقوم المجلس الاداري
المحلي (بمعرفة لجنة مؤلفة برئاسة محاسب اللواء وعضوية
كل من مأمور الاملاك وعضوين من المجلس الاداري
والبلدي) في مركز اللواء و(مدير المال وكتاب التحرير
وعضوين من المجلس الاداري والبلدي) في مركز القضاء
بتقدير بدل ايجار شهري لكافة البنايات التي تؤجر
بموجب هذه التعليمات (عدا الدور الواقعة في العلوية
التي تراعى بشأنها التعليمات الصادرة من وزارة المالية
بتاريخ ١٩٤١-١٩٣٦) على ان يتم التقدير للمرة الاولى
خلال شهرين من تاريخ نشر هذه التعليمات في الجريدة
الرسمية .

(ب) على السلطات الادارية ان تقدم الى وزارة المالية
عند اتمام التقدير جدولاً يحتوي على المعلومات
الآتية :-

١ - نوع البناء ورقم تسلسل الاستمارة (و/م/٨)
المسجل بها .

٢ - المحل الكائن فيه الملك .

٣ - مشتملات البناية من غرف وقاعات وحمامات
وصاحات وحدائق وتجهيزات الكهرباء والماء .

٤ - بدل الايجار الشهري المقدر من قبل مجلس
الادارة .

٥ - اسم الموظف او المستخدم الذي يشغل
البنية وعنوان وظيفته .

(ج) يعمل بهذا التقدير بعد ان تصادق عليه وزارة
التي لها ان تزيد او تخفض التقديرات حسبما
يترامى لها بالنظر الى وضعية البناء وبدلات ايجار
الاملاك الكائنة في تلك الاماكن ويبقى التقدير
نافذا مدة ثلاث سنوات الا اذا امرت وزارة المالية
باعداء التقدير او اذا اجريت في المباني اضافات
او تحسينات من شأنها ان تزيد في قيمتها فيجب
حيثذ اعادة التقدير وفق الطريقة المبينة في الفقرتين
(أ) و(ب) اعلاه .

(د) لا يشمل هذا التقدير اجور الماء والكهرباء وعلى
المستأجر ان يتعهد بدفع هذه الاجور مباشرة .

المادة الثالثة - تستوفي بدلات ايجار عن المباني
الرسمية او غير الرسمية من تاريخ اشغالها غير انه اذا
اعيد التقدير لاحداث اضافات او تحسينات في البنية او
لغير ذلك من الاسباب فيستوفي حيثذ الايجار المعدل
على الوجه الآتي :-

(أ) من مبداء النهر الذي يلي تاريخ اكمال التحسينات
او الاضافات .

(ب) من تاريخ اعادة التقدير ان كان قد اعيد التقدير
لسبب آخر غير التحسينات او الاضافات .

المادة الرابعة - يرجع في ايجار البنائات الرسمية وغير الرسمية صاحب العائلة من الموظفين والمستخدمين على غيرهم . اما اذا لم يوجد طالب من الموظفين او المستخدمين فينبغي وضع ايجارها في المزايدة العلنية حسب احكام القانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦ او بموجب التعليمات المختصة .

المادة الخامسة - تجبى الايجارات من الموظفين باقساط شهرية تستقطع من رواتبهم في نهاية كل شهر .

المادة السادسة - لا يجوز ابقاء البنائات خالية بل يجب ان تتخذ التدابير العاجلة لايجارها كلما اخليت واذا لم يكن هناك موظف يرغب في استجارها فيجب ان توضع بالمزايدة العلنية حسبما ورد في المادة الرابعة

المادة السابعة - لا يجوز تجزئة المأجور الا في حالات استثنائية خاصة وبعد الحصول على موافقة وزارة المالية .

المادة الثامنة - اذا وجب الاحتفاظ باية بناء لغايات رسمية او لاية غاية اخرى بدون بدل ايجار او وجب ابقاؤها خالية لسبب ما فيجب بيان ذلك الى وزارة المالية واستحصال موافقتها مقدما .

المادة التابعة - تلغى جميع التعليمات والاوامر
الصادرة قبل في هذا الشأن والتي تناقض هذه التعليمات
ضمنا او صراحة عدا التعليمات الصادرة بتاريخ
١٩٣٦-٤-١٩ والمختصة بدور الحكومة الواقعة في
العلوية .

ابراهيم كمال
وزير المالية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٩٤٥ في ١١-٧-٣٨)

تعليمات

استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى الفقرة ٢١
من الملة الـ ١٤ من قانون الإقامة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٨
قررنا اصدار التعليمات الآتية :

يستثنى الاجانب الذين يدخلون العراق وبقيمون
فيه بسبب استخدامهم من قبل الحكومة العراقية من
الاحكام الآتية من القانون المذكور :

١ - من دفع اجرة سمة الميجول الى العراق واجرة
دفتر الإقامة المعين وفق المادة الـ ١٣ من
القانون .

- ٢ - من المراجعة لغرض تجديد الاذن بالاقامة في العراق وفق الفقرة ٢ من المادة ٧ .
- ٣ - من حكم الفقرة ٥ من المادة ٧ .
- ٤ - تنفذ هذه التعليمات اعتبارا من ٢٤-٨-١٩٣٨ .

وزير الداخلية

تعليحات السجلات

استناداً الى السلطة المخولة لنا بجهة قضائية (أ) و (ب) من المادة ٣٨ من قانون الإقامة رقم ٤٤ لسنة ١٩٨٨ قررنا اصدار التعليمات الآتية تطبيقاً لمبدأ التناوب بالمثل .

١ - السبوت الاعتيادي

تتكون السبوت الاعتيادية التي تمنح لرحايل الدول الآتية بحسب ما يأتي :

عدد مرات الدخول الى المرافق التي تخولها السبوت	المدة	المدة التي تخول السبوت حق النفاذ خلالها في المرافق
مرة واحدة	غير محدودة	-
-	-	شهر واحد
-	-	سنة واحدة
-	-	٣٠ يوماً
-	-	سنة واحدة
-	-	المدة التي تتطلب
١ - اليابان		
٢ - النرويج		
٣ - موناكو		
٤ - روسيا السوفياتية		
٥ - يوغوسلافيا		
٦ - فنزويلا		

٧ - استونيا	لاي عدد من المرات	-	سنة واحدة	-
٨ - دومينيكا	-	-	»	-
٩ - باراكواي	-	-	سنة اشهر	-
١٠ - لايتفيا	لاي عدد من المرات	سنة واحدة	٩٠ يوماً	-
١١ - هايتي	-	-	سنة واحدة	-
١٢ - اوروغواي	-	-	بحوزرة دائمية	-
١٣ - بولاند	لاي عدد من المرات	-	سنة من تاريخ اصدار السمة	-
١٤ - بلجيكا	»	شم ر او ششرين	شهر او ششرين حسب يدون	-
١٥ - اسبانيا	-	-	سنة واحدة	-
١٦ - سيام	لاي عدد من المرات	سنة واحدة	»	-
١٧ - كولومبيا	»	»	»	-
١٨ - سلفادور	»	»	»	-
١٩ - لتوانيا	»	سنة اشهر او سنة	١٤ يوماً في الحالة الاولى وسنة	-
		حسب يدون	في الحالة الثانية	-

الدولة	عدد مرات الدخول الى العراق التي تخولها السمة	مدة فساد السمة	المدة التي تخول السمة حق البقاء خلالها في العراق
٧٠ - ألمانيا	-	-	سنة واحدة
٧١ - لكسمبورغ	مرة واحدة	شهرين	شهرين
٧٢ - المكسيك	لاي عدد من اللرات	سنة واحدة	سنة واحدة
٧٣ - بوليفيا	-	-	٣٠ يوماً
٧٤ - يوغوسلافيا	لاي عدد من اللرات	سنة اشهر	سنة اشهر
٧٥ - رومانيا	مرة واحدة	٣٠ يوماً	٣٠ يوماً
٧٦ - الولايات المتحدة الاميركية	لاي عدد من اللرات	سنة واحدة	سنة واحدة
٧٧ - بريطانيا العظمى (يدخل في ذلك جميع رعايا الامبراطورية)	لاي عدد من اللرات	سنة واحدة	سنة واحدة
٧٨ - لاتفيا	١	١	١
٧٩ - ايطاليا	مرة واحدة	مدة غير محدودة	مدة غير محدودة
٨٠ - المغرب	لاي عدد من اللرات	سنة اشهر	شهرين

٣١ - الدانمارك	د	سنة	-
٣٢ - فلاند	مرة واحدة	ثلاثة اشهر	-
٣٣ - ايران	د	٣٠ يوماً	-
٣٤ - مصر	-	سنة واحدة	-
٣٥ - المملكة العربية السعودية	لاي عمدة من الرات	سنة	-
٣٦ - اليونان	د	سنة اشهر	-

وفيما عدا الجهات المبينة اعلاه، كل دولة يطبق الحكم الوارد في الفقرة (أ) من المادة ٣ من القانون .

ب - سبعة الممرور

تكون سمة المرور التي تمنح لرجال الدول الآتية بحولة ما يأتي :

١ - الصين	-	٣٠ يوماً	-
٢ - شيلي	-	ثلاثة ايام	-
٣ - روسيا السوفياتية	-	للمدة اللازمة للمرور بدون توقف	-
٤ - يمد	-	٣٠ يوماً	-
٥ - بوليفيا	-	د	-
٦ - لايتفيا	مرة واحدة	٣ ايام	-

المدة التي تحول السمعة حق البقاء خلالها في العراق	مدة نفاذ السمعة	الى العراق التي تحوّلها السمعة
٣ اشهر	-	-
بضعة ايام	٣ اشهر	-
يومان	شهر	مرة واحدة
للمدة اللازمة للمرور بدون توقف	-	-
ستة اشهر او ثلاثة اشهر حسب يدون	سنة اشهر او ثلاثة اشهر حسب يدون	مرة واحدة
للمدة اللازمة للمرور بدون توقف	-	-
-	-	-
ثلاثة اشهر في المطالة الاولى والسمعة اللازمة للمرور في المطالة الثانية	شهرين ثلاثة اشهر او ٣٠ يوماً حسب يدون	مرة واحدة د

الدولة

- ٧ - اورو كواي
- ٨ - بولاند
- ٩ - بلجيكا
- ١٠ - سلالم
- ١١ - كولومبيا
- ١٢ - لتوانيا
- ١٣ - اليابان
- ١٤ - لكسبورغ
- ١٥ - يوغوسلافيا

١٦ - بريطانيا العظمى (يدخل في

المدة اللازمة للمرور بدون توقف	سنة واحدة	لاي عدد من المرات	ذلك رعيا الامبراطورية)
٣ ايام	سنة اسابيع	-	١٧ - المانيا
-	٣ اشهر	مرة واحدة	١٨ - ايطاليا
يومان	سنة اشهر	-	١٩ - المجر
٣ ايام في كل مرة	سنة واحدة	مرتان	٢٠ - الدانمارك
٥ ايام	٣ اشهر	مرة واحدة	٢١ - فيلاند
المدة اللازمة للمرور بدون توقف	سنة واحدة	د	٢٢ - مصر
١٥ يوما	شهرين	د	٢٣ - تركيا
-	اسبوعين	د	٢٤ - الافغان

م

وفيما عدا الجهات البيئية هذا كل دولة يطبق الحكم الوارد في الفترة (ب) من المادة ٣ من القانون .

وزير الداخلية

(نشر في الموقائع العراقية عدد ١٦٥٥ في ٥-٩-٣٨)

تعليمات

في استثناء الاجانب الذين يضطرون بحكم وظائفهم الى
التردد على العراق من لزوم للحصول على
سمة الدخول في كل مرة يريدون الدخول
فيها الى العراق

استنادا الى الصلاحية المخولة لنا بمقتضى المادة
١٤ ال (٢) من قانون الاقامة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٨ قررنا
اصدار التعليمات الآتية :

يستثنى من حكم المادة الثالثة من القانون المذكور في
لزوم الحصول على سمة من كل مرة يراد الدخول فيها
الى العراق الاجانب الذين تضطرم اشغالهم الاعتيادية
للتردد الى العراق بشرط ان يحصلوا على سمة الدخول
لمدة سنة من تاريخ اصدارها من مديرية الاقامة ببغداد
لجميع السفرات التي تقع خلالها وان يجددوها بعد
انتهاء مدتها .

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٢ في ١٠-١٠-٣٨)

تعليمات

استنادا الى السلطة المخولة لنا بمقتضى الفقرة الـ ٣
من المادة الـ ١٤ من قانون الاقامة رقم ٦٤ لسنة ١٩٣٨
قررنا اصدار التعليمات الآتية :-

يستثنى الرعايا السوريون الذين يبعد محل سكنهم في
سورية اكثر من مائة كيلو متر عن اقرب قنصلية عراقية
او بريطانية في المناطق التي ليس فيها قنصلية عراقية من
حكم الفقرة (أ) من المادة الـ ٣ والفقرة (أ) من المادة
الـ ٥ والمادة الـ ٦ من القانون المذكور بشرط حصولهم
على سمة من اقرب مخفر عراقي لتفتيش جوازات السفر
على الحدود العراقية السورية تكون صالحة لاي عدد من
السفرات التي تقع خلال سنة من تاريخ اصدارها على ان
تجدد السمة بعد انتهاء السنة .

وزير الداخلية

(نشر في الوقائع العراقية عدد ١٦٦٥ في ٣١-١٠-٣٨)



Bibliotheca Alexandrina



0413460